

عَلَّمَ عَلَيْنَا الْحَدِيثَ

تعريفه وأهميته وأيمته وكتبه

تأليف

سيد عبد الماجد الغوري

عَلَى عِلَالِ الْجِدَارِ

تعريفه وأهميته وأيمته وكتبه

حقوق الطبع والتصوير محفوظة في ماليزيا
لـ "معهد دراسات الحديث الشريف" بسلانجور (ماليزيا)
الطبعة الأولى ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م

Edisi Pertama 2019.

Hak cipta INSTITUT KAJIAN HADIS (INHAD), Kolej Universiti Islam Antarabangsa Selangor (KUIS).

علم علل الحديث: تعريفه وأهميته وأئمنته وكتبه

(Ilmu 'Ilal Al-Hadith: Pengajian Umum Berkaitan Takrif, Kepentingan, Tokoh dan Karyanya)

Oleh: Syed Abdul Majid Ghouri

ISBN 978 967 2027 812

Hak cipta terpelihara. Setiap bahagian daripada terbitan ini tidak boleh diterbitkan semula, disimpan untuk pengeluaran atau dipindahkan kepada bentuk lain, sama ada dengan cara elektronik, gambar, rakaman dan sebagainya, tanpa mendapat izin bertulis daripada Penerbit INHAD terlebih dahulu.

Diterbitkan di Malaysia oleh:



INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE

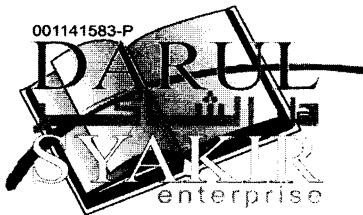
معهد دراسات الحديث الشريف

INSTITUT KAJIAN HADIS (INHAD)

KOLEJ UNIVERSITI ISLAM ANTARABANGSA (KUIS)

Bandar Seri Putra, 43600, Bangi, Selangor. (Darul Ehsan). M A L A Y S I A.

Tel: 03 – 8911 7000 Ext: 6129/6130. Fax: 03 – 8926 6279



DARUL SYAKIR ENTERPRISE

No.6 & 6A, Jalan 4/12A, Seksyen 4 Tambahan.

43650 Bandar Baru Bangi, Selangor. (Darul Ehsan). M A L A Y S I A.

Tel: 03-8922 1235. Mob: 0060 12 283 7109. Fax: 03-8926 5748

عَلَامَةُ الْمَجْدِ

تعريفه وأهميته وأئمنته وكتبه

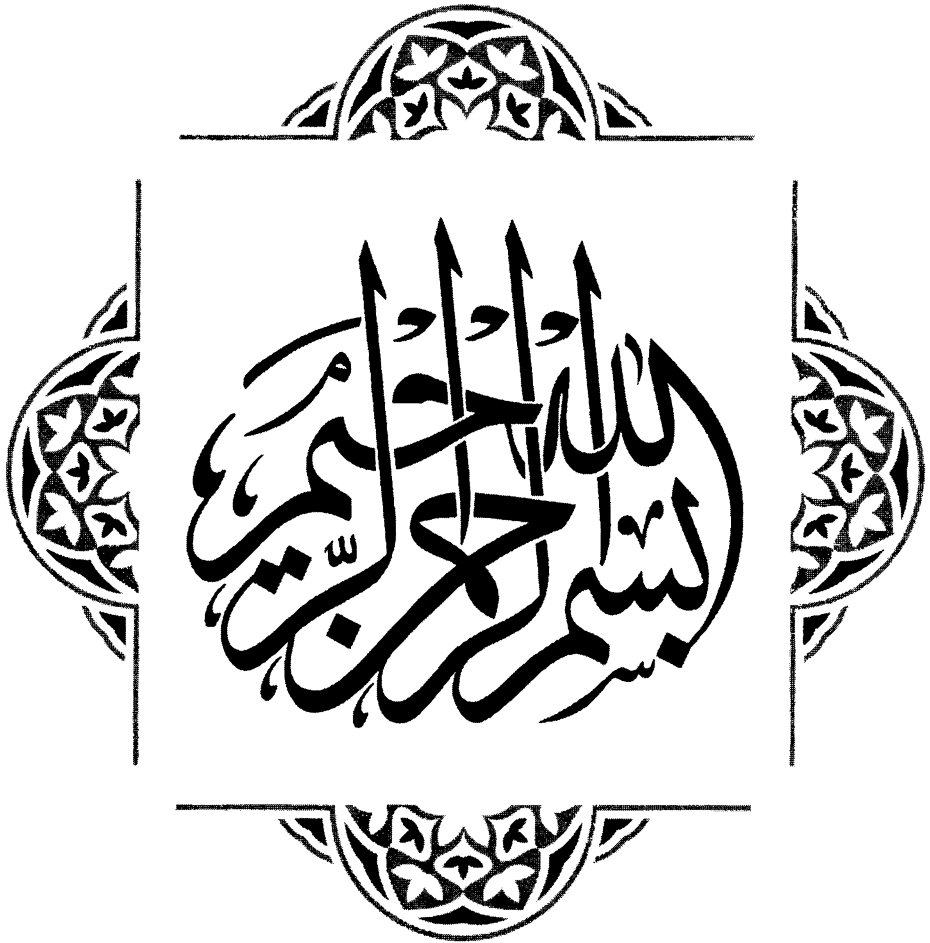
تأليف

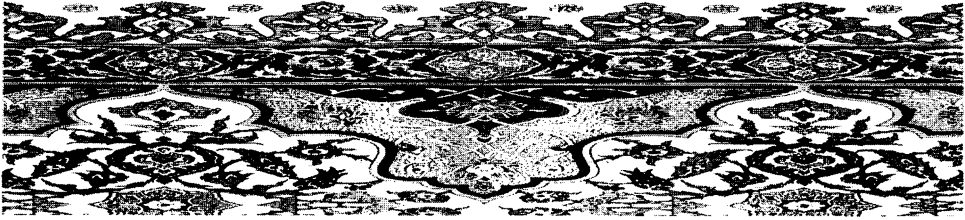
سَيِّدُ عَبْدَ الْمَاجِدِ الْغَوْرِيّ



INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE

معهد دراسات الحديث الشريف





بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة التصدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه وأفضل مرسله محمد المصطفى المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وأصحابه الكرام أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمّا بعد: فإنّ "علم علل الحديث" هو العلم الجليل الذي يبحث عن الأسباب الخفية الغامضة من جهة قدحها في الحديث النبوي، ويكشف أوهام الرواة الثقات التي وقعت منهم في رواياتهم؛ لذلك يُعتبر هذا العلم أحلّ علوم الحديث فائدة وأعظمها نفعاً؛ كذلك فهو أرفعها قدراً، وأسمأها مكانة، وأشدّها صعوبة، وأكثرها غموضاً، لذلك لم يبرز في هذا العلم عبر القرون إلا القلائل من العلماء المتضلعين فيه مقارنةً بباقي علوم الحديث.

والثمرة الرئيسة لهذا العلم: حفظ الحديث النبوي الشريف من أن يدخل على رواته الخطأ والوهم، وكشف ما يعتريهم، وبيان الدخيل فيها. وهذه - لا شك - مزية خاصة لهذا العلم إذ هو كالميزان لبيان الخطأ من الصواب والصحيح من المَعْوَج.

ولم يتكلم في تعريف هذا العلم أحد من العلماء المتقدمين غير الحافظ ابن رجب الحنبلي (من أئمة الحديث في القرن الثامن الهجري) في شرحه لكتاب "العلل الصغير" للإمام الترمذي (صاحب السنن)، ثم انصبّت جهود بعض العلماء المعاصرين

على التأليف في هذا العلم، فظهر العديد من الكتب، إلا أن الكثير منها لا تُلائم مستوى الطلابِ المبتدئين في جامعات ماليزيا بسبب احتوائها على مسائل مُعقّدة في هذا العلم.

لذلك شعرنا بحاجة ماسّة إلى كتابٍ يسهّل جميع تعريفات مباحث ومسائل هذا العلم، وكذلك جميع ما ينبغي أن يُلمّ به الطلابُ من معرفة كافية عن أئمتهم وكتبه، فكلّفنا الأستاذَ الفاضلَ الدكتور سيد عبد الماجد العوّري بتأليف هذا الكتاب الذي نتشرّف بطباعته في "معهد دراسات الحديث الشريف" (إنهاد)؛ إذ هو أوّل ما أُلّف في هذا الموضوع في بلاد أرخبيل الملايو.

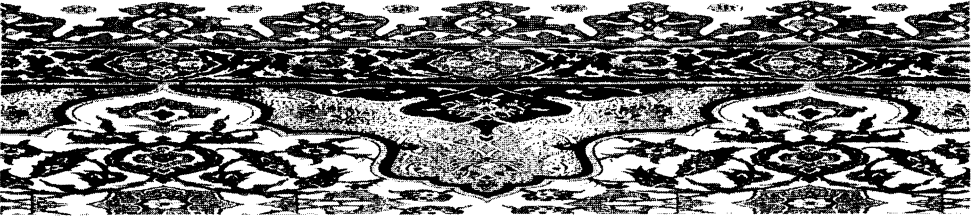
وقد تناول المؤلفُ في هذا الكتابِ التعريفَ بأجلّ مسائل هذا العلم ومباحثه، وبيّن أهمّ القواعد التي تُكشِفُ العللَ في الأحاديث. ثم ترجمَ لأكابر أئمة هذا العلم مع ذكر ما لهم فيه من المكانة الرفيعة، وسرد ما لهم فيه من الكتب النافعة. ثم قام بتعريف أهمّ كتب علل الحديث مع بيان ما لكل منها من الخصائص والمزايا. وبذلك قد حوى هذا الكتابُ جميع ما يحتاج إليه الطلابُ وغيرهم في معرفة هذا العلم في بداية عهدهم به.

نسأل الله تبارك وتعالى أن يجزي المؤلفَ خيرَ الجزاءِ عمّا بذله من الجهد والوقت في تأليف هذا الكتاب المفيد، كما نسأله تعالى أن يوفّقنا جميعاً بخدمة حديث نبيّه الحبيب، ورسوله الكريم عليه الصّلاة والسّلام.

د. نور صالحة بنت محمد صالح

مديرة معهد دراسات الحديث الشريف (إنهاد)

الكلية الجامعية الإسلامية العالمية (كويس) بسلانجور في ماليزيا



بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الكتاب

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ: ﴿يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، ﴿يَتَأَيُّمُ النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ ۖ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَتَأَيُّمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ۖ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾

[الأحزاب: ٧٠-٧١] .

أما بعد! فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٍ، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ. وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ: مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَمِينِ، الْمَبْعُوثِ رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ، وَعَلَى آلِهِ الْخَيْرَةِ وَأَصْحَابِهِ الْبَرَّةِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَدَعَا بِدَعْوَتِهِمْ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ.

وبعد: فَإِنَّ "علوم الحديث النبوي" أشرفُ العلوم الإسلامية على الإطلاق بعد الْعِلْمِ بِالْقُرْآنِ الْكَرِيمِ الَّذِي هُوَ أَصْلُ الدِّينِ الْحَنِيفِ وَمَنْبَعُ الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ. أَمَّا الْحَدِيثُ

فهو يلي القرآن مرتبةً، وبعضه يستقل بالتشريع، وكثيرٌ منه شارحٌ له، ومبينٌ لما جاء فيه، قال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

وتندرج تحت "علوم الحديث" علومٌ كثيرةٌ مثل: "علم مصطلح الحديث"، و"علم الرجال"، و"علم الجرح والتعديل"، و"علم تخريج الحديث"، و"علم دراسة الأسانيد" وغيرها، ومن أهم هذه العلوم وأدقها وأعمقها: "علم علل الحديث"، الذي يبحث في الأسباب الخفية الغامضة التي تقدح في سند الحديث ومثته مع أن الظاهر منه السلامة؛ لذلك يعدُّ هذا العلم أحد أجل علوم الحديث.

ومن أجلى وأهم فوائد هذا العلم: أنه يكون عند الطلاب ملكة قوية في الحديث النبوي، ويعلمهم الدقة في نقد المرويات، والبراعة في التعامل مع مصطلحات وعبارات أئمة الحديث ونقادها، كما أنه يتيح - أيضاً - للطلاب فرصة التطبيق العملي لما قرؤوه من قواعد علوم الحديث؛ فهذا العلم لهم ميدان عملي لذلك.

ورغم ذلك فقد ظلَّ هذا العلم مدةً طويلةً عديم العناية به تدريساً في الجامعات الإسلامية، وتأليفاً فيه عند علماء الحديث المعاصرين، إذ بدأ التوجُّه إليه متأخراً جداً، حيث شرع الآن يُدرَّس كمادةٍ مستقلةٍ في بعض جامعات البلاد الإسلامية والعربية.

أمَّا الجامعات الماليزية فقد ناشدتُ مراراً بعض أقسامها للكتاب والسنة بتدريس هذه المادة إما في السنة الأخيرة من مرحلة الليسانس، وإما في الدراسات العليا في مرحلة الماجستير، فأخيراً حظيتُ مناشدتي بالقبول والترحيب، حيث قرَّرتُ بعض تلك الأقسام تدريس هذه المادة ضمن مقرراتها الدراسية، وطلبتُ مني أن أؤلف كتاباً في هذا العلم يعرف الطلاب أهم مباحثه مع تجنب المسائل الشائكة العويصة التي تلتوي عليهم فهماً واستيعاباً، فقامتُ - بعون الله تعالى - بتأليف هذا الكتاب، ووزعتُ محتوياته على خمسة أقسام كالآتي:

القسم الأول: بمثابة مدخلٍ تمهيديٍّ يعرف "علمَ علل الحديث" من أبرز جوانبه، مثل: أهميته بين علوم الحديث، وفوائد دراسته، ويتحدث عن صعوبة التمكن منه وعن سبب ذلك، ثم يسلط الضوء على نشأته وتطوره.

القسم الثاني: يعرف "العلة" تعريفاً موسعاً من حيث اللغة والاصطلاح، ثم يتكلم عن مبادئ العلة، ثم يذكر أهم أقسام العلة القادحة وغير القادحة من حيث وقوعها في سند الحديث ومثته.

القسم الثالث: يعرف أسباب وقوع "العلة" في الأحاديث، وأهم قواعد كشف "العلة"، وقرائن إعلال الأحاديث، كل ذلك مع الأمثلة التوضيحية.

القسم الرابع: يترجم لأشهر وأجل أئمة العلل عبر القرون الهجرية، مع إبراز مكانتهم في هذا المجال، وذكر ما لهم فيه من المؤلفات القيمة المميّزة.

القسم الخامس: يعرف أهم أنواع كتب علل الحديث، مثل: كتب السُّؤالات، وكتب أصول إعلال الحديث، والكتب التي جمعت فيها الأحاديث المعلّلة، وكتب الرواية التي تتعرض في ثناياها لبيان علل الأحاديث، والكتب التي تتعرض لبيان العلل ضمن بحوثها، والكتب التي تعرف علم علل الحديث.

وحاولت في هذه الأقسام أن أقدم - قدر المستطاع - تعريفاً جامعاً لهذا العلم الجليل من أهم جوانبه، وأرجو أن تكون هذه المحاولة العلمية موفقة ومقبولة عند المعنيين به أساتذة وطُلاباً.

وفي ختام هذه المقدمة أرى من الواجب عليّ أن أنسب الفضلَ إلى أهله،
فأتقدم بجزيل الشُّكر وعظيم التقدير إلى العالم الجَهِيد، المفسِّر المحدث، أستاذي
الجليل، صاحب الخُلُق الكريم والسلوك القويم: الشيخ الدكتور نور الدين عثر
الحلبيّ، الذي حَبَّب إليّ هذا العلمَ، إذ سهَّل لي الكثيرَ من مسائله العويصة ومباحثه
المعقدة، وأمدَّنِي في التمكن منه بتوجيهاته القيِّمة، وإرشاداته السَّديدة، أيامَ تَتَلَمَّذِي
عليه بدمشق الفَيحاء. فأسأل الله تعالى أن يُبارك في عُمر هذا الأستاذِ الشُّفوقِ القُدوةِ،
والشيخ المُرشِدِ المرَبِّي، ويُمَتِّعنا بعلومه، ويَنفَعنا بآثاره، ويَجْزِيه عن الحديث النبوي
وطُلابه خيرَ ما يَجْزِي به عباده الصَّالحين.

كما لا يَسَعُنِي أيضاً إلا أن أوجِّه الشُّكرَ الجزيلَ للأستاذين القديرين: الدكتور
سعد الدين منصور مُحمَّد (من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا) والدكتور مُحمَّد
فوزي بن مُحمَّد أمين (من جامعة العلوم الإسلامية الماليزية) على قيامهما بمراجعة هذا
الكتاب بتكليفٍ من ناشِره "معهد دراسات الحديث النبوي"، فجزاهما الله عن ذلك
خيرَ الجزاء.

وأخيراً: أسأل الله تعالى أن يتقبَّل مِنِّي هذا الجهدَ المُقِلَّ المتواضعَ في خدمة
حديثِ نبيِّه المصطفى عليه أَفْضَلُ الصَّلواتِ وأزكى التَّسليم، وينفع به طُلابُ العلمِ،
ويجعلَه في ميزانِ حسناتي يومَ ألقاه، إنه سميعٌ مجيبُ الدُّعاء، والحمدُ لله ربَّ العالمين.

كتبه المُعْتَرُ بالله تعالى

(أبو الحسن)

سَيِّدُ عَبْدِ الْمَاجِدِ الْغُورِيِّ

سِلَاحُور: ٤ رجب ١٤٤٠ هـ

(الموافق: ١١ مارس ٢٠١٩ م)

القسم الأول

مدخل تمهيدي

في تعريف "علم علل الحديث"

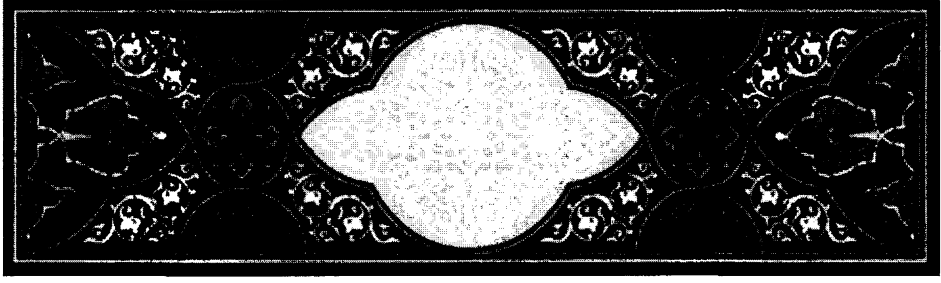
المبحث الأول: نبذة عن "علم علل الحديث".

المبحث الثاني: أهمية "علم علل الحديث" وفوائده الدراسية.

المبحث الثالث: مكانة "علم علل الحديث" بين علوم الحديث

المبحث الرابع: صعوبة التمكن من "علم علل الحديث" وسبب ذلك.

المبحث الخامس: نشأة "علم علل الحديث".



المَبْحَثُ الأولُ:

نبذة عن "عِلْمِ عِلَلِ الحديث"

"عِلْمُ عِلَلِ الحديث" اسمٌ مُركَّبٌ إضافيٌّ يتكوَّن من ثلاث كلماتٍ، وهي: "العِلْمُ"، و"العِلَلُ"، و"الحديث"، وهذا تعريفٌ كلٌّ منها على حِدَةٍ:

(أ) تعريفُ "العِلْمِ":

"العِلْمُ" جمعه: "عُلُوم"، وهو يُطلق على: إدراك المسائل، وعلى المسائل، وعلى المَلَكَةِ الحاصلة من مُزاوَلتها^١.

وقال الحكماء: إنَّ العِلْمَ "هو حصولُ صورةِ الشَّيء في العَقْلِ، والجهلُ نقيضُهُ"^٢.

وقيل: إنه المَلَكَةُ الرَّاسِخَةُ في النَّفْسِ الَّتِي بِهَا الإدراكُ، كما يُطلق ويُراد به أيضاً: المسائل والقواعد المضبوطة ضَبْطاً خاصّاً، الَّتِي تُذَكَّر في عِلْمٍ من العلوم^٣.

(ب) تعريفُ "العِلَلِ":

في اللغة:

"العِلَلُ" جمعُ "عِلَّةٍ"، ومعناها: المَرَضُ. ويُقال لِمَنْ أَعْلَهُ اللهُ بِمَرَضٍ: مُعَلٌّ وَعَلِيلٌ^٤.

^١ انظر: "حاشية الصبان على شرح الملوي على السلم": لحمد بن علي أبي العرفان الصبان، ص: ٣٣.

^٢ انظر: "كتاب التعريفات" للجرجاني، ص: ١٩٩، ٢٠٠.

^٣ انظر: المرجع السابق، ص: ١٩٩، ٢٠٠.

^٤ انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (٢٦٠/١٠)، و"القاموس المحيط" للفيروزآبادي، ص: ١٠٣٥.

وفي الاصطلاح:

"العلة" هي سببٌ غامضٌ خفيٌّ يَقْدَحُ في صِحَّةِ الحديثِ مع أنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةُ منه^١.
وسياقي تعريفٌ لُغَوِيٌّ واصطلاحيٌّ مُوسَّعٌ عن "العلة" في القسم الثاني.

(ج) تعريفُ "الحديث":

في اللغة:

"الحديثُ" جمعُه "أحاديثٌ"، ومعناه: "القولُ"، و"الكلامُ"^٢.

وفي الاصطلاح:

أَمَّا في اصطلاح المحدثين فهو: ما أُضِيفَ إلى النبي ﷺ من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ، أو وَصْفٍ خَلْقِيٍّ أو خُلُقِيٍّ، أو سيرةٍ.

هذا التعريفُ للحديث عند بعض المحدثين. أَمَّا عند أكثرهم فهو يَشْمَلُ ما أُضِيفَ أيضاً إلى الصَّحَابِيِّ أو التَّابِعِيِّ^٣.

ولهذا اللَّفْظُ مترادفاتٌ مثل: "السُّنَّةُ"، و"الخَبَرُ"، و"الأَثَرُ".

(د) تعريفُ "عِلْمِ عللِ الحديث":

هو عِلْمٌ يَبْحَثُ عن الأسبابِ الخَفِيَّةِ الغامِضَةِ من جِهَةِ قَدْحِهَا في الحديث، كَوَصْلٍ مُنْقَطِعٍ، وَرَفْعٍ مَوْقُوفٍ، وَإِدْخَالِ حَدِيثٍ في حَدِيثٍ، أو إِلْزَاقِ سَنَدٍ بِمَتْنٍ، أو غير ذلك^٤ من الأمور التي تقع في أحاديث الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ وغيرِهِم، وَهَمًّا مِنْهُمْ.

^١ انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٩٠، و"تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" للسيوطي: (٤٠٨/١).

^٢ انظر: "الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية" لأبي البقاء الكفوي، ص: ٣٧٠.

^٣ منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر، ص: ٢٨.

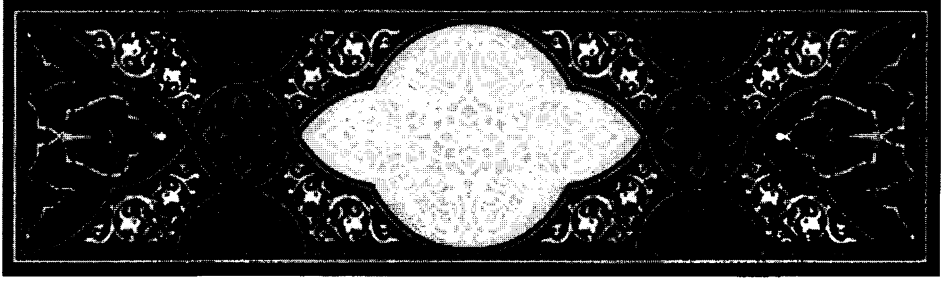
^٤ انظر: "أصول الحديث" للدكتور عجاج الخطيب، ص: ٢٩١.

(هـ) موضوع "علم علل الحديث":

يفتّش هذا العلم عن العلة في أحاديث الثقات على الأغلب. وتوجد العلة في أحاديث الضعفاء أيضاً، لكن قلما يلتفت إليها عندهم الأئمة النقاد؛ لأن أمرهم واضح بين، قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ): "إنما يُعلّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط وإه. وعلة الحديث يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً^١.

ومن هنا تظهر أهمية هذا العلم وخطورته، كما سأحدث عن ذلك في المبحث اللاحق.

^١ معرفة علوم الحديث: للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، ص: ١١٢، ١١٣.



المَبْحَثُ الثَّانِي:

أهمية "عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ" وفوائدهُ دراسته

(أ) أهمية "عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ":

تَظْهَرُ أَهْمِيَةُ هَذَا الْعِلْمِ وَخُطُورُهُ مِنْ تَعْرِيفِ "الْعِلَّةِ" نَفْسِهَا، وَالَّذِي كَمَا سَبَقَ أَنَّهَا سَبَبٌ خَفِيٌّ قَادِحٌ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ مَعَ أَنَّ الظَّاهِرَ السَّلَامَةُ مِنْهُ. وَلَمَّا كَانَ هَذَا الْعِلْمُ خَفِيًّا غَامِضًا، كَانَ إِدْرَاكُهُ مِنْ أَصْعَبِ الْأُمُورِ وَأَغْمَضِهَا وَأَدَقِّهَا، وَلَمَّا كَانَتِ الْعِلَّةُ تَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثَّقَاتِ فَيَعْتَمِدُ عَامَّةُ النَّاطِرِينَ عَلَى كَوْنِ الثَّقَةِ ثِقَةً، وَيَقْبَلُونَ حَدِيثَهُ تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِهِ وَبِحَدِيثِهِ، فَيُصَحِّحُونَ الْمُعَلَّ. وَفِيهِ مِنَ الْخُطُورَةِ مَا لَا يُقَادَرُ قَدْرُهُ، بِحَيْثُ يُنْسَبُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَوْلٌ أَوْ فِعْلٌ أَوْ تَقْرِيرٌ أَوْ شَيْءٌ آخَرٌ مِمَّا لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^١.

وَلَأَجَلَ ذَلِكَ فَقَدْ قِيلَ فِي وَصْفِ هَذَا الْعِلْمِ: بِأَنَّهُ أَغْمَرُ عُلُومِ الْحَدِيثِ وَأَعْظَمُهَا وَأَدَقُّهَا وَأَعَمَّقُهَا، بِإِجْمَاعِ جَمِيعِ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْمُتَأَخِّرِينَ.

فَلِذَلِكَ لَا يَحِقُّ لِأَحَدٍ الْخَوْضُ فِي هَذَا الْعِلْمِ مَا لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الْإِخْتِصَاصِ الْكَامِلِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ عَمِيقٌ جِدًّا، وَلِهَذَا السَّبَبُ لَمْ يَخْضُ غِمَارَهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ إِلَّا

^١ انظر: "علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية" للدكتور وصي الله بن محمد عباس، ص: ٢٠.

القلائل^١ من أهل الحفظ والإتقان، وذوي الخيرة والتثبت، وأولي الفهم الثاقب والمعرفة الواسعة.

(ب) فوائد دراسة "علم علل الحديث":

ولدراسة هذا العلم فوائد متعددة ومتنوعة، ومن أبرزها:

(١) أنه يكشف في سند الحديث ومثنه القوادح الخفية، ويُميطُ اللثام عن ضعف ما ظاهره السلامة أو القبول.

(٢) وأنه يبحث عن أسباب العلة وطرق الكشف عنها.

(٣) وأن دراسته تُورث طلاب الحديث ملكة قوية وقُدرة فائقة على تمييز الأسانيد والمتون، ومعرفة الصحيح من السقيم منها.

(٤) وأنه يكون عند طلاب الحديث ملكة حديثة، ويعلمهم الدقة في النقد، ويمكنهم من التعامل مع ألفاظ ومصطلحات أئمة الحديث وتقاده.

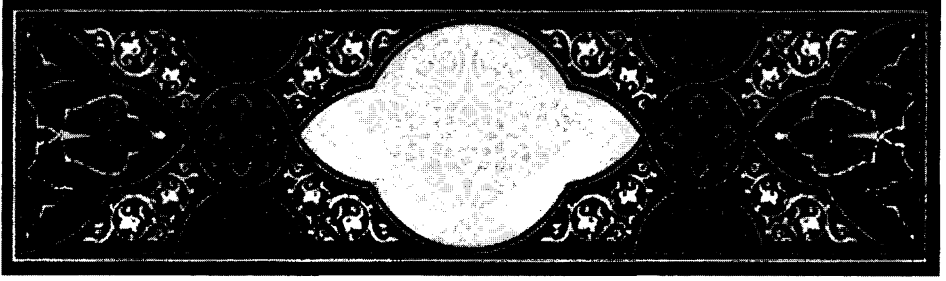
(٥) وأنه يُتيح للطلاب فرصة التطبيق العملي لما قرؤوه من قواعد علوم الحديث؛ إذ هو لهم ميدان عملي لذلك، وهم يجدون في مصادر علل الحديث كثيراً من القوادح الظاهرة والخفية، والجرح الظاهر، وإذا جمَعوا بين القواعد النظرية في كتب علوم الحديث، والتطبيق في كتب علل الحديث؛ تتحقق لهم فائدة قراءتهم السابقة لعلم المصطلح كاملة. فلتتحقق التطبيقات العملية للقواعد النظرية في علم مصطلح الحديث؛ لا بُدَّ للطلاب من دراسة هذا العلم.

(٦) وأنه يشحذ أذهان طلاب الحديث، ويصقل مواهبهم، إذ يُنمي فيهم موهبة الذكاء الحاد، وعمق النظر والبحث العلمي، والدقة والتأني في إصدار الأحكام، وعدم الاكتفاء بالظواهر بل البحث ما وراءها.

^١ المدخل إلى فهم علم العلل: للدكتور حاتم بن عارف العوني، ص: ٤.

(٧) وأنه يدلُّ على غاية عُمقِ الأئمةِ المحدثين النُّقَاد من المتقدمين والمتأخِّرين في منهجهم التَّقْدِييِّ؛ فهم لم يكتفوا بدفعِ العِلَل الظَّاهِرة في الأحاديث كَنَفِي العَدالة أو الضَّبْط، أو عدم اتِّصالِ السَّنَدِ فحسب؛ بل إنَّهم غاصوا في العُمق، وكشفوا عَمَّا وراءِ العِلَل الظَّاهِرة من قوادرِح خَفِيَّةٍ في صِحَّة الحديث^١.

^١ انظر: "لمحات موجزة في أصول علل الحديث" للدكتور نور الدين عيثر، ص: ١٦، ١٧، و"علل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي" للدكتور أحمد معبد عبد الكريم والدكتور محمد نصر الدسوقي اللبان، ص:



المَبْحَثُ الثَّالِثُ:

مكانة "علم علل الحديث" بين علوم الحديث

يَحْظَى "عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ" بِأَهَمِيَّةٍ خَاصَّةٍ وَمَكَانَةٍ مُمَيَّزَةٍ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ، وَلَمْ يَحْظَ بِمِثْلِهِمَا عِنْدَهُمْ أَيُّ عِلْمٍ آخَرَ مِنْ عِلُومِ الْحَدِيثِ، كَمَا يَتَبَيَّنُ ذَلِكَ مِمَّا يَأْتِي:

(١) إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ رَأْسُ عِلُومِ الْحَدِيثِ وَأَشْرَفُهَا، كَمَا يَظْهَرُ ذَلِكَ مِنْ أَقْوَالِ أَئِمَّةِ الْحَدِيثِ الْآتِيَةِ:

- قَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ (ت ٤٠٥هـ): "فَإِنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجَلِّ هَذِهِ الْعُلُومِ"^١.

- وَقَالَ الْخَافِضُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ (ت ٤٦٣هـ): "فَإِنَّ مَعْرِفَةَ الْعِلَلِ أَجَلُّ أَنْوَاعِ عِلْمِ الْحَدِيثِ"^٢.

- وَقَالَ الْخَافِضُ ابْنُ الصَّلَاحِ الشَّهْرَزُورِيُّ (ت ٦٤٣هـ): "اعْلَمْ أَنَّ مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَجَلِّ عِلُومِ الْحَدِيثِ وَأَدْقُّهَا وَأَشْرَفُهَا"^٣.

(٢) إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ أَدْقُّ عِلُومِ الْحَدِيثِ وَأَغْمَضُهَا وَأَوْعَرُهَا مَسَلَكًا، قَالَ الْخَافِضُ ابْنُ حَجَرَ الْعَسْقَلَانِيُّ (ت ٨٥٢هـ): "وَهَذَا الْفَنُّ أَغْمَضُ أَنْوَاعِ الْحَدِيثِ وَأَدْقُّهَا

^١ معرفة علوم الحديث: للحاكم، ص: ١١٩.

^٢ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي: (٢/٢٩٤).

^٣ علوم الحديث: لابن الصلاح، ص: ٩٠.

مَسْلُكًا^١؛ وذلك لما في هذا العلم من دقة المباحث وخفائها؛ ما تجعل له ميزة خاصة بخلاف غيره من العلوم التي تكفي فيها الملاحظة العابرة الظاهرة، ومن جهة أخرى فهي تُضاعف من جهود الحديث، وتجعل مهمته في الكشف عن علل الحديث في غاية الصعوبة والعُسْر، وتستوجب منه دقة الملاحظة، ورهافة الحس، وشدة الانتباه، وتتبعاً تاماً للروايات والطرق، وتفحص الرواة، واطلاعاً شاملاً على مراتبهم وأحوالهم^٢.

(٣) إن هذا العلم أوحّد علوم الحديث، الذي لا يتكلم فيه إلا الأئمة الجهابذة لهذا الفن، والمُبَرِّزون في الحفظ والتقد، الذين أفنوا أعمارهم في دراسة المتون والأسانيد، وتتبع طرق الحديث، وتمييز مراتب روايته، والتفحص عن أحوالهم وظروفهم، ومعرفة مستوى ضبطهم وحفظهم، وكيفية تلقيهم وسماعهم لمروياتهم، وقلة وكثرة ملازمتهم لشيخوهم، وممارستهم لحديثهم؛ مما كَوّن لديهم حاسة خاصة في نقد الأحاديث، وهيئة نفسانية لا يُعبر عنها بعبارة^٣.

(٤) إنّه علم لا يُمكن للمحدث التّفوّق والبراعة فيه إلاّ بعد أن يُتقن في سائر علوم الحديث إتقاناً تاماً؛ فلأنّ سائر علوم الحديث مع كلّ جزئياته داخلّة في علم العلل، وخادمة ومكمّلة له^٤.

(٥) إنّ هذا العلم هو صاحب الكلمة النهائية والأخيرة في قبول الحديث ورده، فإذا كان مدار علوم الحديث جميعاً وغايتها وهدفها: تمييز الأحاديث المقبولة من المردودة، وسائر علومه خادمة لهذا الهدف، وموصلة إليه كعلم الجرح

^١ النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٦٤٨/٢)

^٢ العلة وأجناسها عند المحدثين: للأستاذ أبي سفيان مصطفى باحو، ص: ٩٧.

^٣ المرجع السابق، ص: ٩٨.

^٤ انظر: "العلل في الحديث: دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي" للدكتور همام سعيد، ص: ١٢٣.

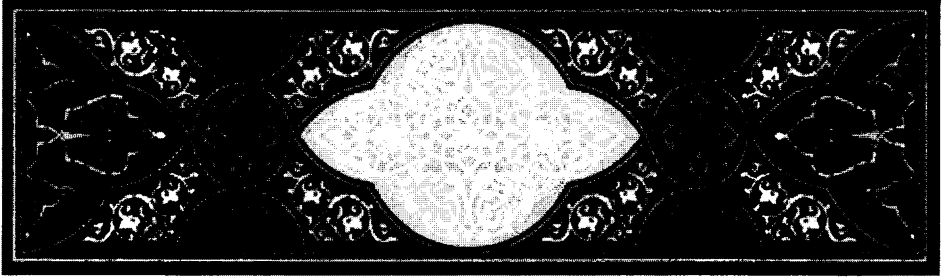
والتعديل، وأنواع الحديث المقبول والمردود، وعلم المُنْتَفِق والمُفْتَرِق والمُؤْتَلَف والمُخْتَلَف، وكيفية التَّحْمُل وغيرها، فَإِنَّ "عِلْمَ الْعِلَل" تبقى له الكلمة الأخيرة والقول الفيصل في قبول الحديث ورده دُونَ سائر علوم الحديث^١.

(٦) لَا يَسْلَمُ مِنْ نَقْدِ عَالِمِ الْعِلَلِ حَتَّى كِبَارُ الْحُفَاطِ الْمَعْرُوفِينَ بِالتَّثَبُّتِ وَالضَّبْطِ وَالِإِتْقَانِ، بِخِلَافِ أَغْلَبِ عُلُومِ الْحَدِيثِ. فَلَا يَكْفِي عِنْدَ عَالِمِ الْعِلَلِ أَنْ يَكُونَ رَاوِي الْحَدِيثِ ثِقَةً حَافِظًا فَقَطْ؛ بَلْ وَلَا فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ التَّثَبُّتِ وَالِإِتْقَانِ حَتَّى يُحْكَمَ لِحَدِيثِهِ بِالصَّحَّةِ؛ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تَسْلَمَ رَوَايَتُهُ مِنَ الْوَهْمِ وَالْعَلْطِ الَّذِي لَا يَنْفَكُ عَنْهُ رَاوٍ مِنْ رُوَاةِ الْحَدِيثِ. فَلَقَدْ أَوْهَمَ كِبَارُ أَيْمَةِ الْحَدِيثِ وَجِبَالُ الْحِفْظِ أَمْثَالُ: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (ت ٢٤١هـ)، وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيِّ (ت ٢٥٦هـ)، وَأَبِي زُرْعَةَ الرَّازِي (ت ٢٦٤هـ)، وَأَبِي حَاتِمِ الرَّازِي (ت ٢٧٧هـ)، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَرْبَابِ هَذَا الْفَنِّ وَحُذَّاقِهِ.

(٧) إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ يَعْتَمِدُ عَلَى الْمُمَارَسَةِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالتَّجَرِبَةِ الطَّوِيلَةِ، وَالْخِبْرَةِ الْعَمِيقَةِ فِي الْبَحْثِ عَنِ الْأَسَانِيدِ، وَالْفَحْصِ عَنْ أَحْوَالِ رَوَاتِهَا، وَكَذَلِكَ فِي التَّحْقِيقِ وَالتَّدْقِيقِ فِي مَتُونِ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ، بِخِلَافِ الْعُلُومِ الْأُخْرَى فِي الْحَدِيثِ، الَّتِي تَعْتَمِدُ عَلَى قَوَاعِدِ نَظَرِيَّةٍ مُقَرَّرَةٍ مُطَرَّدَةٍ^٢.

^١ العلة وأجناسها عند المحدثين: للباحث، ص: ١٠٠.

^٢ انظر: المرجع السابق، ص: ١٠٤.



المَبْحَثُ الرَّابِعُ:

صُعُوبَةُ التَّمَكُّنِ مِنْ "عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ" وَسَبَبُ ذَلِكَ

يُعتَبَرُ هذا العِلْمُ مِنْ أَعْمَضِ أنواعِ علومِ الحديثِ وأَدَقِّهَا لأسبابٍ قد سبق ذِكْرُهَا في المَبْحَثِ السَّابِقِ، قال الإمامُ عبد الرحمن بن مهدي البَصْرِيُّ (ت ١٩٨ هـ): "معرفةُ عِلَلِ الحديثِ إلهامٌ، فلو قلتَ للعالمِ بعِلَلِ الحديثِ: مِنْ أينَ قلتَ هذا؟ لم يكن له حُجَّةٌ، وكم من شخصٍ لا يهتدي لذلك"^١، وقال رحمه الله تعالى: "إنكارُنا الحديثَ عند الجُهَّالِ كِهَانَةٍ"^٢.

وقد يُشعرُ من هذين القولين - وكذلك ممَّا يُشبهُهُما من أقوال بعض الأئمَّةِ التَّنْقَادَ - بأنَّ هذا العِلْمَ ضربٌ من الإلهام، ونوعٌ من الكِهَانَةِ، وأنَّ فيه أمراً غِيْبِيّاً لا يَعْتَمِدُ على أسبابٍ علميةٍ، ولا يَسْتَنِدُ أصحابُهُ إلى قواعدٍ علميةٍ وَحِجَجٍ يقينيةٍ في التَّنْقَادِ.

مع أنَّ الأمر في واقعه ليس كذلك، فإنَّ كُلَّ مَنْ تَأَمَّلَ في نَقْدِ أئمَّةِ هذا العِلْمِ وإِعْلَالِهِم للأحاديثِ؛ يُلَاحِظُ أنَّهم يَسْتَنِدُونَ في كُلِّ ذَلِكَ على مبادئٍ مُقرَّرةٍ، وقواعدٍ مُسطَّرةٍ، وقد لا يَظْهَرُ ذلك لغير المُتَمَكِّنِ مِنْ هذا العِلْمِ.

^١ معرفة علوم الحديث: للحاكم، ص: ١١٢، ١١٣، وانظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب: (١/٤٧٠).

^٢ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (١/٣٨٩)، وانظر: "جامع العلوم والحكم" لابن رجب، ص: ٤٨٤.

أَمَّا مَا نُقِلَ عَنِ الْإِمَامِ ابْنِ مَهْدِيٍّ مِنْ أَقْوَالِهِ فِي بَيَانِ أَهْمِيَّةِ هَذَا الْعِلْمِ: أَنَّ "مَعْرِفَةَ عِلَلِ الْحَدِيثِ الْإِلْهَامُ"^١، و"إِنْكَارُنَا الْحَدِيثَ عِنْدَ الْجَهَّالِ كِهَانَةً"^٢، فَهَنَّاكَ فَهْمٌ خَاطِئٌ فِي فَهْمِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ مِنْ بَعْضِ النَّاسِ، وَذَلِكَ إِمَّا بِسَبَبِ جَهْلِهِمْ بِهَذَا الْعِلْمِ، وَإِمَّا بِسَبَبِ جَهْلِهِمْ بِمَعْنَى لَفْظِي "الْإِلْهَامِ" وَالْكِهَانَةِ" عِنْدَ إِطْلَاقِهِمَا عَلَى مَعْرِفَةِ عِلْمِ الْحَدِيثِ عُمُومًا، أَوْ عَلَى عِلْمِ الْعِلَلِ خُصُوصًا؛ وَلِذَلِكَ أَرَى مِنَ الضَّرُورِيِّ بَيَانُ مَعْنَى كُلِّ مِنْهُمَا فِيمَا يَأْتِي:

(١) "الْإِلْهَامُ": قَالَ فِي تَعْرِيفِهِ أَبُو الْبَقَاءِ الْكَفَوِيُّ (ت ١٠٤٩هـ): بِأَنَّهُ: "اسْمٌ لِمَا يَهْجُسُ فِي الْقَلْبِ مِنَ الْخَوَاطِرِ بِخَلْقِ اللَّهِ فِي قَلْبِ الْعَاقِلِ، فَيَنْتَبِهُ بِذَلِكَ، وَيَتَفَطَّنُ، فَيَفْهَمُ الْمَعْنَى بِأَسْرَعِ مَا يُمَكِّنُ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: فَلَانٌ مُلْهَمٌ، إِذَا كَانَ يَعْرِفُ بِمَزِيدِ فِطْنَتِهِ وَذِكَايَتِهِ مَا لَا يُشَاهِدُهُ"^٣.

وَبِذَلِكَ يَكُونُ مَعْنَى كَلِمَةِ "الْإِلْهَامِ" عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ: أَنَّهُ مَلَكَتْهُ عَقْلِيَّةٌ، وَفَهْمٌ دَقِيقٌ، يُودِعُهُ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَنْ عُرِفَ مَعَ عَدَالَةِ الدِّينِ، بِرِجَاحَةِ الْعَقْلِ، وَطُولِ الْمُمَازَسَةِ، وَكَثْرَةِ الْإِعْتِنَاءِ بِمَسَائِلِ عِلْمِ الْحَدِيثِ وَدَقَائِقِهِ، وَلَا سِيَّمَا "عِلْمَ عِلَلِ الْحَدِيثِ"^٤.

(٢) أَمَّا "الْكِهَانَةُ" فَهِيَ تُطْلَقُ فِي اللُّغَةِ عَلَى مَعَانٍ عِدَّةٍ، وَفِي مَقْدَمَتِهَا: الْإِنْخِبَارُ بِالْغَيْبِ، وَيُطْلَقُ "الْكَاهِنُ" عَلَى كُلِّ مَنْ يَتَعَاطَى عِلْمًا دَقِيقًا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ لَيْسَ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ أَوْ الْكِهَانَةِ، قَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدَ بْنِ إِدْرِيسَ الرَّازِي (ت ٢٧٧هـ) لِرَجُلٍ نَاقَشَهُ فِي أَحْكَامِهِ عَلَى الْحَدِيثِ،

^١ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٢٠٣/٩).

^٢ المرجع السابق: (٢٠٣/٩).

^٣ انظر: "الكليات" لأبي البقاء الكفوي، ص: ١٧٣.

^٤ علل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي: للدكتور أحمد معبد، ص: ٧٦.

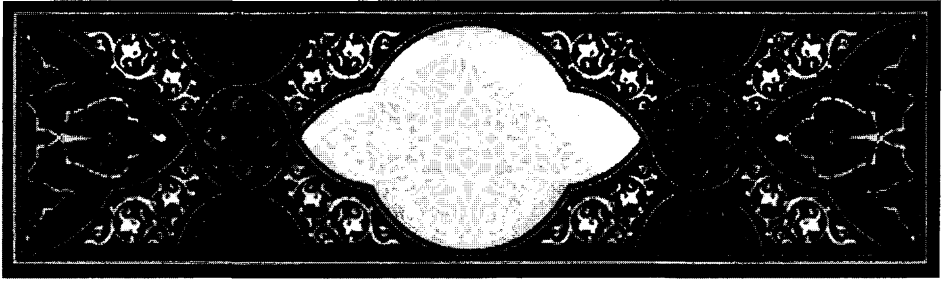
^٥ انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (١٢٨/١٣).

فمِمَّا قَالَ لَهُ الرَّجُلُ: "تَدَّعِي الْغَيْبَ؟" فَقَالَ لَهُ أَبُو حَاتِمٍ: مَا هَذَا ادَّعَاءُ غَيْبٍ. قَالَ الرَّجُلُ: فَمَا الدَّلِيلُ عَلَى مَا تَقُولُ؟! فَقَالَ لَهُ أَبُو حَاتِمٍ: سَلْ عَمَّا قُلْتُ مَنْ يُحْسِنُ مِثْلَ مَا أَحْسَنَ، فَإِنْ اتَّفَقْنَا؛ عَلِمْتَ أَنَّا لَمْ نُجَازِفْ، وَلَمْ نُقْلِهِ إِلَّا بِفَهْمٍ^١.

فَنَفَى أَبُو حَاتِمٍ عَنْ عِلْمِهِ بِالْأَحْكَامِ عَلَى الْإِحَادِيثِ أَنْ تَكُونَ مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ أَوْ الْكِهَانَةِ، وَقَرَّرَ أَنَّهَا بِالْفَهْمِ لَأَسْبَابِ الْقَبُولِ وَالرَّدِّ الَّتِي اتَّفَقَ عَلَيْهَا أَيْمَةُ النُّقَادِ.

فمُخْلِصَةً مَا سَبَقَ: أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ لَيْسَ كِهَانَةً وَلَا إِلْهَامًا، وَإِنَّمَا هُوَ عِلْمٌ يَرْزُقُهُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: مَنْ اعْتَنَى بِمُذَاكِرَةِ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ وَحِفْظِهِ، وَمُلَازِمَةِ أَهْلِهِ، وَالِاطِّلَاعِ الْوَاسِعِ عَلَى طُرُقِ الْحَدِيثِ وَأَسَانِيدِهِ، وَمَعْرِفَةِ مُصْطَلَحَاتِ عُلَمَاءِ الْحَدِيثِ بِالْجُمْلَةِ، وَالْإِلْمَامِ الْجَيِّدِ. بِمَنَاجِجِ أَيْمَةِ الْعِلَلِ وَطَرَائِقِهِمْ فِي هَذَا الْفَنِّ، وَالْمُدَاوَمَةِ عَلَى قِرَاءَةِ كُتُبِ الْعِلَلِ مَعَ جَوْدَةِ الْفَهْمِ، وَدِقَّةِ فِي النَّظَرِ، وَحِفْظِ الرِّجَالِ الَّذِينَ تَدَوَّرَ عَلَيْهِمُ الْأَسَانِيدُ، وَمَرَاتِبِ الرُّوَاةِ وَطَبَقَاتِهِمْ، وَطُرُقِ وَقَرَائِنِ التَّرْجِيحِ وَالْجَمْعِ؛ فَمَنْ ثَابَرَ عَلَى ذَلِكَ كُلِّهِ، فَلَيْسَ مِنَ الْمُسْتَبْعَدِ أَنْ تَحْصُلَ لَهُ مَلَكَةٌ فِي هَذَا الْعِلْمِ، وَمَقْدَرَةٌ عَلَى إِعْلَالِ الْحَدِيثِ وَنَقْدِ الْمُرَوِّياتِ سَنَدًا وَمَتْنًا.

^١ مقدمة الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي: (٣٥٠/١).



المَبَحْثُ الخَامِسُ:

نشأة "عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ"

يُعتَبَرُ "عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ" أَوَّلَ عِلْمٍ مِنْ عِلُومِ الْحَدِيثِ نَشَأَ فِي الْإِسْلَامِ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم الأوَّل، وكان عصرهم عصرَ العَدَالَةِ، ولم تكن ثَمَّةُ سِلْسِلَةِ إِسْنَادٍ، فَلَذَلِكَ لم تكن هناك حاجةٌ لِنَقْدٍ إِلَّا لِلتَّحْقُيقِ مِنْ صِحَّةِ نَقْلِ الْعَدْلِ الضَّابِطِ الَّذِي هُوَ الصَّحَابِيُّ هُنَا؛ فَلِأَنَّ الْكَذِبَ كَانَ أَبْعَدَ شَيْءٍ عَنِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم فِي هَذَا الْعَصْرِ، وَمَا كَانَ مَعْرُوفًا فِي مَجْتَمَعِهِمْ، أَمَّا الْخَطَأُ وَالْعَلَطُ فَهُمَا أَيْضًا كَانَا قَلِيلَيِ الْوُقُوعِ فِي رَوَايَاتِهِمْ لِشِدَّةِ حَيْطَرَتِهِمْ وَحَذَرِهِمْ مِنْ كُلِّ غَلْطٍ أَوْ خَطِئٍ يَقَعُ فِيهَا، كَيْفَ لَا وَهُمْ قَدْ سَمِعُوا الرَّسُولَ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ»^١، وَسَمِعُوا مَا قَالَهُ صَحَابِيُّهِ الْجَلِيلُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: "بِحَسْبِ الْمَرْءِ مِنَ الْكَذِبِ أَنْ يَحْدُثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ"^٢، مَا دَفَعَهُمْ إِلَى التَّحْفُظِ الْبَالِغِ وَالْحَيْطَةِ التَّامَّةِ فِي نَقْلِ الْحَدِيثِ وَرَوَايَتِهِ.

وَلَمْ يَزَلِ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم عَلَى هَذِهِ السَّيِّرَةِ النَّزِيهَةِ الرَّفِيعَةِ، إِلَّا أَنَّهُمْ فِي عَهْدِ خِلَافَةِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ رضي الله عنه جَرَّبُوا نَوْعًا جَدِيدًا مِنَ النَّاسِ مِمَّنْ دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ، فَكَانُوا لَا يَتَحَفَّظُونَ فِي أَحَادِيثِ الرَّسُولِ صلى الله عليه وسلم كَمَا كَانَ يَتَحَفَّظُ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم، وَلَا يَحْتَاطُونَ فِي نَقْلِ الرِّوَايَاتِ وَأَدَاءِ الْمَعَانِي كَمَا كَانَ يَحْتَاطُ الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم، فَتَغَيَّرَتْ نَظَرُهُ

^١ أخرجه الترمذي في أبواب العلم، باب: ما جاء في تعظيم الكتاب، برقم: (٢٦٦٢).

^٢ انظر: مقدمة "صحيح مسلم"، ص: ٨.

الصَّحَابَةِ ﷺ إلى أمثال هؤلاء المسلمين الجُدُدِ، ولم تَبْقَ الثَّقَةُ بِالْمُسْلِمِ لَأَنَّهُ مُسْلِمٌ وَكَفَى، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ يُعْرَفَ دِينُهُ وَتَقْوَاهُ وَوَرَعُهُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: "إِنَّا كُنَّا نَحْدُثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ لَمْ يَكُنْ يُكَذِّبُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ؛ تَرَكْنَا الْحَدِيثَ عَنْهُ"^١، وَقَالَ أَيْضًا: "إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ابْتَدَرْتَهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِأَذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَةَ وَالذَّلُولَ؛ لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ"^٢.

وَقَدْ ظَهَرَ ذَلِكَ فِي عَهْدِ الصَّحَابَةِ ﷺ وَكَانُوا قَدْ سَمِعُوا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا يُشِيرُ إِلَى هَذِهِ الْفِتَنِ، فَعَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «سَيَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي أُنَاسٌ يُحَدِّثُونَكُمْ مَا لَمْ تَسْمَعُوا أَنتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ، فَإِيَّاكُمْ وَإِيَّاهُمْ»^٣، وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: «لَا يُضِلُّوكُمْ وَلَا يَفْتِنُونَكُمْ»^٤.

وَلَقَدْ كَانَ آخِرُ عَهْدِ خِلَافَةِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ ﷺ عَهْدَ الْفِتَنِ وَالثَّوَرَاتِ، وَبَرَزَتْ فِيهِ الدَّعْوَةُ الشَّيْعِيَّةُ تَحْتَ سِتَارٍ مِنْ مُطَالَبَةِ الْحَقُوقِ الْمَشْرُوعَةِ، وَكَانَ مَنْ تَوَلَّى كَبَرَهَا مِنَ الْعُنَاصِرِ الْفَارْسِيَّةِ وَالْمُجُوسِيَّةِ؛ الَّتِي كَانَتْ تَرِيدُ الثَّأْرَ مِنَ الْإِسْلَامِ الَّذِي قَدْ أَذْهَبَ سُلْطَانَهُمْ، وَأَطَاحَ بِعُرُوشِهِمْ. كَمَا كَانَتْ هُنَاكَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعَوَّاعِيَّيْنَ تَسْعَى وَرَاءَ الْمَصَالِحِ وَالْمَنَافِعِ، وَآخَرُونَ أَغْرَارٌ مَخْدُوعُونَ، وَلَمْ يَكُنْ يُمْكِنُ التَّلْبِيسُ عَلَى النَّاسِ إِلَّا عَنْ طَرِيقِ الْأَحَادِيثِ وَوَضْعِهَا. وَكَانَتْ الزِّيَادَةُ وَالْإِلْحَاقُ، وَالتَّحْرِيفُ وَالتَّنْذِيسُ فِي النُّصُوصِ عِنْدَ هَؤُلَاءِ هَيِّنًا؛ إِذْ كَانَ يُحَقِّقُ أَغْرَاضَهُمُ التَّافَهُةَ وَأَهْدَافَهُمُ السِّيَاسِيَّةَ، فَبَدَّوْا يَدْخُلُونَ مِنْ هَذَا الْبَابِ، وَيَكْذِبُونَ وَيُزَوِّرُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا

^١ انظر: مقدمة "صحيح مسلم"، ص: ٩.

^٢ المصدر السابق، ص: ١٠.

^٣ المصدر السابق، ص: ٩.

^٤ المصدر السابق، ص: ٩.

شاءت لهم أهواؤهم ومطامعهم، وكانوا يتظاهرون بحُبِّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام، ويتخذونه سِتْرًا لكلّ تلفيقٍ ودسٍّ وتزويرٍ في نصوص الأحاديث النبوية^١.

ولقد حذر عنهم علماء الإسلام وأئمة الدين أشدَّ تحذيرٍ، ولَمَّا سئل الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ) عن الشيعة الرافضة فقال: "لا ترو عنهم فإنهم يكذبون"^٢. وقال القاضي شريك بن عبد الله النخعي (ت ١٧٧هـ) - وكان معروفاً بالتشيع مع الاعتدال فيه -: "احمل عن كل من لقيت إلا الرافضة، فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً"^٣. وقال الإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ): "لم أر في أهل الأهواء أشهد بالزور من الرافضة"^٤. وعن أبي بكر بن عيَّاش الكوفي (ت ١٩٣هـ) قال: سمعتُ المغيرة يقول: "لم يكن يُصدَّقُ عليّ في الحديث عنه إلا من أصحاب عبد الله بن مسعود"^٥.

لذلك بدأ بعضُ الصحابة والتابعين عليهم السلام يُحذِّرون أشدَّ التحذير من رواية الأحاديث إلا بعد فحصٍ وتفتيشٍ، ويحذِّرون الناس من أصحاب الفتن والبدع المحدثّة في الإسلام، كما يدلُّ على ذلك قولُ الإمام محمد بن سيرين (ت ١١٠هـ): "إنَّ هذا العلم دينٌ، فانظروا عمن تأخذون دينكم"^٦، وقوله أيضاً: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلَمَّا وقعت الفتنة قالوا: سمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يُؤخذ حديثهم"^٧.

^١ انظر: مقدمة الشيخ سلمان الحسيني الندوي ل: "مقدمة في أصول الحديث" للدهلوي: ص: ١٤، ١٦.

^٢ منهاج السنة: لابن تيمية: (١٣/١).

^٣ تدريب الراوي: للسيوطي: (٣٢٧/١).

^٤ الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي: ص: ١٦٦.

^٥ انظر: مقدمة "صحيح مسلم"، ص: ١٠.

^٦ مقدمة "صحيح مسلم"، ص: ١٠.

^٧ المصدر السابق، ص: ١٠، ١١.

الأخطاء التي ظهرت في نقل الحديث وروايته بعد الصحابة عليهم السلام:

وبعد مُضَيِّ عَهْدِ الصَّحَابَةِ عليهم السلام قد ظهرت في التابعين أخطاءٌ في رواية الحديث لم تكن موجودةً عند الصحابة عليهم السلام، ومن تلك الأخطاء:

- (١) التَّصْحِيفُ: هو تحويل الكلمة في الحديث من الهيئة المتعارفة، إلى غيرها^١.
- (٢) الاختِلَاطُ: هو رواية الثقة الذي طرأ عليه اختلال طارئ يُفسدُ بسببه عقله^٢.
- (٣) التَّدْلِيْسُ: هو إخفاء عيب في الإسناد، وتحسين لظاهره^٣؛ أي: التمويه في إسناد الحديث، أو رواته^٤.
- (٤) قَلْبُ الرَّاوي: هو أن يقرأ الراوي أو يَكْتُبُ فينزل في الإسناد، ويجعل مثنٍ إسنادٍ لإسنادٍ آخر.

وغيرها من الأخطاء التي لم تقع في روايات الصحابة عليهم السلام.

لذلك زادت الحِيْطَةُ في رواية الحديث في عصر التابعين وأتباعهم، وكثُرَ التَّقْدُّ للأخبار والتمييز للروايات، فنشأ "عِلْمُ علل الحديث"، وأوَّلُ مَنْ اشتهر في الكلام في نقد الحديث: الإمام مُحَمَّد بن سِيرين البَصْرِيّ (ت ١١٠هـ)، ثم خَلَفَهُ الإمامُ أَيُّوبُ بن أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَّانِيّ البَصْرِيّ (ت ١٣١هـ)، وأَخَذَ ذلك عنه: الإمامُ شُعْبَةُ ابن الحَجَّاجِ البَصْرِيّ (ت ١٦٠هـ)، وأخذ عنه: الإمامُ يَحْيَى بن سعيد القَطَّان البَصْرِيّ (ت ١٩٨هـ)، والإمامُ عبد الرَّحْمَنِ بن مَهْدِيّ البَصْرِيّ (ت ١٩٨هـ)، وأخذ عنهما: الإمامُ عَلِيُّ بن المَدِينِيّ البَصْرِيّ (ت ٢٣٤هـ)، والإمامُ يَحْيَى بن مَعِين البَغْدَادِيّ (ت ٢٣٣هـ)، والإمامُ أَحْمَد بن حَنْبَل البَغْدَادِيّ (ت ٢٤١هـ)، وأخذ عنهم: الإمامُ

^١ انظر: "منهج النقد في علوم الحديث" للدكتور نور الدين عتر، ص: ٤٤٤.

^٢ انظر تعريفه الموسع في القسم الثالث، في مبحث مختص بأسباب وقوع "العلّة" في الأحاديث.

^٣ تيسير مصطلح الحديث: للدكتور محمود الطحان، ص: ٧٩.

^٤ أصول الجرح والتعديل: للدكتور نور الدين عتر، ص: ١٢٠.

^٥ المدخل إلى فهم علم العلل: للعوني، ص: ٢٧.

مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ (ت ٢٥٦هـ)، والإمامُ أَبُو زُرْعَةَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّازِي (ت ٢٦٤هـ)، والإمامُ أَبُو دَاوُدَ سَلِيمَانُ بْنُ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيُّ (ت ٢٧٥هـ)، والإمامُ أَبُو حَاتِمٍ مُحَمَّدُ بْنُ إِدْرِيسَ الرَّازِي (ت ٢٧٧هـ).

وجاء بعد هؤلاء جماعةٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ كَانَ لَهُمْ اعْتِنَاءٌ كَبِيرٌ بِهَذَا الْعِلْمِ أَمْثَالُ: الإمامِ أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبِ النَّسَائِيِّ (ت ٣٠٣هـ)، والإمامِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو الْعَقِيلِيَّ (ت ٣٢٢هـ)، والإمامِ أَبِي أَحْمَدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ الْجُرْجَانِيِّ (ت ٣٦٥هـ)، والإمامِ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ الدَّارَقُطْنِيِّ (ت ٣٨٥هـ).

وَقُلٌّ مَنِ جَاءَ بَعْدَهُمْ مَنِ بَرَعَ فِي هَذَا الْعِلْمِ، حَتَّى قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ الْجَوَازِيِّ (ت ٥٩٧هـ) فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِهِ "الموضوعات": "قُلٌّ مَنِ يَفْهَمُ هَذَا بِلِ عُدْمٍ"^١.

ثُمَّ اسْتَمَرَّتِ الْجُهُودُ وَنَمَتْ، وَتَشَعَّبَتِ الْبَحُوثُ فِي إِعْلَالِ الْأَحَادِيثِ وَتَوَسَّعَتْ، حَتَّى كَانَ الْقَرْنُ الثَّلَاثُ الْمِجْرِيَّ عَصَرَ التَّدْوِينِ، فَكَانَ التَّدْوِينُ فِي عِلَلِ الْحَدِيثِ مِنْ أَوَّلِ مَا عُنِيَ بِهِ الْأُئِمَّةُ، كَمَا يُعْرَفُ مِنْ إِحْصَاءِ مَا ذُكِرَ مِنْ ذَلِكَ.

وَهَكَذَا ظَهَرَ "عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ" فِي حَيْزِ الْوُجُودِ لِلْكَشْفِ عَنِ الْأَسْبَابِ الْخَفِيَّةِ الْقَادِحَةِ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ وَأَحْكَامِهَا، وَالَّذِي جَعَلَهُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ نَوْعًا مُسْتَقِلًّا مِنْ أَنْوَاعِ عُلُومِ الْحَدِيثِ فِي كِتَابِهِ "مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ"^٢، وَقَالَ: "وَهُوَ عِلْمٌ بِرَأْسِهِ غَيْرُ الصَّحِيحِ وَالسَّقِيمِ وَالْجَرَحِ وَالتَّعْدِيلِ"^٣.

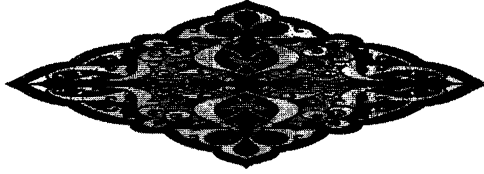
وَلَمَّا كَانَ الْبَحْثُ فِي هَذَا الْعِلْمِ يَكْتَنِفُهُ الْغَمُوضُ؛ كَانَ أَجَلُ مَعَارِفِ الْمُحَدِّثِينَ وَأَعْلَاهَا شَرْفًا، تَظْهَرُ فِيهِ عَظَمَتُهُمْ، وَعَظَمَةُ فَهْمِهِمِ النَّقْدِيِّ الَّذِي يَتَلَبَّسُ الْأَعْمَاقَ

^١ كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات: لابن الجوزي، ص: ١٤٥.

^٢ وسماه: "معرفة علل الحديث"، وهو النوع السابع والعشرون من أنواع علوم الحديث، في كتابه "معرفة علوم الحديث"، انظر: صفحة: ١٢.

^٣ معرفة علوم الحديث: للحاكم، ص: ١١٢.

السحيفة؛ ليستخرج ما فيها من آفة تضعف الحديث، وتُزيل عن حقيقة الضعف قشرة الصّحة الظاهرة التي تَسْتُرُهُ^١.



^١ منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور عتر، ص: ٤٤٧.

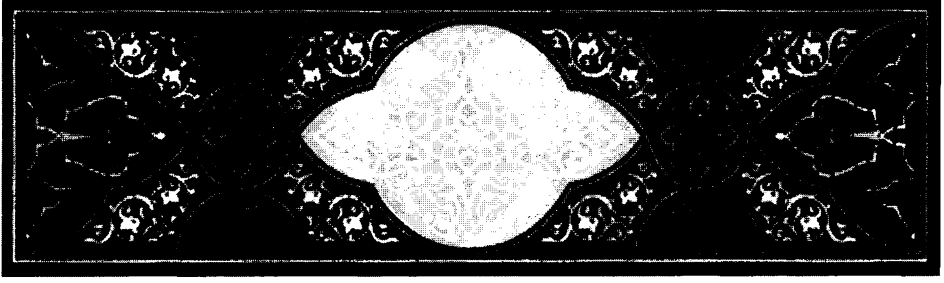
القسم الثاني

تعريف "العلة" ومبادئها وأقسامها

المبحث الأول: تعريف "العلة" والعلاقة بين معانيها اللغوية ومعناها الاصطلاحية.

المبحث الثاني: مبادئ "العلة".

المبحث الثالث: أقسام "العلة" القادحة وغير القادحة.



المَبْحَثُ الأولُ:

تعريفُ "العِلَّة"

(أ) تعريفُ "العِلَّة" لُغَةً واصطلاحاً:

أولاً: "العِلَّة" في اللُّغَةِ:

"العِلَّة": لفظٌ مُفْرَدٌ يُجمَعُ على "عِلَلٍ".

معاني "العِلَّة":

تُطلَقُ "العِلَّة" في اللغة على معانٍ عِدَّةٍ، منها كالآتي:

الأول: بمعنى: "المَرَضُ":

ما يَحِلُّ بِالْمَحِلِّ، فَيَتَغَيَّرُ به من حالٍ إلى حالٍ، ومنه سُمِّيَ المَرَضُ: عِلَّةً؛ لِأَنَّهُ بِحُلُولِهِ يَتَغَيَّرُ الحَالُ من القُوَّةِ إلى الضَّعْفِ، ويُقالُ لِمَنْ أَعْلَهُ اللهُ بِمَرَضٍ: "مُعَلٌّ" و"عَلِيلٌ" و"مُعْتَلٌّ"^١.

الثاني: بمعنى: "السَّقْيَةُ الثانية":

أو: الشَّرْبَةُ الثانية، أو الشُّرْبُ بعد الشُّرْبِ تَباعاً، يُقالُ: "عَلَلٌ بعد نَهْلٍ"، و"عَلَّه بالشَّرَابِ"؛ أي: سَقاه السَّقْيَةَ الثانية^٢.

^١ لسان العرب: لابن منظور: (٤٧١/١١).

^٢ المرجع السابق: (٤٧١/١١).

الثالث: بمعنى: "حَدَّثَ" يَشْغُلُ صاحبه عن وجهه، أو بمعنى "عائق" يَعُوقُه:

تُطْلَقُ "العِلَّةُ" على حديثٍ يَشْغُلُ صاحبه عن وجهه أو حاجته، أو على عائقٍ يَعُوقُه عن القيام بعملٍ أو فعلٍ، كأنَّ تلكَ العِلَّةَ صارت شُغْلاً ثانياً منعه عن شُغْلِهِ الأوَّلِ^١. يُقال: "فلانٌ عَلَّلَ فلاناً بالطَّعام"، و"حديثُ فلانٍ عَلَّلَ فلاناً؛ إذا شَغَلَهُ بهما. ويُقال: "فلانٌ تَعَلَّلَ بشيءٍ؛ أي: تَلَهَّى به^٢.

الرابع: بمعنى: "السَّبَبُ":

يُقال: "هذا عِلَّةٌ لهذا؛ أي: سَبَبٌ له، و"هذه عِلَّتُهُ؛ أي: سَبَبُهُ^٣.

ثانياً: العِلَّةُ في الاصطلاح:

تَعَدَّدَتْ تعاريفُ علماء الحديث للعِلَّةِ، إلَّا أنَّ أكثرَ هذه التعاريفِ تكادُ تَتَّفِقُ على أنَّ "العِلَّةَ" في اصطلاحهم عبارةٌ عن: سببٍ غامضٍ خَفِيٍّ يَقْدَحُ في صِحَّةِ الحديثِ مع أنَّ الظاهرَ منه السَّلَامَةُ^٤.

شرحُ التعريف:

(١) "السَّبَبُ" جمعه: أسبابٌ، ومعناه: الحَبْلُ، وهو ما يُتَوَصَّلُ به إلى الاستعلاء، ثم استُعِيرَ هذا اللَّفْظُ لكلِّ شيءٍ يُتَوَصَّلُ به إلى أمرٍ من الأمور، فُقِيلَ: "هذا سببٌ هذا"، و"هذا مُسَبَّبٌ عن هذا"^٥.

(٢) و"غامِضٌ خَفِيٌّ": الغامِضُ معناه: غيرُ واضحٍ، يُقال: "هذه المسألة فيها غوامِضٌ؛ أي: غيرُ واضحةٍ^٦. و"خَفِيٌّ" يعني: مُسْتَتِراً غيرَ ظاهرٍ^٧.

^١ انظر: "معجم مقاييس اللغة" لابن فارس: (٤/١٢، ١٥)، و"القاموس المحيط" للفيروزآبادي، ص: ١٠٣٥، و"تاج العروس" للزبيدي: (٣٢/٨).

^٢ لسان العرب: لابن منظور: (٤٧١/١١).

^٣ المرجع السابق: (٤٧١/١١).

^٤ انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٩٠.

^٥ انظر: "المصباح المنير" للفيومي، ص: ١٠٠.

^٦ انظر: "أساس البلاغة" للزمخشري: (٧١٢/١).

^٧ انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (٨٦/١١).

فَاتَّضَحَ من هذا التعريف: أنه يُشْتَرَطُ في الْعِلَّةِ التي يُعْلَلُ بها المحدثون شَرْطَانِ: أوْلُهُما: أن تكون الْعِلَّةُ خَفِيَّةً وَغَامِضَةً. والثاني: أن تكون الْعِلَّةُ قَادِحَةً في صِحَّةِ الحديث.

وتعريفُ "الْعِلَّةِ" مُقَيَّدٌ بِالْعُمُوضِ وَالْخَفَاءِ في اصطلاح المحدثين، فهي لا بُدَّ أن تكون غامضةً خَفِيَّةً؛ لأنَّ من الْعِلَلِ ما هو ظاهرٌ أيضاً.

(٣) "يَقْدَحُ في صِحَّةِ الحديث": الْقَدْحُ: معناه: الْعَيْبُ والتقصُّصُ، يُقال: "قَدَحَ فلانٌ في فلانٍ قَدْحاً"؛ أي: عابَهُ ونَقَصَهُ^١.

وصِحَّةُ الحديثِ تَتَحَقَّقُ بخمسةِ شروطٍ، وهي: اتِّصَالُ السَّنَدِ، وعدالةُ رُؤَاتِهِ، وَضَبْطُهُمْ لِمَا رَوَوْهُ من الأحاديثِ عن شيوخهم بأيِّ طريقةٍ كانت من طُرُقِ التَّحْمُلِ، والسَّلَامَةُ من الشُّذُوزِ، والسَّلَامَةُ من الْعِلَّةِ القَادِحَةِ الْخَفِيَّةِ^٢.

فإنَّ تَحَقُّقَ هذه الشُّرُوطِ في حديث الآحاد يُوَدِّي إلى قَبُولِهِ، واختلالها أو اختلال أحدها يُوَدِّي إلى ضَعْفِ الحديثِ وَرَدُّهُ.

ملاحظة:

تُفِيد هذه العبارةُ "يَقْدَحُ في صِحَّةِ الحديث" في تعريف الْعِلَّةِ: أنَّ الحديث الذي يُبْحَثُ عَنْ عِلَّتِهِ، الْأَصْلُ فيه أنه من رواية الثَّقَاتِ. وسيأتي التفصيلُ في ذلك في المبحث الآتي تحت عنوان: "مَيَادِين الْعِلَّةِ".

(٤) "مع أنَّ الظَّاهِرَ منه السَّلَامَةُ"؛ يعني: أنَّ الحديث (سَنَدًا وَمَتْنًا) قد يكون ظاهرهما الصَّحَّةُ، وَالْخُلُوءُ من الْعِلَلِ القَادِحَةِ الْخَفِيَّةِ.

كما أنَّ "الْعِلَّةَ" مُقَيَّدَةٌ أيضاً في اصطلاحهم بِالْقَدْحِ، فلا بُدَّ أن تكون قَادِحَةً؛ لأنَّ من الْعِلَلِ ما لا يَقْدَحُ في صِحَّةِ الحديث؛ كالاضطراب في اسم الصَّحَابِيِّ الذي روى الحديث، فهذا الخِلافُ لا يَضُرُّ بصِحَّةِ الحديث.

^١ انظر: "المصباح المنير" للفيومي، ص: ١٠٠.

^٢ انظر: "منهج النقد في علوم الحديث" للدكتور عتر، ص: ٢٤٢، ٢٤٤.

وهذا التعريف الذي استقرَّ مؤخراً - وهو ما سارَ عليه غالبُ العلماء - فهو يخصُّ العِلَّةَ ويحصُّرها بوصفين: الخفاءُ والغُمُوضُ، والقَدْحُ في الحديث.

أمَّا السَّابِقون من المحدثين فإنَّ العِلَّةَ عندهم أعمُّ ممَّا اشتهر بعد، فهي: "كُلُّ ما أثر - ولو لم يقدح - في الحديث سَنَدًا أو مَتْنًا، لَفْظًا أو مَعْنًى، ظَهَرَ أمْ خَفِيَ". حيث نجد في كتب الحديث والعِلَلِ الكثيرَ من إعلالِ الأحاديث بغير ما تقدَّم في التعريف الأوَّل، فيُعلِّلُ مصنِّفون تلك الكتبِ الأحاديثَ بعِلَلٍ غيرِ خَفِيَّةٍ بل في غاية الوُضُوح كالرَّأوي المتروك، ويُعلِّون بغير قادحٍ كتغيير الصَّحابي.

(ب) استعمالاتُ لَفْظِ "العِلَّة" عند المحدثين:

يستعمل المحدثون لَفْظَ "العِلَّة" واشتقاقاته عِدَّةَ استعمالاتٍ، فيقولون: "عِلَّةُ الحديث كذا"، و"هذا حديثٌ مُعلَّلٌ"، و"مُعلَّلٌ"، و"مَعْلُولٌ"، و"مُعْتَلٌّ"، و"هذا تعليلٌ"، و"إعلالٌ"، و"أَعْلَهُ فلانٌ بكذا"، و"عَلَّلَهُ بكذا"، و"عَلَّهُ بكذا"؛^١ ويجب على دارس هذا العِلْمِ الوقوفُ جيِّدًا على هذه الاستعمالات لللفظ "العِلَّة" عند هؤلاء.

(ج) تعريفُ "الحديث المُعلَّل":

أولاً: في اللُّغة:

"المُعلَّلُ" اسمُ مفعولٍ من بابِ الثَّلَاثِيّ المزيدي: "أَعْلَلَ يُعِلُّ إعلالاً؛ أي: أنزل به عِلَّةً. و"العِلَّةُ" كما سبق في تعريفها أنَّها تُطْلَقُ على معانٍ عديدةٍ، ومنها: "المَرَضُ". ويُسمِّيهِ بعضُ المحدثين: "مَعْلُولًا"، و"مُعْلَلًا"، و"مُعْتَلًّا"، والأفصحُ أن يُسمَّى: "مُعْلَلًا"^٢.

^١ انظر: "العلة وأجناسها عند المحدثين" للباحث، ص: ١٠.

^٢ انظر: "التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من كتاب ابن الصَّلَاح" للحافظ عبد الرحيم العراقي: (٥٠٥/١).

ثانياً: في الاصطلاح:

عرّف الحافظ ابن الصّلاح "الحديث المَعْل" بأنه: "الحديث الذي أُطْلِع فيه على عِلَّةٍ تَقْدَح في صِحَّتِهِ، مع أن ظاهره السّلامة منها"^١
وعرّفه الحافظ ابن حجرٍ بأنّه^٢: "خبرٌ ظاهره السّلامة، أُطْلِع فيه بعد التفتيش على قاذح"^٣.

وهذا الأخيرُ تعريفٌ جامعٌ للحديث الذي وقعت فيه عِلَّةٌ تَقْدَح في سنّده أو مَتْنِهِ، ويُكشَف عنها بعد دراسةٍ وفحصٍ.

(د) الفرقُ بين "عِلْمِ الْعِلَلِ" و"الحديثِ الْمَعْلِ":

الفرقُ بين "عِلْمِ عِلَلِ الحديث" وبين "الحديثِ الْمَعْلِ":

- أن "عِلْمَ عِلَلِ الحديث" عِلْمٌ كُلِّيٌّ من علوم الحديث، يبحث عن الأسباب الخَفِيَّة الغامِضَة من جهة قَدَحِها في الحديث، كَوَصَلِ منقطعٍ، ورفَعِ موقوفٍ، وإدخالِ حديثٍ في حديثٍ، أو إلزاقِ سَنَدٍ بِمَتْنٍ، أو غير ذلك^٤.
- وأن "الحديثَ الْمَعْلَ" فَرَدُّ جُزْئِيٍّ من أنواع الحديث، كذ: "الشَّاذِّ"، و"المُضْطَرَبِّ" وغيرهما.

فَيَدْخُلُ في "عِلْمِ الْعِلَلِ" كُلُّ ما يُفِيد معرفةَ أسبابِ قَبُولِ الحديثِ ورَدِّه، وقواعد ذلك وضوابطه^٥.

^١ علوم الحديث: لابن الصّلاح، ص: ٩٠.

^٢ هذا التعريف نقله عن الحافظ ابن حجر: الشيخُ برهان الدين إبراهيم بن عمر البَقاعي (ت ٨٨٥هـ) في كتابه "الثَّكَّت الوفية بما في شرح الألفية". واختار هذا التعريفَ الحافظُ مُحَمَّد بن عبد الرحمن السَّخَاوي في كتابه "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث" (٥٠/٢)، ولم يَنْسِبه إلى أحدٍ.

^٣ الثَّكَّت الوفية بما في شرح الألفية: لإبراهيم بن عمر البَقاعي: (٢٥٤/٢).

^٤ أصول الحديث: للدكتور عجاج الخطيب، ص: ٢٩١.

^٥ انظر: "معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث" للشيخ مجير الحسني: (١/ ٢٠٥، ٢٠٦).

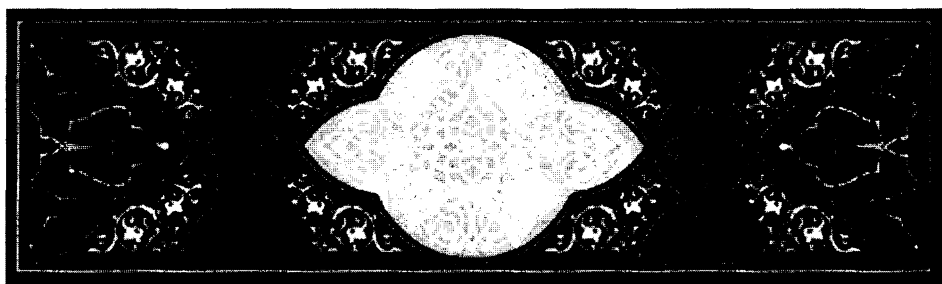
أَمَّا الْأَحَادِيثُ الْمُعَلَّةُ فَيَدْخُلُ فِيهَا كُلُّ حَدِيثٍ أَعْلَهُ أَحَدُ الْحُفَاطِ سِوَاءِ أَوَافَقِهِ
غَيْرُهُ أَمْ انْفَرَدَ بِذَلِكَ، وَالْأَحَادِيثُ الْمُعَلَّةُ إِنَّمَا هِيَ أَحَادِيثُ الثَّقَاتِ، أَمَّا أَحَادِيثُ
الْمَجْرُوحِينَ وَنَحْوِهِمْ فَضَعُفُهَا ظَاهِرٌ.

فَبِعِلْمِ الْعِلَلِ يَكْتَشِفُ النَّاقدُ عِلَّةَ "الْحَدِيثِ الْمُعَلِّ" ^١.

وْخِلَاصَةُ الْقَوْلِ: إِنَّ النِّسْبَةَ بَيْنَ "عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ" وَبَيْنَ "الْحَدِيثِ الْمُعَلِّ"
هِيَ الْعُمُومُ وَالْخُصُوصُ الْمَطْلُوقُ ^٢، فَإِنَّ كُلَّ "حَدِيثٍ مُعَلِّ" يَدْخُلُ فِي "عِلْمِ الْعِلَلِ" دُونَ
الْعَكْسِ.

^١ انظر: " معرفة مدار الإسناد... " للحسيني: (١/ ٢٠٥، ٢٠٦).

^٢ يعني: أن يصدق أحدهما على كل ما صدق عليه الآخر دون العكس.



الْمَبْحَثُ الثَّانِي:

مَيَادِينُ الْعِلَّةِ

تقع الْعِلَّةُ غالباً في أحاديث الثَّقَاتِ، وَيُسْتَدَلُّ في ذلك بقول الحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيِّ هَذَا: "إِنَّمَا يُعَلَّلُ الْحَدِيثُ مِنْ أَوْجِهٍ لَيْسَ لِلجَرَحِ فِيهَا مَدْخَلٌ، فَإِنَّ حَدِيثَ الْمَجْرُوحِ سَاقِطٌ وَاهٍ، وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ تَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثَّقَاتِ: أَنْ يَحْدِّثُوا بِحَدِيثٍ لَهُ عِلَّةٌ فَيَخْفَى عَلَيْهِمْ عِلْمُهُ؛ فَيَصَيِّرُ الْحَدِيثُ مُعْلُولاً".^١

وقولُ الحَاكِمِ: "وَعِلَّةُ الْحَدِيثِ تَكْثُرُ فِي أَحَادِيثِ الثَّقَاتِ" يَعْنِي: أَنَّ "الْعِلَّةَ" تَكْثُرُ عَادَةً فِي أَحَادِيثِ الثَّقَةِ مِنْ جِهَةِ كَوْنِ الْعِلَّةِ بَعِيدَةً عَنْ شُعُورِ مَنْ يَتَلَقَّى الْحَدِيثَ مِنْهُ، ثُمَّ يَرُويهِ عَنْهُ لِثِقَتِهِ بِحَالِهِ، الْأَمْرُ الَّذِي يُؤَدِّي إِلَى انْتِشَارِ حَدِيثِهِ وَشُهْرَتِهِ بَيْنَ الْحُفَظِ.

لَكِنْ يَجِبُ الْإِنْتِبَاهُ هُنَا: أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَعْنِي بِقَوْلِهِ هَذَا: أَنَّ مَرْوِيَّاتِ الثَّقَاتِ كَثِيرَةٌ الْعِلَلُ حَقِيقَةً كَمَا يَتَبَادَرُ إِلَى ذَلِكَ الذَّهْنُ، وَإِلَّا فَإِنَّ الرَّأْيَ الَّذِي كَثُرَتْ فِي مَرْوِيَّاتِهِ الْعِلَلُ لَا يَكُونُ ثَقَّةً أَبَدًا، وَإِنَّمَا يَكُونُ ضَعِيفًا.

^١ معرفة علوم الحديث: للحاكم النيسابوري، ص: ١١٢، ١١٣.

بيان سبب كثرة العلة في أحاديث الثقات:

أما سبب كثرة العلة في أحاديث الثقات فإن أحاديثهم المعلولة تنتشر ضمن الأحاديث الصحيحة رواية ونقلًا بين المحدثين، لكونهم مقبولين عموماً، مع بروز تفاوت بين العدل المتقن وبين العدل الضعيف، من حيث كثرة العلة وقتلها، ويكون لبعض المحدثين تحفظ شديد في تلقي الأحاديث عندما يكون راويها ضعيفاً، وإذا تبين لهم وهمه في حديث ما فإنهم يضعفون ذلك الحديث، وأما حديث المجروحين المتروكين فلا يكتب ولا يتلقى، بل يسقط تلقائياً.

وبذلك يكون نص الحاكم التيسابوري المذكور آنفاً، مطابقاً للأمر الواقع في كتب العلل، مستوعب الجوانب، إذ عالج نصه ما يتصل بجميع أنواع الرواة الذين ينقسمون إلى قسمين عريضين؛ وهما المقبولون، والمتروكون، وجعل العلة خاصة بالقسم الأول دون الثاني.

وفي ضوء ذلك يتعين أن يكون معنى "الثقة" هنا هو كل من يصلح أن يكون بمقابل "المتروك" الذي يسقط حديثه تلقائياً دون بحث وتتبع^١.

فنبين لنا ممّا سبق آنفاً: أن مجال "العلة" إنما هو أحاديث الثقات، التي لا تظهر فيها العلة إلا بعد التفتيش، فيظهر فيها انقطاع في السند، أو خلل في التحمل، أو في الأداء من أحد الرواة الثقات، أو وهم في بعض الألفاظ.

أما أحاديث الرواة المجروحين في عدالتهم أو ضبطهم، فالانقطاع فيها بين؛ وهذا مردود أصلاً، فلا يكون ظاهره حينئذ السلامة من العلة^٢.

^١ انظر: "الحديث المعلول قواعد وضوابط" للدكتور حمزة عبد الله المليباري، ص: ٩.

^٢ إلا أن جماعة من العلماء توسّعوا في إطلاق "العلة" على كل قاذح في الأحاديث سواء أكان خفياً أو ظاهراً، فذكروه في الأحاديث المعللة. وقد تقدّم الكلام على ذلك في المبحث السابق.

مثالُ وقوع "العلة" في أحاديث الثقات:

ما رواه شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ حُجْرِ أَبِي الْعَبَّاسِ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وائِلٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، فقال: «آمين» وخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ^١.

والإسنادُ الصحيحُ لهذا الحديثِ ما رواه الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في جامعهِ^٢ عن سفيان الثَّوْرِيِّ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ حُجْرِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ وائِلِ بْنِ حُجْرٍ، قَالَ: "سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ قَرَأَ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾، وقال: «آمين»، ومدَّ بِهَا صَوْتَهُ.

وقال التِّرْمِذِيُّ عَقِبَ إِخْرَاجِهِ هذا الحديثَ: "سَمِعْتُ مُحَمَّدًا^٣ يَقُولُ: حَدِيثُ سَفِيَانَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ شُعْبَةَ فِي هَذَا، وَأَخْطَأَ شُعْبَةُ فِي مَوَاضِعَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ:

- (١) "عن حُجْرِ أَبِي الْعَبَّاسِ"، وإِنَّمَا هُوَ: "حُجْرُ بْنُ عَبَّاسٍ"، وَيُكْنَى: أَبَا السَّكَنِ.
- (٢) وَزَادَ فِيهِ: "عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وائِلٍ"، وَلَيْسَ فِيهِ "عَنْ عَلْقَمَةَ"، وَإِنَّمَا هُوَ: "عَنْ حُجْرِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ وائِلِ بْنِ حُجْرٍ".
- (٣) وَقَالَ: "وَخَفَضَ بِهَا صَوْتَهُ"، وَإِنَّمَا هُوَ: "وَمَدَّ بِهَا صَوْتَهُ".

فإِسْنَادُ هَذَا الْحَدِيثِ ظَاهِرُهُ سَلِيمٌ، وَمُكَوَّنٌ مِنَ الثَّقَاتِ الْمَعْرُوفِينَ، لَا سِيَّمَا أَنَّهُ قَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ الَّذِي عُرِفَ بِتَشَدُّدِهِ وَتَحَفُّظِهِ وَدِقَّتِهِ فِي تَحْمُلِ الْحَدِيثِ وَأَدَائِهِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ أَخْطَأَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِي مَوَاضِعَ مِنَ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، وَلَمْ

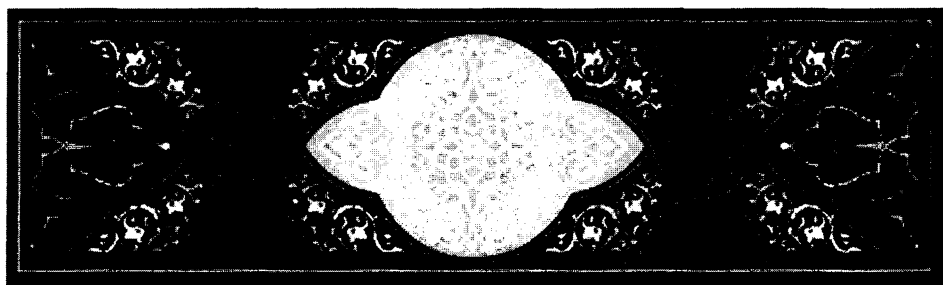
^١ أخرجه الترمذي في أبواب: الصلاة، باب: ما جاء في التأمين، برقم: (٢٤٨)، ومسلم في "كتاب التمييز"، ص: ١٣٣، والدارقطني في سننه، كتاب: الصلاة، باب: التأمين في الصلاة...، (١٣٠/٢)، برقم: (١٢٧٠).

^٢ في أبواب: الصلاة، باب: ما جاء في التأمين، برقم: (٢٤٨).

^٣ يقصد به: الإمامُ أبا عبد الله مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْبُخَارِيُّ صَاحِبَ "الصحيح".

يُدرِك ذلك الأئمةُ النَّقَادُ إِلَّا عن طريق حِفْظِهِمْ وفَهْمِهِمْ ومَعْرِفَتِهِمْ ومَمارَسَتِهِمْ
وخبيرتهم في هذا المجال.

وهذا الخطأ لا يظهر من ظاهر السندِ دُونَ جَمْعِ طُرُقِهِ ومُقَارَنَةِ بعضها
ببعضٍ.



المَبْحَثُ الثَّالِثُ:

أقسامُ العِلَّةِ القادِحةِ وغيرِ القادِحةِ

"العِلَّةُ" إمَّا أن تكون في الإسناد، فتَقَدِّح فيه دُونَ المَتْنِ، أو تَقَدِّح فيهما، أو لا تَقَدِّح فيهما مُطْلَقاً، فهذه ثلاثة أنواع.

وإمَّا قد تكون "العِلَّةُ" في المَتْنِ، فتَقَدِّح في الإسناد فقط، أو فيهما معاً، أو لا تَقَدِّح فيهما مُطْلَقاً، فهذه ثلاثة أنواع أخرى.

وعلى ذلك فأنواعُ العِلَّةِ من حيث قَدْحُها وَعَدَمُها في الإسناد والمَتْنِ، تنقسم إلى سِتَّةِ أقسامٍ، كما ذكرها الحافظُ ابن حَجَرٍ في نُكَّتِه على ابن الصَّلَاح^١، وإليك تفصيلُ كلِّ واحدٍ منها مع الأمثلة التوضيحية.

النوع الأول: عِلَّةٌ في الإسناد ولا تَقَدِّح فيه ولا في المَتْنِ مُطْلَقاً:

يعني: ما وقعت "العِلَّةُ" في الإسناد ولم تَقَدِّح فيه ولا في مَتْنِه مُطْلَقاً، كرواية مُدَلِّسٍ بالعَنْعَنَةِ في أحد طُرُق الحديث، فهذه عِلَّةٌ لا شَكَّ، لكنَّ إذا عُثِرَ على تصريحه بالسَّماع من طريقٍ أخرى؛ تَبَيَّنَ أنَّ هذه العِلَّةَ لا تَقَدِّح في الإسناد^٢.

وكان يقع الاضطرابُ في الإسناد، فهذه أيضاً عِلَّةٌ، لكن إذا أمكن الجمعُ بين الروايات المُتعارضة؛ فلا تَقَدِّح العِلَّةُ حينئذٍ لا في الإسناد ولا في المَتْنِ.

^١ انظر: "النكت على كتاب ابن الصَّلَاح": لابن حجر: (٦٨١/٢) وما بعده.

^٢ انظر: المرجع السابق: (٦٨١/٢).

مِن الأمثلة على ذلك:

ما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه^١ من طريق سفيان الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: "كان النبي ﷺ يتخولنا بالموعظة في الأيام كراهة السامة علينا".

مَوْضِعُ الْعِلَّةِ فِي الْحَدِيثِ:

هذا الحديث رواه الأعمش - وهو مدلس - عن أبي وائل شقيق بن سلمة بالنعنة. ورواية المدلس بالنعنة تُوجب التوقف في قبول حديثه المُعنعَن. هذه العلة لا تؤثر في إسناده الحديث ولا في مثنه؛ لأن الأعمش وإن رواه بالنعنة هنا إلا أنه قد صرح بالسَّماع والتحديث في مواضع أخرى، منها:

- (١) أخرج الإمام البخاري في صحيحه^٢ قال: "حدَّثنا عُمرُ بن حفص قال: حدَّثنا أبي قال: حدَّثنا الأعمش قال: حدَّثني شقيق قال...".
- (٢) وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مُسنده^٣، وفيه: "قال سليمان بن مهران الأعمش: سمعتُ شقيقاً...".

وهذا التصريح من الأعمش بالسَّماع والتحديث في هاتين الروايتين؛ يُزيلُ العلة في الحديث، لكونَ راويه المدلس (أي: الأعمش) قد صرح بالحديث في رواية البخاري فقال: "حدَّثني شقيق بن سلمة"، وصرح بالسَّماع في رواية أحمد فقال: "سمعتُ شقيقاً...".

فبناءً على هاتين الروايتين فإنَّ العلة (وهي: عننة المدلس) غيرُ قادحة في إسناده الحديث ومثنه.

^١ في كتاب: العلم، باب: ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا، برقم: (٦٨).

^٢ في كتاب: الدعوات، باب: الموعظة ساعة بعد ساعة، برقم: (٦٤١١).

^٣ مسند الإمام أحمد: (٢/٨٢٣)، برقم: (٣٦٥١).

النوع الثاني: **عِلَّةٌ في الإسناد وتقدّح فيه دُونُ المَتْنِ:**

يعني: أن تقع "العِلَّةُ" في الإسناد وتقدّح فيه دُونُ المَتْنِ بسبب إبدال راوٍ ثِقَةٍ براوٍ ثِقَةٍ.

مِنَ الأمثلة على ذلك:

ما رواه الإمام مالكُ بن أنسٍ في مُوطَّئِه^١، عن ابن شِهَابِ الزُّهْرِيِّ، عن عليّ بن الحُسَيْنِ بن عليّ، عن عُمَرُ بن عثمان بن عفّان، عن أُسَامَةَ بن زَيْدٍ: أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ».

مَوْضِعُ العِلَّةِ في الحديث:

هذا الحديث رواه جميعُ أصحابِ الزُّهْرِيِّ فقالوا: "عَمَرُو (بفتح العَيْن) بن عثمان"، بدل "عُمَر" (بضمّ العَيْن)، فما رواه الإمام مالكُ ضعيفٌ، لكنَّ المَتْنَ على كلِّ حالٍ صحيحٌ، و"عَمَرُو" و"عُمَر" جميعاً وَلَدُ "عثمان"، وهما ثِقَتان، لكنَّ هذا الحديث من رواية "عُمَر" وليس من رواية "عَمَرُو"^٢.

النوع الثالث: **عِلَّةٌ في الإسناد وتقدّح فيه وفي المَتْنِ معاً:**

يكون وقوعُ مثلِ هذه العِلَّةِ بإبدال راوٍ ضعيفٍ براوٍ ثِقَةٍ. وإذا تبيّن الوهمُ فيه؛ استلزم القدّحُ في المَتْنِ أيضاً إن لم تكن له طريقٌ أخرى صحيحة، ويزدادُ الغُموضُ في ذلك إذا كان الضعيفُ مُوافِقاً للثِقَةِ في نَعْتِه^٣.

ولعلَّ السَّببَ المؤدّي إلى ذلك في أغلب الأحيان هو: اتّفاقُ راوِيَيْنِ في الاسم، واسمِ الأب، أو كَوْنُ اسميهما مُتَّفِقَيْنِ في الميزان الصّرْفِيّ مع الاتّفاق في اسم الأب لكلِّ منهما^٤.

^١ في كتاب: الفرائض، باب: ميراث أهل الملل، برقم: (١١٠٤).

^٢ انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٨١، و"فتح المغيث" للسخاوي: (١٥/٢).

^٣ انظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر: (٦٨١/٢).

^٤ علل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي: للدكتور معبد عبد الكريم، ص: ٨٦.

من الأمثلة على ذلك:

ما رواه الإمام أبو داود في سننه^١ من حديث حُسَيْنِ الْجُعْفِيِّ، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أَوْس بن أَوْس قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَأَكْثِرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَإِنَّ صَلَاتَكُمْ مَعْرُوضَةٌ عَلَيَّ...».

قال الحافظ ابن قِيمَ الجوزية الدمشقي (ت ٧٥١هـ) في إعلال هذا الحديث: "وأما الفريق الثاني الذي ضَعَّفُوهُ، فقالوا: هذا حديثٌ معروفٌ بحُسَيْنِ بن علي الجُعْفِيِّ، حَدَّثَ به عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن أبي الأشعث الصنعاني، عن أَوْس بن أَوْس.

قالوا: وَمَنْ نَظَرَ ظَاهِرَ هذا الإسنادِ لم يَرْتَبْ في صِحَّتِهِ لثِقَةَ رُؤَاتِهِ وشُهُرَتِهِمْ، وقَبُولِ الأئِمَّةِ أحاديثَهُم واحتجاجَهُمْ بها. وحَدَّثَ بهذا الحديث عن حُسَيْنِ الجُعْفِيِّ جماعةٌ من الثُّبَلَاءِ، قالوا: وَعِلَّتُهُ أَنَّ حُسَيْنَ بن عليَّ الجُعْفِيَّ لم يسمع من عبد الرحمن ابن يزيد بن جابر، وإِنَّمَا سمع من عبد الرحمن بن يزيد بن تَمِيمٍ، وعبدُ الرحمن بن يزيد ابن تَمِيمٍ لا يُحْتَجُّ به.

فلَمَّا حَدَّثَ به حُسَيْنُ الجُعْفِيُّ؛ غَلَطَ في اسمِ الجَدِّ، فقال: ابن جابر، وقد بَيَّنَّ ذلك الحُفَاطُ وَبَيَّهُوا عليه..."^٢.

وهذا النوع وما فوقه من أقسام "العلة" إِنَّمَا هما نوعٌ من أنواع "المَقْلُوبِ"^٣.

النوع الرابع: عِلَّةٌ في مَثْنِ الحديث ولا تَقْدَحُ فيه ولا في إسناده أيضاً:

كاختلاف الألفاظ في حديثٍ إذا أمكن رَدُّ الجميع إلى معنى واحدٍ. وهذا يَدْخُلُ في باب "الرواية بالمعنى".

^١ في سننه، كتاب: الصلاة، باب: في الاستغفار، برقم: (١٥٣١).

^٢ تهذيب السنن: لابن قيم الجوزية: (٢٧٣/٤).

^٣ المقلوب: هو إبدال لفظٍ بآخر في سند الحديث أو متنه بتقديم أو تأخيرٍ ونحوه.

من الأمثلة على ذلك:

حديثُ عُمَرُ بنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه أنه سأل النبي ﷺ فقال: "إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ"، فقال له النبي ﷺ: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ»^١.

مَوْضِعُ الْعِلَّةِ فِي الْحَدِيثِ:

رَوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي رِوَايَةٍ بَلْفُظٍ: "إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَعْتَكِفَ يَوْمًا".
فَجَمَعَ الْحَافِظُ ابْنُ قَيْمٍ الْجَوْزِيَّةَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ اللَّيْلَةَ تُطْلَقُ وَيُرَادُ بِهَا الْيَوْمَ، فَلَا تَعَارُضٌ^٢.

وَجَنَحَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ إِلَى: أَنَّ ذَلِكَ مِنْ تَصَرُّفِ الرُّوَاةِ، فَقَالَ: "فَعَبَّرَ بَعْضُ الرُّوَاةِ عَنْهُ يَوْمٍ وَأَرَادَ بَلِيلَتَهُ، وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ بَلِيلَةً وَأَرَادَ يَوْمَهَا"^٣.

النوع الخامس: عِلَّةٌ فِي الْمَتْنِ وَتَقْدَحُ فِيهِ وَلَا تَقْدَحُ فِي الْإِسْنَادِ:
يعني: أن يروي أحدٌ من الرُّوَاةِ الحديثَ على الْوَهْمِ فِي مَتْنِهِ دُونَ إِسْنَادِهِ.

من الأمثلة على ذلك:

ما أخرجه الإمامُ أبو داود في سُنَنِهِ والإمامُ الْبَيْهَقِيُّ في سُنَنِهِ الْكُبْرَى من حديث ابن شِهَابِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ بنَ سُلَيْمَانَ بنَ أَبِي حَثْمَةَ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ بَلَغَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى رَكَعَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَقَالَ ذُو الشُّمَالَيْنِ ابْنُ عَبْدِ عَمْرٍو: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَقْصِرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ: «لَمْ تُقْصِرِ الصَّلَاةَ وَلَمْ أَنْسَ»، قَالَ ذُو الشُّمَالَيْنِ: قَدْ كَانَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «أَصَدَقَ ذُو الْيَدَيْنِ؟»، قَالُوا: نَعَمْ! فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَمَّ مَا بَقِيَ مِنَ الصَّلَاةِ، وَلَمْ يَسْجُدِ السَّجْدَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تُسْجَدَانِ إِذَا شَكَّ الرَّجُلُ فِي صَلَاتِهِ حَتَّى لِقَاهُ النَّاسُ".

^١ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الأيمان، باب: إذا نذر أو حلف أن لا يتكلم إنساناً...، برقم: (٦٣١٩).

^٢ تهذيب السنن: لابن قيم الجوزية: (١٠٧/٧).

^٣ النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٧٩٨/١).

^٤ في كتاب: الصلاة، باب: السهو في السجدين، برقم: (١٠٠٨).

^٥ في كتاب: الصلاة، باب: الكلام في الصلاة على وجه السهوة: (٥٠٤/٢)، برقم: (٣٩٠٨).

مَوْضِعُ الْعِلَّةِ فِي الْحَدِيثِ:

قال الإمام مُسْلِمٌ عن هذا الحديث: "إنه من الأخبار المنقولة على الوَهم في المَثْنِ دُونَ الإسناد"^١، وقال أيضاً: "وخبرُ ابنِ شِهَابٍ هذا في قِصَّةِ ذِي اليَدَيْنِ وَهَمٌ غيرُ محفوظٍ؛ لتَظَاهُرِ الأخبارِ الصَّحاحِ عن رسولِ الله ﷺ في هذا"^٢.

ومن هذه الأخبار الصَّحاح:

(١) ما أخرجه الإمامان البخاريُّ ومُسلمٌ في صَحِيحَيْهِمَا^٣ من حديث مُحَمَّدِ بْنِ سَيِّرِينَ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ انصَرَفَ مِنْ اثْنَتَيْنِ، فَقَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَمْ نَسِيتَ؟ فَقَالَ ﷺ: «أَصْدَقَ ذُو اليَدَيْنِ؟»، فَقَالَ النَّاسُ: نعم!. فقام رسولُ الله ﷺ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ أُخْرَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، ثُمَّ سَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ أَوْ أَطْوَلَ، ثُمَّ رَفَعَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، ثُمَّ رَفَعَ".

(٢) وما أخرجه الإمام البخاريُّ في صحيحه^٤ من حديث أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابنِ عَوْفٍ، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "صَلَّى بِنَا النَّبِيُّ ﷺ الظُّهْرَ أَوِ الْعَصْرَ، فَسَلَّمَ، فَقَالَ لَهُ ذُو اليَدَيْنِ: الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَقَصَّتْ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «أَحَقُّ مَا يَقُولُ؟»، قَالُوا: نعم!. فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ أُخْرَيْنِ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ".

(٣) وما أخرجه الإمام مُسْلِمٌ في صحيحه^٥ من حديث عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "سَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ مِنَ الْعَصْرِ، ثُمَّ قَامَ فَدَخَلَ الْحُجْرَةَ، فَقَامَ

^١ كتاب التمييز: للإمام مسلم، ص: ١٨٢.

^٢ المصدر السابق، ص: ١٨٣.

^٣ أخرجه البخاري في كتاب: أخبار الآحاد، باب: ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق، برقم: (٧٢٥٠)،

ومسلم في كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له، برقم: (٥٧٣).

^٤ في كتاب: السهو، باب: إذا سلم في ركعتين أو في ثلاث، برقم: (١٢٢٧).

^٥ في كتاب: المساجد، باب: السهو في الصلاة والسجود له، برقم: (٥٧٤).

رَجُلٌ بَسِيطُ الْيَدَيْنِ، فَقَالَ: أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَخَرَجَ مُغَضَّبًا، فَصَلَّى الرَّكْعَةَ الَّتِي كَانَ تَرَكَ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيِ السَّهْوِ، ثُمَّ سَلَّمَ".
وعقب الإمام مُسْلِمٌ على هذه الروايات بقوله: "فقد صحَّ بهذه الروايات المشهورة المستفيضة في سُجود رسول الله ﷺ يومَ ذي اليدين: أنَّ الزُّهْرِيَّ وَاهِمٌ في روايته، إذْ نَفَى ذلك في خبره مِنْ فِعْلِ رسولِ الله ﷺ".^١

النوع السادس: عِلَّةٌ فِي الْمَتْنِ تَقْدَحُ فِيهِ وَفِي الْإِسْنَادِ مَعًا:

يعني أن تقع "العلة" في المَتْنِ وَتَسْتَلْزِمُ الْقَدْحَ فِي الْإِسْنَادِ أَيْضًا، وذلك ما يرويه راو بالمعنى، ويكون خَطَأً، والمراد بلفظ الحديث غير ذلك، فَيَقْدَحُ هَذَا فِي الرَّاوي فَيُعْلَلُ الْإِسْنَادُ^٢. وهذا أيضاً يرجع إلى "الرواية بالمعنى".

من الأمثلة على ذلك:

ما أخرجه الإمام أبو داود في سننه^٣ من حديث علي بن عيَّاش قال: حَدَّثَنَا أَبُو عُبَيْدَةَ الْوَلِيدُ بْنُ كَامِلٍ، عَنْ الْمُهَلَّبِ بْنِ حُجْرٍ الْبَهْرَانِيِّ، عَنْ ضُبَاعَةَ بِنْتِ الْمُقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهَا قَالَ: "مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي إِلَى عَوْدٍ، وَلَا عَمُودٍ، وَلَا شَجَرَةٍ، إِلَّا جَعَلَهُ عَلَى حَاجِبِهِ الْأَيْمَنِ أَوْ الْأَيْسَرِ، وَلَا يَصْمُدُّ لَهُ صِمْدًا".

مَوْضِعُ الْعِلَّةِ فِي الْحَدِيثِ:

لهذا الحديث عِلَّتَانِ، أَوَّلُهُمَا فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ، وَالْآخَرُ فِي مَتْنِهِ. وَإِلَيْكَ التَّفْصِيلُ فِيمَا يَأْتِي:

العِلَّةُ الْأُولَى: فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ: وَهِيَ الْجَهْلُ بِحَالِ ثَلَاثَةٍ مِنْ رُؤَاتِهِ، وَهُمْ: ضُبَاعَةُ، وَالْمُهَلَّبُ، وَالْوَلِيدُ بْنُ كَامِلٍ.

^١ كتاب التمييز: للإمام مسلم، ص: ١٨٣.

^٢ النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٧٣٢/٢).

^٣ في كتاب: الصلاة، باب: إذا صلى إلى سارية أو نحوها أين يجعلها منه؟، برقم: (٦٩٣).

^٤ يَصْمُدُّ: أَي يَقْصِدُ، وَالْمَعْنَى: لَا يَجْعَلُهُ تَلْقَاءَ وَجْهِهِ. (انظر: "عون المعبود شرح سنن أبي داود" للعظيم آبادي: ٢٥١/١،

فروايةُ عليٍّ بن عَيَّاشٍ عن الوليد بن كاملٍ فيها: "ضُبَاعَةُ بنت المِقْدَاد"، وروايةُ بَقِيَّةٍ عن الوليد بن كاملٍ فيها: "ضَبِيعَةُ بنت المِقْدَام".

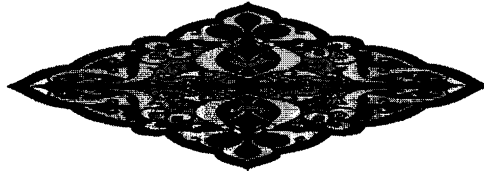
العِلَّةُ الثانية: الاضطرابُ الواقعُ في مَتْنِ الحديث:

يَظْهَرُ هذا الاضطرابُ في مَتْنِ الحديث: أنه وَرَدَ في رواية الإمام أبي داود على: أنه فَعَلَ للنبي ﷺ. وَوَرَدَ في رواية الإمام ابن السَّكَنِ على: أنه قولٌ للنبي ﷺ.

فظهر أن لهذا الحديث عِلَّتَانِ:

العِلَّةُ الأولى: الجهلُ بحالِ ثلاثةٍ من رُوَاةِ إسناده، وهم: ضُبَاعَةُ، والمُهَلَّبُ، والوليدُ بن كاملٍ. والاضطرابُ الواقعُ في إسناده، فروايةُ عليٍّ بن عَيَّاشٍ عن الوليد بن كاملٍ فيها "ضُبَاعَةُ بنت المِقْدَاد"، وروايةُ بَقِيَّةٍ عن الوليد بن كاملٍ فيها: "ضَبِيعَةُ بنت المِقْدَام".

والعِلَّةُ الثانية: الاضطرابُ الواقعُ في مَتْنِهِ، من جِهَةِ ذكرِهِ على أنه: فَعَلَ للنبي ﷺ كما في رواية أبي داود. ومن جِهَةِ ذكرِهِ على أنه: قولٌ للنبي ﷺ كما في رواية ابن السَّكَنِ^١.



^١ انظر: "نصب الراية لأحاديث الهداية": لجمال الدين الزيلعي: (٢/٨٣، ٨٤).

القسم الثالث

مباحث مُهمّة

في أسبابِ وَقُوعِ "العِلَّة" في الأحاديث

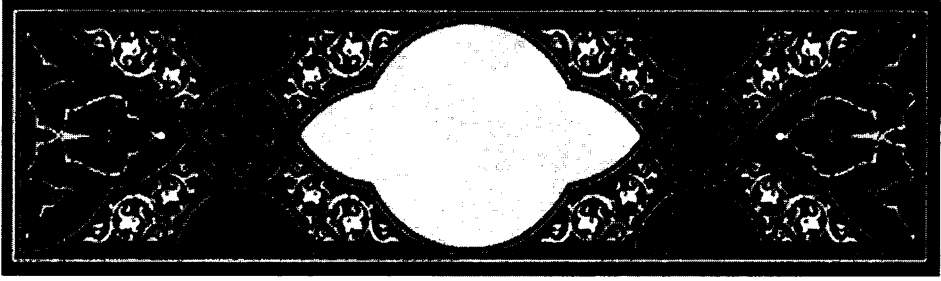
وقواعد كَشْفِ "العِلَل"

وقرائنِ إعلالِ الأحاديث

المبحث الأول: أسبابُ وقوعِ "العِلَّة" في الأحاديث.

المبحث الثاني: قواعدُ كَشْفِ "العِلَل" في الأحاديث.

المبحث الثالث: قرائنُ إعلالِ الأحاديث.



الْمَبْحَثُ الْأَوَّلُ:

أسبابُ وَقُوعِ "العِلَّةِ" في الأحاديث

كما ذكرتُ فيما سَبَقَ: أنَّ "العِلَّةَ" تُطْلَقُ على الأسبابِ الظَّاهِرَةِ والخَفِيَّةِ التي تَقْدَحُ في صِحَّةِ الحديثِ، وهي في مُجْمَلِها تَعُودُ إلى سَبَبَيْنِ رَئِيسَيْنِ، وهما: السَّقْطُ في الإسنادِ، والطَّعْنُ في الرَّأْيِ.

فكُلُّ عِلَّةٍ يُعْلَلُ بِها الحديثُ فهي لا بُدَّ أن تَتَعَلَّقَ بأحدِ هَذينِ السَّبَبَيْنِ، غيرَ أنَّ السَّبَبَ قد يَكُونُ ظاهِراً يُدْرِكُهُ كُلُّ أَحَدٍ، وقد يَكُونُ خَفِيّاً لا يُدْرِكُهُ إِلَّا الأئمَّةُ الجَهابِدَةُ، وقد يُدْرِكُهُ غَيرُهُم بِجَمْعِ طُرُقِ الحديثِ، وتَتَّبِعُ الاختلافَ، ومَعْرِفَةُ طَريقَةِ أَهْلِ الحديثِ بالترجيحِ وقرائنه.

وكما ذكرتُ فيما تَقَدَّمَ: أنَّ "عِلْمَ العِلَلِ" مَبْنِيٌّ على أَوْهامِ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ، وَهَم يَتَفَاوَتُونَ في الحِفْظِ والإِتقانِ، فَمِنْهُمْ مَنْ وَصِفُوا بالضَّبْطِ والثَّبُتِ، وَمِنْهُمْ مَنْ عُرِفُوا بِقُوَّةِ الحِفْظِ وشِدَّةِ الإِتقانِ ودِقَّةِ الفَهْمِ للحديثِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ عُرِفُوا بِالمُشارَكَةِ في الحِفْظِ والإِتقانِ، لكنَّهُم لَمْ يَلْغُوا مَكَانَةَ الطَبَقَةِ السَّابِقَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ كَانَتْ لَهُمِ أَوْهَامٌ وأَخْطَاءٌ عَرَفَهَا الأئمَّةُ وَمَيَّزُوهَا، فَهَم يَقْصُرُونَ في الحِفْظِ عَنِ الطَبَقَةِ السَّابِقَةِ.

وَبَيْنَ أَفْرَادِ كُلِّ طَبَقَةٍ تَفَاضُلٌ وَتَمَازٍ.

وهذه أهمُّ الأسباب التي تقع العِلَّةُ لأجلها في أحاديث الرواة الثقات:

- (١) الوَهَمُ.
 - (٢) خِفَةُ الضَّبْطِ.
 - (٣) سُلوُكُ الجَادَّةِ.
 - (٤) الاختلاطُ.
 - (٥) التدليسُ.
 - (٦) التصحيفُ.
 - (٧) الانقطاعُ.
 - (٨) الاضطرابُ.
 - (٩) التَّفَرُّدُ.
 - (١٠) روايةُ الحديث بالمعنى.
 - (١١) اختصارُ الحديثِ.
 - (١٢) التلقينُ.
 - (١٣) قِلَّةُ الصُّحْبَةِ للشيخ والمُمارَسةِ لحديثه.
 - (١٤) تَشَابُهُ الروَاةِ في الأسماء والكنى والألقاب والتَّسَبُّبِ.
- وأعرِّف هذه الأسبابَ فيما يأتي مع الشرح والتمثيل لكلِّ منها.

السَّبَبُ الْأَوَّلُ: "الْوَهْمُ"

(أ) تعريف "الْوَهْمُ" لُغَةً واصطلاحاً:

أولاً: في اللُّغة:

فِعْلٌ "وَهْمٌ" يُضَبُّ فِي اللُّغَةِ عَلَى وَجْهَيْنِ كَالآتِي:

الأوَّل: "الْوَهْمُ" بِسُكُونِ الْهَاءِ بِمَعْنَى: مَا سَبَقَ إِلَيْهِ الذَّهْنُ مَعَ إِرَادَةِ غَيْرِهِ.

الثَّانِي: "الْوَهْمُ" بِفَتْحِ الْهَاءِ بِمَعْنَى: مَا أَخْطَأَ فِيهِ الْمَرْءُ وَجْهَ الصَّوَابِ، مَعَ إِرَادَتِهِ ذَلِكَ الْخَطَأَ؛ لِأَنَّهُ الصَّوَابُ فِي ظَنِّهِ.

والمعنى الثاني للوَهْمِ هو مقصودُ المحدثين في عباراتهم النَّقْدِيَّةِ فِي كِتَابِ الرِّجَالِ وَالْعِلَلِ عِنْدَ ذِكْرِهِمْ خَطَأَ الرَّاوي، فيقولون: "فِي حَدِيثِهِ وَهْمٌ"؛ أَي: غَلَطَ، وَ"فِي أَحَادِيثِهِ أَوْهَامٌ"؛ أَي: أَغْلَاطٌ^١.

وَيُخْتَلَفُ وَزْنُ الْفِعْلِ لِأَحَدِ الْمَعْنَيَيْنِ عَنِ الْآخَرِ، فَالَّذِي يُقَالُ فِيهِ: "وَهْمٌ" بِالسُّكُونِ، الْفِعْلُ مِنْهُ: "وَهَمَ يَهْمُ وَهْمًا"، بوزن: وَعَدَ يَعِدُ وَعْدًا. أَمَّا الَّذِي يُقَالُ فِيهِ: "وَهْمٌ" بِالْفَتْحِ، فَالْفِعْلُ مِنْهُ: "وَهِمَ يَوْهَمُ وَهَمًا"، بوزن: وَجَلَ يَوْجَلُ وَجَلًا.

ثانياً: في الاصطلاح:

هو "خَلَلٌ" فِي ضَبْطِ الرَّاوي لِلْأَخْبَارِ سِوَاءِ أَكَانَ وَقُوعُهُ مِنْهُ (أَي: مِنَ الرَّاوي) فِي أَسَانِيْدِهَا، أَوْ فِي مَتُونِهَا، أَوْ فِي كِلَيْهِمَا^٢.

^١ انظر: تعليق الشيخ عبد الفتاح أبي غُدَّة على "الرفع والتكميل في الجرح والتعديل" للشيخ عبد الحي اللكنوي، ص: ٥٥٠، ٥٥١.

^٢ انظر: "الوهم في روايات مختلفي الأمصار" للدكتور عبد الكريم الوريكات، ص: ٢٩.

فالمراد في هذا التعريف بالقول: "خَلَّلَ" يَشْمَلُ كُلَّ خَطَأٍ في الإسناد أو المَتْنِ أو فيهما معاً، أو زيادةً، أو نُقصانٍ، أو تحريفٍ، كَوَصْلِ المُرسَلِ، ورفْعِ الموقوفِ، وإبدالِ إسنادهِ بآخرٍ، وتغييرٍ في ألفاظ الحديث، إلى غير ذلك من أنواع الأوهام. والمقصودُ بالقول: "ضَبَطَ الرَّاوي" يَشْمَلُ كُلَّ اختلالٍ في الرواية من جِهَةِ ضَبَطِ الرَّاوي، لا من جِهَةِ عَدَالَتِهِ، إذ إنَّ الطَّعنَ في الرَّاوي من جِهَةِ عَدَالَتِهِ كالكَذِبِ والفِسْقِ وباقي فُرُوعِ اختلالِ العَدَالَةِ، لا تَدْخُلُ في هذا التعريف؛ لأنها ليست من قَبِيلِ الخطأ أو السَّهْوِ النَّاتِجِ عن سُوءِ الحِفْظِ أو غيره.

ومرادُ المحدثين بضبط الرَّاوي: أن يكون "مُتَقَيِّظاً غيرَ مُغْفَلٍ، حافظاً إنْ حَدَّثَ من حِفْظِهِ، ضابطاً لكتابه إنْ حَدَّثَ من كتابه، وإنْ كان يحدث بالمعنى اشترط فيه - مع ذلك - أن يكون عالماً بما يُحِيلُ المعاني"^١. وسيأتي لاحقاً تعريفٌ مُوسَّعٌ للضَّبَطِ. والمرادُ بالقول: "الأخبار" يَشْمَلُ كُلَّ روايةٍ؛ لأنَّ "الخَبَرَ" على رأي بعض علماء المصطلح أعمُّ من "الحديث"، حيث يَصْدُقُ على ما جاء عن النبي ﷺ وعن غيره، بخلاف "الحديث" فإنه يَخْتَصُّ بالنبي ﷺ وحده، فبينهما عمومٌ وخصوصٌ مُطلقٌ، فكلُّ حديثٍ خَبَرٌ، من غير عكسٍ^٢.

إذن، فالوَهْمُ يتعلَّقُ بِالخَلَلِ في ضَبَطِ الرَّاوي بنوعيه: ضَبَطِ الصَّدْرِ (أي: الحِفْظِ)، وضَبَطِ الكتاب. وهذا يتطلَّبُ أن يكون سَماعُهُ للرواية كما يجب، وفهمُهُ لها فهماً دقيقاً، وحِفْظُهُ لها حِفْظاً كاملاً لا تَرَدُّدٌ فيه، وثبائهُ على هذا كله من وقت السَّماعِ إلى وقت الأداء^٣؛ وذلك لاحتمال وَهَمِ الرَّاوي حتَّى في المراحل الأخيرة من الرواية عند إدخاله لها في تصانيفه؛ لأنَّ الوَهْمَ كما يكون في الحِفْظِ والقول يكون أيضاً في الكتابة^٤.

^١ انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ١٠٤، ١٠٥.

^٢ انظر: "شرح النخبة" لابن حجر، ص: ٤١.

^٣ انظر: "علوم الحديث ومصطلحه" للدكتور صبحي الصالح، ص: ١٢٨.

^٤ انظر: "الوهم في روايات مختلفي الأمصار" للوريكات، ص: ٢٩، ٣١.

(د) علاقة "الوهم" بالعلة:

"الوهم" أهم أسباب وقوع "العلة" في الحديث، فهو من جيلة الإنسان، ولا يسلم منه أي بشر مع كونه موصوفاً بالضبط التام.

ومثل هذا الخطأ يكون نادراً من الثقة، ومع ذلك ليس من المعقول ولا من المشروع أن يجعل خطؤه صواباً، ويُسْتَرَّ عليه ولا يُبين، فالمنهج السليم أن يُعَيَّن ويُبين للناس خطؤه حتى لا يتتبع فيه.

وقد وَهَمَتْ أم المؤمنين السيدة عائشة - رضي الله عنها - جماعة من الصحابة رضي الله عنهم في رواياتهم^١.

وَوَهَمَ التابعيُّ الجليلُ سعيدُ بن المُسيَّب عبدَ الله بن عباس - رضي الله عنهما - في قوله: "نزَّوجَ النبي ﷺ ميمونةَ وهو مُحَرَّمٌ"^٢.

كذلك فقد وَقَعَ في الوهم الكثير من الرواة الثقات والحفاظ والمحدثين، وإليك ما وَرَدَ في ذلك من الأقوال:

قال الإمام يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ): "مَنْ لَا يُخْطِئُ فِي الْحَدِيثِ؛ فَهُوَ كَذَّابٌ"^٣.

وذكر عنه أيضاً قوله: "لَسْتُ أَعْجَبُ مِمَّنْ يَحْدِّثُ فَيُخْطِئُ، إِنَّمَا الْعَجَبُ مِمَّنْ يَحْدِّثُ فَيُصِيبُ"^٤.

وقال الإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩هـ): "وَمَنْ ذَا الَّذِي لَا يُخْطِئُ؟!"^٥.

^١ وقد جمع الإمام بذر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) جزءاً في ذلك باسم: "الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة".

^٢ شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي: (١/١٥٩، ١٦٠).

^٣ تاريخ يحيى بن معين: برواية عباس الدوري: (٢/١٤١).

^٤ المصدر السابق: (٢/١٤١).

^٥ الآداب الشرعية والمنح المرعية: لابن مفلح: (٢/١٤٢).

وقال الإمام عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ): "مَنْ ذَا يَسْلَمُ مِنَ الْوَهْمِ؟!"^١.

وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: "مَنْ يُرَى نَفْسَهُ مِنَ الْخَطَا فَهُوَ مَجْنُونٌ"^٢.

وقال الإمام أحمد بن حنبل: "وَمَنْ يَعْرِى مِنَ الْخَطَا وَالتَّصْحِيفِ؟!"^٣.

وقال الإمام الترمذي: "لَمْ يَسْلَمْ مِنَ الْخَطَا وَالْعَلَطِ كَبِيرٌ أَحَدٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ مَعَ حِفْظِهِمْ لَهُ"^٤.

وقال الإمام ابن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ): "الثِّقَّةُ وَإِنْ كَانَ ثِقَةً فَلَا بُدَّ فَإِنَّهُ يَهْمُ فِي الشَّيْءِ بَعْدَ الشَّيْءِ"^٥.

وَيُسْتَخْلَصُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْوَالِ: أَنَّهُ قَلَّمَا سَلِمَ مِنَ الْوَهْمِ وَالْخَطَا أَحَدٌ مِنْ رُؤَاةِ الْحَدِيثِ الثَّقَاتِ، وَأُئِمَّتِهِ الْجَهَابِذَةِ، وَحُقَاقِظِهِ الْمُتَقِينِينَ، فَطَبَائِعُهُمُ الْبَشَرِيَّةُ مُعَرَّضَةٌ لِلْوَهْمِ وَالْخَطَا؛ لِذَلِكَ لَمْ يَتْرِكْ الْأُئِمَّةُ الثَّقَادُ وَصِيَارِفَةُ عِلْمِ الْعِلَلِ أَحَدًا مِنَ الرُّؤَاةِ الثَّقَاتِ لِمُجَرَّدِ مَا وَقَعَ لَهُمْ مِنَ الْوَهْمِ فِي أَحَادِيثٍ إِنْ صَحَّتْ عَدَالَتُهُمْ.

بل هم احتاطوا غاية الاحتياط في الرواية عمن وقعوا في الوهم وتحرروا في ذلك أشدَّ التحرر، ووضعوا لذلك شرطين في غاية الأهمية في قبول "الصحيح" و"الحسن"، وهما: "عَدَمُ الشُّذُودِ"، و"عَدَمُ الْعِلَّةِ الْحَقِيقَةِ".

وهذان الشرطان حارسان أمينان يكشفان أيَّ وهمٍ أو غلطٍ يقع من الراوي الثِّقَّةُ الحافظ^٦.

^١ شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي: (٤٣٦/١).

^٢ المرجع السابق: (٤٣٦/١).

^٣ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٨١/٩).

^٤ شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي: (١٥٣/١).

^٥ الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي الجرجاني: (٣٨٥/٥).

^٦ انظر: "لمحات موجزة في أصول علل الحديث" للدكتور عتر، ص: ٥٣.

المطلب الثاني: أمثلة الأوهام الواقعة في الإسناد والمُتن:

يجد المتتبع لكتب العلل والرواية الكثير من الأوهام التي وقعت من الرواة الثقات وغيرهم، وهذه بعض النماذج من أوهامهم الواقعة في أسانيد الأحاديث ومتونه، أذكرها فيما يأتي مع الأمثلة التوضيحية:

(أ) مثال "الوهم" الواقع في الإسناد:

أولاً: الوهم في رفع الموقوف ووصل المرسل:
كثيراً ما يُعلُّ الأئمة الثقات الروايات بأن راويها الثقة رفع الموقوف على الصحابة، والمقطوع على التابعين وغيرهم رضي الله عنهم، فصيره مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

من الأمثلة على ذلك:

ما رواه قتيبة بن سعيد البغلاني، عن أبي عوان الوضاح ابن عبد الله الواسطي، عن أبي يعفور الكوفي قال: "سألت أنس بن مالك عن المسح على الخفين، فقال: كان رسول الله ﷺ يمسح عليهما".

أخرج حديثه هذا مرفوعاً الإمام الترمذي في كتابه "العلل الكبير" ^١، والإمام ابن حبان في صحيحه ^٢.

وقال الترمذي في إثره: "سألت مُحَمَّدًا - يعني البخاري - عن هذا الحديث، فقال: أخطأ فيه قتيبة بن سعيد، والصحيح عن أنس موقوف".

وأخرجه موقوفاً عن أنس بن مالك الإمام البيهقي في "السُّنن الكبرى" ^٣، من طريق سعدان بن نصر قال: حَدَّثَنَا سفيان، عن أبي يعفور العبدي: أنه رأى أنس بن مالك في دار عمرو بن حريث دعا بماء فتوضأ، ومسح على خفيه.

^١ العلل الكبير: للترمذي: (١٦٩/١).

^٢ صحيح ابن حبان: كتاب: الطهارة، باب: المسح على الخفين وغيرهما، (١٦٤/٤)، رقم الحديث: (١٣٣٥).

^٣ في كتاب: الطهارة، باب: مسح النبي ﷺ على الخفين في السفر والحضر معاً، (٤١٣/١)، رقم الحديث: (١٣٠٢).

ثانياً: الوهم في أسماء الرواة وكناهم وألقابهم وأنسابهم:
قد يُخطئ الراوي الثقة في اسم أو كنية أو لقب أو نسب شيخه، أو من فوقه، فلا يتقن أسماءهم وكناهم وألقابهم وأنسابهم لقلة خبرته، وممارسته لأسانيدهم.
من الأمثلة على ذلك:

قال الإمام أحمد بن حنبل: "حدثنا يزيد بن هارون، قال: حدثنا شعبة، عن أبي بكير، عن زياد بن حدير قال: ما رأيت أحداً أكثر يستأثِر وهو صائم من عمر".
وقال أحمد بعده: "وإنما هو أبو نهيك^١، فأخطأ شعبة فيه فقال: أبو بكير^٢".

ثالثاً: إبدالُ راوٍ براوٍ آخر في الإسناد:
يحدث أحد الرواة الثقات أحياناً بإسنادٍ فيبدل أحد رجاله بآخر وهما منه، ويحدث هذا كثيراً إذ تختلط على الراوي أحياناً بعض الأسماء، وخصوصاً إذا كانوا من غير بلده.

من الأمثلة على ذلك:
قال الحافظ ابن حجر في ترجمة الإمام المحدث محمد بن كثير أبي يوسف الصنعاني ثم المصيصي (ت ٢١٦ هـ): "ومن أوهامه أنه روى عن [سفيان] الثوري، عن إسماعيل، عن قيس، عن جرير: (أتينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن أربعمئة، فقلنا: أطعمنا، فقال لعمر: قم فأطعمهم) الحديث. وإنما رواه الثوري بهذا الإسناد عن دكين بن سعد بدل جرير، وكذا حدث به الثقات عن الثوري^٣".
فأخطأ محمد بن كثير في هذا الإسناد، إذ جعل أحد الرواة بدل الآخر^٤.

^١ هو القاسم بن محمد الأسدي الصبي، ثقة. (انظر: "تهذيب التهذيب" لابن حجر: ٥٩٩/٤).

^٢ العلل ومعرفة الرجال: للإمام أحمد: (١٧٢، ١٧١/٢).

^٣ تهذيب التهذيب: لابن حجر: (٦٨٣، ٦٨٢/٣).

^٤ الوهم في روايات مختلفي الأمصار: للوريكات، ص: ٤٩٩.

رابعاً: الوَهْمُ في قَلْبِ الإسنادِ على إسنادٍ مشهورٍ:

وهو الذي يَصِفُهُ المحدثون بِسُلُوكِ الحَادَّةِ.

وقد اشتهرت من طريق بعض الرواة أسانيدٌ مُعَيَّنَةٌ رَوَوْهَا أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ، كالإسناد المشهور من طريق "مالك بن أنس، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما" على سبيل المثال، فلشُهْرَةُ هذا الإسنادِ من طريق الإمام مالك، وكثرة ما يُروى به من الأحاديث، قد يَزِلُّ لسانُ أحدِ الرواةِ مِمَّنْ هُمْ دُونُ الإمامِ مالك، وَيَسْبِقُ ذَهْنُهُ إِلَى هذا الإسناد، وإثماً الحديثُ في أصله عن الإمامِ مالكٍ من غير هذا الطريق.

من الأمثلة على ذلك:

روى أحمد بن أبي طيبة الجرجاني (ت ٢٠٣ هـ) عن مالك بن أنس، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ خَمْسٌ، لَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤]».

وهذا الحديث لم يَرَوْهُ عن الإمامِ مالكٍ عن نافعٍ غيرُ أحمد بن أبي طيبة الجرجاني، ورواه أصحابُ مالكٍ عنه عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، وهو المشهور، فسلك به أحمدُ الجرجاني هذه الحَادَّةَ، وروى بها ذلك الحديث.

خامساً: التفردُ غيرُ مُحْتَمِلٍ من حديث الثقات:

يَسْتَنْكِرُ الأئمةُ الثَّقَاتُ أحياناً بعضَ ما يَنْفَرِدُ فِيهِ الثَّقَاتُ من الحديث، وَيَرُدُّونَ غرائبَ رواياتهم بالرَّغْمِ من ثِقَتهم واشتهارهم بالعلم.

من الأمثلة على ذلك:

روى الإمام أبو داود في سننه^١ عن مُسْلِمٍ بن إبراهيم، عن جَرِيرٍ بن حازم، عن ثابتِ البُنَانِيِّ، عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه، قال: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْزِلُ مِنَ الْمُنْبَرِ، فَيَعْرِضُ لَهُ الرَّجُلُ فِي الْحَاجَةِ، فَيَقُومُ مَعَهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي".

^١ انظر: "الإرشاد في معرفة علماء الحديث" للخليل بن عبد الله الخليلي القزويني: (٧٨٩/٢، ٧٩٠).

^٢ في كتاب: الصلاة، باب: الإمام يتكلم بعدما ينزل من المنبر، برقم: (١١٢٠).

وقال أبو داود بعده: "والحديث ليس بمعروفٍ عن ثابتٍ، هو مما تفرَّد به جريرُ بن حازمٍ".

فعدَّ أبو داود تفرَّدَ جريرِ بن حازمٍ عِلَّةً للحديث، مع أنَّ جريراً من الثقات البصريين، قال الحافظُ الذهبيُّ في وصفه: "الإمام الحافظُ الثقة"¹، ووثقه الأئمةُ المحدثون².

سادساً: زيادةُ الراوي في الإسناد:

قد يزيد الراوي بوجهه في إسناد الحديث رجلاً، والإسنادُ في أصله لا يخلو من هذا الزائد.

من الأمثلة على ذلك:

أخرج الإمامُ الترمذيُّ في جامعه³ عن عبد الله بن معاوية الجُمحيّ البصريّ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: "نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُتَعَاطَى السَّيْفُ مَسْلُولاً".

قال الترمذيُّ عقبَ سَوَقِ هذا الحديث: "وروى ابنُ لهيعةٍ هذا الحديث، عن أبي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرٍ، عن بَنَّةِ الْجُهَنِيِّ، عن النبي ﷺ، وحديثُ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ عندي أصحُّ".

فزاد ابنُ لهيعةٍ خطأً "بَنَّةَ الْجُهَنِيِّ" في هذا الإسناد، وبذلك يُصبح هذا الحديثُ عنده من مُسْنَدِ بَنَّةِ الْجُهَنِيِّ، أمَّا عند حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ فهو من مُسْنَدِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ⁴.

¹ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٩٩/٧).

² انظر: "تهذيب التهذيب" لابن حجر: (٢٩٤/١، ٢٩٦).

³ في أبواب: الفن، باب: ما جاء في النهي عن تعاطي السيف مسلولاً، رقم الحديث: (٢١٥٣).

⁴ الوهم في روايات مختلفي الأمصار: للوريكات، ص: ٥٠٦.

سابعاً: تقصيرُ بعضِ الرواةِ في الإسناد:

قد يقع من بعض الرواة الثقات تقصيرٌ في الإسناد بسبب عدم حفظه وضبطه له.

من الأمثلة على ذلك:

ما أخرجه الإمام ابن حبان^١، من طريق شبيب بن عزرة البصري، عن أنس بن مالك^٢، عن النبي ﷺ قال: «مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ مِثْلُ الْعَطَّارِ، إِنْ لَمْ يُعْطِكَ شَيْئاً يُصْبِحُكَ مِنْ عَطَرِهِ، وَمِثْلُ جَلِيسِ السُّوءِ مِثْلُ الْقَيْنِ^٣، إِنْ لَمْ يَحْرِقْ ثَوْبَكَ أَصَابَكَ مِنْ دُخَانِهِ».

وقال ابن حبان في إثره: "شبيب بن عزرة هذا من أفاضل أهل البصرة وقرائهم، ولكنه لم يحفظ إسناد هذا الخبر؛ لأن أنس بن مالك سمع هذا الخبر من أبي موسى عن النبي ﷺ، فقصر شبيب ولم يحفظه".

وأخرجه الإمام أبو داود في سننه^٤ من طريق أنس بن مالك، عن أبي موسى الأشعري، رضي الله عنهما.

والحديث معروف من رواية أبي موسى الأشعري من غير طريق أنس بن مالك رضي الله عنهما، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه^٥.

ثامناً: اختلاط الراوي:

"الاختلاط" في مصطلح أهل الحديث: ما يطرأ على الراوي الثقة من اختلال يفسد بسببه عقله^٥.

^١ في كتابه "روضة العقلاء ونزهة الفضلاء"، ص: ٩٩، ١٠٠.

^٢ القَيْن: الحَدَّادُ والصَّائِغُ. (انظر: "النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير: ٥١١/٢).

^٣ في كتاب: الأدب، باب: من يؤمر أن يجالس، رقم الحديث: (٤٨٣٠).

^٤ في كتاب: البيوع، باب: في العطار وبيع المسك، رقم الحديث: (٢١٠١)، وفي كتاب: الذبائح والصيد، باب:

المسك، رقم الحديث: (٥٥٣٤)، وفي كلا الموضعين من طريق أبي بردة بن أبي موسى الأشعري رضي الله عن أبيه.

^٥ انظر تعريفه الموسع في السبب الرابع الخاص بالاختلاط.

من الأمثلة على ذلك:

ما أخرجه الإمام أبو داود في سننه^١ من حديث هَمَّام بن يَحْيَى العَوَظِيّ عن ابن جُرَيْجٍ، عن الزُّهْرِيِّ، عن أنس بن مالكٍ رضي الله عنه: قال: "كان النبي ﷺ إذا دَخَلَ الْخَلَاءَ؛ وَضَعَ خَاتَمَهُ".

ذَكَرَ الإمام أبو داود عِلَّةَ هذا الحديث فقال: "هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، وَإِنَّمَا يُعَرِّفُ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ سَعْدٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ ثُمَّ أَلْقَاهُ".

وَالْوَهْمُ فِيهِ مِنْ "هَمَّامِ بْنِ يَحْيَى الْعَوَظِيّ"، وَلَمْ يَرَوْهُ سِوَاهُ.
قال الحافظُ ابن رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ: "هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى الْعَوَظِيّ أَحَدُ الثَّقَاتِ الْمَشْهُورِينَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ - وَهُوَ ابْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ -: وَقَالَ أَبِي: وَمَنْ سَمِعَ مِنْ هَمَّامٍ بِأَخْرَجَةٍ فَهُوَ أَجْوَدُ؛ لِأَنَّ هَمَّامًا كَانَ فِي آخِرِ عُمُرِهِ أَصَابَتْهُ زَمَانَةٌ، فَكَانَ يَقْرُبُ عَهْدَهُ بِالْكِتَابِ فَقَلَّ مَا يُخَطِّئُ"^٢.
وحديثه بِأَخْرَجَةٍ أَصَحُّ مِمَّا سَمِعَ مِنْهُ قَدِيمًا، فَهُوَ قَدْ تَمَتَّنَ بِأَخْرَجَةٍ، وَاحْتَجَّ بِهِ الْجَمَاعَةُ^٣.

(ب) أمثلة الأوهام الواقعة في المتن:

أولاً: إدراج الراوي في متن الحديث ما ليس منه:

"الإدراج": أن يُدْخِلَ أو يَزِيدَ الرَّاوي في الحديث ما ليس منه سواء أكان من كلامه - أي الرَّاوي - أم من حديثٍ آخَرَ مرفوعٍ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهُمَا، بِحَيْثُ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ طَرَفٌ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ^٤. وَيَدُلُّ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهَا مِنْ لَفْظِ رَاوٍ، بِأَنْ يَأْتِيَ

^١ في كتاب: الطهارة، باب: الخاتم يكون فيه ذكر الله...، برقم: (١٩).

^٢ أي: عاهة، وهو مرضٌ يدوم زمانةً.

^٣ شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي: (٢/ ٥٨٨، ٥٨٩).

^٤ فهو عكسُ مَنْ اختلطت بِأَخْرَجَةٍ.

^٥ لمحات موجزة في أصول علل الحديث: للدكتور عتر، ص: ٥٣.

^٦ انظر: "الميسر في علم مصطلح الحديث" للمؤلف، ص: ٢٢٥.

الحديثُ من بعض الطُّرُق عبارةٌ تفصيلُ هذا من هذا^١. و"الإدراج" يقع في المَثَن والإسناد.

من الأمثلة على ذلك:

ما رواه الإمامان البخاريُّ ومُسْلِمٌ في صَحِيحَيْهِمَا^٢ من طريق الأعمش، عن شَقِيقِ بن سَلَمَةَ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال النبيُّ ﷺ: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا؛ دَخَلَ النَّارَ»، وقلتُ أنا: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا؛ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

وَوَهَمَ أَحْمَدُ بن عبد الجَبَّارِ العُطَارِدِيُّ (ت ٢٧٢هـ)، فَجَعَلَ الْكُلَّ من قولِ النبيِّ ﷺ، وإِنَّمَا المرفوعُ منه الجملةُ الأولى فقط، والثانيةُ موقوفةٌ كما مَيَّزَهُ الأعمشُ في روايةِ البخاريِّ السَّابِقَةِ^٣.

ثانياً: إفسادُ الرَّاوي لمعنى الحديث باختصاره له أو تحريفه لبعض عباراته:

تؤدِّي روايةُ بعضِ الرِّوَاةِ للحديث بالمعنى أحياناً إلى تأديته بلفظٍ قد يغيِّرُ معناه المقصودَ؛ وذلك لكَوْنِ الرَّاوي قد اختصره اختصاراً مُخِلًا، أو لَأَنَّهُ فَهَمَهُ على غير وَجْهِهِ، أو لَأَنَّهُ وَهَمَ في بعض عباراته، إلى غير ذلك من فروع اختلال المعنى.

من الأمثلة على ذلك:

أخرج الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في جامعِهِ^٤ عن مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الواسِطِيِّ قال: سمعتُ ابنَ نُمَيْرٍ، عن أَشْعَثَ بن سَوَّارٍ، عن أَبِي الزُّبَيْرِ، عن جَابِرٍ رضي الله عنه قال: "كُنَّا إِذَا حَجَجْنَا مع النبيِّ ﷺ فَكُنَّا نَلْبِي عن النِّسَاءِ، وَنَرْمِي عن الصَّبِيَّانِ".

^١ الموقظة في علم مصطلح الحديث: للذهبي: ص ٥٣، ٥٤.

^٢ البخاري، في كتاب: الجنائز، باب: في الجنائز ومن كان آخر كلامه لا إله إلا الله، برقم: (١٢٣٨)، وفي كتاب: التفسير، باب: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا﴾، برقم: (٤٤٩٧)، وفي كتاب: الإيمان والنور، باب: إذا قال: "والله! لا أتكلم اليوم فصلي أو قرأ"، برقم: (٦٦٨٣). ومسلم في كتاب: الإيمان، باب: من مات لا يشرك بالله شيئاً، برقم: (١٥٠).

^٣ الوهم في روايات مختلفي الأمصار: للوريكات، ص: ٥١٧.

^٤ في أبواب: الحج، باب: التلبية عن النساء والرمي عن الصبيان، رقم الحديث: (٩٢٧).

وأخطأ مُحَمَّدُ بن إسماعيل الواسِطِيُّ (ت ٢٥٨هـ) في هذا الحديث خطأً فاحشاً، فرواه أبو بكر بن أبي شَيْبَةَ في مُصَنَّفِهِ^١ عن ابن مُيَمَّرٍ، عن أَشْعَثَ بن سَوَّارٍ، عن أبي الزُّبَيْرِ، عن جابرٍ رضي الله عنه، ولفظه: "حَجَجْنَا مع رسول الله ﷺ ومعنا النِّسَاءُ والصِّبْيَانُ، فَلَبَّيْنَا عن الصِّبْيَانِ وَرَمَيْنَا عَنْهُمْ".

وقال التِّرْمِذِيُّ بعد أن أخرج حديثَ مُحَمَّدٍ بن إسماعيل الواسِطِيِّ: "هذا الحديثُ غريبٌ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وقد أجمع أهلُ العِلْمِ على أن المرأة لا يُلَبِّي عنها غيرها، بل هي تُلَبِّي عن نفسها، ويُكرَه لها رَفْعُ الصَّوْتِ بالتَّلْبِيَةِ"^٢.

ثالثاً: التصحيفُ في لفظٍ من ألفاظ الحديث:

"التصحيفُ" تحويلُ الكلمة في الحديث من الهيئة المتعارفة، إلى غيرها^٣.

وقد تَوَدَّى روايةُ بعضِ الرِّوَاةِ الثَّقَاتِ للحديث بالمعنى إلى تغيير بعضِ ألفاظه وتبديلها بألفاظٍ أخرى، ويغيّر هذا التبديلُ أحياناً معنى الحديث.

من الأمثلة على ذلك:

سُئِلَ الإمامُ أبو زُرْعَةَ الرَّازِي عن حديثٍ رواه قَبِيصَةُ بن عُقْبَةَ، عن سفيان الثَّوْرِيِّ، عن زَيْدِ بن أَسْلَمَ، عن عِيَّاضِ بن عبد الله، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ رضي الله عنه، قال: "كُنَّا نورثه على عهد النبي ﷺ - يعني: الجَدَّ -، فقال أبو زُرْعَةَ: "هذا خطأٌ أخطأ فيه قَبِيصَةُ؛ إنَّما هو: كُنَّا نُوَدِّي صَدَقَةَ الْفِطْرِ على عهد رسول الله ﷺ".^٤

فصحَّفَ هذا الرَّاوِي كلمةَ "نُوَدِّيهِ" فصيَّرَها "نورثه"^٥.

^١ في كتاب: الحج، باب: في الصبي يرمى عنه، (٢٥٩/٤)، برقم: (١٧٠٩).

^٢ جامع الترمذي، أبواب: الحج، باب: التلبية عن النساء والرمي عن الصبيان، رقم الحديث: (٩٢٧).

^٣ انظر: "منهج النقد في علوم الحديث" للدكتور عتر، ص: ٤٤٤.

^٤ علل الحديث: لابن أبي حاتم الرازي: (٥٢/٢).

^٥ انظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي: (١٤٨/١)، (١٤٩).

رابعاً: أن يكون متن الحديث لا يُشبه كلام النبي ﷺ:

قد يُرفع إلى النبي ﷺ من أقوال بعض القصاص، أو الحكماء، أو الأطباء، أو علماء السلف وغيرهم، إمّا خطأً أو عمداً، ويردّها الأئمة النقاد بقولهم: "بأنّها لا تُشبه كلام النبي ﷺ"؛ لأنّ كلامه - عليه الصلوة والسلام - معروفٌ لديهم لمعرفةهم به وإفهم له.

وهذه المعرفة ليست ضرباً من الظنّ والتخمين، وكذلك القول فيه ليس رَجماً بالغيب، أو نوعاً من الكشف والإلهام؛ بل هي معرفة قائمة على أصول علمية متينة بناءً على المعرفة والخبرة.

من الأمثلة على ذلك:

أخرج الإمام أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت ٣٢٢هـ) في كتابه "الضعفاء الكبير" من طريق غالب بن عبيد الله، عن مجاهد بن جبر، عن عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تنظروا إلى صغر الخطيئة، ولكن انظروا إلى عظمتها من عصيت».

قال العقيلي في إثره: "ليس له أصلٌ مُسنَدٌ، ولا يُتابع عليه، ولا يُعرف إلاّ به، وإنّما يُروى هذا عن بلال بن سعد من قوله: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ الْوَلِيدِ، حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ بِلَالَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ: (لَا تَنْظُرُوا إِلَى صِغَرِ الْخَطِيئَةِ، وَلَكِنْ انظُرُوا إِلَى عَظَمَتِهَا مِنْ عَصَيْتِ). قال: وهذا أولى من رواية غالب^١.

فتبيّن من هذا: أنّ الحديث رَفَعَهُ إلى النبي ﷺ كان خطأً، وإنّما هو من قول بلال بن سعدٍ، وهو أشبه بمواعظ الزُّهّاد^٢.

^١ الضعفاء الكبير: للعقيلي: (٤٣٢/٣).

^٢ الوهم في روايات مختلفي الأمصار: للوريكات، ص: ٥٢٦.

خامساً: زيادة الراوي في متن الحديث:

هو أن يزيد الراوي الثقة في متن الحديث لفظاً أو كلمة بوجهه.

من الأمثلة على ذلك:

أخرج الإمام مسلمٌ في صحيحه^١ حديثاً من طريقة شعبة بن الحجاج، عن غيلان بن جرير، الذي سمع عبد الله بن معبد الزماني، عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ سئل عن صومه؟ قال: فعُضِبَ رسولُ الله ﷺ، فقال: عُمِرُ ﷺ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا، وَبِیَعْنِنَا بَيْعَةً".

وفيه أن النبي ﷺ سئل عن صوم يوم الاثنين؟، قال: «ذَاكَ يَوْمٌ وُلِدْتُ فِيهِ، وَيَوْمٌ بُعِثْتُ - أَوْ أُنْزِلَ عَلَيَّ - فِيهِ»، وسئل عن صوم يوم عرفة؟ فقال: «يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ وَالْبَاقِيَةَ»، قال: وسئل عن صوم يوم عاشوراء؟ فقال: «يُكَفِّرُ السَّنَةَ الْمَاضِيَةَ».

قال الإمام مسلمٌ عقب سوقِ هذا الحديث: "وفي هذا الحديث من رواية شعبة: قال: وسئل عن صوم يوم الاثنين والخميس؟ فسكنتنا عن ذكر الخميس؛ لَمَّا نَرَاهُ وَهَمًا".

ثم أخرج الإمام مسلمٌ الحديث من طُرُقٍ أخرى غير طريق شعبة، ليس فيها ذِكرُ "الخميس".

هذه بعضُ التَّمَاذِجِ من الأوهام الواقعة في أسانيد الأحاديث ومتونها، وأمثالها كثيرةٌ في كتب الرواية والعلل، وقد نبّه عليها أئمةُ الحديث النُّقَاد، وصيَافَةُ فَنِّ الْعِلَل. ولوقوع "العلة" أسبابٌ أخرى غير "الوهم"، كما سأذكرها فيما يأتي، وهي في الحقيقة مندرجةٌ تحته، وتابعةٌ له.

^١ في كتاب: الصيام، باب: استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر...، رقم الحديث: (١١٦٢).

السَّبَبُ الثَّانِي: "خِفَّةُ الضَّبْطِ"

(أ) تعريفُ "الضَّبْطِ" لُغَةً واصطلاحاً:

أولاً: في اللُّغَةِ:

"الضَّبْطُ" مصدرٌ "ضَبَّطَ يَضْبُطُ"، ومعناه: الْحِفْظُ بِالْحَزْمِ، يُقَالُ: "ضَبَّطَ فُلَانٌ الْأَمْرَ ضَبْطًا، وَضَبَاطَةً"؛ أي: حَفِظَهُ بِالْحَزْمِ؛ وَ"رَجُلٌ ضَابِطٌ"؛ أي: قَوِيٌّ شَدِيدٌ. وكلُّ ذلك صريحٌ في الدَّلَالَةِ عَلَى قُوَّةِ الْحِفْظِ، وَشِدَّةِ الزُّومِ بَيْنَ الْحَافِظِ وَالْمَحْفُوظِ^١.

ثانياً: في الاصطلاح:

أما مُرَادُ الْمُحَدِّثِينَ بِ"الضَّبْطِ" فهو: أَنْ يَكُونَ الرَّأْيُ مَوْصُوفًا بِالْيَقَظَةِ، وَعَدَمِ الْعُقْلَةِ، وَبِالْحِفْظِ إِنْ حَدَّثَ مِنْ حِفْظِهِ، وَالِإِتْقَانِ إِنْ حَدَّثَ مِنْ كِتَابِهِ، مَعَ الدَّرَايَةِ التَّامَّةِ. بِمَعْنَى الْحَدِيثِ إِنْ رَوَاهُ بِغَيْرِ لَفْظِهِ^٢.

(ب) أنواعُ الضَّبْطِ:

للضَّبْطِ نوعان، هما: "ضَبْطُ الصَّدْرِ"، و"ضَبْطُ الْكِتَابِ"، وهذا تعريفُ كُلِّ مِنْهُمَا:

الأول: ضَبْطُ الصَّدْرِ:

هُوَ الْحِفْظُ بِحَيْثُ يُثَبَّتِ الرَّأْيُ مَا سَمِعَهُ مِنَ الْحَدِيثِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى الِاسْتِحْضَارِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ.

يعني: أَنْ يَكُونَ الرَّأْيُ حَازِمَ الْفُؤَادِ، حَاضِرَ الذَّهْنِ، سَرِيعَ الْبَدِيعَةِ، غَيْرَ مُعْغَلٍ لَا يُمَيِّزُ الصَّوَابَ مِنَ الْخَطَأِ كَالنَّائِمِ أَوِ السَّاهِي^٣.

^١ انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (١٣/٩).

^٢ انظر "التبصرة والتذكرة" للحافظ عبد الرحيم العراقي، (٢٩٣/١)، و"تدريب الراوي"، للسيوطي: (٥٠٧/١).

^٣ انظر: "فتح المغيث" للسخاوي: (١٥٧/٣).

والثاني: ضَبْطُ الكتاب:

هو أن يَحْفَظَ الرَّأْيُ كِتَابَهُ الَّذِي كَتَبَ فِيهِ مَرْوِيَّاتِهِ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ، وَيَصُونَهُ لَدَيْهِ مِنْذُ سَمِعَ فِيهِ وَصَحَّحَهُ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ مِنْهُ لِلْآخِرِينَ^١.

يعني: يَصُونُ الرَّأْيُ الْكِتَابَ الَّذِي يَكْتُبُ فِيهِ مَرْوِيَّاتِهِ مِنْ أَنْ يَتَطَرَّقَ إِلَيْهِ خَلَلٌ مِنْ وَقْتِ السَّمَاعِ وَالكِتَابَةِ إِلَى أَنْ يُؤَدِّيَ مِنْهُ، وَيَحُولُ دُونَ تَغْيِيرٍ مَا فِيهِ، وَبِخَاصَّةٍ إِذَا مَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ عِنْدَ التَّحْدِيثِ مِنْ جِهَةِ الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ أَوِ التَّبْدِيلِ، إِضَافَةً إِلَى الرُّجُوعِ عَمَّا قَدْ يُخَالِفُ فِيهِ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ أَوْ فِي إِسْنَادِهِ مِنْ لَفْظٍ أَوْ اسْمٍ، وَدُونَ قَبُولِ لَأَيٍّ مِنْ مَظَاهِرِ التَّلَقُّينِ.

(ج) علاقة "خِفَّةِ ضَبْطِ الرَّأْيِ" بِالْعِلَّةِ:

عَدَّ الْعُلَمَاءُ "خِفَّةَ ضَبْطِ الرَّأْيِ" مِنْ أَهَمِّ أَسْبَابِ وَقُوعِ الْعِلَلِ فِي الْحَدِيثِ، وَالْمُرَادُ بِخِفَّةِ الضَّبْطِ هُنَا مَا يُعْبَرُ عَنْ صَاحِبِهَا بِالْفَافِظِ مِثْلَ: "الصَّدُوقُ"، أَوْ "لَا بِأَسَ بِهِ"، أَوْ "لَيْسَ بِهِ بِأَسَ"، أَوْ نَحْوِهَا مِنْ الْأَلْفَاظِ الَّتِي اتَّصَفَ بِهَا بَعْضُ رُوَاةِ الْحَدِيثِ مَعَ بَقَاءِ عَدَالَتِهِمْ. وَهَؤُلَاءِ هُمُ الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ فِي شَرْحِهِ لِلْعِلَلِ الصَّغِيرِ بِقَوْلِهِ: إِنَّهُمْ "أَهْلُ صِدْقٍ وَحِفْظٍ، وَلَكِنْ يَقَعُ الْوَهْمُ فِي حَدِيثِهِمْ كَثِيرًا، لَكِنْ لَيْسَ هُوَ الْغَالِبُ عَلَيْهِمْ"^٢.

وَالرَّأْيُ الْمُتَّصِفُ بِالْأَلْفَاظِ الْمَذْكُورَةِ قَدْ جَعَلَ الْأُئِمَّةُ حَدِيثَهُ "حَسَنًا لِدَاثِهِ"، وَهُوَ الَّذِي قَالَ فِيهِ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: "فَإِنْ خَفَّ الضَّبْطُ - أَي: قَلَّ - فَهُوَ الْحَسَنُ لِدَاثِهِ"^٣.

وَأَمَّا مِقْدَارُ خِفَّةِ الضَّبْطِ فَلَا نَجْدُ لَهُ ضَابِطًا فِي كَلَامِ الْأُئِمَّةِ إِلَّا مَا يَذْكُرُونَهُ فِي تَرْجَمَةِ الرَّأْيِ بَعْدَ سَبْرِ مَرْوِيَّاتِهِ بِقَوْلِهِمْ: "لَهُ أَحَادِيثُ تُنْكَرَتْ عَلَيْهِ"، مِثْلَ مَا قَالَ

^١ انظر: "الكفاية في علم الرواية" للخطيب البغدادي، ص: ٢٢٠.

^٢ شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي: (١٠٥/١).

^٣ نزهة النظر: لابن حجر، ص: ٦٥، ٦٦.

الإمام ابن عديّ الجرجانيّ في ترجمة إبراهيم بن بشّار أبي إسحاق الرّماديّ الحَرَجَرَانِيّ البَصْرِيّ (ت ٢٢٧هـ): "... إبراهيم بن بشّار هذا، لا أعلم أنكر عليه إلاّ هذا الحديث الذي ذكره البخاريّ، وباقي حديثه عن ابن عُيَيْنَةَ وأبي مُعَاوِيَةَ وغيرهما من الثّقَات، وهو مستقيم في غير ذلك عندنا من أهل الصدّق"¹.

وقال في ترجمة أزور بن غالب بن تميم البَصْرِيّ بعد ما ذكر له حديثاً: "وهذا الحديث، وإن كان موقوفاً على أنسٍ فهو مُنْكَرٌ؛ لأنه لا يُعرَف للصّحابة الخوضُ في القرآن.

والحديثان الآخران اللذان أُمليتهما قبل هذا، لم يروهما عن الأزور غير يحيى ابن سُليم، وهو من حديث سليمان التيميّ لا يروى عنه إلاّ من هذا الطريق. ولأزور ابن غالب غير ما ذكرت من رواية يحيى بن سُليم عنه، أحاديث معدودة يسيرة غير محفوظة، وأرجو أنه لا بأس به"².

فإذا كان الراوي يروي مئة حديث، وأخطأ في حديثين أو ثلاثة؛ لا تُطرح باقي مروياته إذا تَعَيَّنَتْ تلك الروايات التي أخطأ فيها، فقد أمِنّا حِفْظَهُ وَضَبْطَهُ للروايات الأخرى، فتكون صحيحة أو حسنة.

ولكن يجب على المحدث أن يضبط تلك الروايات التي حَكَمَ الأئمة عليها بالخطأ؛ حتى لا يُصحّح خطأً. وهذا لا يحصل لعامة المشتغلين في الحديث، فقد يُصحّح حديثاً خطأً للراوي؛ لأنه خَفِيَ عليه خطؤه.

(د) مثال على خِفة ضَبْطِ الراوي:

روى الإمام أبو داود في سننه³ والإمام الترمذيّ في جامعه⁴ من حديث شريك بن عبد الله، عن عاصم بن كُلَيْب، عن أبيه، عن وائل بن حُجر قال: "رأيتُ النبي ﷺ إذا سَجَدَ وَضَعَ رُكْبَتَيْهِ قَبْلَ يَدَيْهِ، وإذا نَهَضَ رَفَعَ يَدَيْهِ قَبْلَ رُكْبَتَيْهِ".

¹ الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي: (١٢٣/٢).

² المصدر السابق: (٢٦٥/١، ٢٦٦).

³ في كتاب: الصلاة، باب: كيف يضع ركبته قبل يديه؟، برقم: (٨٣٤).

⁴ في أبواب: الصلاة، باب: ما جاء في وضع الركبتين قبل اليدين في السجود، برقم: (٢٦٨).

قال الإمام الترمذي: "وروى همام بن يحيى، عن شقيق، عن عاصم بن كليب شيئاً من هذا مُرسلاً، لم يذكر فيه: (عن وائل بن حجر)، وشريك بن عبد الله كثير الغلط والوهم"^١.

وقال الإمام ابن عدي الجرجاني في ترجمة "شريك بن عبد الله" ما نصه: "والغالبُ على حديثه الصَّحَّةُ والاستواء، والذي يقع في حديثه من النَّكَارَةِ إنما أُتِيَ فيه من سُوءِ حِفْظِهِ، لا أنه يتعمَّد في الحديث شيئاً مما يَسْتَحِقُّ أن يُنسَبَ فيه إلى شيءٍ من الضَّعْفِ"^٢.

وبما أن "شريكاً" قد تُكَلِّمَ فيه من جهة كثرة الغلط والوهم وسوء الحفظ؛ فدلَّ ذلك على خِفة ضَبْطِهِ للحديث، وأصبح عِدَادُهُ في حُكْمِ مَنْ يُوصَفُ حديثُهُ بـ: "الحَسَنِ".

^١ العلل الكبير: للترمذي، ص: ٦٩.

^٢ الكامل في ضعفاء الرجال: لابن عدي: (٣٥/٥).

السبب الثالث: "سُلُوكُ الْجَادَّةِ"

(أ) تعريف "سُلُوكِ الْجَادَّةِ" لُغَةً واصطلاحاً:

أولاً: في اللُغة:

"السُّلُوكُ" مصدرٌ "سَلَكَ يَسْلُكُ"، ومعناه: دخولٌ أو نفوذٌ شيءٍ في شيءٍ، يُقال: "فلانٌ سَلَكَ الطَّرِيقَ يَسْلُكُهُ"، و"فلانٌ سَلَكَ الشيءَ في الشيءِ"؛ أي: أدخله وأنفذه. و"فلانٌ سَلَكَ الطَّرِيقَ"؛ أي: سارَ فيه^١.

و"الْجَادَّةُ" جمعُها: "جَادَّاتٌ"، ومعنى "الْجَادَّةُ": الطَّرِيقَةُ الواضحة، والطَّرِيقُ الأعظمُ الذي يَجْمَعُ الطُّرُقَ. يُقال: "فلانٌ خَرَجَ عَنِ الْجَادَّةِ"؛ أي: أخطأ، وانحرف عن الْحَقِّ وَالصَّوَابِ^٢.

فتكون هذه العبارة: "فلانٌ سَلَكَ الْجَادَّةَ" بمعنى: فلانٌ سارَ على الطَّرِيقِ الْمُعَبَّدِ المشهورِ المتعارَفِ عليه عند الناس^٣.

ثانياً: في الاصطلاح:

هي روايةُ الرَّأْيِ لحديثٍ بِسَنَدٍ مشهورٍ سَهْلٍ، مُخَالَفاً فيه مَنْ هو مثله، أو أقوى منه صِفَةً أو عدداً^٤.

ولكي تَتَضَحَّ الصُّورَةُ أكثر، فلا بُدَّ من شرح التعريف:

لفظةُ "الرَّأْيِ" الواردة في التعريف، تَشْمَلُ الرَّأْيَ الثِّقَةَ وَالصَّدُوقَ وَالضَّعِيفَ، وَلَا يُخَصُّ "سُلُوكُ الْجَادَّةِ" براوٍ سَيِّئِ الْحِفْظِ، أو بِمَنْ كان قليلَ الضَّبْطِ، كما يُفْهَمُ ذلك من عبارات وأقوال بعض المتقدمين.

^١ انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (٢٣٨/٧)، و"المعجم الوسيط"، ص: ٤٧٠.

^٢ انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (١١٠/٣)، و"تاج العروس" للزبيدي: (٤٨٣/٧).

^٣ إعلال الحديث بسلوك الجادة: للدكتور خالد الدريس، ص: ٨٩٧. وانظر أيضاً: "الحات موجزة في أصول علل

الحديث" للدكتور عتر، ص: ٥٥.

^٤ إعلال الحديث بسلوك الجادة: للدريس، ص: ٨٩٥.

ولفظه "مشهور" يُراد بها: ذلك السند الذي يُطلق أئمة الحديث على روايه عبارة "سلك فيه الجادة"، وما في معناها، يكون سنداً مشهوراً معروفاً يتداوله رواة الحديث بكثرة، وذلك مثل: "مالك، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما"، و"عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عليه السلام"، و"سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه"، هذه الطرق جميعها تُعدّ من الطرق المشهورة المعروفة المتداولة بكثرة على ألسنة المحدثين.

ولفظه "سهل" يُراد بها: ذلك السند المشهور الذي يكون سهل الحفظ. ووجه ذلك أن السلاسل الإسنادية - المذكورة آنفاً - اعتاد عليها رواة الحديث؛ لكثرة دَوْرانها في كتبهم ومجالسهم ممّا يجعلها سهلة الحفظ على عموم الرواة حتى لدى الراوي غير المتقن، ممّا يؤدي إلى أن الألسنة قد تسبق إليها خطأ، كما أن احتمال الوهم فيها في غاية القوة؛ لأنها مألوفة معتاد عليها.

أمّا عبارة "مخالفاً فيه..." فالمقصود منها: أن استعمال مصطلح "سلك الجادة" وما في معناه - كما يظهر من أغلب النصوص التطبيقية لعلماء الحديث - إنّما يُؤتى به في حال وجود المخالفة، ووجود المخالفة يتحقق ممّن هو مثل راوي الجادة من حيث القوة، أو ممّن هو أقوى منه سواء أكان أقوى من حيث الضبط، أم من حيث كثرة عدد المخالفين، فإذا وجد شيء من ذلك فإنه يُعدّ دليلاً على خطأ من "سلك الجادة"، والذي عليه عمل أئمة العلل أن من عدل من الرواة عن السند المشهور السهل إلى سند آخر قليل الزورود فإن ذلك يدلّ عندهم على حفظه وإتقانه، ويحكمون بروايته المخالفة للجادة، ويرجحونها على الموافق للجادة^١.

(ب) علاقة "سلوك الجادة" بالعلّة:

لأن كثيراً من الأحاديث تُروى من طرق مشهورة كـ: "مالك بن أنس، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما"، ومالك يروي أحاديث لابن عمر - رضي الله

^١ إعلال الحديث بسلوك الجادة: للدريس، ص: ٨٩٧، ٨٩٩.

عنهما - من غير هذا الطريق، فقد يروي أحد الرواة حديثاً لابن عمر من طريق مالك فيكون الطريق عن نافع أسرع إلى ذهن الراوي، وأسبق على لسانه لكثرة الأحاديث الواردة عن مالك بتلك الطريق، فإنه إذا سار على هذه الطريقة يكون قد خرج عن الجادة، وبذلك تقع العلة في الحديث.

ويعد الإمام أبو عبد الله الحاكم النيسابوري أول من ذكر قرينة "سلوك الجادة" في أجناس العلل في كتابه "معرفة علوم الحديث"، وجاء ذلك في كلامه على الجنس التاسع من علل الحديث^١.

ثم تحدث عنه من العلماء المعاصرين أستاذنا الشيخ الدكتور نور الدين عتر في كتابه "لمحات موجزة في علم علل الحديث" معتبراً إياه أحد أسباب العلة.

(ج) مثال وقوع "العلة" في الحديث بسبب سلوك الرواة الجادة:

حديث المنذر بن عبد الله الحزامي، عن عبد العزيز بن الماجشون، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ: "كان إذا افتتح الصلاة قال: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ، تَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ...»"^٢.

أخذ فيه المنذر طريق الجادة، وإنما هو من حديث عبد العزيز، قال: حَدَّثَنَا عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالب^٣.

فلسلسلة عبد العزيز هذه طريق معروفة، وهم بها المنذر، وإنما الحديث يرويه عبد العزيز، عن عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله بن رافع، عن علي بن أبي طالب^٤.

^١ انظر: "معرفة علوم الحديث" للحاكم النيسابوري، ص: ١١٨.

^٢ أخرجه الحاكم في "معرفة علوم الحديث"، ص: ١١٨.

^٣ أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: صلاة المسافرين، باب: صلاة النبي ﷺ ودعائه بالليل، برقم: (٧٧١).

^٤ لمحات موجزة في علم علل الحديث: للدكتور عتر، ص: ٥٧.

السَّبَبُ الرَّابِعُ: "الاختِلَاطُ"

(أ) تعريفُ "الاختِلَاطِ" لُغَةً واصطلاحاً:

أولاً: في اللُّغَةِ:

"الاختِلَاطُ" مصدرٌ "اِخْتَلَطَ يَخْتَلِطُ"، يُقال: "اِخْتَلَطَ الشَّيْءُ بِالشَّيْءِ"؛ أي: امتزج. ويُقال: "فلانٌ اِخْتَلَطَ عقله"؛ إذا تَغَيَّرَ، و"التَّغَيُّرُ" هو: التَّحَوُّلُ مِنَ الْأَحْسَنِ إِلَى الْأَرْدَأِ^١.

ثانياً: في الاصطلاح:

وهو عند أهل الحديث: اختلالٌ يَطْرُقُ على الرَّاوي الضَّابِطِ، وَيَفْسُدُ لِأَجْلِهِ عَقْلُهُ؛ وذلك لأسبابٍ مثل: كِبَرِهِ في السَّنِّ، أو لَذَهَابِ بَصَرِهِ، أو لَضَيَاعِ كُتُبِهِ أو لاحتراقها، أو سَرِقَةِ مَالِهِ، ونحو ذلك من الأسباب^٢.

(ب) علاقةُ "الاختِلَاطِ" بِالْعِلَّةِ:

"الاختِلَاطُ" من أهمِّ أسباب وقوع العِلَّةِ في الحديث؛ كأن تَخْتَلِطَ على الرَّاوي أحاديثُ رواها عن شيخه مع أحاديث رواها عن شيخٍ آخر، أو تَخْتَلِطَ عليه أحاديثُ سَمِعَهَا من شيخٍ واحدٍ فلا يهتدي للتمييز بينها، فيرويها على التَّوَهُّمِ^٣. وهكذا تَدْخُلُ "العِلَّةُ" من هذا الطَّرِيقِ، الذي هو طريقُ "الاختِلَاطِ"، ولكنَّ أئِمَّةَ هذا العِلْمِ بما لديهم من وسائل الدَّرَاية يقفون بِالْمِرْصَادِ لتمييز الصَّحِيحِ مِنَ السَّقِيمِ^٤.

^١ انظر: مادة "خلط" في: "لسان العرب" لابن منظور: (١٢٨/٥، ١٢٩)، و"تاج العروس" للزبيدي: (٢٦٦/١٩)، (٢٦٨).

^٢ الميسر في علم الرجال: للمؤلف، ص: ١٨٣.

^٣ العلة وأجناسها عند المحدثين: للباحث، ص: ٢٣٩.

^٤ الموجز في علم علل الحديث: للأستاذ مصطفى أبي زيد محمود، ص: ٩١.

(ج) مثال لوقوع "علة" في الحديث بسبب اختلاط الراوي:

روى الإمام أحمد بن حنبل، عن يزيد بن هارون، عن حماد بن سلمة، عن الأزرق ابن قيس، عن ذكوان، عن أم سلمة رضي الله عنها، قالت: صلى رسول الله ﷺ العصر، ثم دخل بيتي فصلى ركعتين، فقلت: يا رسول الله! صليت صلاة لم تكن تُصليها؟ فقال: «قَدِمَ عَلَيَّ مَالٌ فَشَغَلَنِي عَنِ الرُّكْعَتَيْنِ كُنْتُ أُرْكَعُهُمَا بَعْدَ الظُّهْرِ، فَصَلَّيْتُهُمَا الْآنَ». فقلت: يا رسول الله! أفنقضيهما إذا فاتتا؟ قال: «لا»^١.

ذكر الحافظ نور الدين الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) علة في هذا الحديث وقال: "رجال أحمد رجال الصحيح"، لكن فيه علة، هي: أن (حماد بن سلمة) ثقة جليل، احتج به مسلم في روايته عن ثابت البناني، وروى له مقروناً مع غيره، ولكنه اختلط في آخر عمره، (يزيد بن هارون) متأخر السماع منه، يخشى أن يكون هذا سميعة منه بعد الاختلاط"^٢.

(د) أنواع الرواة المختلطين:

قسم الحافظ ابن رجب الحنبلي الرواة المختلطين إلى ثلاثة أنواع، وهي كالآتي:

النوع الأول: مَنْ ضَعُفَ حَدِيثُهُ فِي بَعْضِ الْأَزْمَانِ دُونَ بَعْضٍ:

يقصد بهم: الرواة الثقات الذين اختلطوا في آخر أعمارهم. ويتبع معرفتهم معرفة مَنْ روى عنهم قبل الاختلاط، ومعرفة مَنْ روى عنهم بعد الاختلاط؛ وذلك من أجل الحكم على الحديث بالاحتجاج، أو عدمه.

ومن أمثلة هؤلاء: الإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١هـ)، الذي

كان يحدث من كتابه، ثم عمي، فعَلِطَ فيما حَدَّثَ من حِفْظِهِ^٣.

^١ مسند الإمام أحمد: (٢٧٦/٤٤)، (٢٧٧)، برقم: (٢٦٦٧٨).

^٢ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيتمي: (٢٥٣/٢). انظر: "إعلام الأنعام شرح بلوغ المرم" (١/ ٣٥٧، ٣٥٨)،

و"لحات موجزة في أصول علل الحديث" للدكتور عتر، ص: ٥٧.

^٣ انظر للتفصيل: "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي: (٥٧٧/٢، ٥٨٠).

مثال ما حَدَّثَهُ حَالُ اخْتِلَاطِهِ: حَدِيثُهُ عَنْ مَعْمَرِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عُمَرَ [بْنِ الْخَطَّابِ] ثَوْبًا جَدِيدًا، فَقَالَ: «تَوْبُكَ هَذَا غَسِيلٌ أَمْ جَدِيدٌ؟» قَالَ: لَا، بَلْ غَسِيلٌ، قَالَ: «الْبَسْ جَدِيدًا، وَعِشْ حَمِيدًا، وَمُتْ شَهِيدًا»^١.

قال أحمد: "هذا كان يُحَدَّثُ بِهِ [عَبْدُ الرَّزَّاقِ] مِنْ حِفْظِهِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْكُتُبِ"^٢.

يعني: يُخَشَى عَلَيْهِ أَنَّهُ قَدْ غَلَطَ فِي رَوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ لَكَوْنِهِ قَدْ حَدَّثَهُ مِنْ حِفْظِهِ بَعْدَ أَنْ عَمِيَ، لَا مِنْ كُتْبِهِ.

النوع الثاني: مَنْ ضَعَّفَ حَدِيثُهُ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِنِ دُونَ بَعْضٍ:

وهو مَنْ حَدَّثَ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِنِ فَأَصَابَ، ثُمَّ حَدَّثَ فِي بَعْضٍ آخَرَ فَأَخْطَأَ. وَهَذَا كَمَنْ حَدَّثَ فِي مَكَانٍ لَمْ تَكُنْ مَعَهُ كُتُبُهُ فَخَلَطَ، وَحَدَّثَ فِي مَكَانٍ آخَرَ مِنْ كُتُبِهِ فَضَبَطَ، أَوْ كَمَنْ سَمِعَ فِي مَكَانٍ مِنْ شَيْخٍ فَلَمْ يَضْبِطْ عَنْهُ، وَسَمِعَ مِنْهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ فَضَبَطَ^٣.

ومن أمثلة هؤلاء: الإمام مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ (ت ١٥٣هـ)، كَانَ حَدِيثُهُ بِالْبَصْرَةِ فِيهِ اضْطِرَابٌ كَثِيرٌ، وَحَدِيثُهُ بِالْيَمَنِ جَيِّدٌ. فَمِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ بِالْيَمَنِ وَالْبَصْرَةِ حَدِيثُ: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَى أَسْعَدَ بْنَ زُرَّارَةَ مِنَ الشَّوْكَةِ"^٤.

وهذا الحديث رَوَاهُ مَعْمَرٌ بِالْيَمَنِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ مُرْسَلًا، وَرَوَاهُ بِالْبَصْرَةِ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ مَرْفُوعًا. وَالصَّوَابُ: رَوَايَتُهُ مُرْسَلًا، لَا مَرْفُوعًا.

^١ أخرجه ابن ماجه في السنن، في أول اللباس، باب: ما يقول الرجل إذا لبس ثوباً جديداً، برقم: (٣٥٥٨).

^٢ شرح علل الترمذي: لابن رجب الحنبلي: (٥٧٤/٢)، (٥٨٥).

^٣ المرجع السابق: (٦٠٢/٢).

^٤ الشوكة: هي حُمْرَةٌ تَعْلُو الْوَجْهَ وَالْجَسَدَ.

^٥ أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب الطب، برقم: (٢٠٥٠)، وأحمد في "المستد" (٥٦/٤)، والحاكم في "المستدرك" (٢٠٧/٣)، أما حديثه المُرْسَل، فأخرجه عبدُ الرزاق الصنعاني في "المصنّف" (٤٠٧/١٠).

النوع الثالث: مَنْ ضَعَّفَ حَدِيثُهُ عَنْ بَعْضِ الشُّيُوخِ دُونَ بَعْضٍ:
وهذا يندرج أيضاً في معرفة مَنْ اخْتَلَطَ؛ أي: معرفة قَوْمٍ هُمْ ثِقَاتٌ فِي أَنْفُسِهِمْ، لَكِنْ حَدِيثُهُمْ عَنْ بَعْضِ الشُّيُوخِ فِيهِ ضَعْفٌ، بخلاف حديثهم عن بَقِيَّةِ شُيُوخِهِمْ.
وَمِنْ أَمْثَلِهِ هَؤُلَاءِ: إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشِ الْحِمَصِيِّ (ت ١٨٢هـ)، رَوَى عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَقْرَأُ الْجَنْبُ وَالْحَائِضُ شَيْئاً مِنَ الْقُرْآنِ»^١.

قال الإمام أبو حاتم الرازي: "هذا خطأ، إنما هو عن ابن عمر قوله"^٢.
يعني: أَنَّ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَيَّاشٍ وَهَمَّ فِيهِ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ هَذَا: صَدُوقٌ فِي رَوَايَتِهِ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، مُخْتَلِطٌ فِي غَيْرِهِمْ.
وإسماعيل يروي هنا عن موسى بن عقبة (ت ١٤١هـ)، وموسى مدني ثقة فقيه، إمام في المغازي. فضعَّفَ الحديثُ بسبب ذلك.

(هـ) حُكْمُ رَوَايَةِ الْمُخْتَلِطِ:
قال الحافظ ابن حجر: "وَالْحُكْمُ فِيهِ أَنَّ مَا حَدَّثَ بِهِ قَبْلَ الْإِخْتِلَاطِ إِذَا تَمَيَّزَ؛ قَبْلَ، وَإِذَا لَمْ يَتَمَيَّزْ؛ تُؤَقَّفَ فِيهِ. وَكَذَا مَنْ اشْتَبَهَ الْأَمْرُ فِيهِ، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ ذَلِكَ بِاعْتِبَارِ الْآخِذِينَ عَنْهُ"^٣.

يعني: إِذَا عُرِفَ عَنْ طَرِيقٍ تَلَامُذَتِهِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ بَعِيْنِهِ أَخَذَ عَنْهُ التَّلْمِيزُ قَبْلَ الْإِخْتِلَاطِ؛ يَكُونُ مَقْبُولاً صَحِيحاً.
وَإِذَا عُرِفَ أَنَّ التَّلْمِيزَ أَخَذَ عَنْهُ بَعْدَ الْإِخْتِلَاطِ؛ تُؤَقَّفَ فِيهِ وَلَمْ يُعْمَلْ بِهِ، وَإِذَا لَمْ يُعْمَلْ بِهِ؛ صَارَ فِي حَيْزِ الْمَرْدُودِ.

^١ أخرجه الترمذي في أبواب الطهارة، باب: ما جاء في الجنب والحائض، برقم: (١٣١).

^٢ علل الحديث: لابن أبي حاتم الرازي: (٤٩/١).

^٣ نزهة النظر: لابن حجر، ص: ١٠٥.

وكذلك إذا لم يُعرَف، هل أخذ منه التلميذُ هذا الحديثَ بعينه قبل الاختلاطِ
أو بعده؛ تُوقَّفَ فيه حتى تُوجدَ له مُتَابَعَاتٌ وشَوَاهِدُ تُوَافِقُهُ، فَتُقَوِّيَهُ وتُصَحِّحُهُ، وإلَّا
يَبْقَى متوقِّفاً فيه غيرَ معمولٍ به.

السَّبَبُ الْخَامِسُ: "التَّدْلِيسُ"

(أ) تعريفُ "التدليس" لُغَةً واصطلاحاً:

أولاً: في اللُّغَةِ:

"التَّدْلِيسُ" مصدرٌ "دَلَّسَ يُدَلِّسُ"، ومعناه: إخفاءُ الْعَيْبِ، أو التَّمْوِيهِ، يُقال: "دَلَّسَ فلانٌ في البَيْعِ، أو في كلِّ شيءٍ"؛ أي: لَمْ يُبَيِّنْ عَيْبَهُ^١.

ثانياً: في الاصطلاح:

هو إخفاءُ عيبٍ في الإسناد، وتحسينٌ لظاهره^٢؛ أي: التَّمْوِيهِ في إسناد الحديث، أو رَوَاتِهِ^٣.

(ب) علاقةُ "التدليس" بالعِلَّة:

"التدليس" يُوهِمُ صِحَّةَ السَّنَدِ وهو غيرُ صحيحٍ، لذلك فهو يَدْخُلُ في أسباب وقوع العِلَّةِ في الحديث^٤.

(ج) أقسامُ التدليس:

للتدليس عدَّةُ أقسامٍ، أكتفي هنا بذكر اثنين منها، هما: "تدليسُ الإسناد"، و"تدليسُ الشُّيوخ"، وهذان من أهمِّ أقسامه، وهذا تعريفُ كلِّ منهما مع الأمثلة:

القسم الأول: تدليسُ الإسناد:

هو أن يروي الراوي عَمَّنْ لَقِيَهُ ما لَمْ يَسْمَعْهُ منه بصِيغَةٍ تَحْتَمِلُ السَّمَاعَ وعدمه^٥، مثلاً أن يقول: "عن فلانٍ قال"، أو "أن فلاناً قال"، أو "قال فلانٌ"، لِيُوهِمَ غَيْرَهُ أنه سَمِعَهُ منه^٦.

^١ انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (٢٨٧/٥، ٢٨٨).

^٢ تيسير مصطلح الحديث: للطحان، ص: ٧٩.

^٣ أصول الجرح والتعديل: للدكتور عتر، ص: ١٢٠.

^٤ انظر: "لحات موجزة في أصول علل الحديث" للدكتور عتر، ص: ٦٣.

^٥ انظر للتفصيل: "المدخل إلى دراسة علوم الحديث" للمؤلف، ص: ٧٥٥، وما بعدها.

^٦ انظر: "النكت على ابن الصلاح" لابن حجر: (٦١٤/٢).

^٧ انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٧٣.

وأما إذا صرَّحَ الرَّاوي - عند روايته لذلك الحديث المدلَّس - بالسَّماع أو التَّحديث وقال: "سمعتُه يقول كذا"، أو "قال: حَدَّثَنَا كذا"؛ فحينئذٍ لا يكون مُدَلِّساً؛ بل يُصبح كاذباً فاسيقاً، ولا تصحُّ الروايةُ عنه.

من الأمثلة على ذلك:

قال الحافظُ ابن الصَّلَاح: رُوِّنا عن عليِّ بن خَشْرَم، قال: كُنَّا عند سفيان بن عُيَيْنَةَ، فقال: "الزُّهْرِيُّ". فَقِيلَ له: "حَدَّثَكُمُ الزُّهْرِيُّ؟". فَسَكَتَ ثم قال: "الزُّهْرِيُّ". فَقِيلَ له: "سَمِعْتَهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ؟"، فقال: "لا، لم أَسْمَعْهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، ولا مِنْ سَمِعَهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٍ، عن الزُّهْرِيِّ"^١.

وفي هذا المثال، أَسْقَطَ سفيانُ بن عُيَيْنَةَ اثْنَيْنِ مِنَ الرُّوَاةِ بينه وبين الزُّهْرِيِّ كما ظَهَرَ ذلك في جوابه، وهما: عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ البَصْرِيُّ. وهذا الذي ذكرته من المدلَّسين فهو نوعٌ من أسباب العِلَّةِ، وتسهَّلَ معرفته بالنِّسبةِ إلى غيره بالكشفِ عن ترجمة الرَّاوي.

القسم الثاني: تدليسُ الشيوخ:

هو أن يروي الرَّاوي عن شيخٍ حديثاً سَمِعَهُ منه، فَيُسَمِّيهِ، أو يُكَنِّيهِ، أو يَنْسِبُهُ، أو يَصِفُهُ على خلاف ما اشتهر به بين الناس لِكَيْلَا يُعْرَفَ^٢. وأخطَرُهُ: أن يروي عن راوٍ ضعيفٍ ويُسَمِّيهِ أو يُكَنِّيهِ بما يُعْرَفُ به ثقةٌ.

من الأمثلة على ذلك:

مثَّلَ له الحافظُ ابن الصَّلَاحِ بما كان يَفْعَلُهُ أَبُو بَكْرٍ بن مُجَاهِدٍ المُقَرِّئ، حيثُ كان يَحَدِّثُ عن شيخه أَبِي بَكْرٍ عبد الله بن الإمام أبي داود السَّجِسْتَانِي، فيقول: "حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بن أَبِي عبد الله"، وهو يُريد بذلك "عبدَ اللَّهِ ابن الإمام أبي داود السَّجِسْتَانِي" الذي ضَعَّفَهُ والدُّهُ.

^١ انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٧٣.

^٢ انظر: "الكفاية في علم الرواية" للخطيب البغدادي، ص: ٥٢٠، و"علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٧٤، و"التقييد والإيضاح" للعراقي، (١/٤٥٠).

فذكر أبو بكر "أبا داود" بكنية وهو غير معروف بها؛ لكيلا يُعرف "عبد الله ابن أبي عبد الله" هذا من هو^١.

وهذا القسم من التدليس لا يكون فيه إسقاطُ راوٍ من السند، ولا إيهامُ سماع ما لم يسمعه، ولكن فيه إخفاء عيب في السند.

ويُسمَّى القدماءُ هذا الفعل: "تجويداً"، ويقولون: "جوده فلان"، أي: ذكر من فيه من الأجواد الثقات، وحذف غيرهم من الضعفاء^٢.

الفرق بين هذين القسمين:

في "تدليس الإسناد" يُسقطُ الراوي المُدلسُ شيخه من السند. وأمّا "تدليس الشيوخ" فلا يُسقط فيه الراوي المُدلسُ أحداً، لا شيخه، ولا راوياً آخر، وإنما يتصرف في اسم شيخه فقط^٣.

^١ انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٧٤، و"علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها" للدكتور محمد أبي الليث الخير آبادي، ص: ١٨٣.

^٢ تدريب الراوي: للسيوطي: (٣٥٧/١).

^٣ انظر: "علوم الحديث: أصيلها ومعاصرها" للخير آبادي، ص: ١٨٤.

السَّبَبُ السَّادِسُ: "التَّصْحِيفُ"

(أ) تعريفُ "التصحيف" لُغَةً واصطلاحاً:

أولاً: في اللُّغة:

"التصحيفُ" مصدرٌ "صَحَّفَ يَصْحَفُ"، ومعناه: تغييرُ اللَّفْظِ حتى يتغيَّرَ المعنى المرادُّ من المَوْضِعِ، وأصله: الخطأ^١.

ثانياً: في الاصطلاح:

تغييرُ الكلمةِ في الحديثِ إلى غيرِ ما رَوَاهُ الثَّقَاتُ لفظاً ومعنى.

أو بعبارةٍ أخرى: تحويلُ الكلمةِ في الحديثِ من الهيئةِ المتعارَفةِ، إلى غيرها^٢.

كأن يكون التغييرُ في حركاتِ الحروفِ مع بقاء صورةِ الخَطِّ، مثل: "أَسِيد"، و"أَسِيد"، و"نَجِيَّة"، و"نَجِيَّة".

(ب) علاقةُ "التَّصْحِيفِ" بِالْعِلَّةِ:

وقعت من أكابرِ الحُفَاطِ وَالثَّقَاتِ تصحيفاتٌ يُسْتَعْرَبُ مِثْلُهَا مِنْ مِثْلِهِمْ، مِمَّا جَعَلَ العلماءَ أَنْ يَعْلَمُوا هَذَا التَّوَعَّ سَبَباً مِنْ أَسْبَابِ الْعِلَّةِ فِي الْحَدِيثِ.

(ج) أقسامُ "التَّصْحِيفِ":

ينقسمُ "التصحيفُ" باعتبارِ مَوْقِعِهِ بالحديثِ على سِتَّةِ أَقْسَامٍ، وهي: "تصحيفٌ في الإسناد"، و"تصحيفٌ في اللَّفْظِ"، و"تصحيفٌ في الْمَتْنِ"، و"تصحيفٌ في البَصَرِ"، و"تصحيفٌ في السَّمْعِ"، و"تصحيفٌ في المعنى"، وهذا تعريفٌ لكلٍّ من هذه الأقسام:

^١ انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (٢٠٤/٨).

^٢ انظر: "منهج النقد في علوم الحديث" للدكتور عتر، ص: ٤٤٤.

(١) التَّصْحِيفُ فِي الْإِسْنَادِ:مِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ:

حديثُ شُعْبَةَ بْنِ الْحَجَّاجِ عَنِ الْعَوَّامِ بْنِ مُرَاجِمٍ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَتُؤَدَّنَ الْحُقُوقُ إِلَى أَهْلِهَا...» الحديث.

وَقَعَ لِيَحْيَى بْنُ مَعِينٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ تَصْحِيفٌ فَقَالَ: "ابْنُ مُزَاجِمٍ" بِالزَّايِ وَالْحَاءِ، فَرَدَّدَ عَلَيْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ "ابْنُ مُرَاجِمٍ" بِالرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ وَالْجِيمِ^١.

(٢) تَصْحِيفُ اللَّفْظِ:مِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ:

أَمَلَى أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدٌ بْنُ يَحْيَى الصُّوْلِيُّ (ت ٣٣٥هـ) حَدِيثَ أَبِي أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَأَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَّالٍ...»، فَقَالَ فِيهِ: «شَيْئاً» بِالشَّيْنِ بَدَلاً مِنْ "سِتًّا"^٢.

وهذا النوع من التصحيف يقع كثيراً من الرواة^٣.

(٣) التَّصْحِيفُ فِي الْمَتْنِ:مِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ:

حديثٌ رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ؓ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مَا يَزِنُ مِنَ الْخَيْرِ ذَرَّةً»^٤.
وَقَعَ لِرَاوِيهِ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ تَصْحِيفٌ فِي مَتْنِ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: "ذَرَّةٌ" بِالضَّمِّ وَالتَّخْفِيفِ^٥.

^١ علوم الحديث: لابن الصلاح، ص: ٢٧٩.

^٢ المرجع السابق، ص: ٢٨٢.

^٣ المرجع السابق، ص: ٢٨٣.

^٤ أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: التوحيد، باب: قول الله تعالى: ﴿لَمَّا خَلَّصْت يَدَيَّ﴾، برقم: (٧٤١٠).

^٥ علوم الحديث: لابن الصلاح، ص: ٢٨١.

٤) تَصْحِيفُ الْبَصَرِ:

وهو يَقَعُ أحياناً من بعض الأئمة عند التَّنْقُلِ من الكتب التي تكون فيها عباراتٌ مُتَمَثِّلَةٌ. وكذلك يَقَعُ من الرَّأْيِ بسببِ سُوءِ الْقِرَاءَةِ. وكذلك يَحْصُلُ له هذا في الأكثر إذا أخذ الحديثَ من بُطُونِ الكتبِ والصُّحُفِ دُونَ التَّلَقِّيِ من الشيوخ. مِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ:

ما رواه عبدُ اللَّهِ بنُ لَهِيْعَةَ عن كتابِ مُوسَى بنِ عُقْبَةَ إليه بإسناده عن زيد بن ثابتٍ: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ فِي الْمَسْجِدِ". فلفظة "احتجَمَ" إنما هي بالراء لا بالجيم، كما في الحديث: "احتجَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حُجَيْرَةً بَخَصَفَةٍ أَوْ حَصِيرًا... يُصَلِّي إِلَيْهَا..."^١، قال الحافظُ ابنُ الصَّلَاح: "فَصَحَّفَهُ ابْنُ لَهِيْعَةَ لِكَوْنِهِ أَخَذَهُ مِنْ كِتَابٍ بَغَيْرِ سَمَاعٍ"^٢.

٥) تَصْحِيفُ السَّمْعِ:

يَحْدُثُ هذا بسببِ تَشَابُهٍ مَخَارِجِ الْكَلِمَاتِ فِي التَّنْطُقِ، فَيَخْتَلِطُ الْأَمْرُ عَلَى السَّامِعِ، فَيَقَعُ فِي التَّصْحِيفِ أَوْ التَّحْرِيفِ.

مِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ:

"عن عاصمِ الْأَحْوَلِ"، وقد رواه بعضهم فقال: "عن واصلِ الْأَحْدَبِ". فذكر الدَّارِقُطْنِيُّ أَنَّهُ من "تصحيفِ السَّمْعِ" لا من تصحيفِ الْبَصَرِ، كأنه ذَهَبَ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - إِلَى أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَشْتَبِهُ مِنْ حَيْثُ الْكِتَابَةِ، وَإِنَّمَا أَخْطَأَ فِيهِ سَمْعٌ مَنْ رَوَاهُ^٣.

^١ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الأدب، باب: ما يجوز من الغضب والشدة، برقم: (٦١١٣).

^٢ علوم الحديث: لابن الصلاح، ص: ٢٨٠.

^٣ المصدر السابق، ص: ٢٨٣.

ويقع من الراوي "تصحيفُ السَّمْع" إذا كان الاسمُ واللقبُ، أو الاسمُ واسمُ الأب، على وزنٍ آخر ولقبه، أو اسمٍ آخر واسم أبيه، والحروفُ مختلفةٌ شكلاً ونقْطاً؛ فيشتبه ذلك على السَّمْع^١.
وهذا النوعُ من القلبِ وقوعه قليلٌ جداً من الرواة^٢ مقارنةً مع أنواعٍ أخرى.

٦) تَصْحِيفُ الْمَعْنَى:

مِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ:

قولُ مُحَمَّدٍ بنِ الْمُثَنَّى: "نَحْنُ قَوْمٌ لَنَا شَرَفٌ"، نحنُ من عَنَزَةٍ صَلَّى إلينا رسولُ اللهِ ﷺ، فَتَوَهَّمِ الْمُثَنَّى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى قَبِيلَتِهِمُ الَّتِي اسْمُهَا "العَنَزَةُ"، وَإِنَّمَا الْعَنَزَةُ هُنَا اسْمٌ بِمَعْنَى "الْحَرْبَةُ" الَّتِي نُصِبَتْ بَيْنَ يَدَيْهِ ﷺ حَيْثُ كَانَ يَصَلِّي^٣.
وهذا النوعُ من التصحيفِ وقوعه قليلٌ من الرواة^٤ بالنسبة للأنواع السابقة.

^١ تدريب الراوي: للسيوطي: (٢٠٢/٢).

^٢ فتح المغيث: للسخاوي: (٤٦٦/٣).

^٣ علوم الحديث: لابن الصلاح: ص: ٢٨٢.

^٤ فتح المغيث: للسخاوي: (٤٦٧/٣).

السَّبَبُ السَّابِعُ: "الانْقِطَاعُ"

(أ) تعريف "الانقطاع" لُغَةً واصطلاحاً:

أولاً: في اللُّغَةِ:

"الانقطاع" مصدرٌ انقطع يَنْقَطِعُ، ومعناه: التوقف، وهو ضدُّ "الاتصال"^١.

ثانياً: في الاصطلاح:

هو سقوطُ راوٍ واحدٍ أو أكثر على غير التَّوَالِي من أثناء السَّنَدِ^٢.

(ب) علاقة "الانقطاع" بِالْعِلَّةِ:

إنَّ كان "الانقطاع" لا يَدْخُلُ في تعريف "العِلَّة"، ولكن إذا كان - الانقطاع - خَفِياً يُسَمَّى: "مُرْسَلاً خَفِياً"^٣ فَيَدْخُلُ في صَمِيمِ تعريف "العِلَّة"، وهو ما إذا كان الانقطاع بين طالب وشيخه الذي سمع منه الكثير، ولَزَمَهُ، فإذا كان مثلاً هذا التلميذ روى عن شيخه بواسطة، ثُمَّ حَذَفَ الواسطة؛ دخلت "العِلَّة"، فلا يَتَّبِعُهَا إِلَّا مَنْ لَهُ دَرَكٌ وَجُهْدٌ في جمع الطُّرُقِ الكثيرة. هذا إذا لم يكن التلميذُ معروفاً بالتدليس.

وكذلك إذا كان الرَّاوي أو التلميذُ مُعاصِراً، لكنه لم يَلْقَ الشيخَ وهو في طبقة تلاميذ الشيخ؛ فالانقطاع قد يَخْفَى على الكثير. وكونه منقطعاً في هذه الصُّورَةِ أمرٌ واضحٌ إذا ثَبَتَ لدى الناسِ عامَّةً أنه لم يَلْقَهُ مُطْلَقاً، أمَّا إذا كان إمكانُ السَّماعِ حاصِلاً ولم تَتَيَقَّنْ بسماعه من الشيخ فإمكانُ عدمِ السَّماعِ أيضاً حاصِلٌ^٤. ولا يَدْخُلُ في البحث الخاص بالعِلَّةِ إِلَّا ما كان الانقطاع فيه خَفِياً لا ظاهراً.

^١ انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (١٨٩/١٢).

^٢ انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٥٦.

^٣ المُرْسَلُ الخَفِيُّ: هو الحديث الذي رواه الرَّاوي عَمَّنْ عاصِرَه ولم يَلْقَه، أو لقيه ولم يسمع منه بلفظٍ يحتمل السَّماعَ وغيره، ك: "قال" أو "عن".

^٤ علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية: للدكتور وصي الله عباس، ص: ١٦.

(ج) مثال وقوع "العلة" بسبب الانقطاع في السند:

روى الإمام أبو داود في سننه^١ وقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ حَنْبَلٍ وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ، قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ أَخْبَرَنِي أَشْعَثُ، وَقَالَ الْحَسَنُ: عَنْ أَشْعَثَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُعْقَلٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي مُسْتَحَمِّهِ ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ»، وَفِي رَوَايَةٍ: «ثُمَّ يَتَوَضَّأُ فِيهِ، فَإِنَّ عَامَّةَ الْوَسْوَاسِ مِنْهُ».

قال الحاكم أبو عبد الله التيسابوري في المستدرک^٢: "صحيح على شرطهما"، ووافقه الحافظ الذهبي، وقال الحافظ عبد العظيم المُنذِرِي (ت ٦٥٦هـ): "إسناده صحيح متصل"^٣.

وهذا الإسناد الذي حكّموا عليه بالصحة لا شك أن رجاله ثقات إلا أن له علة خفية، وهي: عنعنَةُ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ، وقال فيه الذهبي: "كان الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ كَثِيرَ التَّدْلِيسِ، فإذا قال في حديث: (عن فلان)، ضَعُفَ احتجاجه، ولا سيما عَمَّنْ قِيلَ: إنه لم يسمع منهم كأبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ونحوه"^٤.

^١ في كتاب: الطهارة، باب: في البول في المستحم، رقم الحديث: (٢٧).

^٢ المستدرک على الصحيحين: (١/٤٢٤)، برقم: (٦٨٨).

^٣ الترغيب والترهيب: (١/٨٢) برقم: (٢٥١).

^٤ ميزان الاعتدال: للذهبي: (١/٥٢٧).

السببُ الثامنُ: "الاضْطِرَابُ"

(أ) تعريفُ "الاضْطِرَابِ" لُغَةً واصطلاحاً:
أولاً: في اللُّغة:

"الاضْطِرَابُ" مصدرٌ "اضْطَرَبَ يَضْطَرِبُ"، ومعناه: الاختلاف^١.
ثانياً: في الاصطلاح:

هو اختلافُ الرِّوَايَةِ في الحديث، فيرويه بعضُ الرُّوَاةِ على وَجْهِ، وبعضُهُم على وَجْهِ آخرٍ مُخَالِفٍ له^٢.

(ب) حُكْمُ الاضطراب:

وقوعُ "الاضْطِرَابِ" سواء أكان في السَّنَدِ أم في المَتْنِ فهو مُوجِبٌ لضعْفِ الحديث؛ لإشعاره بَعْدَمِ ضَبْطِ رَاوِيهِ أو رِوَايَتِهِ؛ لأنَّ من شروط الصَّحَّةِ: أن يكون كلُّ رَاوٍ من رِوَاةِ الحديث ضابطاً لِمَا رواه^٣.

(ج) علاقةُ "الاضْطِرَابِ" بِالْعِلَّةِ:

"الاضْطِرَابُ" من أسباب "العِلَّةِ" في الحديث بسبب عدم تمام الضَّبْطِ من رَاوِيهِ. وهذه العِلَّةُ من الأسبابِ الخَفِيَّةِ المضعِّفةِ لحديث الرَّاوِي؛ لكَوْنِهَا لا تَظْهَرُ إِلَّا بِجَمْعِ الطُّرُقِ والأسانيد والمتون.

(د) أقسامُ الاضطراب في الحديث:

قد يكون "الاضْطِرَابُ" في السَّنَدِ، وقد يكون في المَتْنِ، وقد يكون فيهما، قال الحافظُ ابن الصَّلَاح: "يقع الاضطرابُ في مَتْنِ الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يكون على شخصٍ واحدٍ، وقد يكون على أكثر من ذلك"^٤.

^١ تهذيب اللغة: للأزهري: (٢٠/١٢)، و"مختار الصحاح" للرازي: ص: ٣٧٩.

^٢ انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٨٤.

^٣ انظر: المصدر السابق: ص: ٨٥.

^٤ المصدر السابق: ص: ٨٥.

(هـ) أمثلة لوقوع "الاضطراب" في السند والمُتَن:

أولاً: مثال وقوع "الاضطراب" في السند:

حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه: أنه قال: يا رسول الله! أراك شيت، فقال ﷺ: «شيتني هود، وأخواتها»^١.

قال الإمام الدارقطني: "هذا مضطرب"، فإنه لم يُروَ إلا من طريق أبي إسحاق السبيعي، وقد اختلف فيه على نحو عشرة أوجه، فمنهم من رواه مُرسلاً من مُسند سعد، ومنهم من جعله من مُسند عائشة - رضي الله عنها - وغير ذلك، ورواؤه ثقات لا يمكن ترجيح بعضهم على بعض، والجمع مُتَعَدَّر^٢.

ثانياً: مثال وقوع "الاضطراب" في المُتَن:

روى الإمام الترمذي في جامعه^٣ من حديث فاطمة بنت قيس - رضي الله عنها - أنها قالت: سئل النبي ﷺ عن الزكاة، فقال: «إِنَّ فِي الْمَالِ لِحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ»، ورواه الإمام ابن ماجه^٤ في سننه هكذا: «ليس في المال حق سِوَى الزَّكَاةِ...». فهذا الاختلاف الظاهر في المُتَن أورد ضعفاً في الحديث، واضطراباً لا يحتمل

التأويل.

ثالثاً: مثال وقوع "الاضطراب" في السند والمُتَن:

قد يقع "الاضطراب" في السند والمُتَن معاً، وإن كان هذا الوقوع نادراً، كما يتضح ذلك من المثال الآتي.

أخرج الإمام أبو داود في سننه^٥، وقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ، حَدَّثَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: إِنَّ عُيَيْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ،

^١ أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب: تفسير القرآن، باب: سورة الواقعة، برقم: (٣٢٩٧).

^٢ العلل الواردة في الأحاديث النبوية: (١٩٣/١) (٣١١).

^٣ في أبواب: الزكاة، باب: ما جاء في أن المال حق سِوَى الزكاة، برقم: (٦٥٩).

^٤ في كتاب: الزكاة، باب: ما أدى زكاته ليس بكثير، برقم: (١٧٨٩).

^٥ في كتاب: الطهارة، باب: التيمم، برقم: (٣١٨).

حَدَّثَهُ عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه: أَنَّهُ كَانَ يُحَدِّثُ أَنَّهُمْ تَمَسَّحُوا وَهُمْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالصَّعِيدِ لَصَلَاةِ الْفَجْرِ، فَضَرَبُوا بِأَكْفِهِمُ الصَّعِيدَ، ثُمَّ مَسَحُوا وَجُوهَهُمْ مَسْحَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ عَادُوا فَضَرَبُوا بِأَكْفِهِمُ الصَّعِيدَ مَرَّةً أُخْرَى، فَمَسَحُوا بِأَيْدِيهِمْ كُلَّهَا إِلَى الْمَنَاكِبِ وَالْأَبَاطِ مِنْ بَطُونِ أَيْدِيهِمْ".

وهذا الحديث رُغِمَ صِحَّةُ إِسْنَادِهِ إِلَّا أَنَّ فِيهِ اضْطِرَابًا بِالسَّنَدِ وَالْمَتْنِ مَعًا...، ففيه انقطاعٌ بين "عُبَيْدُ اللَّهِ" و"عَمَّارٍ"، كما أَنَّهُمْ اختلفوا فيه بِالزُّهْرِيِّ الَّذِي رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مَرَّةً عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ عَنْ عَمَّارٍ، وَمَرَّةً أُخْرَى أَضَافَ "أَبَا عُبَيْدِ اللَّهِ" وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُتْبَةَ، قَبْلَ عَمَّارٍ...^١.

وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ لِهَذَا الْحَدِيثِ أَخْرَجَهَا الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ^٢، وَقَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَمَّارِ بْنِ يَاسِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَرَّسَ بِأُولَاتِ الْحَيْشِ وَمَعَهُ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَانْقَطَعَ عَقْدُهَا مِنْ حَزْعِ ظَفَارٍ^٣، فَحَبَسَ النَّاسَ ابْتِغَاءً عِقْدَهَا ذَلِكَ حَتَّى أَضَاءَ الْفَجْرُ وَلَيْسَ مَعَ النَّاسِ مَاءٌ، فَتَغَيَّظَ عَلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه وَقَالَ: حَبَسْتَ النَّاسَ وَلَيْسَ مَعَهُمْ مَاءٌ! فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى ذِكْرَهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ رُخْصَةً التَّطَهُّرِ بِالصَّعِيدِ الطَّيِّبِ، فَقَامَ الْمُسْلِمُونَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَضَرَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْأَرْضَ، ثُمَّ رَفَعُوا أَيْدِيَهُمْ، وَلَمْ يَقْبِضُوا مِنَ التُّرَابِ شَيْئًا، فَمَسَحُوا بِهَا وَجُوهَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ إِلَى الْمَنَاكِبِ، وَمِنْ بَطُونِ أَيْدِيهِمْ إِلَى الْأَبَاطِ، وَلَا يَعتَبِرُ هَذَا النَّاسُ".

^١ وقد أجمع على هذا الاضطراب كل من الزيلعي في "نصب الراية": (١٥٥/١)، وشمس الحق العظيم آبادي في "غاية المقصود في شرح سنن أبي داود": (١٦١/٣).

^٢ في كتاب: الطهارة، باب: التيمم، برقم: (٣٢٠).

^٣ "ظفار" اسمُ مدينةٍ لِجَمِيرٍ بِالْيَمَنِ. أمَّا "الحَزْعُ" فهو: حَرَزٌ يَمَانِيٌّ. (النهاية في غريب الحديث والأثر: لابن الأثير: ١٤١/٢).

قال أبو داود: "اضطرب ابنُ عُيَيْنَةَ فيه وفي سَمَاعِه عن الزُّهْرِيِّ، ولم يذكر أحدٌ منهم في هذا الحديثِ الضربَينِ إلَّا مَنْ سَمَّيْتُ"^١، يعني: ابن إسحاق ويونس ومَعْمَر.

والحاصلُ: أنَّ الاضطراب وقع في المَثْنِ بين الرواية الأولى والثانية بضرب الأيدي، ففي الرواية الأولى مرَّتَيْنِ: "فَضَرَبُوا بِأَكْفُفِهِمُ الصَّعِيدَ..... ثُمَّ عَادُوا فَضَرَبُوا بِأَكْفُفِهِمُ الصَّعِيدَ مَرَّةً أُخْرَى...".

وفي الرواية الثانية ضَرَبُ الأيدي مَرَّةً واحدةً: "فَضَرَبُوا بِأَيْدِيهِمُ الْأَرْضَ، ثُمَّ رَفَعُوا أَيْدِيَهُمُ...".

فهذا الاضطرابُ في سَنَدِ الحديثِ ومَتْنِهِ يُعِلُّ الحديثَ.

^١ سنن أبي داود، كتاب: الطهارة، باب: التيمم، رقم الحديث: (٣٢٠).

السَّبَبُ التَّاسِعُ: "التَّفْرُدُ"

(أ) تعريفُ "التَّفْرُدِ" لُغَةً واصطلاحاً:

أولاً: في اللُّغَةِ:

"التَّفْرُدُ" مصدرٌ "تَفَرَّدَ يَتَفَرَّدُ"، ومعناه: الانفرادُ. يُقال: "فلانٌ فَرَدَ بالأمر والرَّأي"؛ أي: انفَرَدَ به، و"فَرَدَ الرَّجُلُ"؛ أي: كان وحده مُتَفَرِّداً لا ثاني معه. و"فلانٌ فَرَدَ برأيه"؛ أي: استَبَدَّ منه^١.

ثانياً: في الاصطلاح:

هو أن يَسْتَقِلَّ الرَّأْيُ بروايةٍ سَنَدٍ أو مَتْنٍ، أو عن شيخٍ مُعَيَّنٍ^٢.
ويُطْلَقُ عليه بعضُ علماء الحديث اسماً آخرَ هو: "الغريب"^٣.
وعلى الكلام الأخير فالحديثُ الفَرْدُ أَعَمُّ من الحديث الغريب.
وقِيلَ: بينهما اختلافٌ، ويرى الحافظُ ابن حَجَرٍ أنَّهما مُترادِفانِ لُغَةً واصطلاحاً،
إِلَّا أنَّ أهل الاصطلاح غَايَرُوا بينهما من حيثُ كثرة الاستعمالِ وَقِلَّتِهِ؛ فالفَرْدُ أَكْثَرُ ما يُطْلَقُونه على: "الفَرْدُ الْمُطْلَقُ"^٤، والغريبُ أَكْثَرُ ما يُطْلَقُونه على "الفَرْدِ النَّسْبِيِّ"^٥، وهذا من حيث إطلاق الاسميَّةِ عليهما، وأمَّا من حيث استعمالهم الفِعْلَ المُشْتَقَّ فلا يفرِّقون، فيقولون في النَّسْبِيِّ: "تَفَرَّدَ به فلانٌ"، أو "أَغْرَبَ به فلانٌ"^٦.

^١ انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (١١/ ١٥٠، ١٥١).

^٢ انظر: "الموقظة في علم مصطلح الحديث" للذهبي، ص: ٤٣.

^٣ انظر: "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٢٧٠.

^٤ هو: الحديث الذي لا يُعْرَفُ إِلَّا من طريق ذلك الصحابي ولو تعدَّدت الطُرُقُ إليه. (انظر: "فتح المغيث" للسخاوي:

٣/ ٣٨٤).

^٥ هو: الحديث الذي لا يُعْرَفُ إِلَّا من جهة خاصَّةٍ كتقييده: بشقة، أو بلد، أو براو مخصوص، مثل: لم يروه عن

فلان إِلَّا فلان. (انظر: "فتح المغيث" للسخاوي: ١/ ٣٨٥).

^٦ نزهة النظر: لابن حجر، ص: ٥٧.

(ب) علاقة "التفرد" بالعلّة:

"التفرد" من القرائن التي يُستعان بها على إدراك "العلّة" في الحديث، قال الحافظ ابن الصّلاح: "ويُستعانُ على إدراكها^١ بتفرد الراوي، وبمخالفة غيره له، مع قرائن تنضمُّ إلى ذلك"^٢.

(ج) حكمُ التفرد:

لا يُقبلُ التفردُ مطلقاً، ولا يُردُّ مطلقاً، وهو يختلف حسب حال الراوي المنفرد وطبقته، والمتمن الذي رواه والقرائن المصاحبة له وإن كان ثقة^٣. قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: "أما أكثرُ الحفاظِ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا تفرد به واحد وإن لم يروِ الثقات خلافة: (إنه لا يتابع عليه)، ويجعلون ذلك علّةً فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه، واشتهرت عدالته وحديثه كالزُّهريّ ونحوه. وربّما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كلِّ حديث نقْدٌ خاصٌّ، وليس عندهم ضابطٌ يضبطه"^٤.

(د) مثالُ الإعلال بالتفرد:

الإعلالُ بالتفرد كثيرٌ عند أئمة الحديث ونُقادِهِ، ولذا نجد بعضهم - أمثال: البخاريّ والعقيليّ وابن عديّ - كثيراً ما يُعلّون الحديث بقولهم: "لا يتابع عليه". وأكثرُ ما يُعلّون الحديث بالتفرد إذا تفرد راوٍ خفيف الضبط عن إمامٍ مكثّرٍ ممن يحرص أهل العلم على جمع حديثه وروايته، كابن شهاب الزُّهريّ، وقتادة بن دِعَامَةَ السَّدُوسِيّ، والأعمش، وسفيان الثوريّ، وشعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، ونحوهم، أو تفرد بحديثٍ من أحاديث الأحكام التي يحرص أهل العلم على روايتها.

^١ أي: العلّة.

^٢ علوم الحديث: لابن الصّلاح، ص: ٩٠.

^٣ انظر: "مقدمة في علم العلل" للدكتور سلطان فهد الطييشي، ص: ٧١، ٧٥، وانظر للتفصيل: "التفرد في رواية

الحديث ومنهج الحديثين في قبوله أو رده" للدكتور عبد الجواد حمام.

^٤ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٣٥٢/١، ٣٥٣).

ومن الأمثلة على ذلك: قول الإمام ابن أبي حاتم الرازي: "سألتُ أبي عن حديث أوُس بن ضَمْعَج، عن أبي مسعود، عن النبي ﷺ؟ فقال [أبو حاتم]: قد اختلفوا في مَتنه، رواه فِطْرٌ، والأَعْمَشُ، عن إسماعيل بن رَجَاء، عن أوُس بن ضَمْعَج، عن أبي مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً؛ فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ».

ورواه شُعْبَةُ، وَالْمَسْعُودِيُّ، عن إسماعيل بن رَجَاء، لم يقولوا: «أَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ».

قال أبي: كان شُعْبَةُ يقول: إسماعيلُ بن رَجَاء كَأَنَّهُ شَيْطَانٌ، مِنْ حُسْنِ حَدِيثِهِ، وَكَانَ يَهَابُ هَذَا الْحَدِيثَ، يَقُولُ: حُكِّمَ مِنَ الْأَحْكَامِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَمْ يُشَارِكْهُ أَحَدًا!!.

قال أبي: شُعْبَةُ أَحْفَظُ مِنْ كُلِّهِمْ.

قال أبو مُحَمَّد: أليس قد رواه السُّدِّيُّ عن أوُس بن ضَمْعَج؟

قال: إِنَّمَا رَوَاهُ الْحَسَنُ بْنُ يَزِيدَ الْأَصَمِّ، عَنِ السُّدِّيِّ، وَهُوَ شَيْخٌ، أَيْنَ كَانَ الثَّوْرِيُّ وَشُعْبَةُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ؟! وَأَخَافُ أَلَّا يَكُونَ مُحْفُوظًا^١.

وهكذا كان الأئمةُ النَّقَّادُ يستعينون بالتفرُّد على إعلال بعض المتن.

تنبيه:

وَمِمَّا يَجِبُ الْإِتْبَاهُ هُنَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ تَفَرُّدٍ مُوجِبٌ لِإِعْلَالِ الْحَدِيثِ وَتَضْعِيفِهِ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ ذَلِكَ: حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ؓ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ...»، وَهُوَ أَوَّلُ حَدِيثٍ بَدَأَ بِهِ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ كِتَابَهُ الصَّحِيحَ^٢، فَإِنَّهُ حَدِيثٌ قَرَدَ غَرِيبٌ وَقَعَ التَّفَرُّدُ فِيهِ فِي عِدَّةٍ طَبَقَاتٍ. وَكَذَلِكَ حَدِيثٌ آخَرُ، خَتَمَ بِهِ الْبُخَارِيُّ صَحِيحَهُ^٣، وَهُوَ:

^١ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (١٩٢/١).

^٢ كتاب: بدء الوحي، باب: بدء الوحي، برقم: (١).

^٣ في كتاب: الدعوات، باب: فضل التبسيع، برقم: (٦٠٤٣).

«كَلِمَتَانِ خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ...»، فإنه كذلك حديثٌ فَرْدٌ غَرِيبٌ وقع التَّفَرُّدُ فيه في أكثر من طبقة^١.

^١ انظر: "دراسة الأسانيد" للدكتور عبد العزيز الشائع، ص: ٢٥٥.

السَّبَبُ العَاشِرُ: "رَوَايَةُ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى"

(أ) تعريفُ "الرَّوَايَةِ بِالْمَعْنَى":

يُرَادُ بِهَا: إِبْدَالُ أَلْفَاظِ الْحَدِيثِ، أَوْ بَعْضُهَا بِأَلْفَاظٍ أُخْرَى لَا تُحِلُّ بِمَعْنَاهِ الْحَقِيقِيِّ.
وقد أَجَازَ جَمَاهِيرُ الْعُلَمَاءِ رَوَايَةَ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى بِشَرَطٍ أَنْ يَكُونَ الرَّاوي بِالْمَعْنَى عَالِمًا بِلُغَةِ الْعَرَبِ، وَعَالِمًا بِفُرُوقِ دِلَالَاتِ الْأَلْفَاظِ، يُمَيِّزُ مَا يُغَيِّرُ الْمَعْنَى وَمَا لَا يُغَيِّرُهَا^١.

كَذَلِكَ فَقَدْ مَنَعَ جَمَاعَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ عَنْ رَوَايَةِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى إِنْ خُشِيَ عَلَى رَاوِيهِ أَنْ يُخْطِئَ فِي رَوَايَتِهِ لَهُ بِالْمَعْنَى لِقَلَّةِ دِرَايَتِهِ، أَوْ لِعَدَمِ فَهْمِهِ لَهُ فَهْمًا صَحِيحًا، أَوْ لَطَوَّلِ عَهْدِهِ لِسَمَاعِهِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ قَالَ الْحَافِظُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِي: "وَالْمُسْتَحَبُّ لَهُ أَنْ يُورِدَ الْأَحَادِيثَ بِأَلْفَاظِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ أَسْلَمُ لَهُ"^٢.

(ب) مِثَالُ وَقُوعِ "الْعِلَّةِ" فِي رَوَايَةِ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى:

رَوَى بَعْضُ الثَّقَاتِ الْحَدِيثَ بِالْمَعْنَى، فَأَحَالُوا مَعْنَاهُ بِمَا فَهَمُوهُ، فَأُعِلَّ الْحَدِيثُ بِسَبَبِ ذَلِكَ.

وَمِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ.

حَدِيثُ رَوَاهُ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»^٣، وَرَوَاهُ هُشَيْمٌ بْنُ بَشِيرٍ بِمَعْنَاهُ، فَقَالَ: "لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَى"^٤.

^١ انظر: "الإلماع في أصول الرواية والسماع" للقاظمي عياض، ص: ١٧٤، ١٧٨، و"منهج النقد في علوم الحديث" للدكتور عتر، ص: ٢٢٧.

^٢ الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، ص: ٢٠٠.

^٣ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الفرائض، باب: لا يرث المسلم الكافر والكافر المسلم، برقم: (٦٧٦٤).
ومسلم في الصحيح، كتاب: الفرائض، باب: لا يرث المسلم الكافر...، برقم: (١٦١٤).

^٤ أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب: الفرائض، باب: سقوط الموارثة بين الملتين، برقم: (٦٣٤٨).

قال الحافظ ابن حجرٍ مُعلِّقاً على هذا الحديث: "وعندي أنه [أي: هُشِيمٌ] رواه من حفظه بلفظٍ ظنَّ أنه يؤدِّي معناه، فلم يُصِبْ، فإنَّ اللَّفْظَ الذي أتى به أعمُّ من اللَّفْظَ الذي سمعه، وسببُ ذلك أنَّ هُشِيمًا سمع من الزُّهْرِيِّ بمكَّةَ أحاديثَ ولم يسمعها، وعَلِقَ بحفظه بعضها، فلم يكن من الضَّابطين عنه؛ ولذلك لم يخرج الشَّيْخَان من روايته عنه شيئاً"¹.

تنبيه:

إعلالُ الحديثِ المرويِّ بالمعنى ليس لمُجرَّد أنه رُوِيَ بالمعنى، ولكن لإطْلَاع النَّاقدِ على خطأٍ ما فَهَمَهُ الرَّاوي من معنى الحديث. من ذلك ما وَقَعَ للإمام شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج - مع جلالته وإتقانه -، قال الحافظُ الخطيبُ البغدادي عن إسماعيل بن عُليَّة قال: "روى عني شُعْبَةُ حديثاً واحداً فأوْهَمَ فيه، حَدَّثْتُهُ عن عبد العزيز بن صُهَيْب، عن أنس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَزَعَّفَرَ الرَّجُلُ، فقال شُعْبَةُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ التَّزَعُّفِ"².

فأنكر إسماعيلُ بن عُليَّة ذلك على شُعْبَةَ لدلالة روايته على عُموم المنع، مع أَنَّ الرِّوَايةَ في الأصلِ إِنَّمَا تُدَلُّ على اختصاص النَّهْيِ بِالرِّجَالِ، فانتبه إسماعيلُ لِمَا لم ينتبه له شُعْبَةُ، مع أَنَّ رواية شُعْبَةَ عنه من قَبِيلِ رواية الأكابر عن الأصاغر³. وكان شُعْبَةُ قَصْدَ المعنى، ولم يَفْطِنَ لِمَا فُطِنَ له إسماعيلُ.

¹ النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٦١٧/٢).

² الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، ص: ٢٠١.

³ فتح المغيث: للسخاوي: (١٢٠/٣).

السَّبَبُ الْحَادِي عَشَرَ: "اِخْتِصَارُ الْحَدِيثِ"

(أ) تعريفُ "اختصار الحديث" لُغَةً واصطلاحاً:

أولاً: في اللُّغَةِ:

"الاِخْتِصَارُ" مصدرٌ "اِخْتَصَرَ يَخْتَصِرُ"، ومعناه: الإيجازُ، يُقال: "فلانٌ اِخْتَصَرَ الكلامَ"؛ أي: أَوْجَزَهُ^١.

ثانياً: في الاصطلاح:

هو حَذْفُ بعضِ الحديث، والاختصارُ في الرواية على بعضه.

لقد أجازَ العلماءُ باختصار الحديث بشرط ألا يُخِلَّ الْمُخْتَصِرُ بالمعنى، ولا يقطع الكلامَ عمّا يتعلّق به؛ لأنه إذا فَعَلَ ذلك أصبح النَّصُّ بمنزلة حديثٍ مستقلٍّ.

(ب) علاقةُ "اختصار الحديث" بالعِلَّة:

تقع العِلَّةُ في اختصار الحديث إذا اختصره راويه اختصاراً مُخِلّاً، فقد يَقْطَعِ الرَّاوي الثَّقَّةُ من الحديث قطعةً تُناسِبُ المقامَ، وقد لا يرفعه لاعتقاده أنه معروفٌ عند الحاضرين إلى غير ذلك من الأسباب التي تختلف باختلاف الظروف المُحِيطَةِ بِالرُّوَاةِ.

(ج) مثالُ وَقُوعِ "العِلَّة" بسبب اختصار الحديث:

حديثُ شُعْبَةَ بنِ الْحَجَّاجِ، عن سُهَيْلِ بنِ أَبِي صَالِحٍ، عن أبيه، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَا وُضُوءَ إِلَّا مِنْ صَوْتٍ أَوْ رِيحٍ»^٢.

بينما روى هذا الحديث أصحابُ سُهَيْلٍ عن سُهَيْلٍ، عن أبيه، عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ بهذه الألفاظ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ فَوَجَدَ رِيحاً بَيْنَ يَدَيْهِ؛ فَلَا يَخْرُجْ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتاً، أَوْ يَجِدَ رِيحاً»^٣.

^١ انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (٧٩/٥)، و"القاموس المحيط" للفيروزآبادي، ص: ٣٨٥.

^٢ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٤٧/١).

^٣ أخرجه الترمذي في أبواب: الطهارة، باب: ما جاء في الوضوء من الريح، برقم: (٧٥).

و"شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ" لَمَّا اختصر هذا الحديث؛ أَخْلَ به، وهذا أَنْدَرُ ما يقع
 لمثله^١ الذي وَصَفَهُ الْمُتَرْجِمُونَ بأنه: "إِمَامٌ حُجَّةٌ، حَافِظٌ مُتَّقِنٌ، أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي
 الْحَدِيثِ"^٢.

^١ لمحات موجزة في أصول علل الحديث: للدكتور عتر، ص: ٥٦، ٥٧.

^٢ انظر: "سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٢٠٣/٧).

السَّبَبُ الثَّانِي عَشَرَ: "التَّلْقِينُ"

(أ) تعريفُ "التَّلْقِينِ" لُغَةً واصطلاحاً:

أولاً: في اللُّغَةِ:

"التَّلْقِينُ" مصدرٌ "لَقَّنَ يُلَقِّنُ"، ومعناه: التفهيم^١.

ثانياً: في الاصطلاح:

هو أن يَعْرِضَ رجلٌ على شيخٍ حديثاً ليس من مروياته، ويُوهِمُهُ أنه من روايته، ويقول له: "إنه من روايتك"، فيَقْبَلَهُ الشيخُ ولا يميِّزه، فيحدِّث به من غير أن يَعْلَمَ أنه من حديثه^٢.

(ب) أسبابُ قَبُولِ التَّلْقِينِ:

ولقبول "التَّلْقِينِ" أسبابٌ عِدَّةٌ، منها:

(١) ضَعْفُ الرَّأْيِ.

(٢) وَقَلَّةُ ضَبْطِهِ للحديث.

(٣) وعدمُ مُبَالَاتِهِ بالرواية.

(٤) والغَفْلَةُ.

(٥) وإحسانُ الظَّنِّ بِمَنْ يُلَقِّنُهُ.

(٦) واختلاطُهُ بأخَرَةٍ.

(٧) والاعتمادُ في الحِفْظِ على الكتاب ثم التحديثُ من غيره؛ إمَّا لِفَقْدِهِ بَصَرَهُ،

فيحدِّث من حِفْظِهِ ظَنًّا منه أنه حافظٌ لحديثه، أو لِفَقْدِهِ الكتابَ، أو لِكَوْنِهِ لم

يَصْطَحِبَ كتابه معه في بعض الأماكن التي حدَّث فيها، أو لِتَسَاهُلِهِ في

التحديث من غير كتابه مع قُدْرَتِهِ عليه، أو نحو ذلك^٣.

^١ انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (٢٢٥/١٣).

^٢ انظر: "توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار" لـ محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني: (١٥٥/٢).

^٣ انظر: مقدمة التحقيق لكتاب "العلل" لابن أبي حاتم الرازي: (١٢٣/١) من طبعة الألوكة.

وَيَسْتَدُّ الْأَمْرُ فِي قَبُولِ التَّلَقُّينِ إِذَا كَانَ الْمُؤَلَّفُ ثِقَةً مُعْتَمَداً عِنْدَ الْمُؤَلَّفِ.

(ج) مثالُ قَبُولِ الثَّقَةِ "التَّلَقُّينَ":

حديثٌ رواه يَحْيَى بنُ بُكَيْرٍ، عن اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، عن عبد الله بن عُبيد الله بن أبي مُلَيْكَةَ، عن عُبيد الله بن أبي نَهِيكٍ، عن سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ، عن النبي ﷺ أنه قال: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَتَعَنَّ بِالْقُرْآنِ»، ورواه أبو الوليد هِشَامُ بن عبد المَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ وغيره عن اللَّيْثِ بنِ سَعْدٍ، فَجَعَلَهُ عن سَعْدِ بنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه، بدلَ سَعِيدِ بنِ أَبِي سَعِيدٍ.

فسأل الإمامُ ابنُ أبي حاتم الرازي أبا زُرْعَةَ الرَّازِي عن هذا الاختلافِ؟ فقال: "في كتاب اللَّيْثِ في أصله: سَعِيدُ بنِ أَبِي سَعِيدٍ، ولكنَّ لُقْنًا بِالْعِرَاقِ: عن سَعْدٍ (أي: ابنِ أَبِي وَقَّاصٍ)".^١

وهذا يعني: أَنَّ اللَّيْثَ لَمَّا رَحَلَ إِلَى الْعِرَاقِ لم يكن معه كتابٌ، فَلَقَّنَ هذا فَتَلَقَّنَهُ، وليس ذلك من عادته، فهو: ثِقَةٌ ثَبَّتْ فِقْيُهُ، إمامٌ مشهورٌ، كما قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ في وصفه^٢.

^١ كتاب العلل: لابن أبي حاتم الرازي: (٢/٤٩٠).

^٢ انظر: "تقريب التهذيب" لابن حجر، ص: ٤٩٥.

السَّبَبُ الثَّالِثُ عَشَرُ: "قِلَّةُ الصُّحْبَةِ لِلشَّيْخِ وَالْمُمَارَسَةُ لِحَدِيثِهِ"

لَا بُدَّ لِلرَّأَوِيِّ كَثِيرِ الرِّوَايَةِ عَنْ شَيْخٍ: أَنْ يَكُونَ لَهُ طَوْلُ الصُّحْبَةِ لِشَيْخِهِ، وَكَثْرَةُ الْمُلَازِمَةِ لَهُ حَتَّى يَضْبُطَ مَا يَحْدُثُ عَنْهُ، وَيَتِمَكَّنَ مِنَ التَّمَرُّسِ عَلَى حَدِيثِهِ، وَيُلِمَّ بِمَعْرِفَتِهِ إِلْمَامًا جَيِّدًا، وَيَخْبُرَ بِمَرْوِيَّاتِهِ خَبْرَةً تَامَةً.

لَأَنَّهُ قَدْ يَحْدُثُ أَنْ يَلْتَقِيَ التَّلْمِيزُ مَعَ شَيْخِهِ فِي عَجَلَةٍ مِنَ الْوَقْتِ فَلَا يُتَقَنَ حَدِيثُهُ؛ فَيَقَعُ لَهُ الْعَلَطُ فِيمَا رَوَاهُ عَنْهُ مِنَ الْأَحَادِيثِ؛ وَلِهَذَا أُعْطِيَ الْمُحَدِّثُونَ طَوْلُ الْمُلَازِمَةِ وَكَثْرَةُ الْمُمَارَسَةِ لِحَدِيثِ الشَّيْخِ أَهْمِيَّةً كَبِيرَةً، فَرَجَّحُوا أَسَانِيدَ كَثِيرَةً عَلَى أُخْرَى بِهَذَيْنِ السَّبَبَيْنِ.

وَيَنْشَأُ عَنْ قِلَّةِ الصُّحْبَةِ: قِلَّةُ الْمُمَارَسَةِ، الَّتِي تَنْشَأُ عَنِ التَّقْصِيرِ فِي ضَبْطِ التَّلْمِيزِ لِمَرْوِيَّاتِ شَيْخِهِ وَإِنْ طَالَتْ مُلَازِمَتُهُ لَهُ.

فَالْمُلَازِمَةُ الطَّوِيلَةُ لِلشَّيْخِ تَجْعَلُ الرَّأَوِيَّ أَقْدَرَ عَلَى حِفْظِ وَمَعْرِفَةِ حَدِيثِ شَيْخِهِ، لِخَبْرَتِهِ الطَّوِيلَةِ بِحَدِيثِهِ وَمُمَارَسَتِهِ لَهُ، فَلَا شَكَّ أَنَّهُ يُقَدِّمُ فِي هَذَا الشَّيْخِ عَلَى غَيْرِهِ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ^١.

أَمَّا إِنْ كَانَ الرَّأَوِي قَلِيلَ الصُّحْبَةِ لِلشَّيْخِ، وَقَصِيرَ الْمُلَازِمَةِ لَهُ؛ يُخْشَى عَلَيْهِ مِنْ عَدَمِ ضَبْطِهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي رَوَاهَا عَنْ ذَلِكَ الشَّيْخِ، وَالَّذِي قَدْ يَتَسَبَّبُ لِلْإِعْلَالِ فِيهَا.

مِثَالُ وَقُوعِ "الْعِلَّةِ" فِي الْحَدِيثِ بِسَبَبِ قِلَّةِ صُحْبَةِ رَاوِيهِ لِلشَّيْخِ:

مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ أَبُو دَاوُدَ فِي سُنَنِهِ^٢ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ التُّفَيْلِيِّ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ الْعَوَّامِ، عَنْ سَفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ - رَضِيَ

^١ انظر: "الموجز في علم علل الحديث" للدكتور عتر، ص: ٥٨، و"العللة وأجناسها عند المحدثين" للباحو، ص:

٢٣٤، و"الموجز في علم علل الحديث" لمصطفى أبي زيد، ص: ٩٢.

^٢ في كتاب: الزكاة، باب: في زكاة السائمة، برقم: (١٥٦٨).

الله عنهما - قال: "كُتِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كِتَابَ الصَّدَقَةِ، فَلَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى عُمَّالِهِ حَتَّى قُبِضَ، فَقَرَنَهُ بِسَيْفِهِ، فَعَمِلَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى قُبِضَ، ثُمَّ عَمِلَ بِهِ عُمَرُ حَتَّى قُبِضَ، فَكَانَ فِيهِ (فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ، وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ، وَفِي خَمْسٍ وَعَشْرَةِ ثَلَاثُ شِيَاهٍ...)".
وهذه السُّلْسِلَةُ: "الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ" فِي غَايَةِ الصَّحَّةِ، قِيلَ: إِنَّهَا أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ مُطْلَقًا، وَلِذَلِكَ هِيَ تُسَمَّى: "سِلْسِلَةُ الذَّهَبِ".

لكن ضَعَّفَ الْعُلَمَاءُ هَذَا الْحَدِيثَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رَوَايَةِ "سَفْيَانَ بْنِ حُسَيْنٍ الْوَاسِطِيِّ" عَنِ الزُّهْرِيِّ. وَ"سَفْيَانَ بْنَ حُسَيْنٍ" ثِقَةٌ، لَكِنَّهُ ضَعَّفَ فِي الزُّهْرِيِّ؛ لِكَوْنِهِ لَمْ يُتَقَنَّ حَدِيثَ الزُّهْرِيِّ، فَقَدْ لَقِيَهُ فِي مَوْسَمِ الْحَجِّ فَقَطْ، وَسَمِعَ مِنْهُ، ثُمَّ حَدَّثَ عَنْهُ أَحَادِيثَ وَقَعَ لَهُ فِيهَا الْغَلَطُ^١.

^١ انظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي: (٦٦٤/٢).

السَّبَبُ الرَّابِعُ عَشَرَ: "تَشَابُهُ الرُّوَاةِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى وَالْأَلْقَابِ وَالنَّسَبِ"

(أ) تعريفُ "التَّشَابُهِ" لُغَةً واصطلاحاً:

أَوَّلًا: فِي اللُّغَةِ:

"التَّشَابُهِ" مصدرُ "تَشَابَهَ يَتَشَابَهُ"، ومعناه: التَّمَاثُلُ.

ثَانِيًا: فِي الْاصْطِلَاحِ:

هو أَنْ تَتَّفِقَ أَسْمَاءُ الرُّوَاةِ لَفْظًا وَخَطًّا، وَتَخْتَلِفَ أَسْمَاءُ الْآبَاءِ لَفْظًا، لَا خَطًّا، أَوْ بِالْعَكْسِ، مِثْلُ: "مُحَمَّدُ بْنُ عَقِيلٍ" بَفَتْحِ الْعَيْنِ، وَ"مُحَمَّدُ بْنُ عُقَيْلٍ" بِضَمِّ الْعَيْنِ، حَيْثُ اتَّفَقَتْ أَسْمَاءُ الرُّوَاةِ، وَاخْتَلَفَتْ أَسْمَاءُ الْآبَاءِ.

وَشَرِيحُ بْنُ النُّعْمَانِ وَ"سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ"، حَيْثُ اخْتَلَفَتْ أَسْمَاءُ الرُّوَاةِ وَاتَّفَقَتْ أَسْمَاءُ الْآبَاءِ^١.

(ب) بَيَانُ سَبَبِ وَقُوعِ "الْعِلَّةِ" فِي الْحَدِيثِ بِسَبَبِ التَّشَابُهِ فِي الْأَسْمَاءِ:

إِنَّ تَشَابُهُ الرُّوَاةِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى وَالْأَلْقَابِ وَالنَّسَبِ، بَلْ فِي التَّلَامِذَةِ وَالشُّيُوخِ وَطَبَقَتِهِمْ؛ مِنْ أَسْبَابِ وَقُوعِ الْعِلَّةِ فِي الْحَدِيثِ؛ وَكَثِيرًا مَا يَغْلُطُ الرَّاوي فِي الْأَسْمَاءِ، فَيَقْلِبُ اسْمًا بِاسْمٍ، أَوْ يَصْحَفُهُ، أَوْ يَشْتَبِهَ عَلَيْهِ رَاوٍ بآخَرَ، وَأَشَدُّهُ إِذَا اشْتَبَهَ عَلَيْهِ ضَعِيفٌ بِثِقَةٍ، فَيَصْحَحُ الْوَاقِفُ عَلَى الْحَدِيثِ السَّنَدَ، وَلَا يَنْتَبِهَ لِمَا غَلِطَ فِيهِ مِنْ ذَلِكَ.

وَلِذَا قَالَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ: "وَمَنْ تَهَاوَنَ فِي مَعْرِفَةِ الْأَسْمَاءِ؛ أَوْرَثَهُ مِثْلَ هَذَا الْوَهْمِ"^٢. ثُمَّ قَالَ: "وَمَنْ لَمْ يَأْخُذْ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ أَفْوَاهِ الْحُفَاطِ الْمُبَرِّزِينَ لَمْ يُؤْمِنْ عَلَيْهِ التَّصْحِيفُ فِيهَا"^٣.

^١ انظر: "تيسير مصطلح الحديث" للطحان، ص: ٢٥٦، و"الميسر في علم الرجال" للمؤلف، ص: ٣٤١.

^٢ معرفة علوم الحديث: للحاكم النيسابوري، ص: ١٧٨.

^٣ المصدر السابق، ص: ٢٢١.

(ج) مثال وقوع التشابه في الأسماء:

روى الإمام أبو داود في سننه^١ من طريق حسين بن علي، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، عن الأشعث الصنعاني، عن أوس بن أوس، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَيَّامِكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فِيهِ خُلِقَ آدَمُ، وَفِيهِ قُبِضَ، وَفِيهِ النَّفْخَةُ، وَفِيهِ الصَّعْقَةُ، فَأَكْثَرُوا عَلَيَّ مِنَ الصَّلَاةِ فِيهِ، فَإِنْ صَلَّاتَكُمْ مَعْرُوضَةً عَلَيَّ».

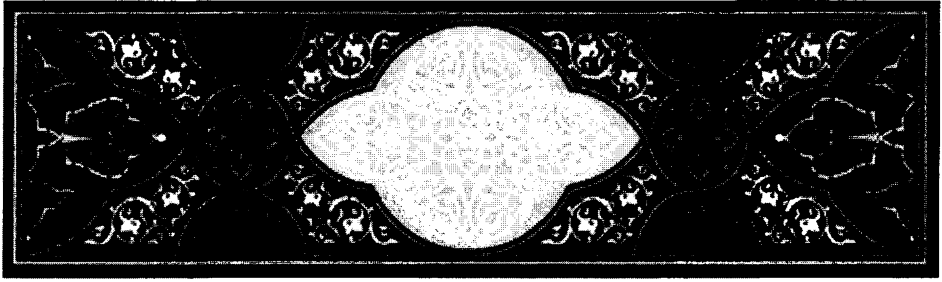
وفي رواية هذا الحديث: "عبد الرحمن بن يزيد بن جابر"، وهو ثقة، و"عبد الرحمن بن يزيد بن تميم"، وهو ضعيف، فيخطئون في اسمه ويجعلونه ابن جابر الثقة، فيتوهم الواقف على حديثهم صحة الحديث، وفيه ما فيه من الضعف^٢.

ولعل كثرة وقوع الرواة في مثل تلك الأوهام قد حفز المحدثين على إفراد أنواع من الاشتباه بالبحث، فألفوا فيها كتباً قيمة، وهي التي تُعرف بكتب: "المُتَّفِق" و"المُفْتَرِق"، و"المُؤْتَلَف" و"المُخْتَلَف"، و"المُتَشَابِه"، و"المُتَشَابِه المقلوب".

هذه بعض أهم الأسباب التي لأجلها تقع العلل في أحاديث الرواة الثقات، وقد يكون هناك أكثر من هذه الأسباب، لكنني أرى الكفاية بما ذكرته.

^١ في كتاب: الصلاة، باب: تفریع أبواب الجمعة، برقم: (١٠٤٧).

^٢ العلة وأجناسها عند المحدثين: للباحث، ص: ١٤٠.



المَبْحَثُ الثَّانِي:

قَوَاعِدُ كَشْفِ "الْعِلَلِ" فِي الْحَدِيثِ

لا تُوجَدُ هناك قَوَاعِدُ ثَابِتَةٌ مُطَرِّدَةٌ لِلْكَشْفِ عَنْ مَوَاطِنِ الْعِلَلِ فِي الْأَحَادِيثِ سَنَدًا وَمَتْنًا، فَقَدْ اعْتَمَدَ الْعُلَمَاءُ فِي الْبَحْثِ عَنْهَا عَلَى اجْتِهَادِهِمُ الشَّخْصِيَّ، وَتَتَّبِعُهُمُ الْمُضْنُ لِطُرُقِ الْحَدِيثِ، وَجَمْعُهُمُ الْمُسْتَوْعِبَ لِرِوَايَتِهِ، وَبَحْثُهُمْ فِي طَبِيعَةِ الرُّوَاةِ، مُعْتَمِدِينَ فِي ذَلِكَ كُلَّهُ عَلَى الْحَاسَّةِ الَّتِي اكْتَسَبُوهَا مِنْ كَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِمْ لِلْأَحَادِيثِ وَالْأَلْفَاظِ النَّبَوِيَّةِ، وَطَوَّلِ تَعَامُلِهِمْ مَعَ الْأَسَانِيدِ، وَعُمُقِ خَيْرَتِهِمْ بِالرِّجَالِ، وَسَعَةِ مَعْرِفَتِهِمْ بِأَحْوَالِ الرُّوَاةِ جَرَحًا وَتَعْدِيلًا.

وَقَدْ قَرَّرَ هَذِهِ الْحَقِيقَةَ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ فِي كِتَابِهِ "مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ"، وَقَالَ: "وَالْحُجَّةُ فِيهِ (أَي: فِي عِلْمِ الْعِلَلِ) عِنْدَنَا: الْحِفْظُ، وَالْفَهْمُ، وَالْمَعْرِفَةُ، لَا غَيْرٌ"^١.

أَي: لَا قَاعِدَةٌ هُنَاكَ وَلَا ضَابِطٌ؛ بَلِ الْمُشَارَكَةُ أَوَّلًا، ثُمَّ الْخَبِيرَةُ وَالذِّكَاءُ بَعْدَ ذَلِكَ.

وَإِذَا كَانَ وَاقِعُ هَذَا الْعِلْمِ هُوَ هَذَا؛ فَلَا يُمَكِّنُ حَصْرُ قَوَاعِدِ اكْتِشَافِ "الْعِلَلِ"؛ إِلَّا مَا نَجِدُ فِي كَلَامِ بَعْضِ أَيْمَّةِ هَذِهِ الْفَنِّ وَعُلَمَائِهِ، مَا نَعْتَبِرُهُ قَوَاعِدَ وَضُوبَاطَ تُعِينُنَا عَلَى مَعْرِفَةِ الْعِلَّةِ فِي الْحَدِيثِ سَنَدًا وَمَتْنًا، وَالَّتِي سَأَذْكُرُهَا فِي هَذَا الْمَبْحَثِ، وَلَكِنْ قَبْلَ ذَلِكَ

^١ معرفة علوم الحديث: للحاكم النيسابوري، ص: ١٢، ١٣.

أرى من الضروري أن أنبه طالبَ هذا العلم على أنه لا يُمكنه فهم تلك القواعد حقَّ فَهْمِهَا إِلَّا إِذَا تَوَافَرَتْ لديه بعضُ صِفَاتٍ مُهِمَّةٍ، وهي:

- (١) المعرفةُ الدقيقةُ بقواعد علوم الحديث.
- (٢) والمعرفةُ التامةُ بجميع مباحثِ عِلْمِي "الرِّجَالِ" و"الْجَرَحِ" والتعديل.
- (٣) والمعرفةُ الواسعةُ بمصطلحاتِ أئمةِ الحديثِ وُثُقَادِهِ.
- (٤) وطُولُ الاشتغالِ بالحديث النبوي، وكثرةُ المُدَاكِرَةِ به، ودَوَامُ المُطَالَعَةِ لِكُتُبِهِ^١.

فَمَنْ حصلت له هذه الصِّفَاتُ؛ يَسْهَلُ عليه - بإذن الله تعالى - فَهْمُ قواعد الكشفِ عن العِلَّةِ في أسانيد الأحاديث ومتونها، ويتيسَّرُ له كذلك إدراكُ العِلَلِ فيها، ثم يُرْزَقُ مَلَكَةً نقديةً في الحديث النبوي.

أَمَّا القواعدُ المشار إليها فهي كالآتي:

- (١) جَمْعُ طُرُقِ الحديثِ وَتَتَبُعُ رواياته وأسانيده.
 - (٢) ومعرفةُ مَدَارِ الإسناد.
 - (٣) والتمييزُ بين خطأ الروايات وصوابها.
 - (٤) والنَّظَرُ في استقامة الحديث وَعَدَمُ نَكَارَتِهِ سَنَدًا وَمَتْنًا.
 - (٥) وجمعُ كلامِ أئمةِ العِلَلِ في الحديث ومعرفةُ مَنْ صحَّحه وَمَنْ أَعْلَه.
- وفيما يأتي أعرفُ بِكُلِّ من هذه القواعد مع الأمثلة التوضيحية.

^١ انظر: "الوجيز في علم علل الحديث" للدكتور مصطفى أبي زيد محمود، ص: ٩٩.

القاعدة الأولى: جمع طرق الحديث وتبُّع رواياته وأسانيده

هذه من أهم وأعسر قواعد الكشف عن العلة في الحديث، فالجمع بين روايات الحديث، وتبُّع طرقه أو أسانيده، والنَّظَرُ في اختلاف روايته زيادةً ونقصاً، تقدماً وتأخيراً، رفعاً ووقفاً، وصلاً وإرسالاً، فصلاً وإدراجاً، وغير ذلك لا بُدَّ منه، حتى يتبين الاتصال والانقطاع، والرفع والوقف، والوصل والإرسال، والإدراج والاضطراب، والشذوذ والتفرد، والتصحيح والانقلاب، والتقدم والتأخير، وغير ذلك^١.

وكذلك لا بُدَّ من معرفة مكانة رُواة الحديث من الحفظ والتبُّع، ومنزلتهم في الإتقان والضبط^٢.

(أ) أقوال الأئمة النُّقَّاد في أهمية جمع طرق الحديث وتبُّع رواياته:

وما ذكرته آنفاً من الأمور المهمَّة في جمع الطرق وتبُّع الروايات والأسانيد والنَّظَر في اختلاف الرواة؛ فقد دأب عليها الأئمة النُّقَّاد عند النَّظَر في الأسانيد والمتون، ودعوا تلاميذهم إلى كتابة الطرق المختلفة للحديث الواحد؛ حتى يتبين الخطأ من الصواب، كما يتبين ذلك من أقوالهم الآتية:

(١) قال الإمام عبد الله بن المبارك (ت ١٨١هـ): "إذا أردت أن يصحَّ لك الحديث فاضربْ بعضه ببعض"^٣.

(٢) وقال الإمام يحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ): "لو لم نكتب الحديث من ثلاثين وجهاً ما عَقَلْنَاهُ"^٤. وقال: "اكتب الحديث خمسين مرةً، فإنَّ له آفاتٍ كثيرة"^٥.

^١ العلة وأجناسها عند المحدثين: للباحو، ص: ١٠٦.

^٢ علوم الحديث: لابن الصلاح، ص: ٥٣.

^٣ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي: (٢٩٥/٢).

^٤ المصدر السابق: (٢٧٠/٢).

^٥ المصدر السابق: (٢١٢/٢).

٣) وقال الإمام علي بن المَدِينِي (ت ٢٣٤هـ): "البابُ إذا لم تُجَمَّع طُرُقُهُ لم يَتَبَيَّن خَطُّهُ"^١.

٤) وقال الإمام أحمد بن حَنْبَلٍ (ت ٢٤١هـ): "الحديثُ إذا لم تُجَمَّع طُرُقُهُ لم تفهمه، والحديثُ يفسَّرُ بعضُهُ بعضاً"^٢.

٥) وقال الإمام مُسْلِمُ بنُ الْحَجَّاجِ (ت ٢٦١هـ): "فِي جَمْعِ هَذِهِ الرُّوَايَاتِ، وَمُقَابَلَةِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ؛ يَتَمَيَّزُ صَحِيحُهَا مِنْ سَقِيمِهَا"^٣.

٦) وقال الحافظُ البغداديُّ (ت ٤٦٣هـ): "السَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ: أَنْ يُجَمَّعَ بَيْنَ طُرُقِهِ، وَيُنْتَظَرَ فِي اخْتِلَافِ رُؤَايَتِهِ، وَيُعْتَبَرُ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ، وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ"^٤.

٧) وقال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيَّ (ت ٨٥٢هـ): "السَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ سَلَامَةِ الْحَدِيثِ مِنَ الْعِلَّةِ: أَنْ يُجَمَّعَ طُرُقُهُ، فَإِنْ اتَّفَقَتْ رُؤَايَتُهُ وَاسْتَوَوْا؛ ظَهَرَتْ سَلَامَتُهُ. وَإِنْ اخْتَلَفُوا، أَمَكْنَ ظُهُورُ الْعِلَّةِ؛ فَمَدَارُ التَّعْلِيلِ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى بَيَانِ الْاِخْتِلَافِ"^٥.

وفي أقوالهم هذه، دِلَالَةٌ واضِحَةٌ عَلَى أَهْمِيَةِ جَمْعِ طُرُقِ الْحَدِيثِ الْمُخْتَلِفَةِ، وَتَتَّبَعِ رَوَايَاتِهِ الْمُتَبَايِنَةِ، وَمُوَازَنَةِ بَعْضِهَا بِبَعْضٍ، ثُمَّ النَّظَرُ فِي الثَّقَلَةِ وَالاِخْتِلَافِ، ثُمَّ وَزْنُ هَؤُلَاءِ بِمِيزَانِ التَّرْجِيحِ؛ كُلُّ هَذَا مِنْ مَهْمَةِ الْحَدِّثِ الْجَهْدِ النَّاقدِ، وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُومَ بِهِ عَامَّةُ الْمُحَدِّثِينَ، فَلِذَلِكَ نَجِدُ أَفْزَادًا وَأَفْرَادًا مَعْدُودِينَ قَدْ دَخَلُوا فِي هَذَا الْمَضْمَارِ.

^١ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي: (٢/٢٧٠).

^٢ المصدر السابق: (٢/٢٧٠).

^٣ كتاب التمييز: للإمام مسلم، ص: ٢٠٩.

^٤ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي: (٢/٢٩٦).

^٥ النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٢/٦٤٧).

(ب) أمثلة على جَمْع طُرُق الحديث وتَتَّبِع رواياته:

أولاً: مثال جَمْع طُرُق الحديث وتَتَّبِع رواياته للكشف عن العلة في السند:
 روى الإمام البخاري في صحيحه^١ قال: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ حَلَفَ مِنْكُمْ، فَقَالَ فِي حَلْفِهِ بِاللَّاتِ وَالْعُزَّى؛ فَلْيَقُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وَمَنْ قَالَ لِصَاحِبِهِ: تَعَالَ أَقَامِرَكَ^٢؛ فَلْيَتَصَدَّقْ».

وهذا الحديث ظاهرٌ سنده الصَّحَّةُ، لكن بعد التأمل وجَمْع الطُّرُق؛ تَبَيَّنَ أَنَّ الْأَوْزَاعِيَّ لم يسمع هذا الحديث من الزُّهْرِيِّ وَإِنْ صَرَّحَ بِالسَّماعِ منه، فقد وَهَمَ فِي ذَلِكَ أَبُو الْمُغِيرَةِ.

فقد رواه الوليدُ، وعُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ مُعْنِئاً. ورواه بَشْرُ بْنُ بَكْرٍ وَعُقْبَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ الْبَيْرُوتِيُّ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قال: "بَلَّغَنِي عَنِ الزُّهْرِيِّ".

قال الحافظُ ابن حجرٍ في شرحه لهذا الحديث: "وهذا من المواضع الدقيقة"^٣. فالصَّوَابُ فِي هذا الحديث: أَنَّهُ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ رَجُلٍ مَجْهُولٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ، ورواه الْأَوْزَاعِيُّ مَرَّةً مُعْنِئاً بِإِسْقَاطِ مَنْ بَلَّغَهُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، فَظَنَّ أَبُو الْمُغِيرَةِ أَنَّ الْأَوْزَاعِيَّ سَمِعَهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ فَصَرَّحَ بِالتَّحْدِيثِ، فَوَهَمَ وَهَمًا فَاخِشًا.

ولولا جَمْعُ الطُّرُق؛ لم نَتِمَّكَنْ مِنَ الْوُقُوفِ عَلَى هذا، وقد فاتَ ذَلِكَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ عَلَى جَلَالَةِ قَدْرِهِ وَبِرَاعَتِهِ فِي التَّقَدُّ وَإِمَامَتِهِ فِي هَذِهِ الصَّنْعَةِ، وَلِكُلِّ جَوَادٍ كَبُوءٌ، وَلِكُلِّ فَارِسٍ غَفُوءٌ.

^١ في كتاب: الأدب، باب: من لم ير إكفار من قال ذلك متأولاً أو جاهلاً، برقم: (٦١٠٧).

^٢ أي: يدعوه إلى القمار، وهو حرامٌ باتفاق العلماء. (انظر: "فتح الباري" لابن حجر: ٦٤٨/١٠).

^٣ هدي الساري: لابن حجر، ص: ٣٨١.

^٤ العلة وأجناسها عند المحدثين: للباحو، ص: ١٠٩.

ثانياً: مثالُ جَمْعِ طُرُقِ الحديثِ وتَتَّبِعُ رواياته للكشف عن العِلَّةِ في المَثْنِ:

روى الشَّيْخَانُ البُخَارِيُّ ومُسْلِمٌ في صَحِيحَيْهِمَا^١ من طريق مالِكِ بنِ أنسٍ، عن حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عن أنسِ بنِ مالكٍ رضي الله عنه: «أنَّ رسولَ الله ﷺ نَهَى عن بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ^٢، فْقِيلَ لَهُ: وَمَا تُزْهِي؟ قَالَ: «حَتَّى تَحْمَرَ». فقال رسولُ الله ﷺ: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ، بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟».

قال الإمامُ الدَّارِقُطَنِيُّ: "خَالَفَ مالِكاً جماعةٌ منهم: إسماعيلُ بنُ جَعْفَرٍ، وابنُ المُبَارَكِ، وهُشَيْمٌ، ومَرْوَانُ بنُ مُعَاوِيَةَ، ويزيدُ بنُ هارونَ، وغيرُهم، قالوا فيه: قال أنسٌ: أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ".

قال: "وقد أخرجنا أيضاً حديثَ إسماعيلِ بنِ جَعْفَرٍ عن حُمَيْدٍ، وقد فَصَّلَ كلامَ أنسٍ من كلامِ النبي ﷺ"^٣.

فكان هذا النَّصُّ: «أَرَأَيْتَ إِذَا مَنَعَ اللهُ الثَّمَرَةَ، بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَالَ أَخِيهِ؟» مُدْرَجاً من كلامِ أنسِ بنِ مالِكٍ رضي الله عنه، وليس هو من كلامِ النبي ﷺ. ولا يُمكنُ كشفُ مثلِ هذا الإدراجِ إلَّا بِجَمْعِ طُرُقِ الحديثِ وتَتَّبِعُ رواياته.

(ج) فوائدُ جَمْعِ طُرُقِ الحديثِ:

وقد تَبَيَّنَ لَنَا ممَّا سَبَقَ: أَنَّ سَبِيلَ معرفةِ الحُكْمِ على الحديثِ قَبُولاً أو رَدّاً، وَصِحَّةً أو حُسْناً أو ضَعْفاً، هو: جَمْعُ طُرُقِ الحديثِ أو جَمْعُ الرِّوَايَاتِ، وَلَنْ يَسْتَقِيمَ الحُكْمُ على الحديثِ إلَّا بِذَلِكَ.

كما أَنَّ جَمْعَ طُرُقِ الحديثِ ضرورةٌ للحُكْمِ على الحديثِ بالقَبُولِ أو الرَّدِّ، وهو كذلك ضرورةٌ أيضاً لمعرفةِ عِلَلِهِ وأَسْقَامِهِ.

^١ البخاري في كتاب: البيوع، باب: إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع، برقم:

(٢١٩٨). ومسلم في كتاب: المساقاة والمزارعة، باب: وضع الجوائح، برقم: (١٥٥٥).

^٢ أي: حين تَحْمَرُ وتَصْفَرُ. (انظر: "النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير: ١/٧٣٨).

^٣ الإلزامات والتتبع: للدارقطني، ص: ٣١٦.

تنبيه:

مِمَّا يَجِبُ التَّنْبِيْهُ هُنَا جَيِّدًا أَنَّهُ فِي مَرَحَلَةِ جَمْعِ طُرُقِ الْأَحَادِيثِ إِذَا حَصَلَ اخْتِلَافٌ فِي الرِّوَايَةِ بَيْنَ رَاوٍ ثِقَةٍ وَبَيْنَ رَاوٍ ضَعِيفٍ فَلَا عِبْرَةَ بِالرَّأَوِي الضَّعِيفِ أَصْلًا، وَإِنَّمَا الْعِبْرَةُ بِمَا كَانَ الْاِخْتِلَافُ فِي مَرْوِيَّاتِ الثَّقَاتِ وَحَدِّثِهِمْ^١.

^١ انظر: "الموقف في علم مصطلح الحديث" للذهبي، ص: ٥٢.

القاعدة الثانية: معرفة مدار الإسناد

(أ) تعريف "مدار الإسناد" لغةً واصطلاحاً:

أولاً: في اللغة:

"المدار" اسم مكانٍ من "دار يدور"، ومعناه: موضع دوران أي شيء^١.

ثانياً: في الاصطلاح:

كلمة "المدار" إن أُضيفت إلى كلمة "الإسناد" (معنى السند)؛ تدلُّ على ملتقى الأسانيد الفرعية بأصل السند، فيكون مدار الإسناد: هو الراوي الذي تلتقي الأسانيد عنده مهما تعددت - اثنان فأكثر - فينفرد بالحديث مُطلقاً عمن يتفرّد به مُطلقاً، إلى أن يبلغ الصحابي أو من هو دونه^٢.

فمعنى مدار الإسناد: هو الراوي المتفرّد بالحديث الذي تلتقي الأسانيد عنده مهما تعددت. وإلى الذي يبلغ الراوي فهو الموضع الذي يدور عليه الإسناد، سواء كان ذلك المبلغ صحابياً أو غيره.

(ب) مثال مدار الإسناد:

ومن أمثلة مدار الإسناد حديث: «إنما الأعمال بالنيات...»^٣، ومدار إسناده على "يحيى بن سعيد الأنصاري"، تفرّد به عن "محمد بن إبراهيم التيمي"، وهو عن "علقمة بن وقاص الليثي"، وهو عن "عمر بن الخطاب رضي الله عنه".

فدارت الطرُق على "يحيى بن سعيد الأنصاري"، ثم رواه عنه الخلق الكثير والجم الغفير، فقليل: رواه عنه أكثر من مئتي راوٍ، وقيل: رواه عنه سبعة راوٍ. وغالباً ما يكون المتفرّد الذي ينتشر عنه الحديث من صغار التابعين^٤.

^١ انظر: "لسان العرب" لابن منظور: (٣٢٤/٥).

^٢ انظر: "معرفة مدار الإسناد" للحسيني: (٣٥/١).

^٣ أخرجه البخاري في الصحيح، في أول كتاب بدء الوحي، برقم: (١).

^٤ معرفة مدار الإسناد: للحسيني: (٣٥/١، ٣٦).

(ج) فائدة معرفة مدار الإسناد:

إنَّ في معرفة مَنْ يَدُورُ عليهم الإسنادُ من الرُّوَاةِ المُكثِرِينَ الَّذِينَ يَكْثُرُ تلامذَتُهُمْ، وتَتَعَدَّدُ مدارسُهم الحديثيةُ: فائدةٌ عظيمةٌ لناقد الحديثِ الَّذِي من هَمِّه معرفة الاختلافاتِ وكيفية التوفيقِ بينها؛ لأنَّ هذا يُعْطِي صورةً واضحةً للأسانيد الشاذَّةَ أو المُنكَرَةَ، واختلاف الناقلين عن ذلك المصدر.

وإنا نجد علماء الحديث الأجلَّاءَ يَهْتَمُّونَ بهذا أيَّما اهتمامٍ، وقد اهتمَّ الإمامُ عليُّ بن المَدِينِيّ بهذا الباب، فذكر في عِلِّله مَنْ يَدُورُ عليهم الإسنادُ^١.

وبهذا الاهتمام البالغ استطاع العلماء معرفة مَنْ يَدُورُ عليهم الإسنادُ، وَمَنْ أَكْثَرَ النَّاسِ عَنْهُمْ جَمْعاً وروايةً، وقد طَبَّقُوا هذا المنهجَ على الرُّوَاةِ كافَّةً حتَّى تعرَّفُوا على أوْتَقِ النَّاسِ فيه وأدنانهم، كما ثَبَّتُوا "حَمَّادَ بن سَلَمَةَ" في ثابِتِ البُنَّانِيّ، و"هَشَامَ ابن حَسَّان" في ابن سِيرِينَ، و"سَعِيدَ بن أَبِي عَرُوبَةَ" في قَتَادَةَ بن دَعَامَةَ السَّدُوسِيّ. وهذه الأمور تُبَيِّنُ الناقدَ على معرفة الاختلافات، ثُمَّ على كيفية الترجيح والتوفيق بين الروايات^٢.

(د) أهمية معرفة مدار الإسناد:

بمعرفة "مدار الإسناد" يَتَبَيَّنُ الرَّاوي الَّذِي تَدُورُ عليه أسانيدُ الحديث الواحدِ لكشف عِلِّله والحُكْمِ عليه، فَتَبَيَّنَ عِلْلُهُ بتفرُّد ذلك الرَّاوي إنْ لم يكن أهلاً للتفرُّد، أو مُخَالَفَةً الرُّوَاةِ عنه لبعضهم مُخَالَفَةً تُفْضِي إلى اضطرابٍ أو شذوذٍ أو نكارةٍ، وما يندرج تحت ذلك من: تَعَارُضِ الوَصْلِ والإرسال، وتَعَارُضِ الرُّفْعِ والوَقْفِ والإدراج، والوَهْمِ في الأسماء والألفاظ، والزِّيَادَاتِ، والرُّوَايَةِ بالمعنى مِنْ قَبْلِ أولئك الرُّوَاةِ عن مدارِ الإسناد الَّذِي تفرَّد بالحديث مُطْلَقاً^٣.

^١ انظر: "العلل" لابن المديني، ص: ٣٦، ٣٩.

^٢ انظر: "الكشف الحثيث عن علل الحديث" للشحاتة، ص: ٣٨.

^٣ معرفة مدار الإسناد: للحسني: (٣٦/١).

(هـ) مثال كَشَفِ "العِلَّة" عن طريق معرفة "مَدَارِ الإسناد":

"حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ" و"إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُكَيْبَةَ"، هما من أصحاب الإمام أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِي، إذا اختلفَ في حديثٍ مرويٍّ عنه فالذي يُقَدَّمُ منهما هو "حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ"، قال الإمامُ أحمدُ بن حَنْبَلٍ: "ما عندي أعلمُ بحديثِ أَيُّوبَ من حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وقد أخطأ في غير شيءٍ"^١. وقال الإمامُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: "إذا اختلفَ إسماعيلُ بنُ عُكَيْبَةَ وحَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ في أَيُّوبَ؛ كان القولُ قولَ حَمَّادٍ"، قِيلَ لِيَحْيَى: فَإِنْ خَالَفَهُ سَفِيانُ الثَّوْرِيُّ؟ قال: "فالقولُ قولُ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ في أَيُّوبَ"، وقال: "وَمَنْ خَالَفَهُ مِنَ النَّاسِ جَمِيعاً في أَيُّوبَ فalcولُ قوله"^٢؛ أي: حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ.

وَمِمَّا اختلفَ فيه "حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ" و"إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُكَيْبَةَ" حديثُ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيٍّ عن ابنِ سِيرِينَ عن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «لَيْسَ أَحَدٌ مِنْكُمْ يُنَجِّيه عَمَلُهُ»، قالوا: ولا أنت؟ قال: «وَلَا أَنَا، إِلَّا أَنْ يَتَعَمَّدَنِي اللَّهُ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَفَضْلٍ»^٣.

وهذا الحديثُ فقد أوقفه إسماعيلُ بنُ عُكَيْبَةَ، ورفَّعه حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، والقولُ قولُ حَمَّادٍ؛ لأنه أثبتَ في "أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِي" وأضبطَ لحديثه مِنْ إسماعيلِ بنِ عُكَيْبَةَ، فالصَّوابُ أنَّ الحديثَ مرفوعٌ.

فمعرفةُ الرَّاوي الذي يَدُورُ عليه الإسنادُ وتعيينُهُ، ومعرفةُ الرَّوَاةِ عنه، وأوثقُهُم فيه، وأضبطُهُم لحديثه، وأكثرُهُم جَمْعاً وروايةً عنه، وأطولُهُم مُلَازِمَةً ومُجَالَسَةً له: قاعدةٌ مُهِمَّةٌ تُعِينُ الباحثَ على ترجيحِ الرَّوَاةِ عند الاختلاف، وتُسَاعِدُهُ على الكشفِ

^١ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٥١٠/١).

^٢ المرجع السابق: (٥١٠/١).

^٣ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الرقاق، باب: القصد والمداومة على العمل، برقم: (٦٠٩٨) عن طريق عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما، ومسلم في الصحيح، كتاب: صفة القيامة والجنة والنار، باب: لن يدخل أحد الجنة بعلمه بل...، برقم: (٥١٦٥)، عن طريق أبي هريرة وجابر وعائشة، رضي الله عنهم.

^٤ انظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب: (٥١١/١).

عن علل الحديث، ومن ثم على الحكم عليه تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً. وبمعرفة ذلك تكمل فائدة القاعدة السابقة "جمع الطرق"، والتي قد تحدثت عنها.

(و) حالات مدار الإسناد:

وبعد أن يجمع الباحث أسانيد الحديث وطرقه يظهر له أن مدارها لا يخلو عن ثلاث حالات، وهي كالآتي:

الحالة الأولى: إما أن تكون الأسانيد والطرق التي وجدها الباحث للحديث متابعات، تلتقي كلها عند راوٍ يتفرّد بالحديث، فيكون هو مدار الإسناد، ويكون الحديث "فرداً مطلقاً"^١.

وفي هذه الحالة ينظر الباحث في الراوي المتفرّد، هل هو ممن يُقبل تفرّده أم لا؟

- فإن كان ممن لا يُقبل تفرّده؛ فالعلة هنا ظاهرة في ضعف ذلك الراوي، وعدم قبول حديثه^٢.

- وإن كان الراوي المتفرّد ثقةً ممن يُقبل تفرّده إذا انفرد لثقتة؛ فينظر الباحث عندئذٍ: هل يُقبل ما انفرد به - بخصوص حديثٍ معيّن - فيحكم بصحّته، ويكون الحديث صحيحاً. أم لا يُقبل تفرّده؛ فيحكم بكون الحديث معلاً، ويكون الحديث ضعيفاً^٣.

الحالة الثانية: أن تكون متابعات الحديث أو طرقه تلتقي عند الصحابي راوي ذلك الحديث؛ فيكون هو مدار إسناد ذلك الحديث أو مخرجه.

^١ الفرد المطلق: ويُقال له أيضاً: "الغريب المطلق"، وهو ما كان التفرّد في أصل سنده، وأصل السند هو طريقه الذي فيه الصحابي، بأن يروي صحابي واحد عن النبي ﷺ. أمّا سبب تسميته بالغريب المطلق فلأن الحديث الذي لا يوجد له من الصحابة إلا راوٍ واحد غيره في طبقته على الإطلاق، فيبقى غريباً فرداً. (انظر: "شرح النخبة" لابن حجر، ص: ٥٦).

^٢ انظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب: (١٣٠/١).

^٣ انظر: المرجع السابق: (١/٣٥٢، ٣٥٣).

وفي هذه الحالة يَنْظُرُ الباحثُ: هل روى عن ذلك الصحابيِّ تابعيَّان أو أكثر، فينفرد عن تابعيٍّ منهم رجلٌ فيكون "فَرْدٌ نَسَبِيًّا"^١، وَيَنْظُرُ الباحثُ في تفرُّده كالتَّنْظَرِ السَّابِقِ في الحالة الأولى.

الحالة الثالثة: أن يَظْهَرَ مِنْ جَمْعِ طُرُقِ الحديثِ أنه مروِيٌّ عن أكثر من صحابيٍّ عن النبي ﷺ، وتكون له شواهدٌ من أحاديث صحابةٍ آخَرِينَ عنه عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ.

وفي هذه الحالة يَنْظُرُ الباحثُ في حديث كلِّ صحابيٍّ على حِدَةٍ كالتَّنْظَرِ السَّابِقِ في الحالتين الأولى والثانية^٢.

فخلاصة ما سبق: أن معرفة "مدار إسناد الحديث" ضرورةٌ جدًّا، فلا يستطيع الباحثُ الكشفَ عن عِلَلِ الحديث، ثم الحُكْمَ عليه تصحيحاً وتحسيناً وتضعيفاً؛ إلَّا بمعرفة مدار الإسناد.

^١ "الفَرْدُ النَّسَبِيُّ": ويُقال له أيضاً: "الفَرْدُ النَّسَبِيُّ"، وهو ما حُكِمَ بتفرُّده بالنسبة لجهة خاصَّة، أو ما قيَّد بجهة، مثل أن يقيَّد برواية شخص عن شخص، كقولهم: "تفرَّد بهذا الحديث فلانٌ عن فلانٍ"، أو ببلد معيَّن، كقولهم: "تفرَّد بهذا الحديث أهلُ مَكَّةَ". (انظر: "شرح النخبة" لابن حجر، ص: ٥٧).

^٢ معرفة مدار الإسناد: للحسيني: (٣٣٢/١، ٣٣٥).

القاعدة الثالثة: التمييز بين خطأ الروايات وصوابها

ويكون ذلك بالنظر في روايات أصحاب الراوي الذي يدور عليه الإسناد، وبملاحظة الاتفاق والاختلاف، والزيادة والتقصان، فلا يخلو هذا النظر عن الأمور الآتية:

(١) إن كانت الروايات متفقة؛ فالظاهر سلامة الحديث من العلة إن كان من رواية الثقات، أو من رواية من يتقوى حديثهم بالمتابعة.

(٢) وإن كانت إحدى الروايات فيها زيادة في المتن، وكان راويها ثقة، ففي هذه الحالة ينظر الباحث إلى هذه الزيادة، فإما أن تكون:

- لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها؛ فهذه الزيادة تُقبل مطلقاً؛ لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة، ولا يرويه عن شيخه غيره.

- وإما أن تكون الزيادة منافية، بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى؛ فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها؛ فيقبل الراجح ويرد المرجوح^١.

وإن كان راوي تلك الزيادة غير ثقة، فزيادته لا أثر لها؛ لأنه لو روى حديثاً تفرد به لا يُقبل منه، فكذلك إذا تفرد بزيادة في حديث يرويه فإنها لا تُقبل.

(٣) وإن كان بين الروايات اختلاف في السند؛ فلا يخلو:

- من أن يكون هذا الاختلاف ناشئاً عن الراوي الذي يدور عليه الإسناد، فيرويه مرة على وجه، ويرويه مرة أخرى على وجه آخر، قال الحافظ ابن رجب: "فاختلاف الرجل الواحد في إسناد:

^١ انظر: "شرح النخبة" لابن حجر، ص: ٦٨، ٦٩.

- إِنْ كَانَ مُتَّهَمًا فَإِنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى الْكَذِبِ.
 - وَإِنْ كَانَ سَيِّئَ الْحِفْظِ تُسَبَّ بِهٖ إِلَى الْاضْطِرَابِ وَعَدَمِ الضَّبْطِ.
 - وَإِنَّمَا يَحْتَمِلُ مِثْلَ ذَلِكَ مِمَّنْ كَثُرَ حَدِيثُهُ، وَقَوِيَ حِفْظُهُ كَالزُّهْرِيِّ وَشُعْبَةَ وَنَحْوَهُمَا^١؛ لَكَوْنِهِ يَرْوِي الْحَدِيثَ عَلَى عِدَّةِ أَوْجُهٍ مَسْمُوعَةٍ لَهُ عَنْ عِدَدٍ مِنَ الرُّوَاةِ^٢.
 - وَتَارَةً أُخْرَى يَكُونُ الْاِخْتِلَافُ فِي السَّنَدِ نَاشِئًا عَنِ الرُّوَاةِ عَنِ الرَّاويِ الَّذِي عَلَيْهِ مَدَارُ الْإِسْنَادِ. وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا بُدَّ لِمَعْرِفَةِ الرُّوَايَةِ الصَّحِيحَةِ الْمَحْفُوظَةِ الرَّاجِحَةِ مِنْ:
 - مَعْرِفَةِ طَبَقَاتِ الرُّوَاةِ عَمَّنْ تَدَوَّرَ عَلَيْهِ الْأَسَانِيدُ.
 - وَالتَّمْيِيزَ بَيْنَ مَرَاتِبِهِمْ فِي الْحِفْظِ وَالْإِتْقَانِ.
 - وَمَعْرِفَةَ مَنْ يُرْجَّحُ قَوْلُهُ مِنْهُمْ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ.
- وَهَذِهِ الدَّقَائِقُ يَحْصُلُ مِنْ مَعْرِفَتِهَا وَإِتْقَانِهَا وَكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهَا: الْوُقُوفُ عَلَى دَقَائِقِ عِلَلِ الْحَدِيثِ^٣.

مِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ:

قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِي (ت ٣٢٧هـ): "سُئِلَ أَبُو زُرْعَةَ عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ مُعَاذُ ابْنِ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُرَّةُ بْنُ هِشَامٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا مِنْ عِظَمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا»^٤.

^١ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١٤٤/١).

^٢ معرفة مدار الإسناد: للحسيني: (٣٣٦/١).

^٣ انظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب: (٤٨٦/٢).

^٤ أخرجه الحاكم في المستدرک على الصحيحين، كتاب البر والصلة، (٩٧/٥)، برقم: (٧٤٨٣)، وقال: "صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي.

ورواه حمَّادُ بن زَيْدٍ، عن أَيُّوبَ، عن القاسمِ بن عَوْفٍ، عن ابنِ أَبِي أَوْفَى،
عن النبي ﷺ^١.

قال أبو زُرْعَةَ: أَيُّوبُ أَحْفَظُهُمْ^٢.

ففي هذا الحديثِ قَارَنَ الإمامُ أبو زُرْعَةَ الرَّازِي بين رواياتِ الرَّوَاةِ عن القاسمِ
ابنِ عَوْفٍ الشَّيْبَانِي؛ فَوَجَدَ أَنَّ أَحْفَظَهُمْ هو "أَيُّوبُ بنِ أَبِي تَمِيمَةَ السَّخْتِيَّانِي"، فَقَدَّمَ
روايته ورجَّحها على غيرها^٣.

فبِمُقَارَنَةِ حديثِ الرَّاوِي بحديثِ أَقرانه يَتَبَيَّنُ مدى مُخَالَفَتِهِ أو مُوَافَقَتِهِ لهم،
فإذا كان مُخَالَفًا قُدِّمَ حديثُ مَنْ هو أَحْفَظُ منهما، وَحُكِمَ الْآخَرُ بأنه معلولٌ.

^١ أخرجه هذه الرواية الإمام ابن ماجه في سننه، كتاب: النكاح، باب: حق الزوج على المرأة، برقم: (١٨٥٣)، وابن حبان في صحيحه، (٤٣٧/١)، برقم: (٦٢٣).

^٢ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٩٦٩/٢).

^٣ الوجيز في علم علل الحديث: لمصطفى أبي زيد، ص: ١٠٧، ١٠٨.

القاعدة الرابعة: النظر في استقامة الحديث وعدم نكارتِه سنداً ومتناً

يعني: أن يكون في متن الحديث ما تُستَنَكَّرُ نسبته إلى النبي ﷺ، أو في سياق سنده ما يُستَعَرَبُ ويُستَنَكَّرُ، حيث إنَّ حُفَاطَ الحديث لكثرة مُمارَسَتهم لهذا العلم، تكون لديهم ملكة قوية في فقه المتن، وسياق الأسانيد، ونفس حديثي في معرفة النصوص النبوية لفظاً ومعنى، سنداً ومتناً.

قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي: "نعلم صحة الحديث بعدالة ناقله، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثله كلام الثبوة"....^١، وهذا ما يمكن أن يُطلق عليه: النفس الحديثي^٢.

ونكارة المتن تارة تكون لأجل لفظة فيه، وتارة تكون النكارة في دلالة وفقهه، وقد يكون السند ظاهره السلامة، ولكن العلة في متنه، وهذا من أدق المسائل وأعمضها^٣.

وقال الحافظ ابن كثير في معرض وصفه لحال الجهابذة النقاد في هذا الفن: "وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التي لا يُشبهها غيرها من ألفاظ الناس، فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار الثبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ أو زيادة باطلة، أو مجازفة أو نحو ذلك، يُدركها البصير من أهل هذه الصناعة"^٤.

من الأمثلة على نكارة الأحاديث:

ما رواه زيد بن سعيد قال: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَرْفُوعاً: «مَنْ أَدْخَلَ عَلَى مُؤْمِنٍ سُوراً فَقَدْ سَرَّنِي، وَمَنْ سَرَّنِي فَقَدْ اتَّخَذَ عِنْدَ اللَّهِ عَهْداً...».

^١ مقدمة الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم، ص: ٣٥.

^٢ الوهم في روايات مختلفي الأمصار: للوريكات، ص: ١١٩.

^٣ الكشف الحثيث عن علل الحديث: للشحاتة، ص: ٤٣.

^٤ اختصار علوم الحديث: لابن كثير، ص: ٦١.

قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ بعد سَوَقِ هذا الحديثِ في ترجمة الإمامِ إِبْنِ إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ بنِ مُحَمَّدٍ الْفَزَارِيِّ الشَّامِيِّ (ت ١٨٦هـ): "هذا حديثٌ شَبِيهُ موضوعٍ مع لطافةِ إسناده، وزَيْدٌ هذا لم أجد له ذِكْرًا في دواوين الضعفاء، والآفةُ منه"^١. وقال: "هذا حديثٌ مُنْكَرٌ غريبٌ، مردودٌ لا يَحْتَمِلُهُ أَبُو إِسْحَاقَ، وزَيْدٌ الآفةُ منه"^٢.
 فمَثَلُ هذا الحديثِ يَنْصُرُ الْأَثْمَةَ الْحِفَاطُ من خلال استقراءهم أنه خطأ غيرُ محفوظٍ، ولا يَصِحُّ الحديثُ بهذا الإسناد لَعَرَابَةِ تركيبه.

^١ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٥٤٣/٨).

^٢ تذكر الحفاظ: للذهبي: (٢٧٤/١).

القَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ: جَمْعُ كَلَامِ أئِمَّةِ الْعِلَلِ فِي الْحَدِيثِ وَمَعْرِفَةُ مَنْ صَحَّحَهُ وَمَنْ أَعْلَاهُ

يعني: أن يتكلم في علل الأحاديث أحدُ أئمة الحديث ونُقَادِهِ الْمُعْتَبَرِينَ، فلا عِبْرَةَ بأقوال غيرهم في إعلالها وتصحيحها المبنية على مُجَرَّدِ احتمالاتٍ عقليةٍ.

فإذا ظهرت لنا صححةٌ حديثٍ أو ضَعْفُهُ بعد النَّظَرِ في إسناده وطُرُقِهِ، وَوَجَدْنَا أن إماماً أو أكثر من أئمة الحديث النُّقَادِ قد تكلم على تصحيح الحديث أو إعلاله بعلّةٍ من العِلَلِ بدوّن خلافٍ مُعْتَبَرٍ بينهم؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْمُتَحْتَمِّ عَلَيْنَا - ونحن المتأخرون عنهم - الْأَخْذُ بقولهم وترك ما عَدَاهُ، فَإِنَّ تصحيحهم للحديث أو إعلالهم له يُعَدُّ قَرِينَةً لِمَنْ أَتَى بعدهم على قُوَّةِ هَذَا الْوَجْهِ على غيره، أو ضَعْفُهُ، حيثُ إِنَّ عِلْمَهُم بِالْعِلَلِ والاختلاف على الرواة وقرائن التَّرجيح، تجعل إعلالهم وتصحيحهم في أعلى درجات القُوَّةِ.

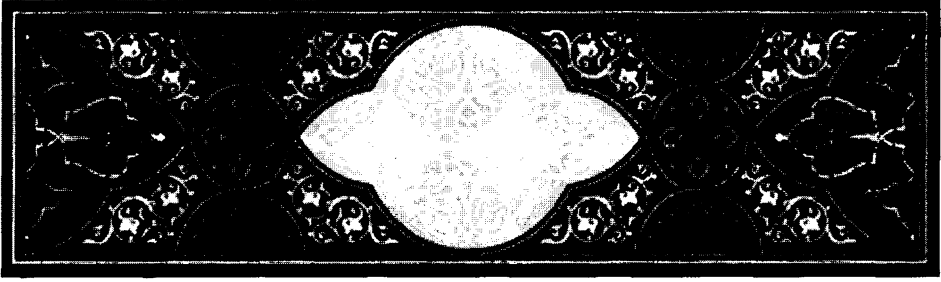
وقال الحافظُ ابن حجرٍ: "فمضى وَجَدْنَا حديثاً قد حَكَمَ إمامٌ من الأئمة المرجوع إليهم بتعليقه، فالأَوْلَى أَتْبَاعُهُ فِي ذَلِكَ كما نتبعه في تصحيح الحديث إذا صحَّحه...، وهذا حيثُ لَا يُوجَدُ مُخَالِفٌ مِنْهُمْ لذلك المعلل...، وبهذا التقرير يتبيّن عَظَمُ مَوْقِعِ كَلَامِ الْمُتَقَدِّمِينَ، وَشِدَّةُ فَحْصِهِمْ، وَقُوَّةُ بَحْثِهِمْ، وَصِحَّةُ نَظَرِهِمْ، وَتَقَدُّمُهُمْ بما يُوجِبُ المصير إلى تقليدهم في ذلك، والتسليم لهم فيه"^١.

لكنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِحَسَبِ الْإِمَامِ وَمَنْهَجِهِ فِي الْحُكْمِ عَلَى الْأَحَادِيثِ، وَقُوَّةِ كِتَابِهِ الَّذِي اشْتَرَطَ فِيهِ الصَّحَّةَ بِالنَّسْبَةِ لِحَاظِ التَّصْحِيحِ، فَلَيْسَ حُكْمُ الْحَاكِمِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيِّ، وَالْإِمَامِ الْبَيْهَقِيِّ - مثلاً - كَحُكْمِ الْأئِمَّةِ النُّقَادِ أَمْثَالِ: ابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَالْبُخَارِيِّ، وَمُسْلِمٍ، وَيَحْيَى بْنِ مَعِينٍ وَأَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ.

^١ النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٦٦١/٢، ٦٦٢).

وخلاصة القول: إِنَّ تَتَّبِعَ أقوالَ أئمةِ عِلْمِ علَلِ الحديثِ وأحكامهم على الأحاديث من أهمِّ طُرُقِ معرفةِ العِلَّةِ، وخاصةً بالنِّسبةِ لِمَن أتى بعدهم من المتأخِّرين.

هذه بعضُ قواعدٍ مُهمَّةٍ تُعينُ دارسَ هذا العِلْمِ على إدراكِ "العِلَلِ" في سَنَدِ الحديثِ ومَتْنِهِ، وقد يكونُ هناكُ أكثرُ مِمَّا ذَكَرْتُهُ من القواعدِ والضوابطِ، لكنني اكتفيتُ هنا بالقَدَرِ الضَّروريِّ المفيدِ.



المبحث الثالث:

قَرَائِنُ إِعْلَالِ الْأَحَادِيثِ

(أ) تعريفُ "القرائن" في اللُّغة والاصطلاح:

أولاً: في اللُّغة:

"القرائنُ" جَمْعُ "قَرِينَةٍ"؛ وهي من فِعْلٍ "قَرَنَ يَقْرِنُ قَرْنًا"، و"القَرْنُ" معناه: الجَمْعُ، يُقال: "فلانٌ قَرَنَ الشَّيْءَ بالشَّيْءِ"؛ أي: شَدَّهُ إِلَيْهِ وَوَصَلَهُ بِهِ"، ويُقال: "فلانٌ قَرَنَ بينَ البَعِيرَيْنِ"؛ أي: جَمَعَ بينهما بِجَبَلٍ وَاحِدٍ، و"فلانٌ قَرَنَ بينَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ"؛ أي: جَمَعَ بينهما بِإِحْرَامٍ وَاحِدٍ. وَكُلُّ مَا يُقْرَنُ بِهِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَهُوَ: الْقِرَانُ.

وكذلك فَإِنَّ الْفِعْلَ "قَرَنَ" يَدُلُّ عَلَى الْمُصَاحَبَةِ، حَيْثُ يُقَالُ لِلزَّوْجَةِ: "إِنَّهَا قَرِينَةُ فلانٍ"؛ لِمُصَاحَبَتِهَا إِيَّاهُ عَلَى الدَّوَامِ، وكذلك يُقالُ لِلصَّدِيقِ: "قَرِينٌ"، لِمُلَازَمَتِهِ لَصَدِيقِهِ بِاسْتِمْرَارٍ.

وكذلك من معاني "القَرِينَةِ": الدَّلَالَةُ عَلَى الشَّيْءِ، حَيْثُ الْقَرِينُ يَدُلُّ عَلَى قَرِينِهِ لِشِدَّةِ الْمُلاصَقَةِ بَيْنَهُمَا، تِلْكَ الْمُلاصَقَةُ النَّاشِئَةُ عَنِ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا، وَمُصَاحَبَةِ كُلِّ مِنْهُمَا لِلآخَرِ^١.

^١ انظر: "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير" للفيومي: (١٥٨/٢)، و"التعريفات" للجرجاني، ص: ٢٢٣،

و"معجم مقاييس اللغة" لابن فارس، ص: ٨٨٣.

ثانياً: في الاصطلاح:

ما يَدُلُّ على المراد دون تصريح؛ وذلك مما يكون له تَعَلُّقٌ مُبَاشَرٌ أو غيرُ مُبَاشَرٍ من الألفاظ والإشارات التي تؤثر في توجيه دَلَالَةِ اللَّفْظِ أو العبارة المستعملة في بيان درجة حديث الرَّاوي، أو بيان حاله جَرَحاً وتعديلاً^١.

(ب) أهمية معرفة القرائن في قَبُولِ الْخَبَرِ أو رَدِّهِ وإِعْلَالِهِ:

تُعتبر معرفة القرائن التي يقوم عليه قَبُولُ الْخَبَرِ وترجيحُه، أو رَدُّهِ وإِعْلَالُهُ، من أَهمِّ الْمَسَائِلِ التي سَلَكَها الأئمةُ النُّقَادُ في إصدار أحكامهم سواء كانت تتعلق بالرُّوَاةِ أو بالأخبار، أو بمعنى آخر سواء كانت تتعلق بمتون الأحاديث أو بأسانيدِها.

وتكون هذه القرائنُ تارةً للتعديل أو التحريج، وتارةً تكون للإعلال أو الترجيح، وهي قرائن تُدْرِكُ أحياناً بتنصيب الناقد على قَرِينَةٍ تتعلق بالخبر، وحُكْمِهِ فيه بالقبول أو الإعلال.

وأحياناً أخرى تُدْرِكُ هذه القرائنُ من خلال تَتَبُّعِ طرائق النُّقَادِ في حُكْمِهِم على الآثار أو رُوَاةِ الأخبار^٢.

قال الحافظُ ابنُ حَجَرٍ: "والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بِحُكْمٍ مُستقلٍّ من القَبُولِ والرَّدِّ؛ بل يرجحون بالقرائن"^٣.

^١ ألفاظ وعبارات المرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الرَّاوي والمروي: للدكتور أحمد معبد عبد الكريم، ص: ٢٢.

^٢ قرائن إعلال وترجيح الروايات من خلال كتابي "التمييز" لمسلم بن الحجاج القشيري و"العلل" لابن أبي حاتم الرازي دراسة نظرية تطبيقية: للدكتور سعود عبد الله بردي المطيري، ص: ١١٧.

^٣ النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٦٢٦/٢).

(ج) تَفَاوُتُ القرائن في الوُضوح والْعُمُوض وتَفَاوُتُ الأشخاص في إدراكها^١:

أولاً: تَفَاوُتُ القرائن في الظهور والْعُمُوض:

(١) مِنَ القرائن ما تكون صريحة واضحة لا تحتاج إلى إعمال فكرٍ أو استنباطٍ. ومنها ما تكون خفية غامضة ودقيقة حتى يحتاج إلى ذهنٍ وقادٍ، وفهمٍ ثاقبٍ، وفطنةٍ حسنةٍ لملاحظتها واستنباطها.

(٢) وَمِنَ القرائن ما تكون دلائلها قاطعة لا تحتمل الرَّدَّ أو التشكيك، ومنها ما تكون دلائلها ظنية يختلف الناس في قبولها وردّها، أو صلاحيتها للاعتبار بها أو عدمه. فلا بُدَّ من أمرٍ مهمٍّ لاعتبار القرينة التي يُستدلُّ بها، وأساسٍ يُعتمد عليها، ألا وهو: وجودُ علاقةٍ وصلةٍ قويةٍ ظاهرة لا مخفية، قائمة على أساسٍ سليمٍ ومنطقيٍّ قويمٍ.

ثانياً: تَفَاوُتُ الأشخاص في قُوَّةِ الإدراك والفهم للقرائن:

إنَّ معرفة القرائن معرفةً جيدةً، وفهمها فهماً دقيقاً، يحتاج أحياناً إلى تمكّن تامٍّ، وذهنٍ ثاقبٍ، وفهمٍ قويٍّ، والنَّاسُ يتفاوتون في ذلك - بحسب ظهور القرائن أو خفاءها - إذ هي أنواعٌ كثيرةٌ لا تكاد تدخل تحت حصرٍ.

ولعلماء أصول الفقه والحديث أقوالٌ عديدةٌ في تَفَاوُتُ الأشخاص في قُوَّةِ الإدراك والفهم للقرائن، ومن تلك الأقوال: قولُ إمام الحرمين عبد المَلِك بن عبد الله الجويني (ت ٤٧٨هـ): "ولو رامَ واحدُ العلومِ ضَبْطَ القرائنِ ووَصَفَها بما تميَّز به عن غيرها؛ لم يجد إلى ذلك سبيلاً، فكأنَّها تُدقُّ عن العبارات، وتَأبى على مَنْ يُحاول ضَبْطَها بها"^٢.

^١ بتصرف يسير من "القرائن وأثرها في علم الحديث" للدكتور عبد الله محمد حسن، ص: ٢١، ٢٣.

^٢ البرهان في أصول الفقه: لعبد الملك الجويني: (٣٧٣/١).

وقولُ الحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلَانِي: "لأهل العلم بالحديث مَلَكَ قُوَّةٌ يَمَيِّزُونَ بها ذلك، وإِنَّمَا يقوم بذلك مِنْ يكون أَطْلَاعُهُ تَامًا، وَذِهْنُهُ ثَابِتًا، وَفَهْمُهُ قَوِيًّا، ومَعْرِفَتُهُ بِالْقَرَائِنِ الدَّالَّةِ عَلَى ذَلِكَ مَتَمَكِّنَةً"^١.

(د) أَهْمُ الْقَرَائِنِ الَّتِي يَتَرَجَّحُ بِهَا بَعْضُ الْأَحَادِيثِ عَلَى بَعْضٍ:

تُعَدُّ هَذِهِ الْقَرَائِنُ مِنْ أَهَمِّ وَسَائِلِ الْكَشْفِ عَنِ الْعِلَلِ الْقَادِحَةِ فِي الْحَدِيثِ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ بَيْنَ الرُّوَاةِ، وَهَذِهِ الْقَرَائِنُ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى، وَلَيْسَ لَهَا ضَابِطٌ يَضْبِطُهَا، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ: "وَلَهُمْ - أَي: الْأُئِمَّةُ النَّقَادَ - فِي كُلِّ حَدِيثٍ نَقْدٌ خَاصٌّ، وَلَيْسَ لَذَلِكَ ضَابِطٌ يَضْبِطُهُ"^٢، وَقَالَ الْأَمِيرُ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الصَّنْعَانِيُّ (ت ١١٨٢هـ): "وَجُوهُ التَّرْجِيحِ كَثِيرَةٌ لَا تَنْحَصِرُ، وَلَا ضَابِطٌ لَهَا"^٣.

لِذَلِكَ أَكْتَفَى هُنَا بِذِكْرِ أَهَمِّ تِلْكَ الْقَرَائِنِ، وَهِيَ كَالآتِي:

الْقَرِينَةُ الْأُولَى: الْحِفْظُ وَالِاتِّقَانُ وَالْإِكْثَارُ مِنَ الرُّوَايَةِ:

إِنَّ مِنْ أَعْظَمِ هَيَّاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لِعِبَادِهِ "الْحَافِظَةَ الْقَوِيَّةَ"، الَّتِي يَرْزُقُهَا - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - لِمَنْ يَشَاءُ مِنْهُمْ، وَقَدْ رَزَقَ بِهَذِهِ الْهَبَةِ كَثِيرٌ مِنْ أُئِمَّةِ الْحَدِيثِ، فَكَانُوا يَحْفَظُونَ آلَافًا مِنَ الْأَحَادِيثِ بِأَلْفَاظِهَا، وَمِنْ الْأَسَانِيدِ بِرَجَالِهَا، وَيَسْتَحْضِرُونَهَا مَتَى يَشَاؤُونَ، كَمَا يَتَبَيَّنُ لَنَا ذَلِكَ جَلِيًّا مِنَ الْأَقْوَالِ الْآتِيَةِ:

قَالَ الْإِمَامُ النَّابِغِيُّ عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ الشَّعْبِيُّ (ت ١٠٣هـ): "مَا كَتَبْتُ سُودَاءَ فِي بَيْضَاءَ قَطًّا، وَلَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ بِحَدِيثٍ فَأَحْبَبْتُ أَنْ يُعِيدَهُ عَلَيَّ، وَلَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ بِحَدِيثٍ إِلَّا حَفِظْتُهُ"^٤.

^١ نخبة الفكر: لابن حجر، ص: ٨٦.

^٢ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٣٥٣/١).

^٣ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: للصنعاني: (٣٨/٢).

^٤ الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي: (٣٢٣/٦).

وقال الحافظ الذَّهَبِيُّ عن حِفْظ الإمام الحافظ مَعْمَر بن راشد البَصْرِيِّ (ت ١٥٣هـ): "قال مُحَمَّد بن كثير، عن مَعْمَر، قال: سمعتُ مِنْ قَتَادَةَ وأنا ابنُ أربَع عشرة سَنَةً، فما شيءٌ سمعتُ في تلك السَّنِينَ إِلَّا وكأنَّه مكتوبٌ في صَدْرِي"^١.
وقال القاضي عِيَّاض اليَحْصِينِي (ت ٥٤٤هـ): عن حِفْظ فقيه الدِّيَّار المِصْرِيَّة الإمام إسحاق بن فَرَات المِصْرِيِّ (ت ٢٠٤هـ) أنه: "قرأ مُوطَّأَ مالِكٍ من حِفْظِهِ، فما أَسْقَطَ حرفاً - فيما أعلم"^٢.

وقال الإمام وَكِيعُ بن الجَرَّاح (ت ١٩٧هـ): "ما كتبتُ عن سفيان الثَّوْرِيِّ حديثاً قطُّ، كنتُ أحفظه، فإذا رجعتُ إلى المنزل كتبتُه"^٣.

وغير ذلك أمثلة كثيرة لحافظتهم القوية تحفل بها كتب التراجم.
فلذلك يُعتبر "الحِفْظُ" أهمَّ قَرِينَةٍ من قرائن التَّرجيح بين الروايات المختلفة، قال الإمام عبد الرحمن بن مَهْدِيٍّ: "إنَّما يُستدلُّ على حِفْظ المحدث إذا لم يختلف عليه الحُقَّاطُ"^٤.

ويشمل الحِفْظُ هنا "حِفْظ الصَّدْرِ" و"حِفْظ الكتاب".
أمَّا "حِفْظ الصَّدْرِ" فقال الحافظ ابن رَجَب الحَنَبَلِيُّ: "قاعدة: إذا روى الحُقَّاطُ الأثبات حديثاً بإسنادٍ واحدٍ، وانفرد واحدٌ منهم بإسنادٍ آخر، فإن كان المنفردُ ثِقَةً حافظاً فحكمه قريبٌ من حُكْم زيادة الثَّقَاتِ في الأسانيد والمتون..."^٥، وقال أيضاً: "ويقوى قبولُ قوله إن كان المرويُّ عنه واسع الحديث، يُمكن أن يحمل الحديثَ من طُرُقٍ عديدةٍ كالزُّهْرِيِّ والثَّوْرِيِّ وشُعْبَةَ والأَعْمَشِ"^٦.

^١ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٤٤/١٨).

^٢ ترتيب المدارك وتقريب المسالك: للقاضي عياض: (٤٥٩/١).

^٣ تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي: (٤٧٥/١٣).

^٤ الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، ص: ٤٣٥.

^٥ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٧١٩/٢).

^٦ المرجع السابق: (٧١٩/٢).

من الأمثلة على هذه القرينة:

حديثٌ رواه أبو إسحاق السَّبَّيحي، عن أبي عُبَيْدَةَ، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. ورواه كذلك عن أبي الأَحْوَص، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. قال الإمام أبو حاتم الرازي: "كِلَاهُمَا صحيحان، كان أبو إسحاق واسع الحديث"^١.

التعبير عن هذه القرينة:

حين يرجح الأئمةُ الثَّقَادُ بهذه القرينة يقولون: "فلانٌ أَحْفَظُ مِنْ فلانٍ"، أو "فلانٌ أَحْفَظُ لحديث فلانٍ"، أو "فلانٌ واسع الحديث".

القرينة الثانية: الكثرة والعدد:

تُعَدُّ قَرِينَةٌ التَّرجيحُ بالكثرة والعددِ مِنْ أقوى القرائنِ للتَّرجيحِ بين المَرْوِيَّاتِ الَّتِي جَرَى فيها الاختلافُ، فهي كثيراً ما تُرَدُّ على أَلْسِنَةِ الأئمةِ والحُفَاطِ، وَمِمَّنْ اعتمدها منهم: الإمامُ يَحْيَى بن سعيد القطان البَصْرِيّ (ت ١٩٨ هـ).

ونَصَّ عليها الإمامُ مُحَمَّدُ بن إدريس الشَّافِعِيّ (ت ٢٠٤ هـ) فقال: "والعددُ أَوْلَى بِالْحِفْظِ مِنَ الواحد"^٢.

وقال أيضاً: "إنَّما يَغْلَطُ الرَّجُلُ بخلاف مَنْ هو أَحْفَظُ منه، أو يأتي بشيءٍ في الحديث يُشْرِكُهُ فيه مَنْ لم يَحْفَظْ منه ما حَفِظَ، وهم عددٌ وهو منفردٌ"^٣.

وقال الحافظُ الخطيبُ البغدادي: "وَيُرجَّحُ بكثرة الرواة لأحد الخبرين؛ لأنَّ الغَلَطَ عنهم والسَّهْوَ أبعدُ، وهو إلى الأقلِّ أَقْرَبُ"^٤.

وقال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: "إنَّ كان الحديثُ قد رواه الثَّبُتُ بإسنادٍ، أو وَقَفَهُ، أو أَرْسلَهُ، ورُفِقَواهُ الأَثْبَاتُ يُخالفونه؛ فالعِبْرَةُ بما اجتمع عليه الثَّقَاتُ، فإنَّ الواحدَ قد يَغْلَطُ، وهنا قد تَرَجَّحَ ظُهُورُ غَلَطِهِ فلا تعليلَ، والعِبْرَةُ بالجماعة"^٥.

^١ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٢٨٩/٢).

^٢ كتاب الأُم: للإمام الشافعي: (١٦٧/١٠).

^٣ اختلاف الحديث: للإمام الشافعي، ص: ٢٩٤.

^٤ الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، ص: ٤٦٣.

^٥ الموقظة في علم مصطلح الحديث: للذهبي، ص: ٥٢.

من الأمثلة على هذه القرينة:

ما ذكره الإمام مُسْلِمٌ عن حديثٍ رواه يزيدُ بن أبي زياد، عن كُرَيْبٍ، عن عبد الله بن عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - أنه صَلَّى مع النبي ﷺ، فقام عن يمينه، فأخذه النبي ﷺ فجعله عن يساره".

قال مُسْلِمٌ: "وهذا خَيْرٌ غَلَطٌ غيرُ محفوظٍ، لَتَتَابِعِ الْأَخْبَارِ الصَّحَاحُ بِرَوَايَةِ الثَّقَاتِ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ إِنَّمَا قَامَ عَنْ يَسَارِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَحَوَّلَهُ حَتَّى أَقَامَهُ عَنْ يَمِينِهِ. وَكَذَلِكَ سُنَّةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَائِرِ الْأَخْبَارِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - أَنَّ الْوَاحِدَ مَعَ الْإِمَامِ يَقُومُ عَنْ يَمِينِ الْإِمَامِ لَا عَنْ يَسَارِهِ"^١.

ثم ذكر مُسْلِمٌ رَوَايَةَ الْأَكْثَرِ عَنْ كُرَيْبٍ، وَهُمْ: عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَمَخْرَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ، وَسَالِمُ بْنُ الْجَعْدِ، وَغَيْرُهُمْ، عَلَى خِلَافِ رَوَايَةِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ، الَّذِي كَانَ ضَعِيفًا، قَالَ فِيهِ الْإِمَامُ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ وَالْإِمَامُ أَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: "لَيْسَ بِالْقَوِي"^٢.

تنبيه: هذه القرينةُ إِنَّمَا تُفِيدُ إِذَا كَانَتِ الرُّوَاةُ مُحْتَجًّا بِهِمْ مِنَ الطَّرَفَيْنِ^٣ الْمُخْتَلَفِينَ، أَمَّا مَعَ الضَّعْفِ فَالْأَمْرُ يَحْتَاجُ إِلَى قَرَائِنٍ أُخْرَى^٤.

التعبير عن هذه القرينة:

حين يَرَجِّحُ الْأَئِمَّةُ الثَّقَادُ هَذِهِ الْقَرِينَةَ يُعْبِرُونَ بِقَوْلِهِمْ: "خَالَفَ فَلَانُ النَّاسَ"، أَوْ "رَوَاهُ النَّاسُ كَذَا"، أَوْ "النَّاسُ يَرَوُونَهُ"، أَوْ "رَوَاهُ جَمَاعَةٌ"، أَوْ "رَوَاهُ خَلْقٌ"، أَوْ "رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ"، وَغَيْرَهَا مِنَ الْعِبَارَاتِ.

القرينة الثالثة: حِفْظُ الرَّأْيِ وَضَبْطُهُ:

هذه من القرائن التي تُرَجِّحُ الْخَبَرَ، وَقَدْ اسْتَعْدَمَهَا الْأَئِمَّةُ الْحَفَاطُ وَالثَّقَادُ بِكَثْرَةٍ.

^١ في كتابه "التمييز"، ص: ١٨٤، ١٨٥.

^٢ انظر: "تهذيب التهذيب: لابن حجر: (٤١٣/٤).

^٣ قاله الزيلعي في "نصب الراية": (٣٦٠/١).

^٤ انظر: "قواعد العلل وقرائن الترجيح" للدكتور عادل عبد الشكور الزرقى، ص: ٤٣.

من الأمثلة على هذه القرينة:

قال الإمام أبو زرعة الرازي: "حديث قتادة مرفوعاً أصح، وفتادة أحفظ"^١.

قال أبو زرعة هذه العبارة بعد أن سئل عن حديث رواه يزيد بي أبي يزيد الرشك الضبعي البصري موقوفاً، ورواه قتادة بن دعامه السدوسي مرفوعاً، وفتادة ثقة ثبت، ولهذا قال أبو زرعة: "وكتادة أحفظ"، أما يزيد الرشك فهو ثقة عابد^٢.

التعبير عن هذه القرينة:

كثيراً ما يعبر الأئمة الثقات عن هذه القرينة بقولهم: "فلان أحفظ من فلان"، أو "والحديث حديث فلان"، أو "رواه فلان وهو أحفظ"، أو "رواه الثقات".

القرينة الرابعة: أن يعرف الراوي باختصاصه بشيخه:

يعني أن يكون للراوي أصحاب هم خاصته، ويكونون أحفظ الناس لحديثه. وهذه تعتبر من أهم القرائن التي ينظر فيها ثقات الحديث للترجيح بين الرواة المختلفين على شيوخهم الكثيرين.

وهذا الاختصاص يعود إلى عدة قرائن، منها:

(١) قوة الحفظ أو الكتابة.

(٢) أو طول الملازمة وقدمها.

(٣) أو قرابة الراوي.

والاهتمام بهذه القرينة، ومعرفة طبقات أصحاب الحفاظ ومنازلهم من شيوخهم، ومراتبهم بين بعض؛ يعطي الباحث قوة وملازمة في إعلال الحديث والترجيح عند الاختلاف، دون كثير عناء أو جهد، قد يبذله من جهل ذلك.

^١ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٢٤٧/١).

^٢ انظر: "تقريب التهذيب" لابن حجر، ص: ٦٣٧.

فإذا روى جماعة عن حافظٍ له أصحابٌ، وتفرَّدَ رَاوٍ عنه - دُونَهُمْ - بزيادةٍ أو وجهٍ؛ وَجَبَ التَّوَقُّفُ عن قَبُولِهَا؛ لِأَنَّ "تَفَرَّدَ وَاحِدٌ عَنْهُ بِهَا دُونَهُمْ" مع تَوَفُّرِ دَوَاعِيهِمْ على الأخذِ عنه وَجَمْعِ حَدِيثِهِ؛ يَقْتَضِي رِيَّةً تُوجِبُ التَّوَقُّفَ عَنْهَا"^١.
قال الحافظُ ابن رَجَبٍ: "اعْلَمْ أَنَّ معرفةَ صِحَّةِ الحديثِ وَسَقَمِهِ تَحْصُلُ من وَجْهَيْنِ:

أحدهما: معرفةُ رجالِهِ وَثِقَتِهِمْ وَضَعْفِهِمْ، ومعرفةُ هَذَا هَيْنَ^٢؛ لِأَنَّ الثَّقَاتِ وَالضُّعَفَاءَ دُونُوا فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّصَانِيفِ، وَقَدْ اشْتَهَرَتْ بِشَرْحِ أحوَالِهِم التَّوَالِيفُ.

الوجهُ الثاني: معرفةُ مراتبِ الثَّقَاتِ، وترجيحُ بعضهم على بعضٍ عند الاختلاف، إمَّا فِي السَّنَدِ، وإمَّا فِي الْوَقْفِ وَالرَّفْعِ، ونحو ذلك. وهذا هو الذي يَحْصُلُ من معرفته وإتقانه وكثرةِ مُمارَسَتِهِ الوقوفِ على دقائقِ عللِ الحديث..."^٣.

وهذه طريقةُ الحُدَّاقِ من أصحابِ الحديثِ، أَطْبَاءُ عِلَلِهِ، يَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ الشَّخْصِ عَمَّنْ هو معروفٌ بِالرِّوَايَةِ عَنْهُ، وَيَحْفَظُ حَدِيثَهُ وَإِتْقَانَهُ، وَمُلَازِمَتَهُ لَهُ، وَاعْتِنَائِهِ بِحَدِيثِهِ، وَمُتَابَعَةِ غَيْرِهِ لَهُ، وَيَتْرَكُونَ حَدِيثَهُ نَفْسَهُ عَمَّنْ لَيْسَ هُوَ مَعَهُ بِهَذِهِ الْمَنْزِلَةِ"^٤.

قال الإمامُ يَحْيَى بن مَعِينٍ: "حَمَّادُ بن سَلَمَةَ أَعْرَفُ بِعَلِيِّ بن زَيْدٍ من حَمَّادِ ابن زَيْدٍ"^٥.

^١ النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٦٣١/٢).

^٢ هذا أمر نسبي لا مُطْلَقٌ.

^٣ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٤٦٧-٤٦٨).

^٤ الفروسية: لابن قيم الجوزية، ص: ٤٤.

^٥ رواية ابن الجنيدي، ص: ٨٤٠.

وقال الإمام أبو حاتم الرازي: "[عبد الرحمن بن عبد الله] المَسْعُودِيُّ أَفْهَمُ بحديث عَوْنٍ [بن عبد الله]"^١.

وَيَدْخُلُ فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ مَنْ سَمِعَ مِنَ الرَّأْيِ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ، فَيَرْجَحُ جَانِبَهُ لاختصاصه بالسَّماعِ مِنْهُ قَبْلَ تَغْيِيرِهِ.

وكما قال الإمام أبو حاتم: "إِسْرَائِيلُ [بن يونس السَّبَّيْعِيُّ] أَقْدَمُ سَمَاعاً مِنْ زُهَيْرٍ [بن مُعَاوِيَةَ] فِي أَبِي إِسْحَاقَ [السَّبَّيْعِيُّ]"^٢، ثُمَّ ذَكَرَ اخْتِلَاطَ أَبِي إِسْحَاقَ مِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى هَذِهِ الْقَرْيَةِ:

مَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: "كَانَ النَّاسُ يُخْرِجُونَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ صَاعَ شَعِيرٍ، أَوْ تَمْرٍ، أَوْ سُلْتٍ^٣، أَوْ زَبِيبٍ، فَلَمَّا كَانَ عُمَرُ، وَكَثُرَتِ الْحِنْطَةُ، جَعَلَ عُمَرُ نِصْفَ صَاعٍ حِنْطَةً مَكَانَ صَاعٍ مِنْ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ".

ثُمَّ ذَكَرَ رِوَايَةَ مَالِكٍ، وَعُبَيْدِ اللَّهِ، وَأَيُّوبَ، وَاللَّيْثَ، وَغَيْرِهِمْ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ صَاعاً مِنْ تَمْرٍ.

ثُمَّ قَالَ مُسْلِمٌ: "فَهَؤُلَاءِ الْأَجَلَّةُ مِنْ أَصْحَابِ نَافِعٍ قَدْ أَطْبَقُوا عَلَى خِلَافِ رِوَايَةِ ابْنِ أَبِي رَوَّادٍ فِي حَدِيثِهِ صَدَقَةَ الْفِطْرِ...، لَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي الْحَدِيثِ: السُّلْتُ، وَلَا الزَّبِيبَ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِي الْحَدِيثِ غَيْرَ أَنَّهُ جَعَلَ مَكَانَ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ نِصْفَ صَاعٍ حِنْطَةً".

^١ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (١٧٩/٢).

^٢ المصدر السابق: لابن أبي حاتم: (١٠٣/١).

^٣ السُّلْتُ: ضربٌ مِنَ الشَّعِيرِ أَيْضُ لَا قِشْرَ لَهُ، وَقِيلَ: هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْحِنْطَةِ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ؛ لِأَنَّ الْبَيْضَاءَ الْحِنْطَةَ. (النهاية في غريب الحديث: لابن الأثير: ٧٤٩/١).

ثم قال: "فقد عَرَفَ من عَقَلَ الحديثَ وأسبابِ الرِّوَايَاتِ حين يُتَابِعُ هؤلاء من أصحابِ نافعٍ، على خلافِ ما روى ابنُ أبي رَوَّادٍ، فلم يذكروا جميعاً في الحديث إلاَّ الشَّعِيرَ والتَّمْرَ.

والسُّلْتُ والزَّيْبُ يُحْكِي عن ابنِ عُمَرَ على غيرِ صِحَّةٍ، إذ كان ابنُ عُمَرَ لا يُعْطِي في دَهْرِهِ بعدَ النَّبِيِّ ﷺ إلاَّ التَّمْرَ، إلاَّ مَرَّةً أَعْوَزَهُ التَّمْرُ فَأَعْطَى الشَّعِيرَ"^١.

التعبيرُ عن هذه القرينة:

يستخدم علماء الحديث هذه القرينةَ بقولهم: "فلانٌ أَعَرَفُ بفلانٍ مِن فلانٍ"، و"فلانٌ أفهمُ بحديثِ فلانٍ"، و"فلانٌ أثبتُ النَّاسَ فيه"، أو "أَحْفَظُ فيه"، أو "كانَ يَعْرِضُ"، أو "كانَ يَكْتُبُ"، أو "لَا زَمَهُ كَثِيراً"، ونحو ذلك من العبارات التي تَدُلُّ على التَّمْيِيزِ عن غيره في شيءٍ يقتضي تقدُّمَهُ عند الاختلاف^٢.

القرينةُ الخامسة: أن يُعَرَفَ الرَّاوي بِسُلُوكِ الجَادَّةِ:

كما قلتُ فيما تقدَّمُ^٣: إنَّ المحدثينَ يَقْصِدُونَ بِسُلُوكِ الجَادَّةِ: الطريقَ المشهورَ المعروفَ الذي يتداوله رِوَاةُ الحديثِ بكثرةٍ، وذلك مثل: "مالك بن أنسٍ، عن نافعٍ، عن عبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنهما"، و"عُمَرُو بن شُعَيْبٍ، عن أبيه، عن جَدِّهِ ﷺ".

فمثلُ هذا الطريقِ تُعَدُّ من الطُّرُقِ المشهورةِ والمتداولةِ بكثرةٍ على أَلْسِنَةِ المحدثينَ ممَّا يَجْلَعُهَا سَهْلَةً على الحِفْظِ على عُمومِ الرِّوَاةِ حتى لدى الرَّاوي غيرِ الْمُتَقِنِ، ما يُوَدِّي إلى الأَلْسِنَةِ قد تَسْبِقُ إليها خَطأً، واحتمالُ الوَهَمِ فيها واردٌ لأنَّها مألوفةٌ معتادٌ عليها^٤.

^١ كتاب التمييز: للإمام مسلم، ص: ٢١١، ٢١٢.

^٢ انظر: "قواعد العلل وقرائن الترجيح" للزرقى، ص: ٥٤، ٥٥.

^٣ في بيان "أسباب وقوع العلة في الأحاديث" في المبحث الأول من هذا القسم.

^٤ القرائن وأثرها في علم الحديث: للحسن، ص: ٧٤، ٧٥.

وهذه القرينة يُخطئ فيها كثيرٌ من رُواة الحديث، لذلك تُعتبر هذه القرينة إحدى أهمِّ قرائن الترجيح في علم العلل، وكتب العلل حافلةٌ بأمثلة كثيرة على إعمال هذه القرينة مَظِنَّة الوهم، وأنَّ مخالفة الجادة دليلٌ على ضبط الراوي وإتقانه، وأنَّ سلوكها دليلٌ على خفة ضبطه وعدم إتقانه^١.

ويُشير إلى ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي بقوله: "إنَّ كان المنفرد عن الحُفاظ مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور، والحُفاظ يُخالفونه؛ فإنه لا يكاد يُرتاب في وهمه وخطئه؛ لأنَّ الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً، فيسلكه مَنْ لا يحفظ"^٢.

من الأمثلة على هذه القرينة:

(١) قول الإمام الدارقطني عن حديث أبي الأخوص عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه كان يخطب يوم الخميس قائماً يقول: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّمَا هُمَا اثْنَتَانِ: الْهَدْيُ وَالْكَلامُ، وَأَصْدَقُ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَأَحْسَنُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ...» الحديث بطوله، قال: "يرويهِ أبو إسحاق واختلف عنه. فرواه إدريس الأودي وموسى بن عتبة، ورَفَعَا الخطبة كُلَّهَا إلى النبي ﷺ، ورواه شعبة وإسرائيل وشريك من كلام عبد الله إلا قوله: «أَلَا أُتَبِّحُكُمْ مَا الْعِصَةُ؟ هِيَ التَّمِيمَةُ»، فإنَّهم رفعوه إلى النبي ﷺ. وكذلك قوله: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقَ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدْقًا»، وقول شعبة ومَنْ تابعه أُولَى بالصواب"^٣.

وهذا مثالٌ ما وَقَعَ فيه "سلوك الجادة" من الرواة في متن الحديث.

^١ انظر: "القرائن وأثرها في علم الحديث" للحسن، ص: ٧٥.

^٢ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٥٠٢/٢).

^٣ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٣٢٣/٥).

(٢) ما رواه حمَّادُ بن سَلَمَةَ، عن ثَابِتِ البُنَانِيِّ، عن حبيب بن أبي سُبَيْعَةَ الضُّبَيْعِيِّ، عن الحارث: أَنَّ رجلاً قال: "يا رسول الله! إني أُحِبُّ فلاناً. قال ﷺ: «أَعْلَمْتَهُ؟»، قال: لا...".^١

هكذا رواه حمَّادُ بن سَلَمَةَ، وهو أَحْفَظُ أصحابِ ثَابِتِ البُنَانِيِّ، وأَثْبَتُهُم في حديثه.

وخالفه مَنْ لم يكن في حِفْظِهِ بذاك من الشُّيُوخِ الرُّوَاةِ عن ثَابِتِ البُنَانِيِّ، كَمُبَارَكِ ابنِ فَضَالَةَ، وَحُسَيْنِ بنِ وَاقِدٍ، ونَحْوِهِمَا، فرواه عن ثَابِتٍ عن أَنَسٍ عن النَّبِيِّ ﷺ. وَحَكَمَ الحُفَّاظُ هنا بِصِحَّةِ قولِ حمَّادِ بنِ سَلَمَةَ، وخطأ مَنْ خالفه، ومن هؤلاء الحُفَّاظُ: أَبُو حَاتِمِ الرَّازِي، والنَّسَائِيُّ، والدَّارَقُطْنِيُّ.

قال الإمامُ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِي: "مُبَارَكٌ لَزِمَ الطَّرِيقَ، يعني: أَنَّ روايةَ (ثَابِتِ البُنَانِيِّ) عن أَنَسِ بنِ مالِكٍ (رضي الله عنه) سِلْسِلَةٌ معروفةٌ مشهورةٌ تَسْبِقُ إليها الأَلْسِنَةُ والأَوْهَامُ، فَيُسَلِّكُهَا مَنْ قَلَّ حِفْظُهُ، بخلاف ما قاله حمَّادُ بن سَلَمَةَ، فَإِنَّ في إِسْنَادِهِ ما يُسْتَغْرَبُ، فلا يحفظه إلا حافظاً".^٢

والإمامُ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِي كثيراً ما يُعِلُّ الأحاديثَ بمثل هذا، وكذلك غيره من الأئمةِ النَّقَّادِ من صَيَّارِفَةِ هذا الفنِّ.

هذا مثالٌ ما وقع فيه "سُلُوكُ الجَادَةِ" من الرُّوَاةِ في سَنَدِ الحديثِ، ووُقُوعُهُ فيه هو الأَغْلَبُ.

التعبيرُ عن هذه القرينة:

يُعْمَلُ الحُفَّاظُ هذه القَرِينَةُ ولا يُنْصَوْنَ عليها في الغالب، ورُبَّمَا نَصَّوا عليها، وعَبَّروها بقولهم: "فلانٌ تَبَعَ العادة"، و"فلانٌ سَلَكَ المَحَجَّةَ"، و"فلانٌ لَزِمَ الطريقَ"، و"فلانٌ أخذ طريقَ المَجَرَّةِ".

^١ أخرجه النسائي في "عمل اليوم والليلة"، كما في "تحفة الأشراف" للمزني: (٩٠٨/٣).

^٢ انظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي: (٧٢٥/١)، (٧٢٦).

الْقَرِينَةُ السَّادِسَةُ: غَرَابَةُ السَّنَدِ:

"الْغَرَابَةُ" هِيَ تَفَرُّدُ رَاوٍ وَاحِدٍ بِرَوَايَةِ الْحَدِيثِ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ (التَّفَرُّدُ) بِهِ مِنْ سَنَدِهِ^١.

وَوَصَفُ الْحَدِيثِ بِالْغَرَابَةِ قَدْ يَضَعُفُ جَانِبُهُ، إِلَّا أَنَّهُ رُبَّمَا يَقْوَى جَانِبُهُ عِنْدَ الْاِخْتِلَافِ.

وَذَلِكَ: أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ عَلَى رَاوٍ فِي حَدِيثٍ، وَرَوَى أَحَدُ أَصْحَابِهِ وَجْهًا غَرِيبًا صَحِيحًا، لَا اِحْتِمَالَ فِيهِ لِسُلُوكِ الْحَادَّةِ، وَمِثْلُ هَذَا الْوَجْهِ يُعَدُّ الْخَطَأَ فِيهِ نَادِرًا، فَإِنَّ رَوَايَتَهُ تَكُونُ أَقْوَى مِنْ هَذِهِ الْجَهَةِ.

مِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى هَذِهِ الْقَرِينَةِ:

قَوْلُ عَبْدِ اللَّهِ الْإِمَامِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: "سَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثِ هُشَيْمٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ وائِلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الرَّفْعِ^٢. قَالَ: رَوَاهُ شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْيَحْضُبِيِّ، عَنْ وائِلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. خَالَفَ حُصَيْنٌ شُعْبَةَ. فَقَالَ: شُعْبَةُ أَثَبْتُ فِي عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ مِنْ حُصَيْنٍ. الْقَوْلُ قَوْلُ شُعْبَةَ"^٣.

التَّعْبِيرُ عَنْ هَذِهِ الْقَرِينَةِ:

يُعَبَّرُ الْأَثَمَةُ التَّقَادُّ عَنْ هَذِهِ الْقَرِينَةِ بِقَوْلِهِمْ: "فُلَانٌ عَنْ فُلَانٍ لَا يَجِيءُ"، وَ"لَا يُشَبِّهُ هَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثَ فُلَانٍ".

الْقَرِينَةُ السَّابِعَةُ: أَن تَكُونَ رَوَايَةُ الرَّاويِ عَنْ أَهْلِ بَلَدِهِ:

تُعَدُّ هَذِهِ الْقَرِينَةُ مِنَ الْقَرَائِنِ الَّتِي اهْتَمَّ بِهَا صَيَارِفَةُ الْمُحَدِّثِينَ فِي تَرْجِيحِ الرِّوَايَاتِ، وَقَدَّمُوا رَوَايَةَ أَهْلِ الْبَلَدِ عَلَى غَيْرِهِمْ مِمَّنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْبَلَدِ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْبَلَدِ أَعْلَمُ بِرَوَايَةِ

^١ انظر "علوم الحديث" لابن الصلاح، ص: ٢٧١، و"شرح شرح النخبة" لابن حجر، ص: ٥٠.

^٢ يعني: رفع اليدين في الصلاة.

^٣ العلل: لعبد الله بن أحمد: (١/١٨١).

شيوخهم وأتقن لها من غيرهم من الغرباء الذين يَمُرُّون بها مُرُورَ الكِرامِ، فيسمعون الحديث ثم يَرْتَحِلُونَ^١.

قال الحافظُ بَدْرُ الدِّينِ الزَّرْكَشِيُّ (ت ٥٧٩هـ): "إنَّ روايةَ أهلِ البلدِ بعضهم عن بعضٍ أَوْلَى من رواية أهلِ البلدِ عن غيرهم"^٢، وقال: "هذا النوعُ نافعٌ في الترجيح عند التَّعَارُضِ"^٣.

وقال الإمامُ حَمَّادُ بنُ زَيْدِ البَصْرِيِّ (ت ١٧٩هـ): "بلدي الرَّجُلُ أَعْرَفُ بالرجُل"^٤.

وقال الإمامُ أبو حاتمِ الرَّازِي: "أهلُ الشَّامِ أَضْبَطُ لحديثهم من الغرباء"^٥، وقال: "الأَوْزَاعِيُّ من أهلِ بلده، والأَوْزَاعِيُّ أَفْهَمُ به"^٦.

وقال الإمامُ ابنُ حِبَّانِ البُسْتِيّ (ت ٣٥٤هـ): "الثَّوْرِيُّ كانَ أَعْلَمَ بحديث أهلِ بلده من شُعْبَةَ، وأحْفَظَ لها منه"^٧.

من الأمثلة على هذه القرينة:

اختلافُ آدم بن أبي إياس الخُرَّاسَانِيِّ ومُوسَى التَّبَّوْذَكِيِّ البَصْرِيِّ على حَمَّاد بن سَلَمَةَ - وهو بَصْرِيٌّ - في رَفْعِ حديثٍ ووَاقِفِهِ.

وقد رجَّح الإمامُ البُخَارِيُّ^٨ روايةَ مُوسَى التَّبَّوْذَكِيِّ بَوَاقِفِ الحديثِ على رفعِ آدم بن أبي إياس^٩. والسَّبَبُ في ذلك: أَنَّ "مُوسَى" و"حَمَّادَ" بَصْرِيَّانِ، و"آدَمُ بن إِيَّاسَ" خُرَّاسَانِيٌّ.

^١ القرائن وأثرها في علم الحديث: للحسن، ص: ٧٣.

^٢ النكت على مقدمة ابن الصلاح: للزركشي: (٦٩/١).

^٣ المرجع السابق: (٦٩/١).

^٤ الكفاية في علم الرواية: للخطيب، ص: ١٣٣.

^٥ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٥٦٨/٣).

^٦ المصدر السابق: (١٧٣/١).

^٧ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: (١٧٩/٨).

^٨ في "تاريخه الكبير": (٢٢٤/١).

^٩ تهذيب التهذيب: لابن حجر: (١٧٠/٤).

التعبير عن هذه القرينة:

يعبر الأئمة الثقات عن هذه القرينة بقولهم: "فلان أضبط لحديثه من فلان"، و"فلان أفهم به من فلان"، و"فلان أعلم بحديثه من فلان"، و"فلان أعرف بحديثه من فلان".
القرينة الثامنة: أن يكون الراوي ممن يقبل التلقين:

"التلقين" هو أن يروي المحدث شيئاً لشيخ يُوهمه أنه من روايته وليس كذلك^١. وهذا من قرائن إعلال الحديث أيضاً؛ لأن "التلقين" يعدّ من وسائل الكشف عن الراوي واختبار ضبطه، فمن يقبل التلقين فهو غير ضابط، ومن يرُدّ التلقين، ويكشف الخطأ؛ فهو ضابط حافظ لما يروي.

قال الإمام ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ): "قبول التلقين، وإنه لعيب يسقط الثقة بما يتصف به، وقد كانوا يفعلون ذلك بالمحدث تجربة لحفظه، وصدقه، وربما لقنوه خطأ"^٢.

وقد اهتمت أئمة الحديث وثقاده بهذه القرينة، كما يدل على ذلك قول الإمام مسلم هذا: "فأما ابن أبي ذئب فلم يذكر ابن أبي فديك السعاية عنه في خبره، وهو سماع الحجازيين، فعل ابن أبي بكير حين ذكر عنه السعاية كان قد لقن اللفظ؛ لأن سماعه عن ابن أبي ذئب بالعراق فيما نرى، وفي حديث العراقيين عنه كثير"^٣.
ونقل عن الإمام أبي حاتم الرازي قوله: "وكان هشام بن عمار، قديماً حديثه أصح منه بآخرة؛ وذلك أنه كان يلقن، فما لقن تلقن، وقديماً كان يقرأ من كتابه"^٤.

من الأمثلة على هذه القرينة:

وقد سبق مثال لقبول الثقة التلقين في "أسباب وقوع العلة في الأحاديث" في المبحث الأول من هذا القسم.

^١ قد سبق تعريف موسّع عنه في "أسباب وقوع العلة في الأحاديث" في المبحث الأول من هذا القسم.

^٢ بيان الوهم والإيهام: لابن القطان: (٥٨/٤).

^٣ كتاب التمييز: للإمام مسلم، ص: ١٩١.

^٤ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٢٦١/١)، (٢٦٢).

الْقَرِئَةُ الثَّاسِعَةُ: أن يروي الراوي الحديثَ بالمَعْنَى:

وقد تقدّم كلامٌ في ذلك في "أسباب وقوع العِلَّةِ في الأحاديث" في المبحث الأول من هذا القسم.

من الأمثلة على هذه القَرِئَةُ:

ما روى هُشَيْمٌ بن بَشِيرٍ عن الزُّهْرِيِّ حديث: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى»^١، فقد رواه كلُّ أصحابِ الزُّهْرِيِّ عنه بلفظ: «لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ»^٢.

قال الإمام أحمد بن حنبل: "لم يسمع هُشَيْمٌ من الزُّهْرِيِّ حديثَ عليّ بن حُسَيْن، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زَيْدٍ، عن النبي ﷺ: «لَا يَتَوَارَثُ أَهْلُ مِلَّتَيْنِ شَتَّى»، قال أبي: وقد حدّثنا به هُشَيْمٌ"^٣.

وقد روى هُشَيْمٌ هذا الحديثَ مِنْ حِفْظِهِ بَلْفَظٍ ظَنَّ أَنَّهُ يُؤَدِّيُ مَعْنَاهُ، فلم يُصِْبْ، فَإِنَّ اللَّفْظَ الَّذِي أَتَى بِهِ فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ اللَّفْظِ الَّذِي سَمِعَهُ، وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ هُشَيْمًا سَمِعَ مِنَ الزُّهْرِيِّ بِمَكَّةَ أَحَادِيثَ وَلَمْ يَكْتُبْهَا، وَعَلِقَ بِحِفْظِهِ بَعْضُهَا، فلم يكن من الضَّابِطِينَ عَنْهُ؛ وَلِذَلِكَ لَمْ يَخْرُجِ الشَّيْخَانُ مِنْ رِوَايَتِهِ عَنْهُ شَيْئًا^٤.

الْقَرِئَةُ الْعَاشِرَةُ: اِخْتِلَافُ الْمَجْلِسِ:

وذلك إذا اختلفت الرواةُ عن شيخٍ في حديثٍ، فرواه عنه جماعةٌ موصولاً - مثلاً -، ورواه واحدٌ عنه مُرْسَلًا، فُتَرَجَّحَ رِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ لِلْحَدِيثِ عَنْ ذَلِكَ الشَّيْخِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا سَمِعُوهُ فِي مَجَالِسٍ مُتَعَدِّدَةٍ، بَعَكْسِ الْوَاحِدِ، فَإِنَّهُ فِي الْغَالِبِ يَكُونُ سَمِعَهُ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ.

^١ أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب: الفرائض، باب: سقوط الموارثة بين الملتين، برقم: (٦٣٤٨).

^٢ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الفرائض، باب: لا يرث المسلم الكافر والكافر المسلم، برقم: (٦٣٨٣).

^٣ العلل: لعبد الله: (٣٤١/٢).

^٤ انظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح" لابن حجر: (٦١٧/٢).

يعني: أن يروي الراوي حديثاً موصولاً - مثلاً في مجلس، ثم يُرسله في مجلس آخر، فيُرجح الوصل لاختلاف المجلس، ولأنه ثبت أن التلميذ لم يهمل عليه في الوصل أو الإرسال.

من الأمثلة على هذه القرينة:

حديث أخرجه الإمام الترمذي في جامعه^١ وقال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي زِيَادٍ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، عَنْ يُونُسَ بْنِ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» قال شعبة بن الحجاج: "سمعتُ سفيانَ الثوريَّ يسألُ أبا إسحاق..."، فذكر هذا الحديث مُرسلاً^٢.

قال الإمام الترمذي عن رواية مَنْ وَصَلَ هذا الحديثَ عن أبي إسحاق: "ورواية هؤلاء الذين رَوَوْا عن أبي إسحاق عن أبي بُرْدَةَ عن أبي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ عن النبي ﷺ: «لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ» عندي أصحُّ؛ لأنَّ سَمَاعَهُمْ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ فِي أَوْقَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَإِنْ كَانَ شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ أَحْفَظَ وَاثَبَتْ مِنْ جَمِيعِ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ هَذَا الْحَدِيثَ، فَإِنَّ هَؤُلَاءِ عِنْدِي أَشْبَهُ وَأَصَحُّ؛ لِأَنَّ شُعْبَةَ وَالثَّوْرِيَّ سَمِعَا هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ أَبِي إِسْحَاقَ فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ..."^٣.

قال الحافظ ابن رجب: "والذين وَصَلُوهُ جَمَاعَةً، فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ فِي مَجَالِسٍ مُتَعَدَّةٍ"^٤.

وقال الحافظ ابن حجر: "وَلَا يَخْفَى رُجْحَانِ مَا أُخِذَ مِنْ لَفْظِ الْحَدِيثِ فِي مَجَالِسٍ مُتَعَدَّةٍ عَلَى مَا أُخِذَ عَنْهُ عَرَضاً فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ"^٥.

ولم أقف على أمثلة واضحة أو صحيحة يُمكن الجزم فيها بهذه القرينة^٦.

^١ في أبواب: النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي، برقم: (١١٠١).

^٢ انظر: أبواب: النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي، ص: ٢٦٥.

^٣ انظر: أبواب: النكاح، باب: ما جاء لا نكاح إلا بولي، ص: ٢٦٥.

^٤ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٤٢٥/١).

^٥ النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٦٠٧/٢).

^٦ انظر: "قواعد العلل وقرائن الترجيح" للزرقاني، ص: ٧٠، ٧٢.

الْقَرِينَةُ الْحَادِيَةُ عَشْرَةَ: فَقَدْ أُنْ كُتِبَ الرَّأَوِي الَّذِي رُوِيَ الْحَدِيثُ عَنْهُ: وَمِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْقَرِينَةِ، كَثِيرًا مَا يَرِبُطُ الْأَيْمَةُ التَّقَادُّ بَيْنَ الْمُصَنَّفِ وَالْمُصَنَّفِ، فَيَجْعَلُونَ الرَّأَوِيَةَ الْمُحْفُوظَةَ عَنِ الرَّأَوِي هِيَ الَّتِي تَكُونُ فِي كِتَابِهِ^١.

مِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى هَذِهِ الْقَرِينَةِ:

حَدِيثُ: «الْأَيْمَةُ مِنْ قَرَيْشٍ»، لَهُ عِدَّةُ طُرُقٍ، مِنْهَا مَا رَوَاهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه، وَجَاءَ بِأَسَانِيدٍ، مِنْهَا: رَوَاةُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه^٢.

وَهَذَا سَنَدٌ ظَاهِرُهُ الصَّحَّةُ، إِلَّا أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ أَعْلَهُ بِقَوْلِهِ: "لَيْسَ هَذَا فِي كُتُبِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَهُ أَصْلٌ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمٍ"^٣.

الْقَرِينَةُ الثَّانِيَةُ عَشْرَةَ: مُخَالَفَةُ الرَّأَوِي لِمَا رَوَى:

وَقَدْ يُعِلُّ الْحُقَاطُ الْحَدِيثَ الْمَرْفُوعَ - مِنْ جِهَةِ الثُّبُوتِ لَا الدَّلَالَةِ - إِذَا وَرَدَ عَنِ الرَّأَوِي نَفْسَهُ مَا يَذُلُّ عَلَى وَهْمِ الرَّفْعِ، أَوْ عَلَى مُخَالَفَتِهِ الصَّرِيحَةِ، سَوَاءً اخْتَلَفَ فِي رَوَاةِ الرَّفْعِ أَمْ لَا.

قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيُّ مُبَيِّنًا ذَلِكَ: "قَاعِدَةٌ: فِي تَضْعِيفِ حَدِيثِ الرَّأَوِي إِذَا رَوَى مَا يُخَالِفُ رَأْيَهُ، قَدْ ضَعَّفَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَأَكْثَرُ الْحُقَاطُ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً بِمِثْلِ هَذَا"^٤.

مِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى هَذِهِ الْقَرِينَةِ:

حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - أَنَّ امْرَأَةً رَفَعَتْ صَبِيًّا لِلنَّبِيِّ ﷺ وَقَالَتْ: أَهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ! وَلَكِ أَجْرٌ». فَقَدْ ذَكَرَ الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ الْكَبِيرِ الْاِخْتِلَافَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ عُقْبَةَ وَالثَّوْرِيِّ فِي وَصْلِهِ وَإِرْسَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: "أَخْشَى أَنْ يَكُونَ هَذَا مُرْسَلًا فِي الْأَصْلِ..."، ثُمَّ ذَكَرَ رَوَاةَ أَبِي ظَبْيَانَ وَأَبِي السَّقَرِ عَنْ ابْنِ

^١ قرائن إعلال وترجيح الروايات: للمطيري، ص: ١٢٩.

^٢ أخرجه الطيالسي في مسنده، (١٦٤/٢)، برقم: (٢٦٠).

^٣ ميزان الاعتدال: للذهبي: (١٥٣/١).

^٤ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٧٩٦/٢).

عَبَّاس، قال: "أَيُّمَا صَبِيٍّ حَجَّ، ثُمَّ أَدْرَكَ فَعَلِيهِ الْحَجُّ"، قال الْبُخَارِيُّ عَقِبَهُ: "وهذا المعروفُ عن ابن عَبَّاسٍ"¹.

فرَجَّحَ الإمامُ الْبُخَارِيُّ الإرسالَ للاختلاف فيه، وجَعَلَ الموقفَ المخالفَ قرينةً على ترجيحه.

الْقَرِئَةُ الثَّالِثَةُ عَشْرَةٌ: تَلَقَّى النَّاسُ لِلْحَدِيثِ بِالْقَبُولِ وَعَمَلِهِمْ بِهِ:
الحديثُ الْمُعَلُّ - بسبب من أسباب الإعلال - إذا تَلَقَّاهُ النَّاسُ بِالْقَبُولِ؛ كان ذلك قَرِئَةً على صِحَّتِهِ عندَ المُحدِّثِينَ، وبخاصَّةٍ إذا كان الْمُحْتَجُّ بِهِ من حُفَاطِ الحَدِيثِ أو نُقَادِهِ².

مِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى هَذِهِ الْقَرِئَةِ:

حديثُ الْبَحْرِ: «هُوَ الطَّهُّورُ مَاؤُهُ الْحِلُّ مَيْتُهُ»³، قال الحافظُ ابن عبد البرِّ الْقُرْطُبِيُّ (ت ٤٦٣هـ) - لَمَّا حَكَى عَنِ الْإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ أَنَّ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ صَحَّحَ هَذَا الْحَدِيثَ -: "وهذا الحديثُ لَا يَحْتَجُّ أَهْلُ الْحَدِيثِ بِمِثْلِ إِسْنَادِهِ، وَهُوَ عِنْدِي صَحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ تَلَقَّوْهُ بِالْقَبُولِ لَهُ وَالْعَمَلُ بِهِ، وَلَا يُخَالِفُ فِي جَمَلَتِهِ أَحَدٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ"⁴.
وَكثِيرًا مَا يَحْكُمُ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ عَلَى حَدِيثٍ بِالضَّعْفِ ثُمَّ يَقُولُ: "وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ"، فَهَذَا يَقْتَضِي قُوَّةَ أَصْلِهِ وَإِنْ ضَعُفَ هَذَا الطَّرِيقُ، مِثْلُ قَوْلِهِ عَقِبَ رَوَايَتِهِ حَدِيثُ: «طَلَاقُ الْأَمَةِ ثِنْتَانِ» حَدِيثٌ غَرِيبٌ، وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَغَيْرِهِمْ⁵.

¹ التاريخ الكبير: للبخاري: (١/١٩٨، ١٩٩)، والمرفوع أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب: الحج، باب:

صحة حج الصبي وأجر من حجَّ به، برقم: (١٣٣٦).

² القرائن وأثرها في علم الحديث: للحسن، ص: ٦٦.

³ أخرجه مالك في الموطأ، كتاب: الطهارة، باب: الطهور للوضوء، برقم: (٤٣).

⁴ التمهيد لما في الموطأ مالك من المعاني والأسانيد: لابن عبد البر: (١٦/٢١٨).

⁵ جامع الترمذي، أبواب: الطلاق، باب: ما جاء أن طلاق الأمة تطليقان، برقم: (١١٨٢).

الْقَرِينَةُ الرَّابِعَةُ عَشْرَةَ: التحديثُ بِنُزُولٍ وَتَرْكُ الْعُلُوِّ فِي الْإِسْنَادِ:

طَلَبُ الْعُلُوِّ فِي الْإِسْنَادِ كَانَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي حَثَّ عَلَيْهَا الْأُئِمَّةُ الْحُقَاطُ حَثًّا كَثِيرًا، وَحَرَّصَ عَلَيْهَا طُلَّابُ الْحَدِيثِ حِرْصًا شَدِيدًا، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: "طَلَبُ الْإِسْنَادِ الْعَالِي سُنَّةٌ عَمَّنْ سَلَفٌ"^١. وَقَالَ الْإِمَامُ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ: "إِنْ عَوَالِي الْأَسَانِيدِ مِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَحْتَشِدَ طَالِبُ هَذَا الشَّأْنِ لِتَحْصِيلِهِ"^٢.

فَإِذَا حَدَّثَ الرَّأْيِي بِإِسْنَادٍ نَازِلٍ مَعَ إِمْكَانِيَةِ سَمَاعِهِ عَالِيًّا؛ فَالْتِّزَاؤُ قَرِينَةُ وَجُودٍ عِلَّةٍ فِي الْإِسْنَادِ^٣.

مِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى هَذِهِ الْقَرِينَةِ:

قَوْلُ الْإِمَامِ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ عَنْ حَدِيثٍ رَوَاهُ ضَمْرَةُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ سَفِيَّانِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: "هَذَا خَطَأٌ، أَخْطَأَ ضَمْرَةُ، إِنَّمَا هُوَ: الثَّوْرِيُّ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ"، ثُمَّ قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: "لَوْ كَانَ عِنْدَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ: كَانَ لَا يَحْدُثُ بِهِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ"^٤.

وَأَبُو زُرْعَةَ إِنَّمَا قَصَدَ بِذَلِكَ: أَنَّ رِوَايَةَ "الثَّوْرِيِّ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ" أَعْلَى إِسْنَادًا مِنْ رِوَايَةِ "الثَّوْرِيِّ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ"، وَلَمْ يَعْدِلِ الثَّوْرِيُّ عَنِ الْعُلُوِّ إِلَى التَّنْزُولِ إِلَّا لَعَدَمِ سَمَاعِهِ لِهَذَا الطَّرِيقِ الْعَالِي مِنْ طَرِيقِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه.

الْقَرِينَةُ الْخَامِسَةُ عَشْرَةَ: وَجُودُ تَفْصِيلٍ أَوْ قِصَّةٍ فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ أَوْ مَتْنِهِ:

فَمَنْ رَوَى خَبْرًا مُرْسَلًا - مَثَلًا - بِقِصَّةٍ، فَإِنْ رَوَيْتَهُ مُقَدِّمَةً عَلَى مَنْ ذَكَرَ الْخَبَرَ وَحْدَهُ مُوَصُولًا مُجَرَّدًا مِنَ الْقِصَّةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى حِفْظِ الْأَوَّلِ.

^١ علوم الحديث: لابن الصلاح، ص: ٢٥٦.

^٢ الإرشاد في معرفة علماء الحديث: للخليلي: (١/١٧٧).

^٣ قرائن إعلال وترجيح الروايات: للمطيري، ص: ١٤١.

^٤ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٢/٢٠٨، ٢٠٩).

قال الحافظ الخطيب البغدادي: "وقد يُرجَّح أحدُ الخبرين بأن يكون مَرَوِيًّا في تضاعيفه قِصَّةٌ مشهورةٌ متداولةٌ معروفةٌ عند أهل النقل؛ لأنَّ ما يرويه الواحدُ مع غيره أَقْرَبُ في النفس إلى الصَّحَّةِ ممَّا يرويه الواحدُ عَرِيًّا عن قِصَّةٍ مشهورة"¹.

من الأمثلة على هذه القَرِينَةِ:

ومن أمثلة اعتبار هذه القَرِينَةِ في المَتَنِ قولُ الإمام ابن أبي حاتم الرَّازي²: "سألتُ أبي عن حديثٍ رواه أَشْعَثُ بن عبد المَلِك، عن الحَسَن، عن سَعْدِ بن هِشَام، عن عائشة - رضي الله عنها - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عن التَّبَتُّل، ورواه معاذُ بن هِشَام، عن أبيه، عن قَتَادَةَ، عن الحَسَن، عن سَمُرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عن التَّبَتُّل. قلتُ: أيُّهما أَصَحُّ؟ قال أبي: قَتَادَةُ أَحْفَظُ من أَشْعَث، وَأَحْسِبُ الحديثَيْنِ صَحِيحَيْنِ؛ لأنَّ لِسَعْدِ بن هِشَام قِصَّةً في سؤاله عائشةَ عن تَرْكِ النِّكَاح، يعني: التَّبَتُّل".

أَمَّا في السَّنَدِ فَمِنْ شواهد الترجيح بُرُودُ تفصيلٍ في روايةٍ دُونَ أُخْرَى قولُ الدَّارَقُطْنِيِّ³: "والصَّحِيحُ قولُ مَنْ فَصَّلَهُ"⁴.

القَرِينَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ: أن يكون راوِي الخبرِ هو صاحبُ القِصَّةِ، والآخرُ ليس كذلك:

وُجُودُ القِصَّةِ في الحديثِ قَرِينَةٌ تَدُلُّ على ضَبْطِ الرَّاوي وترجيحِ خبره على غيره؛ لأنَّ صاحبَ القِصَّةِ أَضْبَطُ لِمَا يرويه من غيره.

¹ الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، ص: ٤٧٥.

² علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٤٠٢/١).

³ المصدر السابق: (١٣١/٥).

مِن الْأَمْثَلَةِ عَلَى هَذِهِ الْقَرِينَةِ:

رواية مَيْمُونَةَ بنت الحارث - رضي الله عنها - قالت: "تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ حَلَالَانِ بِسَرَفٍ"^١. فَوَجِبَ تَقْدِيمُ خَبَرِهَا عَلَى خَبَرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - الذي قال: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ مُحَرَّمٌ"^٢؛ لِأَنَّهَا أَعْلَمُ بِالْقِصَّةِ^٣.

فرواية مَيْمُونَةَ - رضي الله عنها - تُقَدَّمُ عَلَى رواية ابن عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - لَكَوْنِهَا أَعْرَفَ بِحَالِ الْعَقْدِ مِنْ غَيْرِهَا لَشِدَّةِ اهْتِمَامِهَا^٤.

الْقَرِينَةُ السَّابِعَةُ عَشْرَةَ: التَّفَرُّدُ:

وقد أسلفتُ الكلامَ في ذلك بتفصيلٍ في "أسباب وقوع العلة في الأحاديث" في المبحث الأول من هذا القسم.

وهذه الْقَرِينَةُ لَا تَرِدُ فِي الاختلاف بين الرواة، بل تَرِدُ في "الحديث الفرْد الواحد" الذي لَا طُرُقَ لَهُ أُخْرَى. وَمِنْ أَكْثَرِ الْحِفَظِ إِعْلَالاً بِهَا الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ، فَهُوَ كَثِيراً مَا يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: "لَا يُتَابَعُ عَلَيْهِ"^٥ مع عدم ذكر أيِّ اختلافٍ عَلَى الرواة.

وأشدُّ مَا يَكُونُ ضَعْفُ ذَلِكَ إِذَا تَفَرَّدَ صَدُوقٌ أَوْ نَحْوُهُ عَنْ حَافِظٍ كَبِيرٍ - كَالزُّهْرِيِّ وَمَالِكٍ - لَهُ أَصْحَابٌ كَثِيرُونَ يَحْمِلُونَ حَدِيثَهُ وَلَا يَرَوُونَهُ مَا رَوَى - مَا تَتَوَفَّرُ الْهِمَمُ وَالِدَّوَاعِي عَلَى رواية ما رواه، فَإِنَّ الْحِفَظَ لَا يَرُدُّونَ هَذِهِ الرَّوَايَةَ فِي الْأَغْلَبِ، وَيُعْلَوْنَهَا بِالتَّفَرُّدِ.

^١ هو موضع يقع قريباً من التنعيم على عشرة أميال، وبه تزوّج رسول الله ﷺ ميمونة الهلالية رضي الله عنها، وبه تُوَفِّيتُ وَدُفِنَتْ. (انظر: النهاية في غريب الحديث: ٧٧٢/١).

^٢ أخرجه مسلم في الصحيح، كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته، برقم: (٢٥٣٧)، وأبو داود في السنن، كتاب: المناسك، باب: المحرم يتزوج، برقم: (١٨٣٩)، واللفظُ له.

^٣ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: النكاح، باب: نكاح المحرم، برقم: (٤٨٢٤)، ومسلم في الصحيح، كتاب: النكاح، باب: تحريم نكاح المحرم وكراهة خطبته، برقم: (١٤١٠).

^٤ الكفاية في علم الرواية: للخطيب البغدادي، ص: ٥٦٢، ٥٦٣.

^٥ انظر: "الإحكام في أصول الأحكام": للآمدني: (٢٤٤/٤).

^٦ من ذلك في "تاريخه الكبير": (١/١١٠ و ١٢٧ و ١٣٩).

من الأمثلة على هذه القرينة:

قول الإمام أبي حاتم الرازي عن حديث رواه قُرَّانُ بن تَمَّام عن أَيْمَن بن نَابِلٍ ... قال: "لم يَرَوْ هذا الحديثَ عن أَيْمَن إلا قُرَّانٌ، ولا أراه محفوظاً، أين كان أصحابُ أَيْمَن بن نَابِلٍ عن هذا الحديث؟!".^١

قال ذلك أبو حاتم وأَيْمَنُ ليس بالمشهور المُكثِر، فكيف إذا تفرَّد راوٍ مُخْتَلَفٌ فيه، عن مثل ابن شِهَاب الزُّهْرِيّ وَقَتَادَةَ بن دِعَامَةَ السَّدُوسِيّ ونحوهما من أكابر الحُفَاطِ المُكثِرِينَ؟، فكلامُ أبي حاتم وغيره فيه من باب أولى.

وقد يُقْبَلُ التفرُّدُ لسبب آخر إذا انفرد بالإسناد راوٍ، وروى بنفس الإسناد جماعة، قال الحافظُ ابن رَجَبٍ الحَنْبَلِيّ: "مِمَّا يَسْتَدِلُّ به الأئمةُ كثيراً على صِحَّةِ رواية مَنْ انفرد بالإسناد، إذا روى الحديثَ بالإسناد الذي روى به الجماعة".^٢

القرينة الثامنة عشرة: أن يكون متنُ الحديثِ غريباً بحيث يَئُودُ أن يكون مرفوعاً للنبي ﷺ:

وذلك أن يكون في لَفْظِ الحديثِ من الغَرَابَةِ ما يجعل كَوْنَهُ مرفوعاً بعيداً، وهذه القرينة ملكةٌ درَج على بياها أئمةُ الحديثِ وتُقادَ، حيث إنَّهم لكثرة مُمارَستهم لهذا العِلْمِ، تكون لديهم ملكةٌ قويَّةٌ في فَهْمِ المتنِ ومُعاوَدَةِ النظرِ في النصوص النبوية لَفْظاً ومعنىً.

من الأمثلة على هذه القرينة:

حديثُ عبد الله بن عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - مرفوعاً: «خَيْرُ الصَّحَابَةِ أَرْبَعَةٌ، وَخَيْرُ السَّرَايَا أَرْبَعُمِئَةٍ، وَخَيْرُ الْجِيُوشِ أَرْبَعَةُ آلَافٍ، وَلَا يُغْلَبُ اثْنَا عَشَرَ أَلْفًا مِنْ قِلَّةٍ»، قال الإمامُ أبو حاتم الرازي في إعلال هذا الحديث: إنه "مُرْسَلٌ أشبه، لا يحتمل هذا

^١ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٢٩٦/١).

^٢ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٧٢٠/٢).

الكلام أن يكون كلام النبي ﷺ^١. وقد أعله الإمام الترمذي بالإرسال، وقال: "إنما روي هذا الحديث عن الزهري عن النبي ﷺ مرسلاً"^٢.

القرينة التاسعة عشرة: اضطراب إحدى الروايتين:

وأصل ذلك أن الاضطراب مما يوهن الرواية وإن لم يستلزم القدح فيها بالكُلِّية. فإذا روي حديث عن قتادة بن دَعَامَةَ السَّدُوسِيِّ - مثلاً - ورواه عنه سعيد ابن أبي عروبة وهشام الدستوائي، واختلف على سعيد بن أبي عروبة، فإن جانب هشام الدستوائي هنا أقوى من هذه الحثية، فيقدم لذلك؛ لأنه أضبط وأتقن لحديث قتادة.

وإذا كان الاختلاف عليه قد وصل إلى حد الاضطراب؛ فإن روايته مرجوحة قولاً واحداً كما هو معلوم.

من الأمثلة على هذه القرينة:

وقد ذكرت مثالين في هذه القرينة في "أسباب وقوع العلة في الأحاديث" في المبحث الأول من هذا القسم.

القرينة العشرون: أن يكون الحديث يُشبه حديث الضعفاء ولا يُشبه حديث الثقات: وهذه القرينة يقررها نقاد الحديث وحفاظه من خلال تقديمهم للمرويات، وقد بين طريقتهم في مسلك هذه القرينة الحافظ ابن رجب الحنبلي فقال: "قاعدة مهمة: حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحدٍ منهم لهم فهم خاص، يعرفون به أن هذا الحديث يُشبه حديث فلان، ولا يُشبه حديث فلان، فيعللون الأحاديث بذلك، وهذا مما لا يُعبر عنه بعبارة تحضره، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوها بها عن سائر أهل العلم"^٣.

^١ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٧٠٢/١).

^٢ جامع الترمذي، أبواب: السير، باب: ما جاء في السرايا، برقم: (١٥٥٥).

^٣ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٧٥٦/١، ٧٥٧).

من الأمثلة على هذه القرينة:

حديثٌ رواه أيوب بن خُوَظٍ البَصْرِيُّ، عن نافعٍ، عن عبد الله بن عُمَرَ رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «لَوَدَدْتُ أَنَّ عِنْدِي خُبْرَةً بَيِّضَاءَ مِنْ بُرَّةِ سَمَرَاءٍ مُلَبَّقَةٍ بِسَمْنٍ، وَلَكِنْ...».

قال الإمام أبو حاتم الرازي: "هذا حديثٌ باطلٌ، ولا يُشبهه أن يكون من حديث أيوب السَّخْتِيَّانِيِّ، ويُشبهه أن يكون من حديث أيوب بن خُوَظٍ"^١.

وقد جعل الإمام أبو حاتم هذا الحديث من حديث ابن خُوَظٍ؛ لأنه أجدرُّ به، فالحديث باطلٌ، وابنُ خُوَظٍ متروكُ الحديث كما قال أبو حاتم، فترجَّح بذلك أن يكون هذا اللَّفْظُ الْمُنْكَرُ ليس من حديث أيوب السَّخْتِيَّانِيِّ، ولا يصدر عن مثله، وهو من خاصَّة أصحاب نافعٍ، ومن الأئمة الثَّقَات الأثبات، قال عنه أبو حاتم: "ثِقَّةٌ لَا يُسْأَلُ عَنْ مِثْلِهِ"^٢.

القرينة الواحدة والعشرون: أن يحدث الراوي في مكانٍ يحفظه وليست معه كتبه: وهذه من القرائن المعبرة عند الأئمة الثَّقَاد، وقد نبه على هذا الضَّرْب من الرواة الحافظ ابن رَجَبِ الْحَنْبَلِيِّ في شرحه للعلل الصغير، فقال: "مَنْ ضَعُفَ حَدِيثُهُ فِي بَعْضِ الْأَمَاكِنِ دُونَ بَعْضٍ، وَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ: أَحَدُهَا: مَنْ حَدَّثَ فِي مَكَانٍ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ فِيهِ كِتَابُهُ فَخَلَطَ، وَحَدَّثَ فِي مَكَانٍ آخَرَ مِنْ كِتَابِهِ فَضَبَّطَ"^٣.

^١ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٢/٢٤١).

^٢ تهذيب الكمال: للزمري: (٣/٤٦٣).

^٣ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٢/٦٠٢).

من الأمثلة على هذه القرينة:

"مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ (ت ١٥٣هـ)"، الذي كان حديثه بالبصرة فيه اضطرابٌ كثيرٌ، وحديثه باليمن جيّدٌ. فمِمَّا اخْتَلَفَ فِيهِ بِالْيَمَنِ وَالْبَصْرَةِ حَدِيثُ: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَوَى أَسْعَدَ بْنَ زُرَّارَةَ مِنَ الشَّوْكَةِ"^١.

وهذا الحديثُ رَوَاهُ مَعْمَرٌ بِالْيَمَنِ مُرْسَلًا عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ ﷺ، وَرَوَاهُ بِالْبَصْرَةِ مَرْفُوعًا عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ. والصَّوَابُ: رِوَايَتُهُ مُرْسَلًا، لَا مَرْفُوعًا.

القرينة الثانية والعشرون: أن يأخذ الراوي الحديث من بطون الكتب دون السماع من المحدث:

من القرائن أن يُعرَفَ عن الراوي أنه أَخَذَ الحديثَ من بطون الكتب دونَ السَّماعِ من المحدث أو العَرَضِ عليه؛ لأنَّ السَّماعَ من الشيخ، والعَرَضَ عليه يُعْتَبَرُ من أعلى طُرُقِ تَحْمِلِ الحديث، ومُخَالَفَةُ هذه الْجَادَّةِ - كَمَنْ يَأْخُذُ الحديثَ من بطون الكتب - لَتُعْتَبَرُ من مَظَانِّ وَقُوعِ الْخَطَأِ مِنَ الرَّاوي، فَكَانَتْ هَذِهِ الْقَرِينَةُ من أَهَمِّ الْقَرائنِ الَّتِي يُعَلُّ بِهَا الْحَدِيثُ.

من الأمثلة على هذه القرينة:

ما رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ لَهِيْعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ لَهِيْعَةَ، قَالَ: "كُتِبَ إِلَى مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، يَقُولُ: حَدَّثَنِي بُسْرُ بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ احْتَجَمَ فِي الْمَسْجِدِ. قُلْتُ لَابْنِ لَهِيْعَةَ: "مَسْجِدٌ فِي بَيْتِهِ" قَالَ: "مَسْجِدُ الرَّسُولِ ﷺ".^٣

^١ الشَّوْكَة: هِيَ حُمْرَةٌ تَعْلُو الْوَجْهَ وَالْجَسَدَ.

^٢ أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب الطب، برقم: (٢٠٥٠)، وأحمد في "المسند" (٥٦/٤)، والحاكم في "المستدرک" (٢٠٧/٣)، أما حديثه المُرْسَل، فأخرجه عبدُ الرزاق الصنعاني في "المصنّف" (٤٠٧/١٠).

^٣ أخرجه الإمام أحمد في مسنده: (٤٨٤/٣٥)، برقم: (٢١٦٠٨)، ومسلم في "كتاب التمييز"، ص: ١٣٩.

يقول الإمام مُسْلِمٌ في إعلال هذا الحديث: "وهذه الرواية فاسدة من كل جهة، فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعاً. وابنُ لَهَيْعَةَ المصحف في مثنه، المغفلُ في إسناده"^١. وإِنَّمَا الحديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ احْتَجَرَ^٢ فِي مَسْجِدٍ بِخُوصَةٍ أَوْ حَصِيرٍ يَصْلِي فِيهَا"^٣.

وابنُ لَهَيْعَةَ إِنَّمَا وَقَعَ فِي الْخَطَأِ مِنْ هَذِهِ الرَّوَايَةِ لِكَوْنِهِ أَخَذَ الْحَدِيثَ مِنْ كِتَابِ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ كُلِّهِ فِيمَا ذَكَرَ، وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ^٤.

الْقَرِيْنَةُ الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ: أَنَّ يُخَالِفَ الرَّاوي لِلرَّوَايَةِ وَيَتْرُكُ الْعَمَلَ بِهَا:
وَمِنْ قَرَأَنَّ الْإِعْلَالَ مَخَالَفَةَ الرَّاوي لِلرَّوَايَةِ وَتَرَكُهُ لِلْعَمَلِ بِهَا.

مِنْ الْأَمْثَلَةِ عَلَى هَذِهِ الْقَرِيْنَةُ:

قَوْلُ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ فِي إِعْلَالِ حَدِيثِ رُوِيَ عَنْ طَرِيقِ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ فِي تَوْقِيتِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ، فَقَالَ: "هَذِهِ الرَّوَايَةُ فِي الْمَسْحِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ لَيْسَتْ بِمَحْفُوظَةٍ؛ وَذَلِكَ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ لَمْ يَحْفَظْ الْمَسْحَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لِثُبُوتِ الرَّوَايَةِ عَنْهُ بِإِنْكَارِهِ الْمَسْحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ"^٥.

ثُمَّ سَأَلَ مُسْلِمٌ بِإِسْنَادِهِ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ إِنْكَارَهُ لِحُكْمِ الْمَسْحِ بِقَوْلِهِ: "مَا أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نَمْسَحَ عَلَى جُلُودِ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ"^٦.

^١ كتاب التمييز: للإمام مسلم، ص: ١٨٧.

^٢ ومعنى "احتجر حجرة" أي: حوَّط موضعاً من المسجد بحصير ليستريح ليصلي فيه، ولا يمرُّ بين يديه ماراً، ولا يتهوَّش بغيره، ويتوقَّر خشوعه وفراغ قلبه. (المهاج شرح صحيح مسلم: للنووي: ٣١٠/٦).

^٣ أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب: الأدب، باب: ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله، برقم: (٥٦٤٨)، ومسلم في الصحيح، كتاب: صلاة المسافرين باب: استحباب صلاة النَّافِلَةِ في بيته وجوازها في المسجد، برقم: (١٣٠١).

^٤ انظر: "كتاب التمييز" للإمام مسلم، ص: ١٨٨.

^٥ كتاب التمييز: للإمام مسلم، ص: ٢٠٩.

^٦ المصدر السابق، ص: ٢٠٩.

ثم قال: "ولو كان [أبو هريرة رضي الله عنه] قد حفظَ المَسْحَ عن النبي ﷺ؛ كان أجدرَ النَّاسِ وأولاهم للزُّومِ والتدبُّنِ به"^١.

فقد جعلَ مُسلِّمٌ قرينةَ إعلالِ الحديث: أن أبا هريرة رضي الله عنه أنكر العملَ بما نُقِلَ عنه في الرواية^٢.

القرينةُ الرَّابِعَةُ والعشرون: أن يكون الحديثُ من رواية أهلِ المَدِينَةِ:

يعني: إذا خالفَ أهلَ المدينةِ غيرُهم في حديثٍ فُيرجَّحُ جانبُهم؛ لأنَّ عِلْمَ الحديثِ نَبَعَ من تلك الأرضِ وأهلِها، فجانِبُهم عند الاختلافِ أقوى، كما أنَّهم كانوا من أشدَّ الناسِ تحريًّا في عصر الرواية، وحرصاً على نظافة أسانيدهم من الدَّغْلِ^٣.

وقد وردت في ذلك أقوالٌ كثيرةٌ من أئمة الحديث ونُقَّادِهِ، ومنها: قولُ الإمامين مالِكٍ والشافعي: "إذا جاوزَ الحديثُ الحرَمينَ فقد ضَعُفَ نُخَاعُهُ"^٤.

وقولُ الإمام عبد الله بن المُبارك: "حديثُ أهلِ المدينةِ أصحُّ، وإسنادُهم أقربُ"^٥.

وقولُ الحافظ الخطيب البغدادي: "أصحُّ طُرُقِ السُّنَنِ ما يرويه أهلُ الحرَمينِ مَكَّةَ والمدينة، فإنَّ التدليسَ عنهم قليلٌ، والاشتهارُ بالكذبِ، ووضعُ الحديثِ عندهم عزيزٌ"^٦.

لقد جاءت أكثرُ الأسانيدِ المدنيةِ في غاية الصَّحَّةِ، وأخذت مَسَلَكَ الفصلِ في كثيرٍ من الأحاديثِ المختلَفِ في أسانيدِها، فكانت موضعَ الترجيحِ بين الرواياتِ،

^١ المصدر السابق، ص: ٢٠٩.

^٢ قرائن إعلال و ترجيح الروايات: للمطيري، ص: ١٤٨.

^٣ انظر: "قرائن إعلال و ترجيح الروايات" للمطيري، ص: ١٣٩.

^٤ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي: (٢٨٦/٢).

^٥ تدريب الراوي: للسيوطي: (١١٤/١).

^٦ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي: (٢٨٦/٢).

وبيان علل الأخبار التي تُخالِف الإِسْنَادَ المَدَنِيَّ، حتى اعتبرها الأئمةُ التُّقَادُ قرينةً من قرائن الترجيح بين الروايات^١.

من الأمثلة على هذه القرينة:

قولُ الإمام أبي زُرْعَةَ الرَّازِي في حديثٍ رُوِيَ مُرْسَلًا ومُسْنَدًا، حيثُ ذَكَرَ أَهْلُ الكُوفَةِ عَمَّارًا بروايةٍ مُسْنَدَةٍ، وأَهْلُ المَدِينَةِ بِإِلَاحٍ بروايةٍ مُرْسَلَةٍ. فرَجَّحَ أَبُو زُرْعَةَ بينهما بِأَمْرِ جَدِيدٍ فقال: "رواه المَدَنِيُّونَ على أَنَّهُ بِإِلَاحٍ، وهم أَعْلَمُ، وإنْ كَانَ رَوَايَتُهُمْ مُرْسَلًا، فَلَوْلَا أَنَّهُمْ سَمِعُوهُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ مَا كَانُوا يَقُولُونَهُ"^٢.

الْقَرِينَةُ الْخَامِسَةُ والعِشْرُونَ: إدراجُ الرَّاوي في مَتْنِ الحديثِ أو إسناده ما ليس منهما: ومن القرائن أن يُعرَفَ عن الرَّاوي أَنَّهُ رُبَّمَا أَدْرَجَ في مَتْنِ الحديثِ أو إسناده ما ليس منهما، دُونَ بَيَانِ ما أَدْرَجَهُ فِيهِمَا، أو أَنَّهُ اخْتَصَرَ أَلْفَاظَ الحديثِ.

من الأمثلة على هذه القرينة:

ما رواه إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قال: قال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا اسْتَيْقَظَ أَحَدُكُمْ مِنْ مَنَامِهِ؛ فَلْيَغْسِلْ كَفَّيْهِ». وفي آخِرِ هَذَا الحديثِ: «ثُمَّ لِيَعْتَرِفَ بِيَمِينِهِ مِنْ إِثَائِهِ، ثُمَّ لِيَصُبَّ عَلَى شِمَالِهِ، فَلْيَغْسِلْ مَقْعَدَتَهُ».

قال الإمامُ أَبُو حَاتِمِ الرَّازِي: "ينبغي أن يكون: (ثُمَّ لِيَعْتَرِفَ بِيَمِينِهِ) إلى آخِرِ الحديثِ من كلامِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ طَهْمَانَ، فَإِنَّهُ قَدْ كَانَ يَصِلُ كَلَامَهُ بِالْحَدِيثِ فَلَا يُمَيِّزُهُ الْمُسْتَمْعُ"^٣.

وأصلُ الحديثِ أَخْرَجَهُ الإمامُ مُسْلِمٌ في صحيحه^٤ من هذه الزِّيَادَةِ.

ووقوعُ الإدراجِ من الرِّوَاةِ بزيادَةٍ في مَتْنِ الحديثِ يكون أَكْثَرَ مِنْ إسناده.

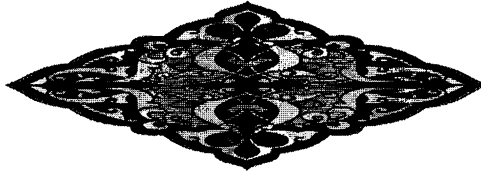
^١ قرائن إعلال وترجيح الروايات: للمطيري، ص: ١٤٠.

^٢ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (١/١٠٠).

^٣ المصدر السابق: (١/٢٨٢، ٢٨٢).

^٤ في كتاب: الطهارة، باب: كراهة غمس المتوضئ وغيره يده المشكوك...، رقم الحديث: (٢٧٨).

هذه بعضُ أهمِّ القرائن التي يترجَّح بها بعضُ الأحاديث على بعضٍ، وهي
 - لا شكَّ - من أعظم وسائل الكشف عن علل الأحاديث والآثار، والقرائن كهذه
 كثيرة لا يمكن حصرها في عددٍ مُعيَّن أو في موضوعٍ مُحدَّد. وما ذكرته منها فيه
 كفاية في الدلالة على أصل كُلِّ مسألة.



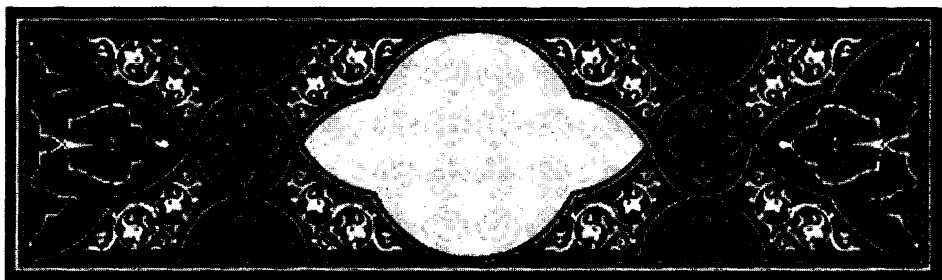
القسم الرابع

أشهر أئمة علم العِلل

ومكانتهم العلميّة ومصنّفاتهم المُميّزة فيها

- ١ - الإمام مُحَمَّد بن سِيرِين البَصْرِيّ.
- ٢ - الإمام أَيُّوب السُّخْتِيَانِيّ البَصْرِيّ.
- ٣ - الإمام شُعْبَة بن الْحَجَّاج البَصْرِيّ.
- ٤ - الإمام يَحْيَى بن سَعِيد القَطَّان البَصْرِيّ.
- ٥ - الإمام عبد الرحمن بن مَهْدِي البَصْرِيّ.
- ٦ - الإمام مُحَمَّد بن إِدْرِيس الشَّافِعِيّ.
- ٧ - الإمام يَحْيَى بن مَعِين البَغْدَادِيّ.
- ٨ - الإمام عَلِيّ بن الْمَدِينِيّ.
- ٩ - الإمام أَحْمَد بن حَنْبَل البَغْدَادِيّ.
- ١٠ - الإمام مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الْبُخَارِيّ.
- ١١ - الإمام مُسْلِم بن الْحَجَّاج النَّيْسَابُورِيّ.
- ١٢ - الإمام يَعْقُوب بن شَيْبَة البَصْرِيّ.
- ١٣ - الإمام أَبُو زُرْعَة الرَّازِيّ.
- ١٤ - الإمام أَبُو دَاوُد السُّجِسْتَانِيّ.
- ١٥ - الإمام أَبُو حَاتِم الرَّازِيّ.
- ١٦ - الإمام مُحَمَّد بن عِيْسَى التِّرْمِذِيّ.

- ١٧ - الإمام أبو بكر البزار البصريّ.
- ١٨ - الإمام أحمد بن شعيب النسائيّ.
- ١٩ - الإمام أبو بكر الخلال البغداديّ.
- ٢٠ - الإمام العقيليّ الحجازيّ.
- ٢١ - الإمام ابن أبي حاتم الرازيّ.
- ٢٢ - الإمام ابن عديّ الجرجانيّ.
- ٢٣ - الإمام عليّ بن عمر الدارقطنيّ البغداديّ.
- ٢٤ - الإمام الحاكم أبو عبد الله النيسابوريّ.
- ٢٥ - الإمام عبد الرحمن بن الجوزيّ البغداديّ.
- ٢٦ - الإمام ابن القطان الفاسيّ.
- ٢٧ - الحافظ صلاح الدين العلائيّ الدمشقيّ.
- ٢٨ - الحافظ ابن رجب الحنبليّ الدمشقيّ.
- ٢٩ - الحافظ ابن حجر العسقلانيّ.



لقد اعتنى أئمة الحديث النبوي بحفظه أشدَّ اعتناء من أن يدخله تصحيفٌ أو تحريفٌ، أو تدليسٌ أو اختلاقٌ، فوضعوا لصيانتِه القواعدَ والضوابطَ التي لم يسلم من التَّحَاكُم إليها ثَقَاتُ الرُّوَاةِ فضلاً عن ضعفائهم وعامتهم، فلم يأل هؤلاء العلماءُ جهداً في التمييز والتدقيق والتفتيش.

وبجهودهم قد ظهر في حيز الوجودِ عِلْمٌ مُسْتَقِلٌّ عُرِفَ بـ"عِلْمِ عِلَلِ الحديث"، الذي يكشف عن أوهام الثَّقَاتِ، ويعرِّف أسبابَ وقوعِها منهم، ويعرِّف القواعد والأصول التي تكشف العِلَلَ في الأحاديث النبوية والآثار الشريفة.

ولم ينهض بحمل هذا العِلْمِ إلَّا مَنْ رزقهم الله تعالى "فَهَمًّا ثَابِقًا، وَحِفْظًا واسعًا، ومعرفةً تامةً بمراتب الرُّوَاةِ، ومَلَكَةً قويةً بالأسانيد والمتون، ولهذا لم يتكلَّم فيه إلَّا القليلُ من أهل هذا الشَّانِ"^١.

وهذه نبذةٌ من تراجم أولئك الرِّجالِ الأفذاذِ الكُمَّلِ من أبرز المشتغلين بإعلال الأحاديث مع سَرْدِ أسماء مصنفاتهم في هذا الباب:

١ (الإمامُ مُحَمَّدُ بن سَيِّرِ بن البَصْرِيِّ (٣٣ - ١١٠هـ)^٢:

هو مُحَمَّدُ بن سَيِّرِ بن سَيِّرِ بن بَكْرٍ الأنصاري، الأَنْسِيُّ البَصْرِيُّ، مولى أنس بن مالكٍ رضي الله عنه: الإمامُ التابعيُّ، شيخُ الإسلام، من أشراف الكُتَّاب.

^١ النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر: (٦٤٨/٢).

^٢ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ": (٧٨/١)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٦٠٦/٤، ٦٢٢).

سمع أبا هريرة، وعمران بن حصين، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وأنس بن مالك، وعدي بن حاتم، وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. كان حجة في علوم الدين، وإماماً في تعبير الرؤيا، ومشهوراً بالورع والزهد. توفي بالبصرة.

وكان لا يروي الحديث إلا عن ثقة، قال الحافظ ابن عبد البر: "أجمع أهل العلم بالحديث أن ابن سيرين أصح التابعين مراسيل، وأنه كان لا يروي ولا يأخذ إلا عن ثقة، وأن مراسله صحاح كلها".^١

ولم يعرف عنه التدليس، قال الإمام علي بن المديني: "كان لا يدلس".^٢ وكذلك لم يعرف عنه رواية الحديث بالمعنى.^٣

مكانته في علم العِلل:

كان الإمام ابن سيرين من أوائل التابعين نقداً للرواة، قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: "فالجهاذة النقاد العارفون بعِلل الحديث أفراد قليل من أهل الحديث جدّاً، وأوّل من اشتهر في الكلام في نقد الحديث: ابن سيرين، ثم خلفه أيوب السخيتاني...".^٤ وقال: "وابن سيرين رحمه الله هو أوّل من انتقد الرجال، وميز الثقات من غيرهم".^٥

٢ (الإمام أيوب السخيتاني البصري (٦٦ - ١٣١هـ):

هو أيوب بن أبي تيممة كيسان السخيتاني، أبو بكر البصري: الإمام الجليل، من حفاظ الحديث الأجلّاء، سيّد فقهاء عصره، من النّسّاك الزّهّاد، عِدّاه في صِغار التابعين.

^١ التمهيد: لابن عبد البر: (٣٠١/٨).

^٢ المعرفة والتاريخ: للفسوي: (٥٥/٢).

^٣ انظر: "المعرفة والتاريخ" للفسوي: (٣٦٨/٢).

^٤ جامع العلوم والحكم: لابن رجب: ص: ٢٤١.

^٥ المرجع السابق: ص: ٢٤١.

^٦ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ" (١٣٠/١، ١٣٢)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (١٦/٦، ٢٦).

روى عن: سعيد بن جبّير، ومُجاهِد بن جَبْر، والحَسَن البَصْرِيّ، ومُحَمَّد ابن سِيرِينَ، ونافع مولى عبد الله بن عُمَر، وعِكْرِمَة مَوْلى عبد الله بن عَبَّاس، وغيرهم كثيرين، رضي الله عنهم.

قال الحافظُ مُحَمَّدُ بن سَعْد البغداديّ (ت ٢٣٠هـ): "كان أَيُّوبُ ثِقَةً، ثَبَتًا في الحديث، جامعًا، كثيرُ العِلْم، حُجَّةٌ، عَدْلًا"^١. وقال الإمامُ أبو حاتم الرّازي: "ثِقَةٌ، لا يُسأل عن مثله"^٢.

مكانته في عِلْم العِلل:

وقد تقدّم قولُ الحافظِ ابن رَجَب الحَنَبليّ: "فَالْجُهَابُذَةُ الثَّقَادُ العارِفون بعِللِ الحديثِ أفرادٌ قليلٌ من أهل الحديث جدًّا، وأوّل مَنْ اشتهر في الكلام في نقد الحديث: ابنُ سِيرِينَ، ثم خلفه أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيّ..."^٣.

٣ (الإمامُ شُعْبَةُ بن الحَجَّاج البَصْرِيّ (٨٢ - ١٦٠هـ) :

هو أبو بَسْطام، شُعْبَةُ بن الحَجَّاج بن الوَرْد العَتَكِيّ الأزديّ مولاهم، الواسطيّ ثم البَصْرِيّ: الإمامُ الحافظُ، أميرُ المؤمنين في الحديث، من أئمة رجالِ الحديث حِفْظًا وِدْرَايةً وَتَثْبِيَةً، وعالمُ أهلِ البَصْرَةِ وشيخُها المُبَجَّلُ في وقته.

وُلِدَ ونشأ بواسِط، وسَكَن البَصْرَةَ من الصَّغَرِ إلى أن تُوفِّيَ بها. وَتَحَمَّل الكثير في سبيل طلب الحديث، وروى عن: ابن سِيرِينَ، وَقَتَادَةَ بن دِعَامَةَ السَّدُوسِيّ، وأَيُّوب السَّخْتِيَانِيّ، وسَلَمَةَ بن كَهَيْلٍ، وغيرهم.

وقد نالَ إعجابَ المحدثين في الحُكْم على الرّجال، وحازَ ثِقَتَهُم في ذلك، يقول الإمامُ أحمد بن حنبل: "كان شُعْبَةُ أُمَّةً واحدةً في هذا الشَّانِ"^٤؛ يعني: في الرّجال والعِلل.

^١ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٢٠/٦).

^٢ المصدر السابق: (٢٠/٦).

^٣ جامع العلوم والحكم: لابن رجب الحنبلي، ص: ٢٤١.

^٤ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ" (١/١٩٣، ١٩٦)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٧/٢٠٣، ٢٢٨).

^٥ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١٥٩/١).

وقال الإمام يحيى بن سعيد القطان: "كان شعبة أعلم الناس بالرجال"^١.

مكانته في علم العِلل:

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي: "وهو أول من وسّع الكلام في الجرح والتعديل، واتّصال الأسانيد وانقطاعها، ونقّب عن دقائق علم العِلل، وأثمة هذا الشأن بعده تبع له في هذا العلم"^٢.

٤ (الإمام يحيى بن سعيد القطان البصريّ (١٢٠ - ١٩٨ هـ))^٣:

هو أبو سعيد، يحيى بن سعيد بن فروخ القطان التميمي البصري، المعروف بالأخول: الإمام الثقة، الحجة الثبت، الحافظ المتقن، أمير المؤمنين في الحديث.

تحمل الكثير في سبيل العلم، وروى عن: حميد الطويل، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، والأعمش، وابن جريج، والأوزاعي، ومالك بن أنس، وشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وسعيد بن أبي عروبة، وآخرين.

وكان من أساطين الجرح والتعديل وعلم العِلل، قال الإمام علي بن المديني: "ما رأيت مثل يحيى بن سعيد في هذا الشأن؛ يعني: في معرفة الحديث ومعرفة الثقات وغير الثقات..."^٤.

قال الإمام أبو بكر بن خلاد: "دخلت على يحيى بن سعيد في مرضه، فقال لي: يا أبا بكر! ما تركت أهل البصرة يتكلمون؟ قلت: يذكرون خيراً، إلا أنهم يخافون عليك من كلامك في الناس، فقال: احفظ عني: لأن يكون خصمي في الآخرة رجل من عرض الناس أحب إلي من أن يكون خصمي في الآخرة النبي ﷺ، يقول: بلعك عني حديث وقع في وهمك أنه عني غير صحيح؛ يعني: فلم تُنكر".^٥

^١ مقدمة الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي، ص: ١٢٧.

^٢ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١٥٩/١).

^٣ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ": (١/٢٩٨، ٣٠٠)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٩/١٧٦، ١٨٨).

^٤ سير أعلام النبلاء: (٧/٤٩)، و"الجرح والتعديل": (١/٢١).

^٥ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١/١٩٤، ١٩٥).

مكانته ومصنفاته في علم العِلل:

وكان مِمَّنْ تكلَّم في العِلل والرجال، وقلَّما يجد فيهما الباحثُ قضيةً إلَّا وله فيها قولٌ ورأيٌ.

قال الحافظُ ابن رَجَبٍ الحَنْبَلِيُّ: "هو خليفةُ شُعبة، والقائمُ بعده مقامه في هذا العلم، وعنه تَلَقَّاهُ أئمةُ هذا الشَّانِ كأحمد [بن حَنْبَلٍ]، وعليّ [ابن المَدِينِيِّ]، وَيَحْيَى [ابن مَعِينٍ]، وقد كان شُعبة يُحَكِّمُه على نفسه في هذا العلم".^١

وقال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: "وكان رأساً في معرفة العِلل، أخذ ذلك عنه ابنُ المَدِينِيِّ، وأخذ ذلك عن ابنِ المَدِينِيِّ أبو عبد الله البُخَارِيُّ".^٢

وقد نُقِلَتْ مسائلُ ابنِ القُطَّانِ في العِلل عنه، وجمِعتْ في مُصَنَّفٍ مُفَرَّدٍ، وبذلك يكون أوَّلُ من نُقِلَتْ عنه مسائلُ في علمِ العِلل على هيئة مُصَنَّفٍ.

٥ (الإمام عبد الرحمن بن مهدي البصري (١٣٥ - ١٩٨هـ) :

هو أبو سعيد، عبد الرحمن بن مهدي بن حَسَّان بن عبد الرحمن العَنْبَرِيُّ البَصْرِيُّ اللُّؤلؤِيُّ: الإمامُ النَّاقِذُ، المَجُودُ الْمُتَّقِنُ، سَيِّدُ الحُفَاطِ.

مولده ووفاته في البصرة، طَلَبَ في هذا الشَّانِ وهو ابنُ بضع عشرة سنةً، وحدث ببغداد، وروى عن: سفيان الثَّوْرِيِّ، وشُعبة بن الحَجَّاج، وحمَّاد بن سَلَمَةَ، ومالك بن أنس، وهشام الدَّسْتَوَائِيُّ، وعبد العزيز بن المَاجَشُون، وغيرهم. ولازمَ سفيانَ الثَّوْرِيَّ وشُعبة بن الحَجَّاج مُلازمةً شديدةً.^٣

وكان من عَظَمَاءِ المُحدِّثِينَ، ذا نظرٍ ثاقبٍ، وخِبْرَةٍ تامَّةٍ في الرِّجال، وقد شهد بنبوغه في معرفة الرِّجالِ الكثيرُ من أئمةِ النَّقْدِ، قال الإمامُ أحمد بن حَنْبَلٍ: "كان يَتَوَقَّى

^١ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١٩٢/١).

^٢ تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: للذهبي: (١٨٣/٧).

^٣ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ" (٣٢٩/١، ٣٣١)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (١٩٣/٩، ٢٠٩).

^٤ تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي: (٢٤٣/١٠).

كثيراً، كان يُحِبُّ أن يحدث باللفظ^١، وكان مُثَبِّتاً في الرجال، لا يروي إلا عن الثقات.

مكانته في علم العلل:

وكان هو والإمام يحيى بن سعيد القطان أشهر أهل زمانهما في هذا الفن، وأخذ عنهما من جاء بعدهم من أئمة هذا الشأن، قال الحافظ الذهبي: "عبد الرحمن بن مهدي - وكان هو ويحيى القطان المذكور - قد انتدبا لنقد الرجال، وناهيك بهما جلالة، وثبلاً، وعِلْماً، وفضلاً، فمن وهّاه لا يكاد - والله - يندمل جرحه، ومن وثّقه فهو الحجة المقبول، ومن اختلفا فيه؛ أجتهد في أمره، ونزل عن درجة الصحيح إلى الحسن، وقد وثقا خلقاً كثيراً وضعفاً آخرين^٢".

٦ (الإمام مُحَمَّد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤هـ) :

هو مُحَمَّد بن إدريس بن العباس، أبو عبد الله القرشيّ: الإمام العَلَمُ، عالمُ العصر، ناصِرُ السُّنَّة، فقيهُ الأُمَّة.

وُلد بغَزّة في الشَّام وتُوفِّيَ بالقاهرة. رَحَلَ في طلب العِلْم إلى مَكّة والمدينة وبغداد، وأخذ الحديث عن: الإمام مالك بن أنس، وسفيان بن عُيينة، وابن أبي ذئب وغيرهم، وتفقّه على الإمام مُحَمَّد بن الحسن الشَّيبانيّ. قال الإمام أبو داود: "ما أعلمُ للشَّافعيّ حديثاً خطأً"^٣.

وقد انتشر مذهبه في الحِجَاز والعِراق ومِصر والشَّام وفِلَسْطِين واليَمَن، كما هو اليوم المذهب الغالب في الجُزُرِ الجاوية.

وله مؤلَّفاتٌ قيمةٌ في الفقه وأصوله مثل: "الأمّ"، و"الرَّسالة". وأمّا في الحديث فله "مُسَنَدٌ"، لكنه ليس من تصنيفه، إنّما هو عبارةٌ عن الأحاديث التي أسندها، ثم

^١ تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي: (٢٤١/١٠)، و"تقدمة الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم، ص: ٢٣٥.

^٢ ذكر من يُعتمد قوله في الجرح والتعديل: للذهبي، ص: ١٨٠.

^٣ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ": (٣٦١/١)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٥/١٠)، (٩٩).

^٤ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٤٩/١٠).

جَمَعَ عنها البعض. كذلك له "اختلاف الحديث"، واعتنى فيه ببيان أوجه الاختلاف المتعارضة لبعض الأحاديث.

مكانته ومصنفاته في علم العلل:

قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: "كان حافظاً للحديث، بصيراً بعِلَله، لا يَقْبَلُ منه إلا ما ثَبَتَ عنده"^١. وقال الإمامُ الفقيهُ عبد الله بن عبد الحَكَمِ المِصْرِيُّ (ت ٢١٤هـ): "ما رأينا مثلاً الشَّافِعِيِّ، كان أصحابُ الحديثِ ونُقَّادُه يَحِثُّونَ إليه فيَعْرِضُونَ عليه، فربُّما أَعْلَلَ نَقْدَ النُّقَّادِ منهم، ويوقفهم على غوامض من عِلَلِ الحديثِ لم يَقِفُوا عليها، فيقومون وهم يتعجبون منه"^٢. وقد عَنَوْنَ لأقواله في عِلَلِ الحديثِ بعضُ المصنِّفين لكتب الحديث ورجاله، منهم: الإمامُ ابن أبي حاتمِ الرَّازِي في كتابه "الْجَرَحُ والتعديل"، حيثُ قال: "قولُ الشَّافِعِيِّ في عِلَلِ الحديثِ"^٣، والإمامُ البَيْهَقِيُّ في كتابه "مَنَاقِبُ الشَّافِعِيِّ"، فقال: "باب ما يُسْتَدَلُّ به على معرفة الشَّافِعِيِّ رحمته الله بصِحَّةِ الحديثِ وعِلَّتِهِ"^٤، وذكرَ الحافظُ ابن حَجَرٍ كتابَه "اختلاف الحديث" ضمَّنَ كتبَ العِلَلِ^٥.

٧ (الإمامُ يَحْيَى بن مَعِينٍ البغداديّ (١٥٨ - ٢٣٣هـ):^٦

هو أبو زكريا، يَحْيَى بن مَعِينٍ بن عَوْنِ العَطْفَانِيِّ البغداديّ: العَلَّامَةُ الجِهْدُ، سيدُ الحُفَاطِ، شيخُ المُحدِّثين، إمامُ المَحرِّرين والمعدِّلين.

وُلِدَ ببغداد وتُوفِّيَ بها. رحل في طلب الحديث رحلاتٍ كثيرةً، وروى عن: عبد الله بن المُباركِ، وسفيان بن عُيَيْنَةَ، وعبد الرِّزَّاقِ الصَّنْعَانِي، ووَكَيْعَ بن الجَرَّاح، ويَحْيَى بن سعيد القطَّان، وعبد الرحمن بن مَهْدِي، وخلقٍ كثيرٍ بالعِراق والحِجَاز والجَزِيرَة والشَّام ومِصرَ واليَمَن.

^١ تذكرة الحفاظ: للذهبي: (٣٦١/١).

^٢ تاريخ مدينة دمشق: لابن عساكر: (٣٣٥/٥١).

^٣ آداب الشافعي ومناقبه: لابن أبي حاتم الرازي، ص: ٢١٥.

^٤ مناقب الشافعي: للبيهقي: (٥/٢).

^٥ الجمع المؤسس للمعجم المفهرس: لابن حجر: ص: ١٥٩.

^٦ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ": (٤٢٩/٢، ٤٣١)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٧٢/١١، ٩٦).

وكان من كبار أئمة الجرح والتعديل وعلم العِلل، بل وقد عُرفَ به، وامتازَ بين أقرانه، يقول زميله في طلب الحديث الإمام أحمد بن حنبل: "كان ابنُ مَعِينٍ أعلمنا بالرجال"^١، وقال: "كلُّ حديثٍ لا يَعْرِفه يَحْبِي بن مَعِينٍ فليس هو بحديث"^٢.
 مكانته ومصنّفاته في علم العِلل:
 وكان إليه انتهى علمُ العِللِ حتى قال عنه الإمامُ أحمد: "هاهنا رجلٌ خلّقه الله لهذا الشأن"^٣.

وقال الإمام ابن أبي حاتم الرازي: "سمعتُ أبي يقول: الذي كان يُحسن صحيحَ الحديث من سقيمِه وعنده تمييزُ ذلك، ويُحسن عِللَ الحديث: أحمدُ بن حنبل ويحيى بن مَعِينٍ وعليُّ بنُ المَدِينِيّ، وبعدهم: أبوزُرْعَة كان يُحسن ذلك. قِيلَ لأبي: فغيرُ هؤلاء تَعْرِف اليومَ أحداً؟ قال: لا"^٤.

لم يُدوّن شيئاً من كلامه في العِلل والجرح والتعديل، وكان يكره ذلك°. وإنّما وصلتنا مسأله في ذلك بتدوين تلاميذه لها، كعبّاس بن مُحَمَّد الدَّورِيّ البغداديّ (ت ٢٧١هـ)، وإبراهيم بن عبد الله بن الجُنَيْد البغداديّ (ت ٢٧٠هـ)، وأبي خالد الدَّقَّاق يَزِيد بن هَيْثَم البغداديّ (ت ٢٨٤هـ)، وعثمان بن سعيد الدَّارِمِيّ السَّجِسْتَانِيّ (ت ٢٨٠هـ) وغيرهم^٥.

وفي كتبه - مثل: "التاريخ والعِلل" وتواريخه المطبوعة بتدوين هؤلاء - علمٌ غزيرٌ ومعرفةٌ واسعةٌ في علم الرجال والعِلل، وسيأتي تعريفٌ موجزٌ لهذه الكتب في القسم اللاحق.

^١ ميزان الاعتدال: للذهبي: (٢ / ٢٠٥).

^٢ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١١ / ٨٠).

^٣ العِلل ومعرفة الرجال: (١ / ١٤٠).

^٤ الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم: (٢ / ٢٣).

^٥ انظر: "شرح علل الترمذي" لابن رجب: (١ / ٤٩٠).

^٦ انظر: "الوهم في روايات مختلفي الأمصار" للوريكات، ص: ١٣٠، ١٣١.

٨ (الإمامُ عليُّ بن المَدِينِيّ (١٦١ - ٢٣٤هـ) ^١:

هو أبو الحسن، عليُّ بن عبد الله بن جَعْفَر بن نَجِيع السَّعْدِيّ، مولاهم البَصْرِيّ، المعروف بابن المَدِينِيّ: الشَّيْخُ الْحُجَّةُ، أميرُ المؤمنين في الحديث، ومن أكابر الأئمة العارفين بعِلل الحديث، ومن أَجَلَّة شيوخ الإمام البخاريّ.

وُلد بالبصرة، وتُوفِّيَ بِسَامَرَاءَ. رَحَلَ في طلب الحديث وأخذ عن: سفيان بن عُيَيْنَةَ، وعبد الله بن وَهَب، وعبد الرَّزَّاق الصَّنْعَانِي، وغيرهم كثيرين.

مكانته ومصنّفاته في علم العِلل:

يُعدُّ الإمام ابن المَدِينِيّ من أكابر أئمة العِلل والجرح والتعديل، وهو من أبرز مَنْ أظهر هذا الفنَّ وشهره، وأكثرَ فيه من التصنيف، بل إنَّ أئمة الحديث وتُفَادَه مُجْمِعُونَ على تَقْدُمه في هذا الفنَّ على جميع أقرانه، وعنه أَخَذَ هذا العِلْمُ الأئمة الكبارُ أمثال: البخاريّ، ويعقوب بن شَيْبَةَ، وأبي زُرْعَةَ الرَّازِي، وأبي حاتم الرَّازِي، وغيرهم من المرزّين في هذا الفنَّ ^٢.

وأقوال العلماء في إمامته وتَقْدُمه في هذا الفنَّ كثيرة، ومنها:

قولُ الإمام أحمد بن حنبل: "أَعْلَمُنَا بِالْعِللِ عليُّ بن المَدِينِيّ" ^٣.

وقولُ الإمام أبي حاتم الرَّازِي: "كان عليُّ بن المَدِينِيّ عِلْمًا في النَّاسِ في معرفة الحديث والعِلل" ^٤.

وقولُ الإمام ابن أبي حاتم الرَّازِي: "سمعتُ أبي يقول: الذي كان يُحسِنُ صحيحَ الحديث من سقيمِه وعنده تميّزُ ذلك، ويُحسِنُ عِللَ الحديث: أحمدُ بن حنبل ويَحْيَى بن مَعِين وعليُّ بن المَدِينِيّ، وبعدهم: أبو زُرْعَةَ كان يُحسِنُ ذلك. قِيلَ لأبي: فغيرُ هؤلاء تُعرِفُ اليومَ أحداً؟ قال: لا" ^٥.

^١ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ": (٤٢٨/٢، ٤٢٩)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٤٢/١١، ٦٠).

^٢ جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث: للصياح، ص: ٦٠.

^٣ كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: لابن حبان: (٥٥/١).

^٤ مقدمة الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم: ص: ٣١٩.

^٥ الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم: (٢٣/٢).

وقال عنه الإمام البخاري: "ما استصغرت نفسي عند أحدٍ إلا عند علي بن المديني".^١

وله مصنفات عديدة في علل الحديث، وقد ذكر الحافظ ابن رجب في "شرح علل الترمذي"^٢ قائمة من الكتب زادت على الثلاثين كتاباً، معظمها في العلل، ومنها: "علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ"، وسيأتي في القسم اللاحق تعريف موجز عنه.

٩ (الإمام أحمد بن حنبل البغدادي (١٦٤ - ٢٤١هـ):

هو أبو عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي: الإمام الحافظ المحدث، الفقيه الجليل المتقن، إمام أهل السنة والجماعة.

وُلد ببغداد وتوفي بها. رَحَلَ في الحديث صغيراً، وأخذه عن: سفيان بن عُيينة، ويحيى بن سعيد القطان، وأبي داود الطيالسي، ووكيع بن الجراح، وغيرهم من كبار الحفاظ.

وقد جَمَعَ علماً واسعاً بالحديث والرجال والعلل، واستطاع بذكائه المدهش وحفظه العجيب أن يحتل مكانة مرموقة بين الحفاظ والمحدثين، وقد أثنى على حفظه كثير من الأئمة الأجلّة، يقول الإمام أبو زرعة الرازي: "كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث، فقيلاً: ما يدريك؟ قال: ذاكرته فأخذت عليه الأبواب"^٣، ويقول الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ): "انتهى العلم إلى أربعة: أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، وكان أحمد بن حنبل أفقهم فيه"^٤.

^١ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٢١٥/١).

^٢ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٢١٧/١، ٢١٦)، وانظر: "معرفة علوم الحديث" للحاكم، ص: ٧١.

^٣ انظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" للمزي: (٤٣٧/١، ٤٧٠)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (١١/١٧٨،

١٨٤).

^٤ تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي: (٤١٩/٤).

^٥ ذيل طبقات الخنابلة: لابن رجب الحنبلي: (٥/١).

ومن مصنفاته في الحديث: "المُسْنَد"، و"كتاب الرُّهْد"، و"العِلَالِ ومعرفة الرجال".

مكانته ومصنفاته في علم العِلَالِ:

وكان الإمام أحمد من الجهابذة في نقد الرجال، وبيان علل الحديث، ودقائق هذا الفن الشريف، وقد شهد له بذلك أكابر الأئمة.

قال الإمام أبو يعلى الخليلي القزويني (ت ٤٤٦هـ): "هو إمام في الجرح والتعديل، والمعرفة والتعليل، والبيان والتأويل"^١.

وقال الإمام أبو حاتم الرازي: "كان أحمد بن حنبل بارع الفهم لمعرفة الحديث لصحيحه وسقيمه، وتعلم الشافعي أشياء من معرفة الحديث منه، وكان الشافعي يقول لأحمد: حديث كذا وكذا قوي الإسناد محفوظ؟ فإذا قال أحمد: نعم؛ جعله أصلاً وبنى عليه"^٢.

وقال الإمام ابن أبي حاتم الرازي: "سمعت أبي يقول: الذي كان يُحسن صحيح الحديث من سقيمه وعنده تمييز ذلك، ويُحسن علل الحديث: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وبعدهم أبو زرعة كان يُحسن ذلك. قيل لأبي: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قال: لا"^٣.

كما بين الحافظ ابن رجب مكانة هذا الإمام المبجل في هذا العلم، وقال: "وكان نهاية في ذلك، وهذا وإن شاركه كثير من الحفاظ في معرفة علل الحديث المرفوعة، فلم يصل أحدٌ منهم إلى معرفته بعِلل الآثار الموقوفة، ومن تأمل كلامه في ذلك رأى العجب العجيب، وجزم بأنه قل من وصل إلى فهمه في هذا العلم"^٤.

وقد نُقِلَ عن الإمام أحمد كلام كثير في العِلَالِ من رواية ابنه: صالح

^١ المرجع السابق: (٥/١).

^٢ مقدمة الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم، ص: ٣٠٢.

^٣ الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي: (٢٣/٢).

^٤ الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة: لابن رجب الحنبلي: ص: ٤١.

(ت ٢٦٥هـ)، وعبد الله (ت ٢٩٠هـ) ومن رواية تلميذيه: الحافظ أبي الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني (ت ٢٧٤هـ) والحافظ أبي بكر أحمد بن محمد المروزي (ت ٢٧٥هـ) وغيرهم، وقد طبع كثير منها، مثل: "العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد الله"، و"العلل ومعرفة الرجال برواية المروزي وغيره"، و"من كلام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال مما رواه المروزي والميموني وصالح بن أحمد بن حنبل"، و"من سؤالات أبي بكر الأثرم أبا عبد الله أحمد بن حنبل".

١٠ (الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ) :

هو أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري: الإمام الهمام، أمير المؤمنين في الحديث، وأحد أجلة أئمة وأكابر حفاظه، وكان آية في الحفظ والذكاء والإتقان.

وُلِدَ في قرية "خرتنتك" الواقعة قُربَ مدينة "بخارى"، وتُوفِّيَ بها. نشأ يتيماً، ورحل في طلب العلم إلى الشام ومصر والجزيرة والعراق، وجمع من الحديث أكثر من ستمئة ألف حديث، وأخرج في صحيحه عن تسعة وثمانين ومئتي شيخ.

وقد روى عن: أبي عاصم النبيل، ومكي بن إبراهيم، وعبيد الله بن موسى، وسعيد بن أبي مريم، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في الثناء عليه: "لوفتحت باب ثناء الأئمة عليه ممن تأخر عن عصره؛ لفنى القرطاس، ونفدت الأنفاس، فذاك بحر لا ساحل له" ^٢.

وأشهرُ مصنّفاته في الحديث: "الجامع المُسنَد الصحيح المُختصر من أمور رسول الله ﷺ وسُنَّته وأيامه" (المعروف بصحيح البخاري)، و"الأدب المفرد"، وفي رجاله: "التاريخ الكبير"، و"التاريخ الأوسط"، و"التاريخ الصغير".

^١ انظر ترجمته في: "مذهب الكمال" للبرقي: (٤٣١/٢٤)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٣٩١/١٢-٤٧١).

^٢ هدي الساري: لابن حجر: (٢٥٨/٢).

مكانته ومصنّفاته في علم العِلَل:

له باعٌ طويلٌ في الرجال والعِلَل، وكان أستاذَ هذه الصّناعة^١، ويُعدُّ من المُنصّفين والمعتدلين في كلام الرجال توثيقاً وتضعيفاً، كما وصّفه بذلك الحافظُ الذهبيُّ في رسالته "ذَكَرَ من يُعْتَمَدُ قوله في الجَرَحِ والتَّعْدِيلِ"^٢.

ووصّفه تلميذه الإمامُ مُسْلِمُ بن الحَجَّاج بقوله: "أستاذُ الأُستاذين، وسيّدُ المُحدّثين، وطبيبُ الحديث في عِلَله"^٣.

وذكر الإمامُ التِّرْمِذِيُّ في أوّل كتاب العِلَل أنه لم يَرِ بالعِراق ولا بِخُرَاسانَ في معنى العِلَل والتاريخ ومعرفة الأُسانيد كبيرَ أحدٍ أعلَمَ من مُحَمَّد بن إِسْماعيل^٤. له مصنّفٌ في "العِلَل" ذكره الحافظُ ابن حَجَرٍ في "المعجم المُؤسَّس"^٥، كما أن صناعةَ العِلَلِ واضحةٌ في كتابيه: "التاريخ الكبير" و"التاريخ الأوسط".

(١١) الإمامُ مُسْلِمُ بن الحَجَّاج النَّيْسَابُورِيُّ (٢٠٤ - ٢٦١ هـ)^٦:

هو أبو الحسين، مُسْلِمُ بن الحَجَّاج بن مُسْلِم القُشَيْرِيُّ النَّيْسَابُورِيُّ: الإمامُ الحافظُ المجوّد، الحُجَّةُ الصّادق.

وُلِدَ بَنِيْسَابُور، وتُوفِّيَ قُرْبَها بِقرية "نَصْرآباد". طلب الحديثَ صغيراً، ورَحَلَ إلى الحِجَاز والشَّام ومِصرَ والعِراق، وانتفع كثيراً بالإمامين أحمد بن حنبل والبُخاري، وروى عنهما وعن قُتَيْبَةَ بن سعيد، ويَحْيَى بن مَعِين، وإسحاق بن راهُوِيّة، وغيرهم كثيرين.

^١ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٢٢٤/١).

^٢ ص: ١٩٢.

^٣ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (٢٢٤/١).

^٤ المرجع السابق: (١ / ٢٢٤ - ٢٢٥).

^٥ ص: ١٣٢.

^٦ انظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" للزمري: (١٥/٢١٠، ٢١٧)، و"تذكرة الحفاظ": (٢/٥٨٨، ٥٨٩)، و"سير

أعلام النبلاء" للذهبي: (١٢/٢٢٤، ٢٣٢).

وأشهرُ مصنّفاته في الحديث: "المُسند الصحيح المختصر من السُّنن بنقل العَدْل عن العَدْل عن رسول الله ﷺ" (المعروف بصحيح مُسلم)، و"كتاب التمييز"، و"العِلل والأسماء"، و"الكُنَى والوُحْدان"، و"الأفراد المُخَضَّرُمون"، و"الطبقات"، و"أوهام المُحدِّثين"، وغيرها.

وقد أثنى عليه أئمةُ الحديث ثناءً عاطراً، وقال الإمامُ يَحْيَى بن شَرَف التَّوَوِيّ (ت ٦٧٦هـ): "أجمعوا على جلالته، وإمامته، وعُلُوّ مرتبته، وحُدُقه في هذه الصَّنعة، وتَقْدُمه فيها، وتَضَلُّعه منها...."، وقال أيضاً: "واعْلَم: أَنَّ مُسْلِماً أحدَ أعلام أئمة هذا الشَّان وكبار المبرزين فيه، وأهل الحِفْظ والإِتقان، والرَّحَّالين في طلبه".^١

مكانته ومصنّفاته في العِلل:

وكان للإمام مُسْلِم معرفةٌ واسعةٌ في الرِّجال والعِلل، قال محدِّثُ نَيْسَابُور الحافظُ أَبُو حازم عُمَر بن أحمد العَبْدُويّ (ت ٤١٧هـ): "أَوَّلُ مَنْ اشتهر بِحِفْظ الحديث وَعِلِّله نَيْسَابُور بعد الإمام مُسْلِم بن الحَجَّاج...".^٢ ثم ذكر أسماءَ المشتهرين.

وله كتابٌ في العِلل معروفٌ باسم: "التمييز"، وكذلك له كتابٌ في العِلل ذَكَره الحافظُ ابن الصَّلَاح في "الصِّيَانَة"^٣، والإمامُ التَّوَوِيّ في شرحه لصحيح مُسْلِم^٤. وكذلك له أيضاً "جزء ما استنكر أهلُ العِلْم من حديث عَمْرُو بن شُعَيْب"^٥. وسيأتي تعريفٌ مُوجِزٌ عن كتابه "التمييز" في القسم اللاحق.

^١ تهذيب الأسماء واللغات: للنووي: (١٩٣/٢).

^٢ طبقات الشافعية الكبرى: للسبكي: (١٥٨/٤).

^٣ صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقوط: لابن الصلاح، ص: ٦١.

^٤ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للنووي: (١٢٢/١).

^٥ المعجم المفهرس: لابن حجر، ص: ١٥٩.

(١٢) الإمام يعقوب بن شَيْبَةَ البَصْرِيّ (١٨٢ - ٢٦٢هـ)^١:

هو أبو يوسف، يعقوب بن شَيْبَةَ بن الصَّلْت بن عُصْفُور السَّدُوسِيّ مولا هم، البَصْرِيّ: الحافظُ الكبير، العلامةُ الثَّقة، صاحبُ "المُسْنَد الكبير".

نزل بغدادَ وعاشَ فيها، روى عن: يزيد بن هارُون، ورواح بن عبادَة، وهَب ابن جرير، ويحيى بن معِين، وأحمد بن حنبل، وعليّ بن المَدِينِيّ، وغيرهم.

مكانته ومصنّفاته في علم العِلل:

قال الحافظُ عبد الغنيّ بن سعيد الأزدِيّ (ت ٤٠٩هـ): "ولم يتكلّم أحدٌ على عِلل الأحاديث بمثل كلام: يعقوب، وعليّ بن المَدِينِيّ، والدارقُطَنِيّ"^٢.

وله "المُسْنَدُ الكبير" المُسمّى بـ"المُسْنَدُ المُعَلَّل"، قال الحافظُ الذّهَبِيّ في وصفه: "العَدِيمُ النظيرُ المُعَلَّل، الذي تَمَّ من مَسانيدِه نحوُ من ثلاثين مُجلِّداً، ولو كَمَل جاء في مئة مُجلِّدٍ"^٣، بيّن فيه عِللَ الأحاديث، وتكلّم على الرّجال بكلامٍ مفيدٍ عَذْبٍ شافٍ، وقد طُبِعَ الجزء العاشر منه باسم: "مُسْنَدُ أمير المؤمنين عُمَر بن الخطّاب عن النبي ﷺ".

(١٣) الإمام أبو زُرْعَةَ الرّازِي (٢٢٠ - ٢٦٤هـ)^٤:

هو عُبَيْدُ اللَّهِ بن عبد الكريم بن يَزِيد بن فَرُوح القَرَشِيّ مولا هم، الرّازِي: الإمامُ الجليل، سيّدُ الحُفّاظ، محدّثُ الرّئيّ، كان آيةً في الحِفْظ والمعرفة، يقول الحافظُ الذّهَبِيّ: "كان من أفراد الذّهَرِ حِفْظاً، وذِكاءً، ودينًا، وإخلاصاً، وعِلْماً، وعَمَلًا"^٥.

^١ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ": (٥٧٧/٢، ٥٧٨)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٤٧٩، ٤٧٧/١٢).

^٢ ترتيب المدارك: للقاضي عياض: (٥٧/٢).

^٣ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٤٧٧/١٢).

^٤ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ" (٥٥٧/٢)، و"سير أعلام النبلاء": (٧٨، ٧٧/١٣).

^٥ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٧٨، ٧٧/١٣).

مكانته ومصنفاته في علم العِلَل:

كان من فُرْسَانِ هذا العلم ورؤاده، وقد حظيَ بحظٍّ وافٍ من العلم به، ومن المعرفة في الرجال.

قال الإمام أبو حاتم الرازي: "الذي كان يَعْرِفُ صحيحَ الأحاديث وسقيمه وعنده تمييزُ ذلك، ويحسن عِلْلَ الحديث: أحمدُ بن حنبل، ويحيى بن معين، وعليُّ بن المَدِيني، وبعدهم: أبو زرعة، كان يُحسن ذلك". قِيلَ له: فغير هؤلاء تعرف اليوم أحداً؟ قال: لا^١.

وهو من مصادر الإمام ابن أبي حاتم الرازي المباشرة في كتابه "عِلَل الحديث"، ونقول ابن أبي حاتم عنه تَدُلُّ على إمامته في هذا الفن^٢.

وله مسائل في العِلَل، وصلتنا عن طريق الحافظ التَّائِدِ سعيد بن عمرو الأزديَّ البرذَعيَّ (ت ٢٩٢هـ) إذ جَمَعَهَا في مُصَنَّفٍ مُفَرَّدٍ^٣، وابنُ أبي حاتم الرازي إذ ضَمَّنَهَا كتابَه "عِلَل الحديث".

(١٤) الإمام أبو داود السَّجِسْتَانِيَّ (٢٠٢ - ٢٧٥هـ)^٤:

هو سليمان بن الأشعث بن إسحاق، أبو داود السَّجِسْتَانِيَّ: الإمامُ العَلَمُ، سيدُ الحُفَظِ في وقته، وصاحبُ السُّنَنِ.

وُلِدَ في "سَجِسْتَانَ"، وتُوفِّيَ بالبَصْرَةِ. رَحَلَ من بلده لأجل طلب العلم في مُقْتَبَلِ عُمُرِهِ، وقَضَى جُلَّ حَيَاتِهِ في العِراق مُتَنَقِّلاً في مُدُنِهَا، وتَلَمَذَ على الإمام البُخَارِيِّ وأخذ عنه الحديث.

^١ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١/٢٢٣).

^٢ جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث: للصباح، ص: ٨٨.

^٣ طُبِعَ بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي، في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، عام ١٤٠٢هـ (١٩٨٢م).

^٤ انظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" للمزي: (١١/٣٥٥، ٣٦٧)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (١٣/٢٠٤، ٢٠٥).

وقد أثنى عليه أئمة الحديث، قال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري: "أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مُدافعة"^١.
وأشهرُ مصنّفاته في الحديث: "السُّنن"، و"المَراسيل"، و"الزهد"، و"الناسخ والمنسوخ".

مكانته ومُصنّفاته في عِلْمِ العِلَل:

أمّا طُولُ بَاعِهِ في عِلْمِ عِلَلِ الحديث فقال الحافظُ أبو عبد الله بن مَنَدَه الأصبهاني (ت ٤٧٠هـ): "الذين خَرَّجُوا وَمَيَّزُوا الثَّابِتَ مِنَ الْمَعْلُولِ، وَالْخَطَأَ مِنَ الصَّوَابِ أَرْبَعَةٌ: الْبُخَارِيُّ، وَمُسْلِمٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، ثُمَّ النَّسَائِيُّ"^٢.

وله إجاباتٌ عن سؤالات أبي عُبَيْدٍ مُحَمَّدَ بن عليّ بن عثمان الآجُرِّي في الْجَرَحِ والتَّعْدِيلِ، والتَّصْحِيحِ والتَّعْلِيلِ، وسيأتي تعريفٌ مُوجِزٌ له في الفصل اللاحق.
وكذلك من كتبه المتعلقة بهذا العلم كتاب "المَراسيل"، روى فيها أحاديثَ موصولةً ومُرسلةً، ويُن فيهِ من طريقٍ يُبَيِّنُ أَنَّ الصَّوَابَ فِيهِ الإِرْسَالُ؛ فهو بهذا الاعتبار يُعَدُّ من كتب "التَّعْلِيلِ"، كما يُوجَدُ في كتابه "السُّنن" أحاديثٌ بَيَّنَ فِيهَا بَعْضَ عِلَلِ الحديث.

١٥ (الإمامُ أبو حاتم الرازي (١٩٥ - ٢٧٧هـ) :

هو مُحَمَّدُ بن إدريس بن المُنذِر بن داود بن مِهْران الحَنْظَلِيُّ العَطْفَانِيُّ، المعروف بأبي حاتم الرازي: الإمام، الحافظ، النّاقِدُ، شيخُ المُحدِّثين.

وُلِدَ في "الرَّيِّ"^٣ وتُوفِّيَ بها. بدأ يطلب العلمَ في باكورة حياته، فكان أوَّلَ سَماعِهِ وكتابته للحديث وهو ابنُ أربع عشرة سنةً، وبدأ رحلته العلمية في طلب الحديث وهو في سِنِّ العشرين، وقَضَى في الرحلة سبعَ سِنينَ.

^١ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٢١٢/١٣).

^٢ المصدر السابق: (٢١٢/١٣).

^٣ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ" (٨٣١/٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٢٤٧/١٣، ٢٦٣).

^٤ مدينة تقع اليوم بالقرب من طَهْران في إيران.

مكائنه ومصنّفاته في علم العلل:

كان إليه المنتهى في الحفظ، وأحوال الرجال، ومعرفة علل الحديث، يقول الحافظ الذهبي: "كان من بؤر العلم، طوّف البلاد، وبرّع في المتن والإسناد، وجمع وصنّف، وجرح وعدّل، وصحّح وعلّل".^١

له مصنّف في "العلل" برواية مُحَمَّد بن إبراهيم الكتّاني^٢، وقد جمع علمه في العلل ابنه الإمام عبد الرحمن الرّازي في كتاب سمّاه "علل الحديث"، ونقول ابنه عنه في هذا الكتاب تدلّ على إمامته وتبحّره في هذا الفنّ، وسيأتي تعريف موجز لهذا الكتاب في القسم اللاحق.

١٦ (الإمام مُحَمَّد بن عيسى التّرميذيّ (٢٠٩ - ٢٧٩هـ) :

هو أبو عيسى، مُحَمَّد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضّحّاك السّلميّ البوغيّ التّرميذيّ: الإمام العلّم، المحدث البارّع، صاحب "الجامع"، وأحد الأئمة الحفّاظ المبرّزين، والعلماء المتمكّنين من معرفة العلل في الحديث.

وُلد بـ"ترمذ" وتوفيّ ببلدة "بوغ".^٣ سمع الحديث من شيوخ كثيرين لا يُحصى عددهم، وكان من خواصّ تلاميذ الإمام البخاريّ، أخذ عنه الحديث وتخرّج عليه، وسمع من الإمام مسلم.

وقد شهد ببرايعته أستاذه الإمام البخاريّ، فقال: "ما انتفعت بك أكثر ممّا انتفعت بي".^٤

^١ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٣/٢٤٧، ٢٦٣).

^٢ توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكُنّاهم: لابن ناصر الدين الدمشقي: (١/٢٢٥)، ٢٨٥/٧، (١٧٤/٧).

^٣ انظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" للمزي: (٢٦/٢٥٠، ٢٥٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (١٣/٢٧١)، (٢٧٧).

^٤ وهي تقع اليوم بجنوب "أوزبكستان" قرب الحدود الأفغانية.

^٥ مدينة كانت تقع قُرب "ترمذ".

^٦ تهذيب التهذيب: لابن حجر: (٣/٦٦٩).

ويقول في وصفه الحافظ أبو سعد عبد الرحمن بن مُحَمَّد الإذْرِيْسِيّ (ت ٥٠٤هـ): "أخذ الأئمة الذين يُقْتَدَى بهم في علم الحديث...، كان يُضْرَب به المثل في الحِفْظ"^١.

ومن مصنفاته في الحديث: "السُّنن"، و"العِلل الكبير"، و"العِلل الصغير"، و"الشمال النبوية".

مكاته ومصنفاته في علم العِلل:

وهو مِمَّنْ تكلَّم في العِلل، وبرَّع فيه، قال الحافظ الذَّهَبِيّ: "الحافظ العَلَم، الإمام البارِع...، مصنفُ الجامع، وكتاب العِلل وغير ذلك"^٢.

وله: "العِلل الكبير" (يُسَمَّى بالعِلل المُفْرَدَة^٣)، مطبوعٌ بترتيب القاضي أبي طالب محمود بن علي التَّمِيمِي الأَصْبَهَانِيّ (ت ٥٨٥هـ)، و"العِلل الصغير"، وهو مُلْحَقٌ بآخر كتابه "الجامع"، وهو الذي شَرَّحه الحافظ ابن رَجَب الحَنْبَلِيّ شرحاً نفيساً، وسيأتي تعريفٌ مُوجَزٌ عنهما في القسم اللاحق.

(١٧) الإمام أبو بَكْرٍ البَزَّار البَصْرِيّ (٢١٠ - ٢٩٢هـ):^٤

هو أبو بَكْر، أحمدُ بن عمرو بن عبد الخالق البَصْرِي، المعروف بالبَزَّار: الشيخُ الإمام، الحافظُ المُتَقِن، صاحبُ "المُسند الكبير".

نشأ في بيئةٍ علميَّةٍ في البَصْرَة، ودأبَ في طلب الحديث وعلومه، واعتنى بهما عنايةً فائقةً، وتَحَمَّل المشاقَّ في سبيلهما حتى برَّعَ فيهما براعةً تامَّةً^٥.

^١ المرجع السابق: (٦٦٨/٣).

^٢ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٢٧٠/١٣).

^٣ أي أنه ألَّفها بانفرادٍ حتى يُفَرَّق بينه وبين "العِلل الصغير".

^٤ انظر ترجمته في: "سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٥٥٥/١٣، ٥٥٧).

^٥ انظر: "سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٥٥٦/١٣).

قال أبو الشيخ عبد الله بن مُحَمَّد الأصْفَهَانِيّ الأنصاريّ (ت ٣٦٩هـ): "كان أحدَ حُفَاطِ الدُّنْيَا رَأْسًا، - وحكى أنه - لم يكن بعد عليّ بن المَدِينِيّ أعلمَ بالحديث منه، اجتمع عليه حُفَاطُ أَهْلِ بَغْدَادَ، فَبَرَكُوا بين يديه فكتبوا عنه"^١.
مكائنه ومصنّفاته في عِلْمِ الْعِلَلِ:

قال الحافظُ الخطيبُ البغدادي: "كان ثِقَةً حَافِظًا، صَنَّفَ المُسْنَدَ، وتكلّم على الأحاديث وبيّن عللها"^٢، وقال الحافظُ الذّهَبِيُّ: "الشيخُ الإمامُ، الحافظُ الكبيرُ...، صاحبُ المُسْنَدِ الكبير الذي تكلّم على أسانيده"^٣.

وله كتاب "المُسْنَدُ الكبير المُعَلَّل" المطبوعُ باسم: "البَحْرُ الرَّخَّار"، وصناعة العِلَلِ بَيِّنَةٌ فيه، قال الحافظُ ابن كثير الدَّمَشَقِيّ (ت ٧٧٤هـ): "ويقع في مُسْنَدِ الحافظ أبي بَكْرٍ البَزَّار من التعاليل ما لا يُوجَد في غيره من المَسَانِيد"^٤، كَشَفَ فيه العِلَلُ الْخَفِيَّةَ وَالْجَلِيَّةَ، وَمَيَّزَ فيه بين صحيح الحديث وسقيمه، ومُعَوَّجَهَ ومستقيمه.

١٨ (الإمام أحمد بن شعيب النَّسَائِيّ (٢١٤ - ٣٠٣ هـ) :

هو أبو عبد الرحمن، أحمدُ بن شعيب بن عليّ بن سِنَانِ الخُرَاسَانِيّ النَّسَائِيّ: الإمامُ، الحافظُ، الثَّبَتُ، شيخُ الإسلام، ناقدُ الحديث، من الأئمة في العِلَلِ، صاحبُ السُّنَنِ. وُلِدَ في "نَسَا" وتُوفِّيَ في "الرَّمْلَةَ" بِفِلَسْطِينِ. وطلب العلمَ صغيراً، وارتحل في سبيله إلى كثير من البلدان، وكان من شيوخه: إسحاق بن راهُوِيَّةَ، وأبو بَكْرٍ البَزَّار.

^١ طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: لأبي الشيخ الأصفهاني: (١٥٨/١).

^٢ تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي: (٣٣٤/٤).

^٣ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٥٥٤/١٣).

^٤ اختصار علوم الحديث: لابن كثير، ص: ٦١.

^٥ انظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" للمزي: (٣٢٨/١، ٣٤٠)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (١٢٥/١٤).

(١٣٥).

^٦ إحدى مُدُن "خُرَاسَان" قديماً، تقع اليوم في جمهورية "تركمانستان".

صَنَّفَ عِدَّةٌ كُتِبَ فِي الْحَدِيثِ، وَمِنْ أَشْهَرِهَا: "السُّنَنُ الْكُبْرَى"، و"السُّنَنُ الصُّغْرَى" (المُسَمَّى بِالْمُجْتَبَى مِنَ السُّنَنِ، وَهُوَ مُنْتَخَبٌ مِنَ الْأَوَّلِ)، و"عَمَلُ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ"، و"خِصَائِصُ عَلِيٍّ عليه السلام"، و"مُسْنَدُ عَلِيٍّ عليه السلام"، و"الضَعْفَاءُ وَالْمُتْرُكُونَ".

مَكَانَتُهُ وَمُصَنَّفَاتُهُ فِي عِلْمِ الْعِلَلِ:

قَالَ الْحَافِظُ أَبُو الْفَضْلِ مُحَمَّدُ بْنُ طَاهِرِ الْمُقَدِّسِيِّ (ت ٥٠٧هـ): "وَهُوَ أَحَدُ قُحَّاتِ الْحَدِيثِ وَعِلَلُهُ وَرِجَالُهُ مِنْ مُسْلِمٍ، وَمِنْ أَبِي دَاوُدَ، وَمِنْ أَبِي عِيسَى، وَهُوَ جَارٍ فِي مِصْطَارِ الْبُخَارِيِّ وَأَبِي زُرْعَةَ"^١.

لَهُ: "مُسْنَدُ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ بِعِلَلِهِ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ"، وَصَنَاعَةُ الْعِلَلِ وَاضِحَةٌ فِي سُنَنِ الْكُبْرَى وَالصُّغْرَى، وَفِي بَقِيَّةِ مُصَنَّفَاتِهِ.

١٩ (الإمام أبو بكر الخلال البغدادي (٢٣٤-٣١١):

هُوَ أَبُو بَكْرٍ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنِ هَارُونَ الْخَلَّالُ الْبَغْدَادِيُّ: الْإِمَامُ الْعَلَّامَةُ، الْحَافِظُ الْفَقِيهُ، شَيْخُ الْحَنَابِلَةِ وَعَالِمُهُمْ فِي عَصْرِهِ.

رَحَلَ إِلَى الشَّامِ وَالْحِزْبَةِ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ، وَأَخَذَ الْفَقْهَ عَنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَسَمِعَ الْحَدِيثَ عَنْ: الْحَسَنِ بْنِ عَرَفَةَ، وَيَعْقُوبَ بْنِ سَفْيَانَ الْفَسَوِيِّ، وَالْعَبَّاسَ بْنَ مُحَمَّدٍ الدَّوْرِيِّ، وَأَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِي، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَإِبْرَاهِيمَ بْنَ إِسْحَاقَ الْحَرَبِيِّ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ مُحَدِّثِي وَحُفَاطِ عَصْرِهِ.

وَلَهُ كِتَابُ الْعِلَلِ فِي عِدَّةٍ مُجَلَّدَاتٍ ذَكَرَهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ فِي تَرْجُمَتِهِ^٢، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ رَجَبٍ: "وَقَدْ رَتَّبَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَّالُ الْعِلَلَ الْمُنْقُولَةَ عَنْ أَحْمَدَ عَلَى أَبْوَابِ الْفَقْهِ وَأَفْرَدَهَا، فَجَاءَتْ عِدَّةٌ مُجَلَّدَاتٍ"^٣، وَنَقَلَ عَنْهُ ابْنُ رَجَبٍ فِي شَرْحِ عِلَلِ التِّرْمِذِيِّ^٤.

^١ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٤/١٣٣).

^٢ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ" (٣/٧٨٥، ٧٨٦)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (١٤/٢٩٧، ٢٩٨)،

و"طبقات الحنابلة" لابن رجب: (٢/١٢).

^٣ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٤/٢٩٧، ٢٩٨).

^٤ شرح علل الترمذي: لابن رجب: (١/٣٣٩).

كثيراً، وقد طُبِعَ "المنتخب من العلل للخلال" لابن قدامة المقدسي (ت ٥٦٢٠هـ) بتحقيق الأستاذ طارق عوض الله، وهو نفيس في بابهِ، وفريد في موضوعه.

(٢٠) الإمام محمد بن عمرو العقيلي الحجازي (ت ٣٢٢هـ)^١:

هو أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي الحجازي. الإمام الحافظ الناقد. سمع الحديث من: عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، وأبي جعفر مطين، ومحمد بن أيوب بن الضريس وغيرهم، وأخذ عن الإمام البخاري مباشرة وبواسطة، فهو من صغار الآخذين عنه.

مكانته ومصنفاته في العلل:

كان إماماً في العلل ومعرفة الرجال، قال الحافظ أبو الحسن ابن القطان الفاسي (ت ٦٢٨هـ): "أبو جعفر العقيلي ثقة جليل القدر، عالم بالحديث، مُقَدِّمٌ في الحِفْظِ"^٢. وله كتاب "الضعفاء" الملقب بـ"الضعفاء الكبير"، وقد ملأه بالكلام على الأحاديث، وبيان عللها، وفيه من التعليل ما لا يوجد في غيره من كتب تراجم الضعفاء على كثرتها.

(٢١) الإمام ابن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ - ٣٢٧هـ)^٣:

هو أبو محمد، عبد الرحمن بن محمد الحنظلي، المعروف بابن أبي حاتم الرازي: الحافظ الناقد العلامة، وورث علم أبيه وأبي زُرعة الرازيين في العلل، وجامع أقوالهما فيها.

سمع الحديث من أبيه وأبي زُرعة الرازي، ومحمد بن مسلم بن وارة، والحسن بن عرفة، وعبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، وصالح بن أحمد بن حنبل، ويونس ابن حبيب، ويونس بن عبد الأعلى، وغيرهم كثيرين.

^١ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ": (٥٠/٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٢٣٩، ٢٣٧/١٥).

^٢ تذكرة الحفاظ: للذهبي: (٨٣٤/٣).

^٣ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ": (٨٢٩/٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٢٦٣، ٢٤٧/١٣).

وصنّف العديد من الكتب الجليّة في الحديث ورجاله وعلّله، مثل: "المُسند"، و"كتاب الزُّهد"، و"الجرح والتعديل"، و"علل الحديث"، و"المراسيل"، و"كتاب الكُنَى"، وغيرها.

مكانته ومصنّفاته في علم العلل:

قال الإمام أبو يعلى الخليلي: "كان بحرّاً في العلوم ومعرفة الرجال والحديث الصحيح من السّقيم".^١

وله "علل الحديث" يُعدُّ من أشهر مؤلّفات هذا الفنّ، وهو عبارة عن أسئلة في علل الأحاديث وجّهها لأبيه وأبي زُرعة وأجوبتهما عليها، رتبها على الأبواب الفقهية، وسيأتي تعريف موجز عنه في القسم اللاحق.

٢٢ (الإمام ابن عديّ الجرجانيّ (٢٧٧ - ٣٦٥هـ):

هو أبو أحمد، عبد الله بن عديّ بن عبد الله بن مُحَمَّد بن مُبارك الجرجانيّ: الإمام الحافظ، النّاقد، الجوّال، علامة بالحديث ورجاله، ومن الأئمة الثّقات فيه. أخذ الحديث عن أكثر من ألف شيخ.

قال الحافظ حمزة بن يوسف السّهميّ الجرجانيّ (ت ٤٢٧هـ): "كان ابن عديّ حافظاً متّقناً، لم يكن في زمانه أحد مثله...".^٢

صنّف كتباً مفيدة مثل: "علل الحديث"، و"الكامل في معرفة ضعفاء محدّثين وعلل الحديث"، و"من روى عنهم البخاريّ في الصحيح"، و"معجم" في أسماء شيوخه، و"أسماء الصّحابة"، وغيرها.

مكانته ومصنّفاته في علم العلل:

قال الحافظ الذهبيّ: "... طال عمُرُهُ وعَلاَ إسنادُهُ، وجَرَحَ وعدَّلَ، وصَحَّحَ وعلَّلَ، وتقدّم في هذه الصّناعة...".^٣

^١ الإرشاد: للخليلي: (٢٢/١).

^٢ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ": (٨١٦/٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (١٥٤/١٦، ١٥٦).

^٣ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (١٥٥/١٦).

^٤ المصدر السابق: (١٥٤/١٦).

وله: "الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث"، تتجلى فيه صناعة العِلل، وسيأتي تعريفٌ موجزٌ عنه في القسم اللاحق.

(٢٣) الإمام عليُّ بن عمر الدَّارَقُطَنِيّ البَغْدَادِيّ (٣٠٦ - ٣٨٥هـ)^١: هو أبو الحسن، عليُّ بن عمر بن أحمد بن مهديّ البغداديّ الدَّارَقُطَنِيّ: الإمام، الحافظ، الْمُجَوِّد، شيخُ الإسلام، علَّم الحَهابِذَةَ، المُقَرِّئ المحدث، وأخذ أئمة الحديث في المعرفة بعِلله ورجاله.

وُلد في مَحَلَّة "دار القُطْن" ببغداد، وتُوفِّي بها. وطَلَب العِلْم وهو صَبِيٌّ، وَرَحَلَ إلى البَصْرَةِ والكُوفَةِ وواسطِ، وارْتَحَلَ في كُهوْلته إلى الشَّام ومِصرَ، وحصل على علمٍ جَمٍّ، وصار يُشار إليه بالبَنان.

سمع الحديث من أكابر حُفَّاظ ومحدِّثي عصره أمثال: أبي القاسم عبد الله بن مُحَمَّد البَغَوِيّ، وأبي العبَّاس ابن عُقْدَةَ الكُوفِيّ وغيرهما.

ومن أشهر مصنَّفاتهِ في الحديث: "السُّنن"، و"العِلل الواردة في الأحاديث النبوية"، و"أطراف الغرائب والأفراد"، و"المُؤْتَلَف والمُخْتَلَف في أسماء الرِّجال"، و"الضعفاء والمتروكون"، و"الإلزامات والتَّبَع" على صَحِيحِي البُخَارِيّ ومُسْلِم.

مكاته ومصنَّفاتهِ في عِلل العِلل:

قال الحافظُ الخطيبُ البغدادي: "كان فريدَ عصره، وقريعَ دهره، ونَسِيجَ وَحْدِهِ، وإمامَ وَقْتِهِ، انتهى إليه عِلْمُ الأثرِ والمعرفة بعِلل الحديث، وأسماء الرِّجال، وأحوالِ الرُّوَاة..."^٣.

وقال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: "وكان من بُحُور العِلْم، ومن أئمة الدُّنيا، انتهى إليه الحِفْظُ ومعرفة عِلل الحديث ورجاله"^٤.

^١ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ": (٩٩١/٣)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٤٥٠/١٦)، (٤٦١).

^٢ تذكرة الحفاظ: للذهبي: (٩٩١/٣).

^٣ تاريخ بغداد: للخطيب البغدادي: (٣٤/١٢).

^٤ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٤٥٠/١٦).

وقال في موضع آخر: "وإذا شئت أن تُبينَ براعةَ هذا الإمامِ الفردِ، فطالعُ العِلَلِ له، فإنك تندهش ويطول عَجَبُكَ"^١.

وقال عنه الحافظُ السَّخَاوِيُّ: "وبه حُتِمَ معرفةُ عِلَلِ الحديث"^٢.

وله مؤلفاتٌ قيمةٌ في عِلَلِ الحديث، منها: "العِلَلُ الواردةُ في الأحاديث النبوية"، و"السُّنَنُ" المعروفةُ بـ"سُنَنِ الدَّارَقُطْنِيِّ"، و"الإلزاماتُ والتَّسْبِيحُ"، و"الأحاديثُ التي خُوِّلَ فيها مالكٌ بن أنسٍ"، وقد عُنِيَ في جميع هذه الكتبِ ببيانِ عِلَلِ الحديث عنايةً بالغةً، لا سيما الكتابُ الأوَّلُ: "العِلَلُ الواردةُ في الأحاديث النبوية".

(٢٤) الإمامُ الحَاكِمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُورِيُّ (٣١٢ - ٤٠٥هـ):^٣

هو أبو عبد الله، مُحَمَّدُ بن عبد الله بن حَمْدُوَيْهَ بن نُعَيْمِ الضَّبِّي النَّيْسَابُورِيُّ: الإمامُ الحافظُ، العَلَمَةُ التَّائِقُ، المُرَّخُ.

وُلِدَ بَنِيْسَابُورٍ وتُوفِّيَ بها. طلب الحديثَ في صِغَرِهِ، وسمعَ من نحو ألفي شيخٍ من شيوخٍ مختلفِ الأمصار، ومِن أَجَلَّهِم: الدَّارَقُطْنِيُّ وابنُ حِبَّانِ البُسْتِي.

ومِن أشهرِ مصنَّفاتِهِ في الحديث: "المُسْتَدْرَكُ على الصَّحِيحَيْنِ"، و"تاريخُ نَيْسَابُورٍ"، و"معرفةُ علومِ الحديث"، و"المدخلُ إلى علمِ الصحيح"، و"المدخلُ إلى معرفةِ كتابِ الإكلیل"، وغيرها.

مكانته ومصنَّفاتُهُ في عِلَمِ العِلَلِ:

وهو أوَّلُ مَنْ نوَّهَ بِالْعِلَلِ كنوعٍ مستقلٍّ من أنواعِ علومِ الحديث، وأفردَ له مبحثاً خاصّاً في كتابه "معرفةُ علومِ الحديث"^٤.

^١ تذكرة الحفاظ: للذهبي: (٩٩٤/٣).

^٢ الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ: للسخاوي، ص: ٣٤٦.

^٣ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ": (٩٧٦/٣، ٩٧٧)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (١٦٣/١٧، ١٧٧).

^٤ انظر: "معرفة علوم الحديث"، ص: ١١٢، ١١٩.

قال الحافظُ الذَّهَبِيُّ: "وقال عبدُ الغافرِ الفَارِسِيُّ: أبو عبد الله الحاكم إمامُ أهلِ الحديث في عصره، العارف به حقَّ معرفته...، وأتفق له من التصانيف ما لعله يُلغ قريباً من الألف جزءٍ من تخريج الصَّحِيحَيْن والعِلَل...".^١

أمَّا كلامُه في إعلال الحديث فهو قَلِيلٌ، إلَّا أنَّه تكلم على ذلك في كتبه "المُسْتَدْرَك" و"معرفة علوم الحديث" و"المدخل إلى الإكليل" و"سؤالات السَّجْزِي"، وذكر المُتَرَجِّمُون له كتاباً في العِلَل^٢، ولم أقف عليه مطبوعاً.

(٢٥) الإمام عبد الرحمن بن الحَوْزِيّ البَغْدَادِيّ (٥٠٨ - ٥٩٧هـ):^٣

هو أبو الفَرَج، عبد الرحمن بن عليّ البغدادي، المعروف بابن الحَوْزِيّ: الإمامُ العلامة، الحافظُ المفسِّر، شيخُ الإسلام.

وُلد ببغداد وتُوفِّيَ بها، لازمَ منذ صِغَرِهِ دروسَ العلماء في مساجد بغداد، وأخذ حَظًّا وافراً من جميع العلوم الشرعية، واعتنى بالحديث النبوي اعتناءً كبيراً، وألَّف فيه: "جامع المسانيد والألقاب"، جَمَعَ فيه بين الصَّحِيحَيْن ومُسْنَد الإمام أحمد وسُنَن التِّرْمِذِيّ، و"الموضوعات"، و"الضعفاء"، و"الناسخ والمنسوخ"، و"تلقيح فهوم أهل الأثر".

مكانته ومصنَّفاته في علمِ العِلَل:

كان من أَجَلَّة علماء الحديث وعِلَله ورجاله في عصره، فكان حافظاً له، ومهتماً بأصوله ومتونه وأسانيده، وأحوالِ رجاله، إلى غير ذلك^٤.

وله "العِلَلُ المتناهية في الأحاديث الواهية"، وسيأتي تعريفٌ مُوجَزٌ عنه في القسم اللاَّحِق.

^١ انظر: "تذكرة الحفاظ" للذهبي: (١٠٤٣/٣).

^٢ انظر: "تذكرة الحفاظ" للذهبي (١٠٤٣/٣)، و"طبقات الشافعية" للسبكي: (١٥٨/٤).

^٣ انظر ترجمته في: "تذكرة الحفاظ": (١٢٣٤/٤)، و"سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٢٦٥/٢١).

^٤ انظر: "الذيل على طبقات الحنابلة" لابن رجب: (٤١١/١).

٢٦ (الإمام ابن القَطَّان الفاسي (٥٦٢ - ٥٦٢٨هـ) :

هو أبو الحسن، عليُّ بن مُحَمَّد بن عبد المَلِك الكُتامي، الحِميريّ الفاسي، المعروف بابن القَطَّان: الشيخُ الإمام، العلامةُ الحافظ، الناقدُ المجوّد، الفقيهُ القاضي.

قال المؤرِّخُ ابنُ الأَبَر مُحَمَّد بن عبد الله البَلَنسيّ (ت ٦٥٨هـ): "كان من أبصَرَ الناسَ بصناعة الحديث، وأحفظَهم لأسماء رجاله، وأشدَّهم عنايةً بالرواية...".^٢
وله في الحديث وغيره مؤلَّفاتٌ جليَّةٌ وآثارٌ حفيَّةٌ تربو على أربعين أو أكثر.

مكانته ومصنَّفاته في عِلْم العِلَل:

كان من العلماء المُبرِّزين في عِلْم العِلَل، وقد شَهِدَ ببراعته في هذا المجالِ كثيرٌ من علماء الحديث.

وله كتبٌ مفيدةٌ في هذا الباب، ومنها: "بيان الوَهَم والإيهام الواقِعين في كتاب الأحكام"^٣، فيه فوائدٌ نفيسةٌ تُدَلُّ على بَصَرِهِ بالعِلَل، وقُوَّة ذكائه، وسَيِّلانِ ذِهْنِهِ. وسيأتي تعريفٌ مُوجَزٌ عنه في القسم القادم. وله غيرُ هذا الكتابِ في هذا الباب: "نقع الإقالات والفوائد والعِلَل في الكلام على أحاديث السُّنن لأبي داود".

٢٧ (الحافظُ صَلَاح الدِّين العَلَّائيّ الدَّمَشَقِيّ (٦٩٤ - ٧٦١هـ) :

هو أبو سعيد، صَلَاح الدين العَلَّائيّ، خليل بن كَيْكَلْدِيّ بن عبد الله الدَّمَشَقِيّ: المحدثُ الفقيه، ومن العلماء البارعين في متون الحديث وأسانيده، ورجاله وعِلَله.

وُلِد وتعلَّم بِدِمَشَق، وَرَحَلَ رحلاتٍ طويلةً في طلب العِلْم. ثم أقام في القُدس مدرِّساً في "المدرسة الصَّلَاحِيَّة"، وتُوفِّيَ بها.

^١ انظر ترجمته في: "سير أعلام النبلاء" للذهبي: (٣٠٧/٢٢).

^٢ سير أعلام النبلاء: للذهبي: (٣٠٦/٢٢)، و(٣٠٧).

^٣ تناولَ فيه كتابَ "الأحكام الشرعية الوسطى" للإمام عبد الحَقِّ الإشبيليّ (ت ٥٨١هـ)، فتَبَّعَ أحاديثَهُ واحداً واحداً بالتَّقَدُّم والتَّعْلِيل والتصحيح والتضعيف.

^٤ انظر ترجمته في: "طبقات الشافعية" للسبكي: (٣٥/١٠)، و"الدرر الكامنة" لابن حجر: (٩٠/٢، ٩٢)، و"شذرات الذهب" لابن العماد: (١٩٠/٦، ١٩١)، و"البدر الطالع" للشوكاني: (٢٨٤/١، ٢٨٥).

ألف كتاباً قيمةً في موضوعاتٍ دقيقةٍ في الحديث، وأشهرُها: "كتاب المدلسين"، و"الوشني المُعَلَّم في ذِكر مَنْ روى عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ"، وغيرها.

مكانته ومصنّفاته في علمِ العِلل:

قال الإمام تاج الدين السُّبُكِيُّ (ت ٧٧١هـ): "كان حافظاً ثَبْتاً ثِقَةً عارفاً بأسماء الرّجال والعِلل والمتون فقيهاً"^١.

وله "جامع التحصيل لأحكام المراسيل"، و"نظم الفرائد لما تضمّنه حديثُ ذي اليمين من الفوائد"، و"نهاية الإحكام"، وقد تكلم في هذه الكتب كلاماً نفيساً في العِلل ومباحثه، وقد نقل عنها الحافظُ ابن حَجَرٍ في كتابه "النُّكْت على كتاب ابن الصّلاح" نقولاتٍ دقيقةً وعميقةً في باب العِلل.

٢٨) الحافظُ ابن رَجَبِ الحَنْبَلِيِّ الدَّمَشْقِيِّ (٧٣٦ - ٨١٥هـ):^٢

هو أبو البركات زَيْنُ الدين عبد الرحمن بن أحمد الدَّمَشْقِيُّ، المعروف بابن رَجَبِ الحَنْبَلِيِّ: الإمامُ الحافظُ، الحدّثُ العلّامة.

وُلد ببغداد وتُوفّيَ بدمشق، تلقّى الحديثَ النبويَّ عن كبار الأئمّة في عصره، أمثال الحافظ عبد الرحيم العِرَاقِيِّ (ت ٨٠٦هـ).

ومن مؤلّفاته في الحديث: "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، وصلنا منه بعضُ الأجزاء فقط (وهي مطبوعة)، و"شرحُ سُنن التِّرْمِذِيِّ" وهو مفقودٌ، و"شرح عِلل التِّرْمِذِيِّ"، و"جامع العلوم والحِكم"، شرح فيه "الأربعين النووية".

مكانته ومصنّفاته في علمِ العِلل:

بَلَغَ الحافظُ ابن رَجَبِ درجةَ الإمامة في فنون الحديث كلّها، خاصّةً في علم صناعة الأسانيد وفنّ العِلل؛ وحسبنا في هذا شهادة إمام عصره الذي أدركه وعاصره، وهو

^١ طبقات الشافعية الكبرى: للسبكي: (٣٦/١٠).

^٢ انظر ترجمته في: "الدرر الكامنة" لابن حجر: (٣٢١/٢)، و"شذرات الذهب" لابن العماد: (٣٣٩/٦).

الحافظ ابن حجر العسقلاني، فقد شهد له في "إنباء الغمر بأبناء العمر" فقال: "ومهر في فنون الحديث أسماء ورجالاً، وعِللاً وطُرُقاً، وإطلاً على معانيه"^١.

وقد شرح "العِلل الصغير" للإمام الترمذي شرحاً نفيساً للغاية، وضمّنه كثيراً من الفوائد والقواعد في علم العِلل، وأتى فيه ببدائع وفوائد من كلام المتقدمين، ونَبّه على نُكْت وفوائد قلّ من ينتبه إليها، فأبان ذلك على طول باعه في هذا الفن وعلى عقليته النقدية البارعة. وسيأتي تعريف موجز عنه في القسم اللاحق.

(٢٩) الحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ)^٢:

هو أبو الفضل، شهاب الدين، أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن حجر العسقلاني المصري: الإمام المحدث، الحافظ المُتقِن، شيخ الإسلام، خاتمة الحفاظ.

مولده ووفاته بالقاهرة. حَبَّبَ اللَّهُ إليه الحديث من صَغَرِهِ فَشَغِفَ به، وأقبل عليه إقبالاً كُلياً، ووقَّف حياته على دراسته، وأكثر الرِّحْلَةَ في طلبه، فطاف من أجله على الشُّيوخ، وطَوَّف في المُدن وأكثر من السَّماع، ولازم الحافظ عبد الرحيم العراقي ملازمةً طويلةً، وعلى يديه تخرَّج في هذا العلم.

ألَّف في الحديث وعلومه ورجاله كتباً قيمةً، مثل: "فتح الباري بشرح صحيح البخاري"، و"الإصابة في تمييز الصحابة"، و"إتحاف المهرة بأطراف العشرة"، و"الدراية في تخريج أحاديث الهداية"، و"المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية"، و"نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر"، و"نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر"، و"النكت على كتاب ابن الصلاح"، و"تبصير المنتبه بتحرير المشتبه"، و"تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة"، و"تهذيب التهذيب" (وهو تهذيب "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" للحافظ المزي)، و"تقريب التهذيب" (اختصره من كتاب "تهذيب التهذيب")، و"لسان الميزان".

^١ إنباء الغمر بأبناء العمر: لابن حجر: (١ / ١٦١).

^٢ انظر ترجمته في: "الضوء اللامع" للسخاوي: (٢ / ٣٦، ٤٠)، و"شذرات الذهب" لابن العماد: (٧ / ٢٧٠)،

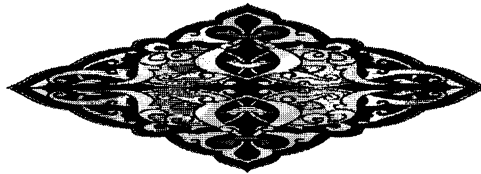
مكانته ومصنفاته في علم العِلَل:

انفرد الحافظُ ابن حجرٍ بين أعيان عصره، في علم الرجال وما فيه من بيان أسمائهم وضبط ما يُشكل منها، أو تمييز ما يختلط، وكذلك في معرفة علل الأحاديث وغير ذلك.

وتتجلى إمامته الباهرة في علم علل الحديث من خلال كتابه: "فتح الباري شرح صحيح البخاري"، وكذلك من إجاباته عن تتبعات الإمام الدارقطني وانتقاداته على الصحيح.

وله عدة كتب في هذا الباب، منها: "الزهرُ المطلول في الحديث المعلول"، و"شفاء العِلَل في بيان العِلَل"، و"بيان الفصل لما رُجِحَ فيه الإرسال على الوصل"، و"مزيّد النفع بمعرفة ما رُجِحَ فيه الوقف على الرّفْع"، و"تقريب المنهج بترتيب المُدرَج"، و"تقويم السُّنادِ بِمُدرَج الإسناد"، و"المقرب في بيان المضطرب"، و"نزهُة القلوب في معرفة المُبدَل والمقلوب" وغيرها من الكتب المفيدة التي ذكرها المُترجمون له^١، وهي شاهدة على براعته التامة في هذا العلم، كما أن كتابه "النكت على كتاب ابن الصلاح" يحوي كثيراً من الفوائد الغزيرة في هذا العلم.

وهؤلاء الذين ذكرتهم في هذا القسم هم أجل وأبرز مَنْ خدموا "علم العِلَل" عن طريق كلامهم في الأحاديث إعلالاً وتضعيفاً، ثم تصنيفاً وتأليفاً فيه، ولم يأت بعدهم مَنْ يفوق هذا الشَّأن.



^١ انظر للتفصيل: "الحافظ ابن حجر العسقلاني: أمير المؤمنين في الحديث" لعبد الستار الشيخ.

القسم الخامس

كُتِبَ عِلَلُ الْحَدِيثِ وَأَصُولُ إِعْلَالِهَا وَعِلْمُهَا

أولاً: كُتِبَ السُّؤَالَاتُ فِي عِلَلِ الْأَحَادِيثِ.

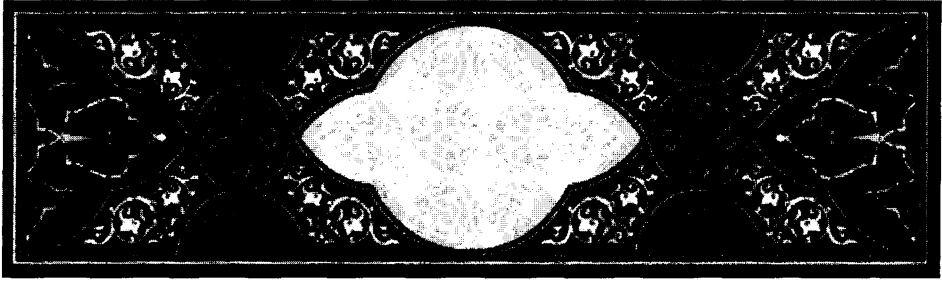
ثانياً: كُتِبَ أَصُولُ إِعْلَالِ الْحَدِيثِ.

ثالثاً: الْكُتُبُ الَّتِي جُمِعَتْ فِيهَا الْأَحَادِيثُ الْمُعَلَّةُ.

رابعاً: كُتِبَ الرِّوَايَةُ الَّتِي تَتَعَرَّضُ فِي ثَنَائِهَا لِبَيَانِ عِلَلِ الْأَحَادِيثِ.

خامساً: الْكُتُبُ الَّتِي تَتَعَرَّضُ لِبَيَانِ الْعِلَلِ ضَمْنَ بَحْوثِهَا.

سادساً: الْكُتُبُ الَّتِي تَعْرِفُ بِعِلَلِ الْحَدِيثِ.



بدأ التصنيفُ في عِلَلِ الحديثِ في مطلع القرن الثالث الهجري، وكانت البدايةُ في ذلك على يد إمام هذه الصَّنَعَةِ "عليّ بن عبد الله المَدِينِي" (ت ٢٣٤هـ)، الذي تَفَنَّنَ في التصنيفِ في هذا الفنِّ أَيَّما تَفَنَّنٍ، وقد ذكر الحافظُ ابن رَجَبٍ الحَنْبَلِيّ في شرحه لِعِلَلِ التِّرْمِذِيِّ عدداً من كتبه في العِلَلِ.

ثم كَثُرَتِ الكتبُ في هذا الفنِّ، وتعدّدت الطرائقُ في التصنيفِ والتأليفِ فيه، غير أنْ تأليفهم في هذا الباب لم يَتَّخِذْ نُمُطاً مُوَحَّداً؛ لأنَّهم لم ينتهجوا في إبرازهم لِعِلَلِ الأحاديثِ منهاجاً مُوحَّداً في الكتابة والتأليف، بل تنوّعت كتاباتهم بحسب ما تَوَخَّي كُلُّ واحدٍ منهم من الموضوع الذي أُلْفَ فيه، فَمِنْهُمْ مَنْ عَمَدَ إلى تدوين عِلَلِ الأحاديثِ المباشرة، وَمِنْهُمْ مَنْ جَمَعَ مُسْتَدَافاً وَأَعْلَلَ فيه ما عَثَرَ عليه من حديثٍ مُعَلٍّ، وَمِنْهُمْ مَنْ صَنَّفَ أحاديثَ الأحكامِ وَأَعْلَلَ ما ظَهَرَ له تعليلُهُ، أو أَعْلَلَهُ غيره منها، وَمِنْهُمْ مَنْ أُلْفَ في الرواةِ فإذا وَجَدَ لأحدهم حديثاً مُعَلَّافاً بَيْنَهُ، وهكذا^١.

وفي هذا القسم سأعرِّفُ بأهمِّ كتبِ العِلَلِ المطبوعة والمخطوطة مرتبةً على التقسيم^٢ الآتي:

^١ انظر: "عِلَلُ الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي" للدكتور إبراهيم بن الصديق الغُمَارِي، ص: ٦٩.

^٢ استُفِدْتُ في ترتيب هذه الأقسام من: "لمحات موجزة في علم علل الحديث" للدكتور عتر، ص: ٢١، ٣٢، و"معرفة مدار الإسناد" للحسيني: (٢٣٣/١، ٢٤٧)، و"المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل" للمؤلف، ص:

أولاً: كتبُ السُّؤالاتِ في علل الأحاديث.

ثانياً: كتبُ أصول إعلال الحديث.

ثالثاً: الكتبُ التي جُمِعتَ فيها الأحاديثُ المُعلَّةُ.

رابعاً: كتبُ الرواية التي تتعرَّض في ثناياها لبيان علل الأحاديث.

خامساً: الكتبُ التي تتعرَّض لبيان العلل ضمنَ بُحوثها.

سادساً: الكتبُ التي تعرِّف بعلم علل الحديث.

أولاً: كتبُ السُّؤالاتِ في عِلَلِ الأحاديث

لا يَخْفَى على أحدٍ من المشتغلين بالعلم ما للسُّؤال من قيمةٍ عظيمةٍ وأهميةٍ كبيرةٍ، فإنه مفتاحُ العلوم، فكثيراً ما جاء التأكيدُ عليه والترغيبُ فيه، وأنَّ إتقانه نصفُ العلم. ولقد كان طُلَّابُ الحديثِ الثُّبهاء يُذاكرونُ شيوخَهم ويُسألونهم عمَّا خَفِيَ عليهم، أو يستشكِلونه، فيقيِّدون ما يحصلون عليه من معلوماتٍ من أفواه شيوخهم حفاظاً عليها، وذخيرةً لهم ولغيرهم.

فظهرَ العديدُ من الكتبِ في هذا النوعِ في علمِ الحديثِ تحمِلُ اسمَ: "السُّؤالات"، وعُدَّتْ من أهمِّ المصادرِ في هذا العلم؛ لكونِها تشتملُ على كثيرٍ من المعلوماتِ النفيسةِ والموادِ القيِّمةِ التي تَخْلُو عنها مصادرُ أخرى في هذا العلم، خاصَّةً ما يتعلَّقُ بالجرِّحِ والتعديلِ والعِلَلِ. أشهرُ كتبِ هذا النوعِ:

١ ("العِلَلُ": للإمامِ سفيان بن عُيَيْنَةَ أبي مُحَمَّدٍ الهَلَالِيِّ الكُوفِيِّ (ت ١٩٨هـ): وهو أقدمُ كتابٍ أُلِفَ في هذا، رواه عنه الإمامُ عليُّ بن المَدِينِيِّ (ت ٢٣٤هـ)، وقد ذكره الحافظُ السُّخَاوِيُّ في "فتح المغيِّث"¹.

٢ ("التاريخُ والعِلَلُ": للإمامِ يَحْيَى بن مَعِينٍ أبي زكريا البغدادي (ت ٢٣٣هـ): روايةُ أبي الفضلِ العَبَّاسِ بن مُحَمَّدٍ الدُّوْرِيِّ (ت ٢٧١هـ).

ومادةُ هذا الكتابِ مجموعةٌ كبيرةٌ من آراءِ الإمامِ ابنِ مَعِينٍ وأجوبتهِ في رجالِ الحديثِ وعِلَلِهِ. ويبدأ كلُّ قولٍ بكلامٍ لعباسِ الدُّوْرِيِّ، يقولُ فيه: "سألتُ يَحْيَى"، أو "سمعتُ يَحْيَى"، أمَّا كلامُهُ - الدُّوْرِيِّ - الخاصُّ به فقليلٌ جداً، ويذكر أحياناً - إذا لزم التعقيبُ - على كلامِ ابنِ مَعِينٍ لتصحيحِ روايةٍ أو لتفسيرِ غريبٍ.

¹ فتح المغيِّث: للسُّخَاوِيِّ: (٣/٣٢٣).

٣ ("تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي" (ت ٢٨٠هـ) "عن يحيى بن معين في تجميع الرواة وتعديلهم:

يُعَدُّ هذا الكتابُ مصدرًا مهمًّا في بيان طبقات أصحاب الأئمة، حيث ابتدأ مُرتَّبُ الكتاب الإمام عثمان بن سعيد الدارمي بذكر أصحاب ابن شهاب الزهري، ثم فتادة ابن دعامه السدوسي، ثم الأعمش، فذكر أصحاب أحد عشر إماماً مع تمام الإتقان، ثم رتب أسماء الرواة المسؤول عنهم على الحروف^١.

٤ ("من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال": رواية أبي خالد الدقاق يزيد ابن الهيثم بن طهمان البغدادي (ت ٢٤٨هـ).

وهي سؤالات غير مرتبة، يتخلل فيها الكلام عن العِلل في الأحاديث.

٥ ("سؤالات ابن الحنيد لأبي زكريا يحيى بن معين": رواية إبراهيم بن عبد الله الحنيلي الشرماني (ت ٢٧٠هـ).

اشتملت هذه الرواية على مادة علمية مختلفة، وتناولت أحوال الرجال وما يتعلق بهم أو المقارنة بينهم، كما تطرقت إلى الحكم على بعض الأحاديث والكلام على عللها.

٦ ("تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني عن أبي زكريا يحيى بن معين": وهو تاريخ صغير على طريقة السؤالات، يتخلل في غرضها كلام عن علل الأحاديث، لكنه غير مُرتَّب.

٧ ("معرفة الرجال: للإمام أبي زكريا يحيى بن معين": رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن مخرز البغدادي.

هذه الرواية غنية المادة في الكلام عن الجرح والتعديل وعلل الأحاديث، لكن مادتها كسابقاتها غير مرتبة.

٨ ("علل الحديث ومعرفة الرجال والتاريخ": للإمام ابن المديني، أبي الحسن علي بن عبد الله السعدي البصري (ت ٢٣٤هـ).

^١ معرفة مدار الإسناد: للحسيني: (٢٣٥/١).

وهو أقدمُ كتاب من كُتب العِلَل وأهمُّها، وقد اعتمد عليه جمعٌ من الحُفَظ والمُحدِّثين المتقدِّمين والمتأخِّرين في كلامهم عن العِلَل. يحتوي على مسائل وأجوبة غير مرَّتبة. تكلم فيه الإمامُ ابن المَدِينِي عن مقدِّماتٍ عامَّةٍ في عِلَمِي العِلَل والرِّجال، وبَيَّن فيها طبقاتِ الرُّوَاة في مختلف الأمصار، مع ذكر أوَّل مَنْ صَنَّف في الحديث. وفي هذه المقدِّمات ذَكَرُ المُكثِرِينَ من الرُّوَاة، كما أنه ألقى فيه الضوءَ على مَنْ دارَ عليه الإسنادُ منهم من عهد الصَّحابة ﷺ إلى زمن ابن المَدِينِي.

وكذلك ذَكَرَ فيه مجموعةً من الأحاديث، وبَيَّن عِلَّةَ كُلِّ واحدٍ منها، وعَرَض طُرُقَهُ عرضاً مستفيضاً سَيِّراً على أسلوبه. وأيضاً تعرَّض فيه لذكر عددٍ من الرِّجال، من حيث العَدالة والضعف، وثبوت الرواية عنهم أو انقطاعها، وكلُّ ذلك مع بيان الوفياتِ والكنى لكثيرٍ من الرُّوَاة^١.

ولم يُوجد من هذا الكتابِ سيوى جزءٍ قليلٍ، وأكثرُه مفقودٌ، وقد طُبِعَ هذا الجزءُ باسم: "العِلَل"، بتحقيق الدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي (ت ١٤٣٩هـ) ثم بتحقيق الدكتور مازن بن مُحَمَّد السَّرَسَاوي باسم: "عِلَل الحديث ومعرفة الرِّجال والتاريخ".

٩ ("العِلَل ومعرفة الرِّجال": للإمام أحمد بن حنبل، أبي عبد الله البغدادي (ت ٢٤١هـ): رواية ابنه عبد الله (ت ٢٩٠هـ) عنه.

حوَى هذا الكتابُ كلاماً للإمام أحمد بن حنبل في عِلَل الحديث، وفي الرُّوَاة من جَرَحٍ وتعديلٍ، وأسئلةٍ عن الثِّقات والرُّوَاة عنهم، وعن الضعفاء والمبتدعة والمتروكين والمجاهيل، وعن المدلسين والمُرسلين وأخبارهم، والكلامَ عَمَّن أرسل الحديث، وعن كثيرٍ من تراجم رجال الأخبار، وعن سبني مواليد الرُّوَاة ووفياتهم، وكذلك يشتمل الكتاب على مسائل فقهية، والكلامَ عن أحاديث في أبواب متفرقة. ومادة الكتاب غيرُ مرَّتبة.

^١ انظر: مقدمة الدكتور همام عبد الرحيم سعيد لتحقيقه: "شرح علل الترمذي" لابن رجب: (٦٠/١)، (٦٤).

١٠ ("الجامعُ في العللِ ومعرفة الرجال": روايةُ ابنه أبي الفضل صالح بن حنبل البغدادي (ت ٢٦٥هـ)، وأبي الحسن عبد الملك بن عبد الحميد الميموني الرقي (ت ٢٧٤هـ)، وأبي بكر أحمد بن الحجاج المروزي (ت ٢٧٥هـ).

حوى هذا الكتابُ كلامَ الإمام أحمد بن حنبل في علل الحديث، وكذلك كلامه في الرواة جرحاً وتعديلاً، وكذلك ما نُقلَ عنه من المسائل الفقهية، وكذلك اشتمل الكتابُ كلاماً منقولاً في هذا الباب عن يحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهما من أئمة هذا الشأن.

١١ ("سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد": للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق السجستاني (ت ٢٧٥هـ).
حوت هذه السؤالاتُ مادةً غنيةً في جرح الرواة وتعديلهم مع الكلام عن علل أحاديثهم، وهو مُرتَّبٌ على البلدان.

١٢ ("العلل": للإمام البخاري أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (ت ٢٥٦هـ).
يُوجد كثيرٌ من علم الإمام البخاري في علل الحديث في "الجامع المختصر من السُنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل" (المعروف بجامع الترمذي) و"العلل الكبير" و"العلل الصغير" للترمذي.

وأما كتاب البخاري في علل الأحاديث فقد ذكره الحافظ السخاوي في "فتح المغيث"^١، والشيخ محمد بن جعفر الكتاني (١٣٤٥هـ) في "الرسالة المستطرفة"^٢.
١٣ ("سؤالات البرذعي لأبي زُرعة الرازي": للحافظ البرذعي، أبي عثمان سعيد بن عمرو بن عمّار الأزدي (ت ٢٩٢هـ).

استوعب الإمام أبو زُرعة الرازي الكثير من علم الإمام أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وأضرابهم الذين أخذوا وتأثروا بسيد الحفاظ الإمام يحيى

^١ فتح المغيث: للسخاوي: (٣/٣٢٣).

^٢ الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: للكتاني، ص: ١٤٧.

ابن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الله بن المبارك وغيرهم. وهذا الكتابُ يحتوي على أسئلة وأجوبة في توثيق الرواة وتخرجهم، وإعلال الأحاديث وتضعيفها.

وهو مطبوعٌ بتحقيق الدكتور سعدي الهاشمي ضمن كتابه: "أبو زرعة الرازي: جهوده في السنة النبوية".

(١٤) "سُؤالات أبي عُبَيْدٍ الآجُرِّي لأبي داود السَّجِسْتَانِي": لأبي عُبَيْدٍ مُحَمَّدَ بن علي الآجُرِّي (المتوفى في مطلع القرن الرابع الهجري).

اشتمل هذا الكتابُ على مادةٍ جيّدة عن الكلام عن علل الأحاديث.

(١٥) "سُؤالات أبي عبد الله بن بُكَيْرٍ للدَّارَقُطْنِي": لأبي عبد الله الحُسَيْن بن أحمد بن عبد الله بن بُكَيْرٍ الصَّيْرَفِي البَغْدَادِي (ت ٣٨٨هـ).

تتضمّن هذه السُّؤالاتُ علماً جَمّاً وفوائدَ ثَرَّةً عن جرح الرواة وتعديلهم، وعن كشف علل أحاديثهم.

(١٦) "سُؤالات البرقانيّ للدَّارَقُطْنِي": للحافظ البرقانيّ، أبي بكر أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد بن غالب الخوارزمي (ت ٤٢٥هـ).

أخرج البرقانيّ من خلال هذه السُّؤالاتِ الكثيرَ من آراء الإمام الدَّارَقُطْنِيّ في علل الأحاديث والجرح والتعديل.

(١٧) "سُؤالات الحاكم للدَّارَقُطْنِيّ": للحاكم أبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله النَّيْسَابُورِيّ (ت ٤٠٥هـ).

تشمل هذه السُّؤالاتُ (٥٣٠) ترجمةً لرواة الحديث، ومن ضمن هذه التراجم يتخلّل الكلامُ عن علل الأحاديث.

يُعدُّ جميعُ هذه الكتبِ أوّلَى الكتبِ في معرفة علل الأحاديث.

ثانياً: كتبُ أصولِ إعلال الحديث

يُقصدُ بها تلك الكتبُ التي اعتنت ببيان أسباب قبول الروايات ورَدّها؛ وذلك على سبيل التنبيه إلى أصولها دون استقصاء فروعها، ومن أهم تلك الكتب:

١ ("كتابُ التَّمييزِ": للإمام مُسلم بن الحجاج القشيري، أبي الحُسَيْن النَّيسَابُوري (ت ٢٦١هـ).

بَيَّن الإمام مُسلمٌ في هذا الكتابِ أوهاماً وَقَعَتْ مِنْ بعضِ الرُّوَاةِ في روايتهم للأحاديث، وَذَكَرَ في مقدِّمته للكتاب أنه أَلْفَه لِسَبَبَيْن، أوْلَهُما: بَيانُ أَنَّ جَرَحَ الرِّجَالِ ليس غِيْبَةً، والثاني: انتقادُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ عملَ المحدثين في تمييز خطأ الروايات من صوابها ادِّعاءُ علمٍ غَيْبٍ لا يُوصَلُ إليه؟!

ثم تكلَّم حول هذا الفنّ، ثم ذَكَرَ أسبابَ الخطأ في الروايات. ثم سَرَدَ جملةً مُستَحَسَنَةً من الأحاديث التي تَحُثُّ على حِفْظِ سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ وتبليغها للناس. ثم عَرَضَ عدداً من الأحاديث والآثار التي تَحُثُّ على التَّوَقُّي في حَمْلِ الحديث وأدائه، والتَّحْفُظِ عن الزيادة أو النقصان فيه. ثم ساقَ جملةً من الآثار وأقوال السَّلَفِ الدَّالَّةَ على شِدَّةِ حِفْظِ الأئمةِ المُتَقَدِّمين، ودرجاتهم في الحِفْظِ، وَجَرَحِهِم للرُّوَاةِ الضُّفْعاء.

ثم عادَ فذكر أنواعَ حُفَاطِ الحديث فقال: "النَّاسُ مُتَبَايِنُونَ في حِفْظِهِمْ لِمَا يَحْفَظُونَ، وفي نقلِهِمْ لِمَا يَنْقُلُونَ"^١، ثم ذكر أنَّهم ثلاثة أنواع:

النوع الأول: المتوقِّي المُتَقِن لما حَصَلَ من علمٍ وما أَدَّى منه إلى غيره، فقال: "فَمِنْهُمْ الحَافِظُ المُتَقِنُ الحِفْظَ، المتوقِّي لما يلزم توقُّيه فيه"^٢.

^١ كتاب التمييز: للإمام مسلم، ص: ١٧٠.

^٢ المصدر السابق، ص: ١٧٠.

النوع الثاني: مَنْ هُوَ دُوْنَهُ فِي رَدَاءَةِ الْحِفْظِ وَالتَّسَاهُلِ فِيهِ، فَقَالَ: "وَمِنْهُمْ: الْمُتْسَاهِلُ الْمَشِيبُ حِفْظَهُ بِتَوْهُمْ يَتَوَهَّمُهُ، أَوْ تَلْقِينَ يُلْقَنُهُ مِنْ غَيْرِهِ؛ فَيَخْلِطُهُ بِحِفْظِهِ، ثُمَّ لَا يُمَيِّزُهُ عَنْ أَدَائِهِ إِلَى غَيْرِهِ"^١.

النوع الثالث: الْمُتَوَهَّمُ فِيهِ غَيْرُ الْمُتَقِنِ، فَقَالَ: "وَمِنْهُمْ مَنْ هَمُّهُ حِفْظُ مَتُونِ الْأَحَادِيثِ دُونَ أَسَانِيدِهَا، فَيَتَهَاوَنَ بِحِفْظِ الْأَثَرِ، يَتَخَرَّصُهَا مِنْ بَعْدٍ، فَيُحِيلُهَا بِالتَّوَهُّمِ عَلَى قَوْمٍ غَيْرِ الَّذِينَ أُدِّيَ إِلَيْهِ عَنْهُمْ"^٢.
ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْعَلَطَ وَالسَّهْوَ لَمْ يَسْلَمْ مِنْهُمَا كِبَارُ الْحُقَاطِ^٣.

ثُمَّ ذَكَرَ بَعْضَ عِلَامَاتٍ يُعْرَفُ بِهَا خَطَأُ الرَّاوي فِي الْحَدِيثِ، وَأَنَّهَا عَلَى جِهَتَيْنِ:

الْجِهَةُ الْأُولَى: الْخَطَأُ الظَّاهِرُ: الَّذِي يَكُونُ فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ، وَهُوَ أَنْ يُسَمَّى الرَّاوي الرَّجُلَ الْمَعْرُوفَ بِغَيْرِ اسْمِهِ، أَوْ يَنْسِبُهُ عَلَى خِلَافِ نَسَبِهِ.

الْجِهَةُ الثَّانِيَّةُ: الْخَطَأُ الْخَفِيُّ: الَّذِي يَكُونُ بِرَوَايَةِ جَمْعٍ مِنَ الْحُقَاطِ عَنْ أَحَدِ الْأَثَمَةِ حَدِيثًا، فَيُخَالِفُهُمْ رَاوٍ آخَرٌ مِنْ أَصْحَابِ هَذَا الْإِمَامِ إِمَّا فِي إِسْنَادِ الْحَدِيثِ أَوْ فِي مَتْنِهِ^٤.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَطَ عَلَى سَامِعِ حَدِيثِهِ وَمُبْلَغِهِ حِينَ دَعَا لَهُ أَنْ يَعِيَهُ، وَيَحْفَظَهُ، ثُمَّ يُوَدِّعُهُ كَمَا سَمِعَهُ، فَالْمُؤَدِّي لَذَلِكَ بِالتَّوَهُّمِ غَيْرُ الْمُتَقِنِ مُؤَدٍّ عَلَى خِلَافِ مَا شَرَطَ النَّبِيُّ ﷺ وَغَيْرُ دَاخِلٍ فِي جَزِيلِ مَا يُرْجَى مِنْ إِجَابَةِ دَعْوَتِهِ عَلَيْهِ.

ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّ الْمُؤَدِّيَ لِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ بِالتَّوَهُّمِ بِالزِّيَادَةِ أَوْ النِّقْصَانِ يَصِيرُ قَائِلًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَا يَعْلَمُ، فَلَا يُؤْمَنُ عَلَيْهِ الدُّخُولُ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:

^١ كتاب التمييز: للإمام مسلم، ص: ١٧٠.

^٢ المصدر السابق، ص: ١٧٠.

^٣ المصدر السابق، ص: ١٧٠.

^٤ المصدر السابق، ص: ١٧٠، ١٧٢.

«مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^١؛ لَأَنَّ عَلَيْهِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّ تَعَمُّدَ التَّوَهُّمِ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ مُحَرَّمٌ، فَإِذَا عَلِمَ ذَلِكَ، ثُمَّ لَمْ يَتَحَاشَ مِنْ فَعْلِهِ؛ فَقَدْ دَخَلَ فِي بَابِ تَعَمُّدِ الْكَذِبِ، فَإِنْ كَانَ لَا يَعْلَمُ تَحْرِيمَ ذَلِكَ فَهُوَ جَاهِلٌ لِمَا يَجِبُ عَلَيْهِ.

ثم ذكر الأحاديث المَعْلَّةَ، وهي على ثلاثة أنواع كالآتي:

الأول: الأحاديث التي حَصَلَ فِي مَتْنِهَا غَلَطٌ أَوْ وَهْمٌ.

الثاني: الأحاديث التي حَصَلَ فِي أَسَانِيدِهَا غَلَطٌ أَوْ وَهْمٌ.

الثالث: الأحاديث التي حَصَلَ فِي أَسَانِيدِهَا وَمَتْنِهَا غَلَطٌ أَوْ وَهْمٌ.

وَكُلٌّ مِنْ نَظَرٍ فِي هَذَا الْكِتَابِ الْقِيمِ النَّفِيسِ؛ لِحَظِّ غُلُوِّ كَعْبِ مُؤَلِّفِهِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ فِي عِلْمِ الْعِلَلِ، وَعَلِمَ أَنَّ كِتَابَهُ مِنْ أَهَمِّ كُتُبِ الْعِلَلِ، فَهُوَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - يَذْكُرُ عِلَّةَ الْحَدِيثِ بِشَيْءٍ مِنَ الشَّرْحِ وَالْبَسْطِ وَالْوُضُوحِ لَا نَجْدُهُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ فِي هَذَا الْبَابِ.

وَالْكِتَابُ فِي غَايَةِ الْأَهْمِيَةِ لِمَوْضُوعِهِ، وَلِإِمَامَةِ مُؤَلِّفِهِ، لَكِنَّ مَعْظَمَهُ فِي عِدَادِ الْمَفْقُودِ. أَمَّا مَا عُثِرَ مِنْهُ عَلَى قِطْعَةٍ صَغِيرَةٍ، فَقَدْ قَامَ بِتَحْقِيقِهَا الشَّيْخُ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ مِصْطَفَى الْأَعْظَمِي رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(٢) "الْعِلَلُ الصَّغِيرُ": لِلْإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ، أَبِي عَيْسَى، مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى بْنِ سَوْرَةَ (ت ٢٧٩هـ).

وَهُوَ مُلْحَقٌ بِآخِرِ "جَامِعِهِ"، وَيُسَمَّى: "الْعِلَلُ الصَّغِيرُ"، ذَكَرَ فِيهِ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ قَوَاعِدَ وَأَصُولًا عَامَّةً فِي عِلْمِ الْحَدِيثِ، وَبَيَّنَ فِيهِ مَقَاصِدَهُ وَمَصَادِرَهُ وَرِجَالَهُ وَمِصْطَلَحَاتِهِ الَّتِي اسْتَعْدَمَهَا فِي كِتَابِهِ "الْجَامِعُ"، كَمَا أَوْدَعَ فِيهِ الْعَدِيدَ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي جَعَلَهَا مَثَابَةً يَرْجِعُ إِلَيْهَا قَارِئُ كِتَابِهِ "الْجَامِعُ".

أَمَّا مِنْهُجُ الْإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ فِي هَذَا الْكِتَابِ فَيَتَبَيَّنُ مِنْ خِلَالِ النَّقَاطِ الْآتِيَةِ:

- أَنَّهُ حَدَّدَ فِيهِ أَسَانِيدَهُ إِلَى الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ ذَكَرَ مَذَاهِبَهُمْ فِي كِتَابِهِ.

^١ أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح، باب: تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، برقم: (٣)، عن أبي هريرة ؓ.

- وساق فيه أدلة كثيرة على جواز الكلام في الرجال والعِلل بل على وجوبه.
 - وقسّم فيه الرواة إلى أربعة أقسام.
 - (أ) قومٌ من الثقات الحُفَاط الذين يَنْدُرُ الخَطَأُ في حديثهم.
 - (ب) قومٌ من الثقات الذين يَكْثُرُ الغَلَطُ والخطأ في حديثهم.
 - (ج) قومٌ من جُلّة أهل العلم غلبَ عليهم الخطأ والوهمُ فلا يُحتجُّ بحديثهم إذا انفردوا.
 - (د) قومٌ من المتهَمين وأصحاب الغفلة، الذين لا يُحتجُّ بهم. وفي الكلام عنهم ركّز الترمذيُّ على تفاوت الحُفَاط في الضبط، وأثر ذلك على رواياتهم.
 - وتكلّم على الرواية بالمعنى واللفظ، ووضع شروطاً لجواز الرواية بالمعنى.
 - وفصّل الكلام في أنواع تحمّل الحديث.
 - وتكلّم عن الاختلاف في توثيق الرواة وتضعيفهم.
 - وتكلّم عن المُرسَل وحُكمه واختلاف العلماء في قبول المراسيل.
 - وتكلّم عن اصطلاح "الحسن" في كتابه "الجامع"، وحدّد مفهومه له، وكذلك ما اشتقّ منه.
 - وتكلّم عن "الغريب" وأنواعه، وعن "زيادة الثقة" في المتن والإسناد.
- هذه هي مقاصد الإمام الترمذيّ في هذا الكتاب، فهو عند كلّ مقصدٍ من هذه المقاصد يذكر جملةً من الأخبار المُسنّدة.
- وهذه المقاصد تُخدِم حديث الثقات، وتُلقي ضوءاً باهراً على كتاب الترمذيّ المعلّل، فكانت بهذا داخلةً في علم العِلل^١.
- طُبِعَ هذا الكتابُ لأوّل مرّةٍ مستقلاً عن الأصل بتعليق وتقديم الشيخ سلمان الحسيني النّدوي، ثمّ بمزيدٍ من اعتناء المؤلّف، في دار ابن كثير بدمشق.

١ انظر: مقدمة الدكتور همام سعيد لتحقيق "شرح علل الترمذي" لابن رجب: (٢٧/١).

٣ ("شرح علل الترمذي": للحافظ ابن رجب الحنبلي، أبي الفرج، زين الدين، عبد الرحمن بن أحمد الدمشقي (ت ٥٧٩٥هـ).

شرح فيه ابن رجب كتاب "العلل الصغير" شرحاً موسعاً قيماً أتبعه بفوائد مهمة، وقواعد كلية تكون للكتاب تيممة، أراد بها تقريب علم العلل على من ينظر فيه.

وقسم مواد هذا الشرح في بائين، وتناول في الباب الأول كلام الإمام الترمذي في "العلل الصغير" بالشرح والتوضيح والاستدراك والتقد والتكميل والتمثيل. أمّا الباب الثاني من الكتاب فقد ذكر فيه جملة جيدة من القواعد والفوائد في علم العلل وما يتصل به من أحوال الرواة. وبدأه ببيان مكانة علم العلل من علوم الحديث، أو على الأخص من علوم التصحيح والتضعيف. وبعد أن حدد ابن رجب مكان علم العلل من علم التصحيح والتضعيف؛ دخل إلى علم العلل، فقسمه إلى قسمين رئيسين، وهما:

القسم الأول: في معرفة مراتب كثير من أعيان الثقات وثقاوتهم وحكم اختلافهم وقول من يرجع منهم عند الاختلاف.

والقسم الثاني: في معرفة قوم من الثقات الذين لا يوجد ذكر كثير منهم أو أكثرهم في كتب الجرح قد ضُعب حديثهم إما في بعض الأماكن أو في بعض الأزمان أو بعض الشيوخ.

كما جمع ابن رجب في هذا الكتاب قواعد مبددة في علم العلل، فكان بهذا أول من صنف كتاباً أفرد فيه قواعد العلل في الحديث، مثل التي أذكرها فيما يأتي:

قاعدة: الصالحون غير العلماء يغلب على حديثهم الوهم والغلط.

قاعدة: الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث.

قاعدة: إذا روى الحُفَاطُ الأَثْبَاتُ حديثاً بإسنادٍ واحدٍ، وانفرد واحدٌ منهم بإسنادٍ آخر، فإن كان المنفردُ منهم ثِقَةً حافِظاً فحُكْمُهُ قَرِيبٌ من حُكْمِ زِيَادَةِ الثَّقَةِ في الأسانيد والمتون.

قاعدة: "فِتَادَةُ عَنْ الْحَسَنِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ" هذه السُّلْسِلَةُ لم يَثْبُتْ مِنْهَا حَدِيثٌ أَصْلاً من رواية الثَّقَاتِ.

قاعدة: "يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ" لم يَصِحَّ مِنْهَا شَيْءٌ مُسْتَنْدَأً.

قاعدة: كلُّ شَيْءٍ رَوَى عُبَيْدَةُ السَّلْمَانِيُّ سِوَى رَأْيِهِ فَهُوَ عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قاعدة: حُذَاقُ الثُّقَادِ مِنَ الْحُفَاطِ لِكَثْرَةِ مُمَارَسَتِهِمُ لِلْحَدِيثِ وَمَعْرِفَتِهِمُ بِالرِّجَالِ، وَأَحَادِيثُ كُلِّ مِنْهُمْ لَهُمْ فَهْمٌ خَاصٌّ يَفْهَمُونَ بِهِ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ يُشَبِّهُ حَدِيثَ فُلَانٍ، وَلَا يُشَبِّهُ حَدِيثَ فُلَانٍ.

فكان ابنُ رَجَبٍ أَوَّلَ مَنْ وَضَعَ مِثْلَ هَذِهِ الْقَوَاعِدِ فِي عِلْمِ الْعِلَلِ، وَلَفَتْ نَظَرَ الْبَاحِثِينَ إِلَى اتِّجَاهٍ جَدِيدٍ فِي دِرَاسَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ يَنْصَبُّ عَلَى التَّعْقِيدِ^١.

هذه الكتب الثلاثة وإن لم تستوعب جميع مباحث علم علل الحديث، لكنها مهّدت فيما بعد الطريق إلى التأليف الموسّع فيه، كما أنّها ظلّت عوناً كبيراً للطلّاب في فهم الأحاديث المعلّة ومعرفة طريقة الأئمة الثّقَادِ في إعلال الأحاديث.

^١ انظر: مقدمة الدكتور همام سعيد لتحقيق كتاب "شرح علل الترمذي" لابن رجب: (٢٠/١).

ثالثاً: الكتب التي جُمِعت فيها الأحاديث المُعلَّة

وهي الكتب التي جُمِعت فيها الأحاديث المُعلَّة مع الكلام عليها، وبيان وجه العِلَّة فيها، وهي على سبعة أنواعٍ كالآتي:

❖ النوع الأول: كتب الأحاديث المُعلَّة على الأبواب:

هذه بعض أهم الكتب التي صُنِّفت مرتبةً على الأبواب:

(١) "العِلل": للحافظ أبي بكر الأثرم، أحمد بن مُحَمَّد بن هانئ الإسكافي (ت ٢٧٣هـ).

ذكره الحافظ الذهبي في ترجمته في "التذكرة"¹، والحافظ السخاوي في: "فتح المغيث"²، وابن النديم في "الفهرست"³، والكتاني في "الرسالة المستطرفة"⁴.

(٢) "العِلل الكبير": للإمام الترمذي، أبي عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩هـ).

وَضَعَ الترمذي في العِلل كتابين، هما: "العِلل الصغير"، و"العِلل الكبير" أو "المُفرد".
أمَّا "العِلل الصغير" فقد تقدَّم عنه كلامٌ مُفصَّل. وأمَّا "العِلل الكبير" فهو كتاب آخر غير الأول.

ذَكَرَ الترمذي في هذا الكتاب أحاديث وقعت فيها عِللٌ، وغالبُ العِلل التي فيه فقد أجاب بها شيخه الإمام البخاري، كما تُوجد فيه أجوبةٌ عن العِلل لعددٍ من شيوخه.

¹ تذكرة الحفاظ: للذهبي: (٥٧١/٢).

² فتح المغيث: للسخاوي: (٣٢٣/٣).

³ الفهرست: لابن النديم، ص: ٣٣٥.

⁴ الرسالة المستطرفة: للكتاني، ص: ١٤٨.

مادة هذا الكتاب كانت غير مرتبة، فقام بترتيبها على كتب الجامع: القاضي أبو طالب محمود بن علي (ت ٥٨٥هـ)، وذكر في مقدمته: أنه قصد ترتيبه على نسق كتاب الجامع للترمذي، حتى يسهل؛ إذ الأحاديث فيه متفرقة مشورة لا تضبطها أبواب ينظر فيها ويهتدي إلى ما تحتها.

٣ ("العلل": للحافظ إبراهيم بن أبي طالب المزكي، أبي إسحاق النيسابوري (ت ٢٩٥هـ).

ذكره الحافظ الذهبي في ترجمته وقال: "وقد أملى كتاب العِلل وغير شيء"^١.

٤ ("العلل": للإمام الساجي، أبي زكريا يحيى بن عبد الرحمن البصري (ت ٣٠٧هـ). ذكره الحافظ الذهبي في ترجمته وقال: "وللساجي كتاب جليل في علل الحديث يدل على تبحره في هذا الفن"^٢.

٥ ("العلل": للإمام أبي بكر الخلال، أحمد بن محمد بن هارون البغدادي (ت ٣١١هـ).

جمع فيه الخلال الشيء الكثير من كلام الإمام أحمد بن حنبل في علل الأحاديث، لكن ضاع الكتاب بأكمله، ثم انتخب منه الإمام ابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) في كتاب سمّاه: "المنتخب من العِلل"، وقد طبع منه الجزء العاشر بتحقيق الأستاذ أبي معاذ طارق بن عوض الله.

٦ ("علل الحديث": للإمام ابن أبي حاتم الرازي، أبي محمد عبد الرحمن بن محمد ابن إدريس الحنظلي (ت ٣٢٧هـ).

وهو من أفضل وأنفس كتب العِلل من ناحية غزارة المادة التي في العِلل والرجال، والجمع والترتيب والتنظيم، والإجابة على العِلل. يشتمل الكتاب على ثلاثة آلاف

^١ تذكرة الحفاظ: للذهبي: (٢ / ٦٣٨).

^٢ المصدر السابق: (٢ / ٧٠٧).

حديثٍ ذُكِرَتْ عِلَلُهَا، وهذه العِلَلُ متنوّعةٌ وكثيرةٌ، فمنها العِلَلُ الخَفِيَّةُ كاكْتِشافِ الإرسال والانقطاع، وأخرى بالقوادح الظاهرة كالْمُنْكَرَ والموضوع والضعيف.

ويحتوي الكتابُ على كثيرٍ من أسئلة المصنّف لوالده الإمام أبي حاتم الرّازي ورفيقه الإمام أبي زُرْعَةَ الرّازي، أو سَمَاعَاتِهِ مِنْهُمَا، وكلُّها تَدُورُ على الأحاديث الْمُعَلَّةِ والأسانيد التي يعتريها الخَلَلُ والخطأ.

رَتَّبَ الْمُؤَلِّفُ مَادَّةَ هذا الكتابِ على أبواب الفقه، بدءاً بِبَابِ الطَّهَّارَةِ، ثم الصَّلَاةِ وهكذا، وفي الكتاب أيضاً أبوابٌ أخرى غير الأبواب الفقهية، ففيه أبوابٌ عن تفسير القرآن الكريم، وعن الطَّبِّ وغيرها.

ويبدأ الْمُؤَلِّفُ بِذِكْرِ الحديثِ الْمُعَلَّلِ، ثم الإجابة عنه من أحد شيوخه.

(٧) "العِلَلُ": للحافظ أبي علي الحُسَيْن بن عليّ بن يزيد النَّيْسَابُورِيّ (ت ٣٤٩هـ). ذكره الكَتَاتِي فِي "الرسالة المستطرفة"^١.

(٨) "العِلَلُ": للحاكم الكبير، أبي أحمد الكَرَايِسِي، مُحَمَّد بن مُحَمَّد النَّيْسَابُورِيّ (ت ٣٧٨هـ).

ذكره الحافظُ الذَّهَبِيُّ فِي ترجمته^٢.

(٩) "المُعْتَلُّ من الحديث": للحافظ ابن الخَرَّاط، أبي مُحَمَّد عبد الحَقّ بن عبد الرحمن الإشبِيلِيّ (ت ٥٨١هـ).

ذكره الحافظُ الذَّهَبِيُّ فِي ترجمته^٣.

^١ الرسالة المستطرفة: للكَتَاتِي، ص: ١٤٨.

^٢ تذكرة الحفاظ: للذهبي: (٣ / ٦٧٦ - ٩٧٧).

^٣ المصدر السابق: (١٣٥٠/٤).

(١٠) "الْعِلَلُ الْمُتَنَاهِيَةُ فِي الْأَحَادِيثِ الْوَاهِيَةِ": للحافظ ابن الجوزي، أبي الفرج عبد الرحمن بن علي البغدادي (ت ٥٩٧هـ).
جَمَعَ فِيهِ الْمُؤَلِّفُ الْأَحَادِيثَ الشَّدِيدَةَ الضَّعْفِ، وَبَيَّنَ عِلْلَهَا وَطُرُقَهَا، وَرَتَّبَ الْأَحَادِيثَ عَلَى الْأَبْوَابِ الْفَقْهِيَّةِ.

❖ النوع الثاني: كتب الأحاديث المَعْلَّة على المَسَانِيد:

وَمِنْ أَبْرَزِ الْكُتُبِ الْمُصَنَّفَةِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ:

(١) "الْعِلَلُ الْوَارِدَةُ فِي الْأَحَادِيثِ النَّبَوِيَّةِ": للإمام الدَّارَقُطْنِي، أبي الحسن علي بن عَمَرَ البغدادي (ت ٣٨٥هـ).

يُعَدُّ هَذَا الْكِتَابُ أَجْمَعَ كِتَابٍ فِي الْعِلَلِ، حَوَى أَحَادِيثَ كَثِيرَةً جِدًّا، وَجَمَعَ طُرُقًا لِلْحَدِيثِ، وَبَيَّنَ الْعِلْلَ، لَكِنَّهُ لَيْسَ مِنْ جَمْعِ الْإِمَامِ الدَّارَقُطْنِي، بَلِ الْجَامِعُ لَهُ تَلْمِيزُهُ الْحَافِظَ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْبَرْقَانِيَّ الْبَغْدَادِيَّ (ت ٤٢٥هـ)؛ وَكَانَ يَسْأَلُ الدَّارَقُطْنِيَّ عَنْ عِلَلِ الْأَحَادِيثِ، فَيُجِيبُهُ عَنْهَا بِمَا يَقِيْدُهُ عَنْهُ بِالْكِتَابَةِ، لِذَلِكَ جَاءَتْ مَادَّةُ الْكِتَابِ مُكَوَّنَةً مِنْ أَسْئَلَةٍ غَيْرِ مُنْتَظِمَةٍ، فَقَدْ أَجَابَ عَنْهَا أَجُوبَةً مُخْتَصِرَةً فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، وَمُطَوَّلَةً فِي أُخْرَى، كُلُّ ذَلِكَ خَاضِعٌ لِمَا يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ مِنْ إِضَاحٍ.

رَتَّبَ الْبَرْقَانِيُّ هَذَا الْكِتَابَ عَلَى مَسَانِيدِ الصَّحَابَةِ ﷺ، مُبْتَدَأً بِمَسَانِيدِ الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرِينَ بِالْجَنَّةِ، ثُمَّ بَقِيَّةِ الصَّحَابَةِ بِدُونِ تَرْتِيبٍ، وَخَتَمَ الْكِتَابَ بِمَسَانِيدِ الصَّحَابِيَّاتِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ. وَهُوَ أحياناً يَذْكُرُ الْحَدِيثَ الْمَسْئُولَ عَنْهُ مُخْتَصِراً، وَأحياناً يُعِيدُ الْحَدِيثَ لِسَبَبٍ يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ.

وَمِنْ أَهَمِّ خِصَائِصِ هَذَا الْكِتَابِ: الطَّرِيقَةُ الَّتِي تَفَرَّدَ بِهَا الدَّارَقُطْنِي فِيهِ بَيَانُ التَّعْلِيلِ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ مِنْهُ فِي ذِكْرِ مَدَارِ الْإِسْنَادِ لِلْحَدِيثِ، ثُمَّ ذِكْرُ وَجُوهِ الْإِتِّفَاقِ وَالْإِخْتِلَافِ عَنْهُ.

(٢) "الزَّهْرُ الْمَطْلُوعُ فِي الْخَبَرِ الْمَعْلُولِ": للحافظ ابن حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِي، أبي الْفَضْلِ شِهَابِ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ عَلِيٍّ (ت ٨٥٢هـ).

لَخَصَّ فِيهِ الْمُؤَلِّفُ كِتَابَ "الْعِلَلِ" لِلدَّارِقُطَنِيِّ، قَالَ تَلْمِيزُهُ الْحَافِظُ السَّخَاوِيُّ: "وَقَدْ أَفْرَدَ شَيْخُنَا - يَعْنِي: ابْنَ حَجَرَ - مِنْ هَذَا الْكِتَابِ مَا لَهُ لَقَبٌ خَاصٌّ كَالْمَقْلُوبِ وَالْمُدْرَجِ وَالْمَوْقُوفِ، فَجَعَلَ كُلًّا مِنْهَا فِي تَصْنِيفٍ مُفْرَدٍ، وَجَعَلَ الْعِلَلَ الْمُجَرَّدَةَ فِي تَصْنِيفٍ مُسْتَقِلٍّ. وَأَمَّا أَنَا فَشَرَعْتُ فِي تَلْخِصِ جَمِيعِ الْكِتَابِ مَعَ زِيَادَاتٍ وَعَزَوٍ، فَانْتَهَى مِنْهُ الرَّبْعُ، يَسِّرَ اللَّهُ إِكْمَالَه".^١

وَعِدَادُ هَذَا الْكِتَابِ فِي الْمَفْقُودِ.

❖ النوع الثالث: كتب الْمَسَانِيدِ الْمُعَلَّة:

وطريقةُ تصنيفِ الكتبِ على هذه الطريقة: أن يجمع الإمامُ الحافظُ مُسْنَدًا على أَسْمَاءِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم، ثُمَّ يَجْمَعُ فِي كُلِّ حَدِيثٍ طُرُقَهُ وَاخْتِلَافَ الرُّوَاةِ فِيهِ^٢، فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْاخْتِلَافُ مُؤَثِّرًا فَيَقْدَحُ فِي الْحَدِيثِ كإرسال ما يكون مُتَّصِلًا، أَوْ وَقَفَ مَا يَكُونُ مَرْفُوعًا، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، أَوْ يَكُونُ الْاخْتِلَافُ غَيْرَ مُؤَثِّرٍ فَلَا يَقْدَحُ فِي الْحَدِيثِ.

وهذه الطريقةُ مِنْ أَعْلَى الْمَرَاتِبِ فِي تَصْنِيفِ الْحَدِيثِ^٣، أَمَّا الْكُتُبُ الَّتِي صُنِّفَتْ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ فَأَهْمُهَا وَأَشْهَرُهَا:

(١) "مُسْنَدُ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ": لِلْحَافِظِ يَعْقُوبَ بْنِ شَيْبَةَ السَّدُوسِيِّ أَبِي يَوْسُفَ الْبَصْرِيِّ (ت ٢٦٢هـ).

وهُوَ مِنْ أَهَمِّ الْكُتُبِ الَّتِي أُفْتُتْ فِي هَذَا الْبَابِ، وَحَافِلٌ بِالْفَوَائِدِ الْحَدِيثِيَّةِ، وَيُعْتَبَرُ مِنْ أَحْسَنِ مَا صُنِّفَ مِنَ الْمَسَانِيدِ، لَكِنْ لَمْ يَبْقَ مِنْهُ إِلَّا قِطْعَةٌ صَغِيرَةٌ وَهِيَ الْجُزْءُ الْعَاشِرُ مِنْ مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه فَقَط. رَتَّبَهُ الْمَصْنُفُ عَلَى مَسَانِيدِ الصَّحَابَةِ، فَيَذْكُرُ الْأَحَادِيثَ بِأَسَانِيدِهَا وَيَذْكُرُ الْعِلَلَ الْوَارِدَةَ فِيهَا، كَمَا يَذْكُرُ الرُّوَايَاتِ الْأُخْرَى فِي الشُّوَاهِدِ. وَلَا يَكْتَفِي الْمَصْنُفُ بِهَذَا الْقَدَرِ؛ بَلْ يَسُوقُ تَرْجَمَةَ الصَّحَابِيِّ

^١ فتح المغيث: للسخاوي: (٣/٣٢٥).

^٢ علوم الحديث: لابن الصلاح، ص: ٢٥٣.

^٣ معرفة مدار الإسناد: للحسيني: (١/٢٤١).

بأسانيدِهِ، ويتكلَّم في الرُّوَاةِ من حيث الجَرْحُ والتَّعْدِيلُ، كما يذكر سيرةَ بعضِ الرُّوَاةِ وأحوالِهِم وأخبارِهِم مُسَهِّبَةً. وبذلك فقد أصبح الكتابُ محتوياً على مادَّةٍ غزيرةٍ في الرِّجَالِ، وعلى الكلام في العِلَلِ الواردة في الأحاديثِ إسناداً ومُتَنًا. طُبِعَ منه الجزءُ العاشرُ المشتملُ على "مُسْنَدِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ" بتحقيق الأستاذ كمال يوسف الحوت.

(٢) "المُسْنَدُ الْكَبِيرُ الْمُعْلَلُ" (المُسَمَّى بِالْبَحْرِ الزُّخَارِ): للحافظ أبي بَكْرٍ الْبَرْزَارِ، أحمد ابن عَمْرٍو بن عبد الخالق البَصْرِيُّ (ت ٢٩٢هـ). وهو من أعظم الكتبِ التي أُلِّفَتْ في هذا الفنِّ، رَتَّبَهُ المصنِّفُ على مَسَانِيدِ الصَّحَابَةِ، فذكر أولاً مَسَانِيدَ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ، ثم مَسَانِيدَ الصَّحَابَةِ الْآخَرِينَ.

واهتمَّ فيه بذكر متون الأحاديثِ اهتماماً بالغاً، حيث ذكرها كاملةً، وكذلك اعتنى بذكر السَّنَدِ، فساقَ جميعَ الأحاديثِ مُسَنَّدَةً، ثم بيَّن علَّلَهَا. ولهذا الكتابُ أهميةٌ بالغةٌ عند علماء الحديث، فقد اهتمَّوا به اهتماماً كبيراً، نقلاً واختصاراً، كما أفرد الحافظُ نور الدين الهَيْثَمِيُّ (ت ٨٠٧هـ) لزوائد هذا الكتابِ على الكتبِ السَّيِّئَةِ كتاباً وسَمَّاهُ: "كَشَفُ الْأَسْتَارِ عَنْ زَوَائِدِ الْبَرْزَارِ".^١

(٣) "المُسْنَدُ": للإمام المَاسَرَجِسِيِّ، أبي عليٍّ الْحُسَيْنِ بن مُحَمَّدٍ النَّيْسَابُورِيِّ (ت ٣٦٥هـ).

قال عنه الحاكمُ أبو عبد الله النَّيْسَابُورِيُّ: "... وَصَّفَ الْمُسْنَدَ الْكَبِيرَ مُهَدَّباً مُعْلَلاً فِي أَلْفٍ وَثَلَاثَةِ جُزْءٍ"^٢. وقال في موضعٍ آخَرَ: "وعلى التَّحْمِينِ يَكُونُ مُسْنَدُهُ بِخُطُوطِ الْوَرَّاقِينَ فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَلَاثَةِ آلَافِ جُزْءٍ، فَعُنْدِي أَنَّهُ لَمْ يُصَنَّفْ فِي الْإِسْلَامِ

^١ طُبِعَ بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في مجلدين في مؤسسة الرسالة بيروت، عام ١٣٩٩هـ (١٤٠٤هـ).

^٢ تذكرة الحفاظ: للذهبي: (٩٥٥/٣).

مُسْنَدٌ أَكْبَرُ مِنْهُ، وَكَانَ مُسْنَدُ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ بِخَطِّهِ فِي بَضْعَةِ عَشْرَ جُزْءًا بِعِلَالِهِ
وَشَوَاهِدِهِ، فَكَتَبَهُ النَّسَاجُ فِي نَيْفٍ وَسِتِّينَ جُزْءًا^١.
وَهَذَا الْمُسْنَدُ مَا زَالَ فِي عِدَادِ الْمَفْقُودِ.

❖ النوع الرابع: كُتُبُ عِلَلِ أَحَادِيثِ رَاوٍ مَا:

لَقَدْ صَنَّفَ الْعُلَمَاءُ كُتُبًا فِي عِلَلِ حَدِيثِ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ، وَمِنْ أَهْمِّهَا:

(١) "عِلَلُ حَدِيثِ سَفِيَّانَ بْنِ عُيَيْنَةَ (ت ١٩٨هـ)": لِلإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ
(ت ٢٣٤هـ).

ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ النَّيْسَابُورِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ"^٢ فَقَالَ: "هَذِهِ أَسَامِي
مُصَنَّفَاتِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ: ... كِتَابُ عِلَلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ ثَلَاثَةُ عَشْرَ جُزْءًا"^٣،
وَالْحَاكِمُ أَقْدَمَ مَنْ نَصَّ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ، وَجَمِيعُ مَنْ ذَكَرَ هَذَا الْكِتَابَ لِابْنِ الْمَدِينِيِّ
اسْتَفَادَ مِنْ كَلَامِ الْحَاكِمِ الْمَذْكُورِ^٤.

(٢) "عِلَلُ أَحَادِيثِ إِسْمَاعِيلِ الْقَاضِي": لِلإِمَامِ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ أَيْضًا.
ذَكَرَهُ الْحَاكِمُ النَّيْسَابُورِيُّ فِي "مَعْرِفَةِ عُلُومِ الْحَدِيثِ"^٥.

(٣) "عِلَلُ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ": لِلإِمَامِ مُحَمَّدَ بْنَ يَحْيَى الذُّهَلِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ
(ت ٢٥٨هـ).

(٤) "عِلَلُ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ": لِلإِمَامِ ابْنِ حِبَّانَ الْبُسْتِيِّ، أَبِي حَاتِمٍ مُحَمَّدَ بْنَ حِبَّانَ بْنِ
أَحْمَدَ التَّمِيمِيِّ الدَّارِمِيِّ (ت ٣٥٤هـ)^٦.

^١ تذكرة الحفاظ: للذهبي: (٩٥٥/٣).

^٢ معرفة علوم الحديث: للحاكم، ص: ٧١.

^٣ المصدر السابق، ص: ٧١.

^٤ انظر: "جهود المحدثين في بيان علل الأحاديث" للصباح، ص: ١٩٢.

^٥ معرفة علوم الحديث: للحاكم، ص: ٧١.

^٦ انظر: مقدمة "موارد الظمان" للشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، ص: ١٦، ١٧.

٥) "عِلَّلُ حَدِيثِ مَالِكٍ": لابن حِبَّانَ أيضاً^١.

٦) "عِلَّلُ مَا اسْتَدَّ إِلَيْهِ أَبُو حَنِيفَةَ": لابن حِبَّانَ أيضاً^٢.

❖ النوع الخامس: كتب في عِلَلِ أَحَادِيثِ مَصْنُفَاتٍ حَدِيثِيَّةٍ مَخْصُوصَةٍ:

اعتنى بعضُ الحُفَاطِ بِتَتَبُعِ الْعِلَلِ فِي كُتُبِ التَّزَمِ أَصْحَابُهَا الصَّحَّةَ، وَمِنْ أَجْلِهَا: "الصَّحِيحَانِ: الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ"، وَالنَّازِرُ فِي كَلَامِ الْحُفَاطِ عَلَى الْأَحَادِيثِ الْمُعَلَّةِ فِي هَذَيْنِ الْكُتَابَيْنِ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا يَجِدُ: أَنَّ مَا يَذْكُرُونَهُ مِنَ الْعِلَلِ إِنَّمَا هُوَ مِنَ الْعِلَلِ الْوَاقِعَةِ فِي الْمَتُونِ.

أَمَّا الْكُتُبُ الَّتِي تَعَرَّضَتْ لِبَيَانِ مَا أَعْلَلَ مِنْ أَحَادِيثِ الصَّحِيحَيْنِ فَمِنْ أَهْمِّهَا:

(١) "الْإِلْزَامَاتُ وَالتَّتَبُّعُ": لِلْإِمَامِ الدَّارِقُطْنِيِّ، أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عُمَرَ الْبَغْدَادِيِّ (ت ٣٨٥هـ).

انْتَقَدَ فِيهِ الْمُؤَلِّفُ بَعْضَ الْأَحَادِيثِ فِي الصَّحِيحَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا، وَالَّتِي لَمْ تَتَوَفَّرْ فِيهَا شُرُوطُهُمَا فِي رَأْيِهِ، وَبَيَّنَ عِلْلَهُ، وَقَدْ نَاقَشَهُ الْعُلَمَاءُ وَرَدُّوا عَلَيْهِ.

(٢) "الْإِسْتِدْرَاكُ عَلَى الصَّحِيحَيْنِ بِالتَّعْلِيلِ": لِلْحَافِظِ أَبِي مَسْعُودِ الدِّمَشْقِيِّ، إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ عُبَيْدٍ (ت ٤٠١هـ).

ذَكَرَهُ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي "هَدْيِ السَّارِي"^٣، وَقَالَ عَنْهُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: "وَقَفْتُ عَلَى جُزْءٍ لَهُ فِي أَحَادِيثِ مُعَلَّلَةٍ تُنْبِئُ بِحِفْظِهِ وَنَقْدِهِ"^٤.

(٣) "عِلَلُ الْأَحَادِيثِ فِي كِتَابِ الصَّحِيحِ لِمُسْلِمِ بْنِ الْحَجَّاجِ": لِلْحَافِظِ ابْنِ عَمَّارِ الشَّهِيدِ، أَبِي الْفَضْلِ مُحَمَّدَ بْنِ أَبِي الْحُسَيْنِ الْحَارُودِيِّ الْهَرَوِيِّ (ت ٣١٧هـ).

^١ انظر: مقدمة "موارد الظمان" للشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، ص: ١٦، ١٧.

^٢ انظر: المرجع السابق، ص: ١٦، ١٧.

^٣ ص: ٣٤٤.

^٤ تذكرة الحفاظ: (٢/ ١٠٦٩).

قال الحافظ الذَّهَبِيُّ: "وقد خرَّجَ الحافظُ أبو الفضل (صحيحاً) على رسم (صحيح مُسْلِمٍ)، ورأيتُ له جزءاً مفيداً، فيه بضعة وثلاثون حديثاً من الأحاديث التي بينَ علَّلها في (صحيح مُسْلِمٍ)".^١

(٤) "جواب أبي مسعود الدَّمَشَقِيِّ لِلدَّارَقُطَنِيِّ عَمَّا بَيَّنَّ فِيهِ غَلَطُ مُسْلِمٍ" للحافظ إبراهيم بن مُحَمَّد بن عُبيد الدَّمَشَقِيِّ (ت ٤٠١هـ). ذكر فيه نحواً من (٢٥) حديثاً.

(٥) "التَّنبِيهُ عَلَى الْأَوْهَامِ الْوَاقِعَةِ فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ قِبَلِ الرُّوَاةِ" (أو قسم العِلَلِ من كتاب "تَقْيِيدُ الْمُهْمَلِ وَتَمْيِيزُ الْمُشْكِلِ"): للحافظ أبي عليٍّ الْجَيَّانِي، مُحَمَّد بن أحمد العَسَّائِي الْأَنْدَلُسِيُّ (ت ٤٩٨هـ).

ضَبَطَ وَفَيَّدَ فِيهِ الْمُؤَلِّفُ مَا أَغْفَلَهُ بَعْضُ الرُّوَاةِ لِلصَّحِيحَيْنِ عَنْ مُصَنَّفَيْهِمَا الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَنَبَّهَ عَلَى أَغْلَاطٍ وَقَعَا فِيهَا.

(٦) "نَفْعُ الْإِقْلَالِ وَالْفَوَائِدِ وَالْعِلَلُ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَحَادِيثِ السُّنَنِ لِأَبِي دَاوُدَ": للحافظ ابن الْقَطَّانِ الْفَاسِي، أَبِي الْحُسَيْنِ عَلِيٍّ بن مُحَمَّدٍ الْمَغْرِبِيِّ (ت ٦٢٨هـ). لم أقف عليه مطبوعاً.^٢

(٧) "بَيَانُ الْوَهْمِ وَالْإِيهَامِ الْوَاقِعَيْنِ فِي كِتَابِ الْأَحْكَامِ"^٣: لابن الْقَطَّانِ أَيْضاً. تناول فِيهِ الْمُؤَلِّفُ كِتَابَ "الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الْوُسْطَى" لِلْإِمَامِ عَبْدِ الْحَقِّ الْإِسْبِيلِيِّ (ت ٥٨١هـ)، فَتَتَبَعَ أَحَادِيثَهُ وَاحِداً وَاحِداً بِالنَّقْدِ وَالْإِعْلَالِ وَالتَّصْحِيحِ وَالتَّضْعِيفِ، فَبَلَغَ مَا نَقَدَهُ وَتَنَاولَهُ نَحْوَاً مِنْ ثَلَاثَةِ آلَافِ حَدِيثٍ، وَكَلَّهَا فِي أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ.

لَكِنَّ فِيهِ تَشَدُّداً وَتَعَنُّتاً فِي إِعْلَالِ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ، لِذَلِكَ تَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ ابْنُ الْمَوَاقِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بنُ أَبِي بَكْرٍ الْمَرَاكِشِيُّ (ت ٦٤٢هـ) فِي كِتَابِهِ "بُعْيَةُ النُّقَادِ

^١ سر أعلام النبلاء: للذهبي: (٥٤٠/١٤).

^٢ انظر: "علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام" للغماري: (٢٩٥/١).

^٣ أي: "الأحكام الكبرى" للقاضي عبد الحق الإشبيلي.

النَّقْلَةَ فيما أخلَّ به كتابُ (البيان) وأغفله، أو أَلَمَّ به فما تَمَّمَه ولا كَمَلَه"، لكنه لم يُكَمِّله، وقد أكمله وراجع ما كتبه المؤلف: الحافظ مُحِبِّ الدين مُحَمَّد بن عُمَر بن رُشَيْد الفِهْرِيّ (ت ٧٢١هـ)، ذكره الكتَّاني في "الرسالة المستطرفة"^١.
 طُبِعَ كتاب "بيان الوَهْم..." بتحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد.

٨) "المُدَاوِي لِعلل الجامع الصغير وشرحي المُتَاوِي": للشيخ أبي الفَيْض أحمد بن مُحَمَّد بن الصَّدِّيق العُمَارِيّ المغربي (ت ١٣٨٠هـ).
 أَعْلَلَّ فيه المؤلفُ ما له عِلَّةٌ من أحاديث "الجامع الصغير" للحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ)، وناقش شارحه الشيخ عبد الرؤوف المُتَاوِي (ت ١٠٣١هـ) في أحكامه على الأحاديث مناقشةً علميةً تُنبئ عن تضلُّعه في هذا العلم.

❖ النوع السادس: كتبٌ مُفردةٌ لبيان عِلَّةٍ حديثٍ مُعَيَّن:

ومن الكتب التي أُلِّفَتْ على هذه الطريقة:

١) "عِلَّةُ الحديثِ المُسَلَّسِ في يومِ العِيد": للحافظ أبي مُحَمَّد عبد الله بن يوسف الجُرْجَانِيّ (ت ٤٨٩هـ).
 تُوجَدُ منه نسخةٌ في الظاهرية بدمشق^٢.

٢) "رَفْعُ التخليطِ عن حديث الأَطِيط": للحافظ ابن عَسَاكِر الدَّمَشَقِيِّ، أبي القاسم عليّ بن الحسن (ت ٥٧١هـ)^٣.

ذكره حاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) بعنوان: "تبيان الوَهْمِ والتخليطِ في حديث الأَطِيط"، وقال: "إنه رسالةٌ في جزءٍ رَدَّ فيه ابنُ عَسَاكِر الحديثَ الذي أخرجه الإمامُ

^١ ص: ١٨٧، ١٨٨.

^٢ انظر: "المنتخب من مخطوطات الحديث" للشيخ ناصر الدين الألباني، ص: ٢٤٦.

^٣ انظر: "معجم الأدباء" لياقوت الحموي: (٧٨/١٣).

أبو داود^١: أن أعرابياً أتى النبي ﷺ فاستشفع للمطر، فيه لفظ: "أَطِيط الرَّحْلُ بالرَّاءِ"².

لم أظفر لهذا الجزء بآثر، كأنه في عداد المفقود.

❖ النوع السابع: كتبٌ مُفَرَّدَةٌ لبيان نوع من أنواع العِلَل:

من ذلك:

(١) "تميزُ المزيّد في مُتّصِل الأسانيد": للحافظ الخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي (ت ٤٦٣هـ).

(٢) و"الفصلُ للوصل المُدرَج في النّقل": للخطيب أيضاً.

(٣) و"الانتفاعُ بترتيب عِلَل الدَّارِقُطْنِيّ على الأنواع": للحافظ ابن حجر العسقلانيّ. قال الحافظ السّخاويّ - عند ذكره العِلَل للدَّارِقُطْنِيّ -: "وقد أفرد شيخنا من هذا الكتاب ماله لَقَبٌ خاصٌّ كالملقوب والمُدْرَج والموقوف، فجعل كُلاً منها في تصنيفٍ مُفَرَّدٍ، وجعل العِلَل المجرّدة في تصنيفٍ مستقلٍّ"³.

لم أعثّر على هذا الكتاب، ذكره حاجي خليفة في "كشف الظنون"⁴.

وغير ذلك كتبٌ وأجزاء أفردَ بها الأئمةُ الحُفَاطُ المتأخرون في إعلال أحاديث مُعَيَّنَةٍ لا يسع المقام هنا لذكرها⁵.

¹ في سننه، كتاب: السنة، باب: في الجهمية، برقم: (٤٧٢٦).

² كشف الظنون: لحاجي خليفة: (٣٠٤).

³ فتح المغيث: للسخاوي: (٣٢٥/٣).

⁴ كشف الظنون: لحاجي خليفة: (١٧٥/١).

⁵ انظر: "معرفة مدار الإسناد" للحسني، (١/ ٢٤٦، ٢٤٧).

رابعاً: كتبُ الرواية التي تتعرض في ثناياها

لبیان علل الأحاديث

يَتَعَرَّضُ كَثِيرٌ مِنْ مُصَنِّفِي كِتَابِ الرَّوَايَةِ لِبَيَانِ أَوْ كَشْفِ عِلَلِ الْأَحَادِيثِ أَثْنَاءَ سَوْقِ رَوَايَاتِهِمْ، وَمِنْ تِلْكَ الْكُتُبُ:

(١) "الْجَامِعُ الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ مِنْ أُمُورِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسُنَّتِهِ وَأَيَّامِهِ" (المعروف بصحيح البخاري): للإمام البخاري، أبي عبد الله، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْجُعْفِيُّ (ت ٢٥٦هـ).

هُوَ يَكْرُرُ فِيهِ الْحَدِيثَ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ، وَيُرْوِيهِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ مِنْ طَرِيقٍ غَيْرِ الَّذِي رَوَاهُ قَبْلَ، وَيُشِيرُ بِذَلِكَ أحياناً إِلَى عِلَّةٍ وَقَعَتْ فِي بَعْضِ الطَّرِيقِ، وَيُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَبَيِّنَ أَنَّهَا لَا تَقْدَحُ فِي صِحَّةِ أَصْلِ الْحَدِيثِ.

(٢) "الْمُسْنَدُ الصَّحِيحُ الْمُخْتَصَرُ مِنَ السُّنَنِ بِنَقْلِ الْعَدْلِ عَنِ الْعَدْلِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ" (المعروف بصحيح مسلم): للإمام مُسْلِمُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ الْحُسَيْنِ، أَبِي الْحَسَنِ، مُسْلِمُ بْنُ الْحَجَّاجِ الْقُشَيْرِيُّ (ت ٢٦١هـ).

صَرَّحَ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ فِي مَقْدَمَتِهِ لِهَذَا الْكِتَابِ بِأَنَّهُ يَرْوِي الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقٍ عَنْ رِجَالِ الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى ثُمَّ الثَّانِيَةِ، وَيُنَبِّهُ إِشَارَةً، وَأحياناً صِرَاحَةً إِلَى عِلَّةِ الْحَدِيثِ.

(٣) "السُّنَنُ": لِلْإِمَامِ أَبِي دَاوُدَ، سَلِيمَانَ بْنِ الْأَشْعَثِ السَّجِسْتَانِيِّ (ت ٢٧٥هـ). هُوَ يُخْرِجُ فِيهَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقٍ مُتَعَدِّدَةٍ، يَقْدِّمُ الْأَصَحَّ فَالصَّحِيحَ، ثُمَّ يَأْتِي بِمَا فِيهِ عِلَّةٌ، وَيُشِيرُ بِذَلِكَ إِشَارَةً، وَقَدْ يَصْرِّحُ بِالْإِعْلَالِ.

(٤) "الْجَامِعُ الْمُخْتَصَرُ مِنَ السُّنَنِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ وَالْمَعْلُولِ وَمَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ" (المعروف بسُنَنِ التِّرْمِذِيِّ): لِلْإِمَامِ التِّرْمِذِيِّ، أَبِي عِيسَى، مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى السُّلَمِيُّ (ت ٢٧٩هـ).

يُوجَدُ فِيهِ الْكَثِيرُ مِنَ الْكَلَامِ الصَّرِيحِ فِي عِلَلِ الْأَحَادِيثِ وَالرِّجَالِ.

٤ ("السُّنَنُ" (المُجْتَبَى): للإمام النَّسَائِيَّ، أحمد بن شُعَيْب بن علي (ت ٣٠٣هـ). هو يُخْرِجُ فيها الحديثَ من طُرُقٍ متعدِّدةٍ، ويقَدِّمُ الأصَحَّ غالباً فالصَّحِيحَ، ثم ما فيه عِلَّةٌ، وأحياناً يصدِّرُ البابَ بما فيه عِلَّةٌ، ثم يُخْرِجُ الطُّرُقَ السَّليمةَ؛ ليكشفَ عِلَّةَ ذلك الحديثِ الذي صَدَّرَ به البابَ.

٥ ("سُنَنُ الدَّارِقُطَنِيِّ": للإمام أبي الحَسَنِ، علي بن عُمَرَ الدَّارِقُطَنِيِّ البَغْدَادِيِّ (ت ٣٨٥هـ).

صَنَّفَهُ لِيَتَعَقَّبَ فِيهِ الْأَحَادِيثَ الَّتِي ذُكِرَتْ فِي السُّنَنِ وَفِيهَا مَا خِذٌ وَمَغَامِزُ، وَقَدْ عَمِلَ بِهَا بَعْضُ الْفُقَهَاءِ، أَوْخَفَيْتْ عِلْلَهَا عَلَى بَعْضِ الْمُحَدِّثِينَ، فَكَشَفَ الْمُصَنِّفُ فِي هَذَا الْكِتَابِ مَا فِي تِلْكَ الْأَحَادِيثِ مِنَ الْعِلَلِ بِمَهَارَتِهِ الْفَائِقَةِ فِي هَذَا الْفَنِّ الدَّقِيقِ الْعَوِيسِ.

خامساً: الكتب التي تتعرض لبيان العلل ضمنَ بحثها

تتعرض بعض كتب الرجال والتاريخ وتخرّيج الحديث وشروحه ومصطلحه لبيان علل الأحاديث ضمنَ بحثها، وهذا موجزٌ في تعريف تلك الكتب:

(أ) كتب الرجال:

هذه الكتب وإن كانت وُضِعَتْ أساساً لتراجم الرواة، لكنها تذكر لكل مترجمٍ علّة أو أكثر ما وجد له، ومن أشهر تلك الكتب:

(١) "التاريخ والعلل": للإمام يحيى بن معين البغدادي (ت ٢٣٣هـ).

وقد سبق تعريفه في القسم الأول المتعلق بكتب السؤالات في علل الأحاديث.

(٢) "العلل ومعرفة الرجال": للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ).

وقد تقدّم تعريفه في القسم الأول المتعلق بكتب السؤالات في علل الأحاديث.

(٣) "التاريخ الكبير": للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ).

وهو يُعلّل أحاديث من يُترجم لهم في هذا الكتاب إن كانت لحديثهم علّة، ويُشير إشاراتٍ خفيفة في الدلالة على العلل ما يخفى على النقاد من غموضه ودقته، فتخرج فوائده على وجه الإلغاز.

(٤) "التاريخ الأوسط": للإمام البخاري أيضاً.

وهو خاص بالضعفاء، يتعرض فيه المؤلف أثناء تراجمهم لبيان علل أحاديثهم.

(٥) "التاريخ وعلل الرجال": للإمام أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو

النصري (ت ٢٨١هـ).

وهو يتعرض فيه لبيان علل الرواة أثناء سوق تراجمهم، لكنه قليل بالنسبة إلى الكتب الأخرى.

(٦) "الضعفاء الكبير": للإمام العُقَيْلِيُّ، أَبِي جَعْفَرٍ، مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الْحِجَازِيُّ (ت ٣٢٢هـ).

يركز فيه المصنّف أثناء ترجمته للرّوَاة الضعفاء على أحاديثهم التي غلب عليها الوَهْمُ.

(٧) "كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين": للإمام ابن حِبَّانَ البُسْتِي، أَبِي حَاتِمٍ، مُحَمَّدُ بْنُ حِبَّانَ التَّمِيمِي الدَّارِمِيُّ (ت ٣٥٤هـ).

يقدم فيه المؤلّف في ترجمة الرّاوي الأنساب، ويذكر بعض شيوخه، ومن روى عنه من تلاميذه، ونموذجاً من مروياته الضعيفة لبيان علّة جرحه.

(٨) "الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث": للإمام ابن عَدِيٍّ، أَبِي أَحْمَدَ، عَبْدِ اللَّهِ الْجُرْجَانِيُّ (ت ٣٦٥هـ).

تتجلى في هذا الكتاب صناعة العِلَلِ في كثير من تراجمه للضعفاء، وتظهر فيها عند مؤلّفه أوجه الإعلال في أسانيد الأحاديث ومتونها.

(٩) "تاريخ بغداد" (أو: "تاريخ مدينة السّلام"): للحافظ الخطيب البغدادي، أَبِي بَكْرٍ، أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ (ت ٤٦٣هـ).

يشمل هذا الكتاب عدداً كبيراً من تراجم الرّوَاة، ويتعرّض المؤلّف في ثناياها لبيان علل أحاديثهم أيضاً.

(ب) كتب التخرّيج:

وإن كانت هذه الكتب تُعنى بتخرّيج أحاديث بعض أهمّ المصنّفات الحديثية، لكنها في الوقت نفسه تُعدّ أيضاً مراجع ثريّة في معرفة علل الأحاديث. وأذكر فيما يلي بعض أهمّ تلك الكتب:

(١) "نصبُ الرّاية لأحاديث الهداية": للحافظ الزَّيْلَعِيُّ، جَمَالُ الدِّينِ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ يَوْسُفَ (ت ٧٦٢هـ).

خرّج فيه المؤلّف الأحاديث التي استشهد بها العلامة عليُّ بْنُ أَبِي بَكْرٍ المَرْغِينَانِيُّ (ت ٥٩٣هـ) في كتابه "الهداية" في الفقه الحنفي.

ويُعَدُّ هذا الكتابُ من أجود كتب التخريج، وأكثرها نفعاً، وأشملها ذكراً لطُرُق الحديث وبيان مواضعه في كتب الحديث الكثيرة، مع ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل في رجال إسناده الحديث وبيان كَشَفِ عِلَلِهِمْ فيه وفي منتهِ بشكلٍ شافٍ وافٍ لم يُسَبِّق إليه.

٢ ("البذر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير" : للحافظ ابن الملقن، أبي حفص، عُمر بن علي الأنصاري المصري (ت ٨٠٤هـ).

اعتنى فيه المؤلفُ ببيان الصِّحَّة والحَسَن والضعف والاتِّصال والإرسال والإعضال والانقطاع والقلب والغربة والشُّذُوذ والتَّكَارَةُ والوَضْع والإدراج والاختلاف والناسخ والمنسوخ إلى غير ذلك من أنواع الحديث، مع عناية خاصة بإعلال الأحاديث.

٣ ("المُعْنِي عن حَمَلِ الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار" : للحافظ العراقي، زَيْن الدين عبد الرحيم (ت ٨٠٦هـ).

خرَّج فيه المؤلفُ أحاديثَ "إحياء علوم الدين" للإمام أبي حامد الغَزَالِيّ (ت ٥٠٥هـ)، واهتمَّ ببيان العِلَل في الأحاديث.

٤ ("الدَّرَايَةُ في تخريج أحاديث الهداية" : للحافظ ابن حَجَرٍ العَسْقَلَانِيّ، أبي الفضل، شِهَاب الدين أحمد بن عليّ (ت ٨٥٢هـ).

اختصره المؤلفُ من كتاب "نصب الرِّايَةِ في تخريج أحاديث الهداية" للزَّيْلَعِيّ اختصاراً مُتَقَناً بحيث من يقف عليه يقضي العجب من براعة المؤلفِ في الاختصار الذي لم يُحِلَّ بأصل الكتاب، وأضاف إليه فوائدَ كثيرةً تُخَصُّ بعِلَل الحديث.

^١ ألف الإمام أبو حامد مُحَمَّد الغَزَالِيّ الطُّوسِيّ (ت ٥٠٥هـ) كتاباً سَمَّاهُ "الوَجِيزَ في الفِقه الشَّافِعِي"، ثم شرَّحه الإمامُ أبو القاسم عبد الكريم بن أبي الفضل الرَّافِعِي القَزَوِينِيّ (ت ٦٢٣هـ) في كتابه "الفَتْح العَرِيز في شرح الوَجِيز" الذي يُسَمَّى أيضاً "الشرح الكبير"، ثم خرَّج الحافظُ ابن الملقن أحاديثَ هذا الشرح في كتابه "البذر المنير" هذا.

٥ ("التلخيص الحبير في تخريج أحاديث شرح الوجيز الكبير": للحافظ ابن حجرٍ أيضاً.

قام المؤلفُ في هذا الكتاب بتلخيص "البدر المنير" لابن الملقن المذكور آنفاً، في قدر ثلثٍ حجمه، وضمَّ إليه ما في تخاريج الآخرين من الفوائد والزوائد، وأيضاً من "نصب الرأية" للزَيْلَعِيِّ.

ويُعَدُّ هذا الكتابُ من أحسن الكتب في هذا الباب جمعاً وترتيباً وتبويماً، فقد جمَعَ فيه المؤلفُ طُرُقَ الحديث في مكان واحد، وتكلَّم عليها كلامَ المُطَّلِعِ الناقد البصير المُتَرَنِّ جَرَحاً وتعديلاً، وإعلالاً بالأحاديث.

(ج) شُروح كتب الحديث:

تُوجَد في شُروح أمّهات كتب الحديث فوائدٌ في غاية الأهمية في علل الأحاديث، فهي تتعرَّض لبيان عللٍ وردت على حديثٍ صحيح وغيره من الأنواع، ومن تلك الكتب:

١ ("التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد": للحافظ ابن عبد البرِّ القُرطُبيّ، أبي عُمر، يوسف بن عبد البرِّ النَّمَرِيُّ (ت ٤٦٣هـ).

وهو من أكبر شُروح "الموطأ" على الإطلاق، وقد تعرَّض فيه المؤلفُ لإعلال الأحاديث مع الكلام عن الرواة جرحاً وتعديلاً.

٢ ("المنهاج في شرح صحيح مُسلم بن الحجاج": للإمام النَّوَوِيّ، أبي زكريّا، محيي الدين، يحيى بن شرف (ت ٦٧٦هـ).

وهو أثقن وأوفى شرح - مع اختصارٍ - لصحيح مُسلم، اهتمَّ فيه المؤلفُ بكشفِ العلل في الأحاديث.

٤ ("تهذيب السنن": للحافظ ابن قَيِّم الجَوْزِيَّة، أبي عبد الله، شمس الدين مُحَمَّد بن أبي بَكْر الدَّمَشَقِيّ (ت ٧٥١هـ).

هذَّب فيه المؤلفُ "مختصرَ سنن أبي داود" للحافظ عبد العظيم بن عبد القويّ المُنْذِرِيّ (ت ٦٥٦هـ)، وعلَّق عليه تعليقاتٍ قيمةً، وبحث فيه عللَ بعض الأحاديث وأطنب فيها الكلامَ وأفاض.

٥ ("التَفْحُ الشَّنْدِيّ فِي شَرْحِ جَامِعِ التَّرْمِذِيّ: لِلإِمَامِ ابْنِ سَيِّدِ النَّاسِ، فَتَحَ الدِّينَ، ابْنَ سَيِّدِ النَّاسِ الْيَعْمُرِيّ (ت ٧٣٤هـ).

وهو شرحٌ حافلٌ لجامع الترمذيّ، لكنه لم يُكْمَلْ، وَصَلَ فِيهِ الشَّارِحُ إِلَى (باب: مَا جَاءَ أَنَّ الْأَرْضَ كُلَّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةُ وَالْحَمَّامُ)، ثُمَّ كَمَّلَهُ الْحَافِظُ عَبْدُ الرَّحِيمِ الْعِرَاقِيّ، فَبَلَغَ نَحْوَ النِّصْفِ مِنَ الْجَامِعِ، وَكَيَلَا الشَّرْحَانَ حَافِلَانِ بِالْفَوَائِدِ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِعِلَلِ الْأَحَادِيثِ.

٦ ("فَتْحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ": لِلْحَافِظِ ابْنِ رَجَبٍ الْحَنْبَلِيِّ، زَيْنُ الدِّينِ، عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ أَحْمَدَ الدَّمَشْقِيِّ (ت ٧٩٥هـ).

اعتنى فِيهِ الْمُؤَلِّفُ بَيَانِ عِلَلِ الْأَحَادِيثِ اعْتِنَاءً كَبِيرًا، وَاعْتَمَدَ فِي ذَلِكَ عَلَى كِتَابِ "عِلَلِ الدَّارِقُطْنِيِّ" إِلَى جَانِبِ مَجْمُوعَةٍ كَبِيرَةٍ مِنْ مَصَادِرِ عُلُومِ الْحَدِيثِ الْأَصْلِيَّةِ. لَكِنْ لَمْ يَصِلْنَا مِنْ هَذَا الْكِتَابِ الْقِيَمِ إِلَّا بَعْضُ أَجْزَائِهِ فَقَطْ.

٧ ("فَتْحُ الْبَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ": لِلْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ (ت ٨٥٢هـ).

وَفِيهِ تَعَقُّبَاتٌ حَدِيثِيَّةٌ فَدَّةٌ، وَكَلَامٌ مُحَقَّقٌ دَقِيقٌ لِلْمُؤَلِّفِ عَلَى عِلَلِ الْأَحَادِيثِ فِي سَنَدِ الْحَدِيثِ وَمُتْنِهِ.

٨ ("عُمْدَةُ الْقَارِي شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ": لِلإِمَامِ بَدْرُ الدِّينِ الْعَيْنِيّ، مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ (ت ٨٥٥هـ).

يَلِي هَذَا الْكِتَابُ "فَتْحُ الْبَارِي" فِي الْأَهْمِيَّةِ وَالْإِفَادَةِ، اعْتَنَى فِيهِ الْمُؤَلِّفُ بَيَانِ الْعِلَلِ فِي بَعْضِ الْأَحَادِيثِ سَنَدًا وَمُتْنًا.

٩ ("فَيْضُ الْقَدِيرِ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ": لِلْعَلَّامَةِ مُحَمَّدَ عَبْدِ الرَّؤُوفِ بْنِ تَاجِ الْمُنَاوِيِّ (ت ١٠٣١هـ).

شَرْحٌ فِيهِ الْمُؤَلِّفُ "الْجَامِعَ الصَّغِيرَ" لِلْحَافِظِ السَّيُوطِيِّ (ت ٩١١هـ)، وَقَامَ بِنَقْدِ كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِيهِ، وَبَيَانِ مَرَاتِبِهَا فِي الصَّحَّةِ وَالضَّعْفِ، مَعَ الْإِعْتِنَاءِ الْجَيِّدِ بِكَشْفِ عِلَلِهَا.

١٠ ("تَيْلُ الْأَوْطَارِ شرح مُتَقَى الْأَخْبَار": للإمام الشَّوْكَانِي، مُحَمَّد بن علي اليماني (ت ١٢٥٠هـ).

شرح فيه المؤلفُ كتابَ "المنتقى" لأبي البركات ابن تَيْمِيَّة (ت ٦٥٢هـ)، ويَبين درجةَ أحاديث هذا الكتاب، وتعرِّضُ أثناءَ شرح كثيرٍ من الأحاديث لكشف العِلَل فيها سَدًّا وَمَتْنًا.

١١ ("شرح جامع الترمذي": للشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر المصري (ت ١٣٧٧هـ). قام الشيخُ بتحقيق "جامع الترمذي" وشرحه في مجلدين نحو (٦١٦) حديثاً فقط، وجاءَ فيه كلامٌ مفيدٌ له للغاية في عِلَل الأحاديث.

١٢ ("إعلام الأنام شرح بُلُوغ المَرَام": للشيخ الدكتور نور الدين عِثْر الحَلْبِي. اعتنى فيه المؤلفُ أثناءَ شرحه لأحاديث "بلوغ المَرَام" ببيان عِلَلها اعتناءً خاصاً.

(د) كتب مصطلح الحديث:

وقد تعرَّضَ بعضُ مَنْ أَلَّف في علوم الحديث من المتقدمين والمتأخرين لذكر بعض الأحاديث المُعَلَّة باختصارٍ شديدٍ أثناءَ تعريفهم بعلم العِلَل أو الحديث المُعَلَّل. وهذه بعضُ أهمِّ تلك الكتب:

١ ("معرفة علوم الحديث": للحاكم أبي عبد الله النَّيْسَابُورِي (ت ٤٠٥هـ). وهو أوَّل مَنْ نوَّه في هذا الكتاب بالعِلَل كنوعٍ مستقلٍّ من أنواع علوم الحديث، وأفرد له مبحثاً خاصاً^١.

٢ ("علوم الحديث" (أو "مقدمة ابن الصَّلاح"): للحافظ ابن الصَّلاح، عثمان بن عبد الرحمن الشَّهْرَزُورِي (ت ٦٤٣هـ).

يُعَدُّ هذا الكتابُ من أهمِّ كتب علم مصطلح الحديث وأشهرها، ذكر فيه المؤلفُ (٦٥) نوعاً من علوم الحديث، وتكلَّم عن "الحديث المُعَلَّل" باختصارٍ في حدود صفحتين مع ضرب الأمثلة لوقوع العِلَّة في سند الحديث ومَتْنه^٢.

^١ انظر: "معرفة علوم الحديث"، ص: ١١٢، ١١٩.

^٢ انظر: "علوم الحديث"، النوع الثامن عشر، ص: ٨٩.

٣ ("النكتُ على كتاب ابن الصلاح: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).
تقصَّى المؤلفُ في هذا الكتاب الأقوالَ في المسائل المختلفِ في علوم الحديث وعِلَله،
وتوسَّع في ذلك، وعَرَض الأدلَّة بأسلوبٍ علميٍّ رصينٍ مُقنِع. وبلغتْ نُكته على كتاب
ابن الصلاح مئة وتسعاً وعشرين نكتةً، ولم يتيسَّر له إتمامها^١.

٤ ("فتحُ المغيثِ بشرح ألفية الحديث": للحافظ السخاوي، مُحَمَّد بن عبد الرحمن
(ت ٩٠٢هـ).

وهو شرحُ "ألفية الحديث" للحافظ العراقيّ، أفصحَ فيه السخاويُّ عباراتِ الألفية،
وبيَّن الأحكامَ الحديثيةَ التي تَضَمَّنَتْها، وفسَّر أقوالَ المحدثين وآرائهم، واعتنى بشرح
كلام العراقي المختصِّ بالحديث المُعلَّل مع الأمثلة، وتكلَّم عن أهمية هذا النوع
وغموضه كلاماً نفيساً^٢.

٥ ("تدريبُ الراوي في شرح تقريب التَّوَاوي": للحافظ السيوطي، جلال الدين،
عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ).

وهو شرحُ "التقريب والتيسير" للإمام التَّوَوِي، وهو كثيرُ الفوائد، ويُعدُّ من أهمِّ كتب
هذا العلم، اعتنى فيه المؤلفُ بشرح كلام التَّوَوِيّ المتعلِّق بالحديث المُعلَّل اعتناءً جيداً.
وأسهب الكلامَ في تعريفه، وذكر أهميته بين أنواع أخرى للحديث في ضوء أقوال
الأئمة، وبيَّن بعضَ قواعد كشف العِلَّة مع الأمثلة^٣.

ثم بدأ الاعتناء متأخراً جداً بإفراد الكتب بالتأليف في تعريف تلك الأصول
والقواعد كعلمٍ مستقلٍّ، وظهر فيه العديدُ من الكتب المفيدة، التي نتحدَّث عنها
لاحقاً.

^١ انظر: "النكت على كتاب ابن الصلاح": (٢/٦٤٧، ٧٠٢).

^٢ انظر: "فتح المغيث شرح ألفية الحديث": (٢/٤٧، ٦٩).

^٣ انظر: "تدريب الراوي بشرح تقريب التَّوَاوي": (١/٤٠٧، ٤٢٧).

سادساً: الكتب التي تعرف بعلم علل الحديث

الكتب التي تحدثت عنها آنفاً لا تتناول تعريف "علم علل الحديث" وأصوله وقواعده، ما عدا: "كتاب التمييز" للإمام مسلم، و"العلل الكبير والصغير" للإمام الترمذي، وشرحه للحافظ ابن رجب الحنبلي، فقد عرّجت هذه الكتب الثلاثة على تعريف بعض أصول إعلال الأحاديث وقواعده وليس على كلها.

ثم تطرقت بعض كتب مصطلح الحديث إلى بيان العلة وشروطها وأسبابها إلى غير ذلك لكن باختصار شديد، مثل: "معرفة علوم الحديث" للحاكم أبي عبد الله النيسابوري، و"علوم الحديث" للحافظ ابن الصلاح الشهري، و"نزهة النظر" للحافظ ابن حجر العسقلاني، و"فتح المغيث" للحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، و"تدريب الراوي" للحافظ جلال الدين السيوطي.

ثم بدأ الاعتناء متأخراً جداً بإفراد الكتب بالتأليف في تعريف تلك الأصول والقواعد كعلم مستقل، وظهر فيه العديد من الكتب المفيدة، وهذا موجز عن بعض أهمها وأنفعها:

(أ) الكتب التي أفردت بالتأليف في تعريف "علم علل الحديث":

(١) "لمحات موجزة في أصول علل الحديث": للدكتور نور الدين عتر الحلبي.

وهو من أوائل الكتب التي ظهرت في هذا العلم، فقد ألفه صاحبه من نصوص أئمة العلم في تأصيلها، فجاء كتاباً مفيداً جداً. وتحدث فيه عن العلة وعلم العلة وأهميته وتاريخه ومصادره، ثم عرض صوراً من العلة، وتكلم عن أسبابها وطرق اكتشافها، ثم عن أنواعها من حيث موضعها وأثرها، كما وضح أيضاً أهم معالم هذا العلم بالأمثلة والشواهد التي تثري البحث، وتُنير للطالب طريق أهل العلم بالحديث والتفقد الدقيق.

(٢) "كتابُ تعليلِ العِلَلِ لذَوِي المُقَلِّ": للشيخ عبد السلام بن مُحَمَّد عَلَوَش.

وهو من الكتب الموسَّعة في هذا العِلْم، والمُفَعِّمة بالأمثلة المفيدة، وقد اعتنى فيه المؤلفُ اعتناءً جيداً ببيان قواعد هذا العِلْم من خلال استقراء كتب العِلَل القديمة، وإثباتِ مئة نوعٍ من أنواع العِلَل، مع دراسةٍ لمنشأ عِلْم العِلَل، وأوَّل المتكلمين فيه، والكتبِ المصنَّفة في ذلك، وذكر أنواع الترجيح في الروايات المُعلَّلة، ثم اختصر الكتابَ في نحو مئة بيتٍ في قصيدةٍ لاميةٍ.

(٣) "عِلَلُ الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي": للدكتور أحمد مَعْبُد عبد الكريم والدكتور مُحَمَّد نَصْر الدَّسُوقِي اللَّبَّان.

وهو من الكتب المفيدة في هذا العِلْم، فقد تضمَّن مباحثَ مُهمَّةٍ فيه. عرَّف المؤلفان في مستهلِّه تعريفًا جامعاً للحديث المُعلَّل، وتحدَّثا عن خطوات الكشف عن العِلَّة وعن أقسامها وأهمِّ أجناسها، ثم بيَّنا أهمية معرفة عِلْم العِلَل وفوائد دراسته، كما قاما أيضاً بإعداد النماذج التطبيقية للعِلَّة.

(٤) "العِلَّة وأجناسها عند المحدثين": للأستاذ أبي سفيان مصطفى باحُو.

وهو أجوَدُ كتبِ هذا العِلْم، يشمل تعريفاً مُوسَّعاً وشاملاً لأجناس العِلَّة مع الأمثلة التوضيحية التي استخرجها المؤلفُ من بطون كتب الفنِّ والتواريخ والتراجم، بينما لم يُعرِّف غيره من المؤلفين في كتبهم أكثرَ من عشرة أجناسٍ. (٥) "الموسوعة العلمية الشاملة في علم عِلَل الحديث": للدكتور السيد إبراهيم متولِّي.

وهو يشتمل على أربعة أجزاء، أوَّلها يَخْتَصُّ بتأصيل هذا العِلْم بعنوان: "فتح المغيِّث بتأصيل علم عِلَل الحديث"، والثاني يُلقِي الضوء على نشأته وتاريخه بعنوان: "تاريخ علم عِلَل الحديث الشريف"، والثالث يُترجم لأئمَّة وُفقاد عِلَل الحديث بعنوان: "طبقات نُقاد عِلَل الحديث"، أمَّا الرابع فهو يُعرِّف بكتب عِلَل الحديث بعنوان: "المدخل إلى كتب عِلَل الحديث". لم يتيسَّر لي الوقوفُ على هذا الكتاب لأتحدَّث عن خصائصه، إلَّا أنه أوسَّع الكتب التي أُلِّفَتْ في هذا العلم كما هو بيِّن من عنوانه.

(٦) "عِلْمُ عِلَلِ الْحَدِيثِ وَدَوْرُهُ فِي حِفْظِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ": للدكتور وَصِيَّ اللَّهِ مُحَمَّدَ عَبَّاسٍ.

وهي رسالةٌ مُختصرةٌ في تعريف بعض مسائل هذا العلمِ وأقسامه وبيان أهميته وأسباب وقوع العِلَّةِ في الحديث، وتشتمل أيضاً على بعض أمثلة تطبيقية للعِلَلِ.

(٧) "شرحُ عِلَلِ الْحَدِيثِ مع أسئلةٍ وأجوبةٍ في مُصطلح الحديث": للأستاذ أبي عبد الله مصطفى بن العَدَوِي.

وهو كتابٌ مفيدٌ للمبتدئين في هذا العلم، وقد راعى فيه المؤلفُ مستواهم العلمي مراعاةً خاصةً، وقَدَّم فيه بأسئلةٍ وأجوبةٍ في مصطلح الحديث، ودَرَس بعضَ عِلَلِ الأحاديث، وناقش أسانيدَها.

(٨) "الوجيزُ في عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ": للدكتور مصطفى أبي زَيْد محمود.

تحدَّث فيه المؤلفُ باختصارٍ عن أوَلِيَّاتِ هذا العلمِ من أصوله وقواعده وقرائن الترجيح، وسَرَدَ أسماءَ بعضِ كتبه المُهمَّةِ، وتوسَّع في تعريف بعض أهمِّها، ثم ذكر في آخر الكتاب أمثلةً تطبيقيةً للأحاديث المُعلَّة.

(٩) "الميسرُ في عِلْمِ عِلَلِ الْحَدِيثِ"^١: للمؤلف.

وهو أسهلُّ وأوجزُ الكتبِ في هذا العلم، يُناسبُ جدًّا المُبتدئين فيه، يعرفُ لهم بمباحث ضرورية مفيدة ينبغي الوقوفُ عليها في أوَّل عهديهم به، مثل: قواعد عِلَلِ الأحاديث، ووسائل كشفها، وقرائن إعلاها، كما يذكر نبذةً من تراجم أشهر أئمة العِلَلِ، ويقدِّم سرِّداً لأسماء أهمِّ كتبه.

ويصلُح الكتابان الأخيران للتدريس كمقرَّرٍ منهجيٍّ في مرحلة الليسانس.

^١ وقد طُبِعَ ضمَّنَ "السُّلْسَلَةِ الْميسرةِ في علوم الحديث" في دار ابن كثير بدمشق.

(ب) الكتب التي تناولت بعضَ المباحث المهمة في "علم علل الحديث":

هذه الكتب في الحقيقة دراسات علمية موسعة في العلل، وهي تتناول بعضَ المباحث المهمة في هذا العلم إلى جانب تركيزها على جوهر الموضوع، ولا غنى عنها للمعنيين بهذا العلم، ولا سيما:

(١) "علم علل الحديث من خلال كتاب (الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي)": للدكتور إبراهيم بن الصديق النمري (ت ١٤٢٣هـ).

وهو من الكتب المفيدة الماتعة في هذا العلم، أصله رسالة جامعية نال بها المؤلف درجة الدكتوراة من دار الحديث الحسنية في المغرب، وركز فيها على التعريف بشخصية الإمام ابن القطان ومكانته العلمية في ميدان العلل، ثم قارن بين كتابه "بيان الوهم والإيهام..." وكتاب "الأحكام" للإمام عبد الحق الإشبيلي، ووضح الأسس التي بنى عليها ابن القطان نظره وكتابه هذا في مجال النقد والإعلال، والجرح والتعديل.

وإضافة إلى ذلك فقد احتوى هذا الكتاب في مستهله على دراسة قيمة عن علم علل الحديث، عرّف فيها المؤلف تعريفاً جامعاً بالعلّة ومكانة علم العلل من علوم الحديث، وأنواع العلل في الإسناد، والتأليف والمؤلفات في هذا العلم.

(٢) "العلل في الحديث: دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي": للدكتور همام بن عبد الرحيم سعيد.

وهو مقدّمته المتميزة المفيدة في تحقيقه لكتاب "شرح علل الترمذي" لابن رجب، وتعتبر من أوائل الدراسات العصرية لعلم علل الحديث، ولا ينبغي أن تفوت دارس هذا العلم قراءة هذه المقدمة النفيسة.

(٣) مقدمة كتاب "العلل لابن أبي حاتم": للشيخين الدكتور سعد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجرسني.

وهي مقدمة علمية قيمة، تعرّف "علم العِلل" من أبرز وأهم جوانبه، وتتضمن العديد من الفوائد الغزيرة فيه.

(٤) "معرفة مدار الإسناد وبيان مكانته في علم علل الحديث": للشيخ محمد مجير الخطيب الحسني.

هذا الكتاب بحق موسوعة في علم العِلل؛ لكونه يحتوي على جميع المباحث والمسائل والقضايا المرتبطة بمدار الإسناد. عرّف فيه المؤلف بعلم العِلل تعريفاً جامعاً، واعتنى ببيان الاختلاف بين الرواة في الطرق والألفاظ، والتنبيه على الاتصال والانقطاع والتدليس والإرسال وما انفرد به الرواة من الأحاديث ونحو ذلك، كما اهتم فيه أيضاً بإيراد النوادر والغرائب والفوائد العلمية المدعمة بالشواهد الحديثة.

(٥) "أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء": للدكتور ماهر ياسين الفحل.

سعى فيه المؤلف إلى حصر كل ما يُعدُّ علّة عند المحدثين، وما يشبه ذلك عند الفقهاء ممّا يُعدُّ وجوده مانعاً من العمل به؛ حيث استقرأ كلام علماء الحديث المتعلق بهذا الشأن في كتب التخريج والشروح والعلل والرجال، فيسّر له ذلك الوقوف على العِلل التي تُعلّل بها الأحاديث عند المحدثين، ودرّس كلّ علّةٍ بحدّ ذاتها من حيث أقوال العلماء فيها مع بيان ما بدّأ له أنه الراجح منها. ثم حاول حصر ما يُشبه ذلك عند الفقهاء، وهو ما يُعدُّه هذا الإمام أو ذاك مانعاً من العمل بالحديث؛ وذلك لأنّ أثر إعلال الحديث عند المحدثين هو الامتناع عن استنباط الأحكام منه وبنائها عليه، فإذا وجد عند الفقهاء ما يمنع من العمل بالحديث وبناء الحكم عليه فإنّ هذا يُعدُّ علّة عندهم - لأنّ هذا أهمّ أثر لإعلال الحديث - وإن كان ذلك لا يُعدُّ علّة في اصطلاح

المحدثين أو جمهورهم، وذلك مثل: إعلال الحديث لمخالفته القواعد العامة، وإعلال الحديث لمخالفة عمل أهل المدينة، وإعلال الحديث لمخالفته القياس، وإعلال رواية الراوي إذا خالفت فُتْيَاه، ونحو ذلك.

فهذه الأمور أعلل بها بعض أهل العلم بعض الأحاديث، ولم يعتبرها آخرون عللاً؛ لذلك ذكرها المؤلف على شكل علل، وذكر أقوال أهل العلم واتجاهاتهم فيها ومناقشتهم لها^١.

ومن خلال ذلك فقد وفق المؤلف في هذا الكتاب بالربط بين علمي الحديث والفقه.

(ج) الكتب التي تناولت بعض جوانب "علم علل الحديث":

كذلك ثمة كتبٌ ودراساتٌ تحدّثت عن بعض جوانب هذا العلم، ويُستحسن أن يطلع عليها الطالب، لا سيما:

(١) "أحاديث مُعلّة ظاهرها الصّحّة": للشيخ مُقبل بن هادي الوادعي (ت ١٤٢٢هـ).

(٢) "مقاييس نقد متون السنّة": للدكتور مُسفر بن غُرم الله الدُميني (ت ١٤٣٦هـ).

(٣) "الحديث المعلول: قواعد وضوابط": للدكتور حمزة بن عبد الله الملبّيار.

(٤) "الحديث المُعلّل": للدكتور خليل إبراهيم ملأ خاطر.

(٥) "مرويات الإمام الزهري المُعلّة": للدكتور عبد الله بن مُحمّد حسن دُمفؤ.

(٦) "قواعد العلل وقرائن الترجيح": للدكتور عادل عبد الشكّور الزرقفي.

(٧) "منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث": للدكتور بشير عليّ عمر.

(٨) "منهج الإمام أحمد في التعليل وأثره في الحرح والتعديل": للدكتور أبي بكر بن الطيّب الكافي.

^١ انظر مقدّمة المؤلّف للكتاب.

وَقَفَاتٌ مَعَ كُتُبِ عِلَلِ الْحَدِيثِ^١

يُلاحِظُ قَارِئُ كُتُبِ الْعِلَلِ أَنَّهَا فِي بَعْضِ مَبَاحِثِهَا تُخَالِفُ أحياناً التَّعْرِيفَ الْإِصْطِلَاحِيَّ لِلْعِلَّةِ، وَالَّذِي قَدْ سَبَقَ ذِكْرُهُ فِي مُسْتَهْلِ الْكِتَابِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِيهَا الْخَفَاءُ وَالْعُمُومُ، وَأَنَّهَا تَقْدَحُ فِي صِحَّةِ الْحَدِيثِ، لَكِنْ مُصَنِّفِي تِلْكَ الْكُتُبِ قَدْ يَذْكُرُونَ فِي ثَنَائِهَا كَلَامَهُمْ عَلَى إِعْلَالِ الْحَدِيثِ مَا لَا يَمُتُّ بِصِلَةٍ كَبِيرَةٍ لِتَعْرِيفِ الْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ، وَهَذِهِ بَعْضُ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ:

أَوَّلًا: يَذْكُرُونَ فِيهَا الْحَدِيثَ الصَّحِيحَ وَمُتَابِعَاتِهِ:

مِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ:

قَالَ الْإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْجَوْهَرِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَخَّصَ فِي الْجَرِّ غَيْرَ الْمَرْفُتِ"^٢. فَقَالَ - يَعْنِي الْإِمَامُ الْبُخَارِيُّ -: هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَرَوَاهُ زِيَادُ بْنُ فَيَّاضٍ، عَنْ أَبِي عِيَّاضٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هَذَا الْحَدِيثُ^٣.

ثَانِيًا: يَذْكُرُونَ فِيهَا النَّاسِيخَ وَالْمَنْسُوخَ:

مِنَ الْأَمْثَلَةِ عَلَى ذَلِكَ:

(١) قَالَ الْإِمَامُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيُّ: سَمِعْتُ أَبِي، وَذَكَرَ الْأَحَادِيثَ الْمَرْوِيَّةَ فِي "الْمَاءِ مِنَ الْمَاءِ"، مِنْهَا: حَدِيثُ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ - يَعْنِي: عَنْ أَبِيهِ -، عَنْ أَبِي أَيُّوبٍ، عَنْ أَبِي

^١ نَقَلْنَاهَا هُنَا بِتَصَرُّفٍ وَإِخْتِصَارٍ يَسِيرٍ مِنْ مَذْكُورَةِ "مَقْدَمَةِ فِي عِلَلِ الْجَلَلِ" لِلدَّكْتُورِ سُلْطَانِ فَهْدِ الطَّبِيشِيِّ، لَمَّا وَجَدْتُ فِيهَا مِنَ الْفَوَائِدِ النَّفِيسَةِ الَّتِي لَا غَنَى عَنْهَا لِدَارِسِ هَذَا الْعِلْمِ.

^٢ الزَّفْتُ الْقَارُ: هُوَ وِعَاءٌ مَرْفُتٌ وَجَرَّةٌ مَرْفُتَةٌ: مَطْلَبَةٌ بِالزَّفْتِ، وَيُقَالُ لِبَعْضِ أَوْعِيَةِ الْخَمْرِ: الْمَرْفُتُ، وَهُوَ الْمُقْمَرُ، وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ هَذَا الْوِعَاءِ الْمَرْفُتِ أَنْ يُتَبَذَّ فِيهِ. (انظر: "لسان العرب" لابن منظور: ٦/ ٥٥).

^٣ علل الترمذي الكبير: (٢/ ٧٨٩).

ابن كَعْبٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ وحديثُ شُعْبَةَ، عن الحَكَمِ، عن أبي صالحٍ، عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ في: "الماء من الماء". فقال: هو منسوخٌ، نَسَخَهُ حديثُ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ، عن أَبِي بنِ كَعْبٍ رضي الله عنه ^١.

(٢) قال ابنُ أبي حاتمٍ: سمعتُ أبي، يقول: حديثُ ابنِ مسعودٍ في التطبيقِ منسوخٌ؛ لأنَّ في حديثِ ابنِ إدريسٍ، عن عاصِمِ بنِ كُلَيْبٍ، عن عبد الرحمن بنِ الأسود، عن عَلْقَمَةَ، عن عبد الله رضي الله عنه: أنَّ النبي ﷺ طَبَّقَ، ثم أخبر سَعْدٌ فقال: "صَدَقَ أحيي، قد كُنَّا نفعل ثم أمرنا بهذا"؛ يعني: بوضع اليدين على الركبتين ^٢.

ثالثاً: يذكرون فيها الحديثَ الموضوعَ:

من الأمثلة على ذلك:

قال عبدُ الله بن الإمام أحمد بن حنبلٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن مَعِينٍ، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بن أبي بُكَيْرٍ، عن عَمَّار بن سَيْفٍ حديثَ عاصِمٍ، عن أبي عثمان، عن جريرٍ: "تُبْنَى مدينةٌ بين دَجَلَةَ والدُّجَيْلِ". فلَمَّا فَرِغَ منه، قال يَحْيَى: هذا موضوعٌ أو قال: كَذِبٌ ^٣.

رابعاً: يذكرون فيها تفسيرَ الأحاديثِ:

من الأمثلة على ذلك:

قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي: سألتُ أبي، عن تفسيرِ حديثِ النبي ﷺ: «الرَّحِمُ شُجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَانِ، وَإِنَّهَا آخِذَةٌ بِحَقْوِ الرَّحْمَانِ...». فقال: قال الزُّهْرِيُّ: على رسول الله ﷺ البلاغُ، وَمِنَّا التَّسْلِيمُ. قال: أَمَرُوا حديثَ رسولِ الله ﷺ على ما جَاءَتْ، وَحَدَّثْتُ عَنْ مُعْتَمِرِ بنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: كَانُوا يَكْرَهُونَ تَفْسِيرَ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَأَرَائِهِمْ، كَمَا يَكْرَهُونَ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِمْ.

^١ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٢٥٨/١).

^٢ المصدر السابق: (٣٢١/١).

^٣ العلل ومعرفة الرجال: برواية عبد الله: (٣٧٠/٢).

وقال الهيثم بن خارجة: سمعت الوليد بن مسلم يقول: سألت الأوزاعي وسفيان الثوري ومالك بن أنس والليث بن سعد، عن هذه الأحاديث التي فيها الصفة، والرؤية والقرآن؟ فقال: أمرؤها كما جاءت بلا كيف^١.

خامساً: يذكرون فيها متابعات الحديث:

من الأمثلة على ذلك:

قال الإمام الترمذي: "حدثنا أبو كريب، وأبو السائب، وحسين بن الأسود البغدادي، قالوا: حدثنا أبو أسامة، عن يزيد بن عبد الله، عن جده أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الكافر يأكل في سبعة أمعاء، والمؤمن يأكل في معي واحد».

سألت محمداً - أي: البخاري - قال: هذا حديث أبي كريب. فقلت له: حدثنا غير واحد عن أبي أسامة، فجعل يتعجب منه، ولم يعرفه إلا من حديثه^٢.

سادساً: يذكرون فيها فقه الناقد والعالم:

من الأمثلة على ذلك:

(١) قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي: سئل أبي، عن حديث رواه حماد بن سلمة، عن حميد، عن أنس رضي الله عنه: "أن غلاماً سرق على عهد عمر رضي الله عنه، فأتي به عمر، فشبر الغلام، وأخذ مقايسته، فنقص أنملة فلم يقطعه". قال أبي: هذا خطأ، حدثنا الأنصاري، عن حماد، عن أنس: "أن غلاماً سرق فأتي به أبو بكر فشبره". وهو الصحيح، قلت لأبي: ما معنى هذا الحديث؟ وهل تقول به؟ قال: كان إسحاق بن راهوية يأخذ به، وأما نحن فإننا نذهب إلى حديث النبي ﷺ، في البلوغ خمسة عشر، أو احتلام قبل ذلك، وإذا أشكل نظر إلى العانة، فإن ثبت فهو بلوغ^٣.

^١ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٥٢٣/٢).

^٢ علل الترمذي الكبير: (٧٧٢/٢).

^٣ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (١٥٢/٢).

(٢) قال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي، ذَكَرَ حديثَ حَمَّادٍ، عن عُبيدِ اللهِ بنِ عُمَرَ، عن نافعٍ: "أَنَّ عُمَرَ كَتَبَ إلى أمراءِ الأَجْنَادِ: أَنْ مَرُّوا أَهْلَ المَدِينَةِ أَنْ يَقدِمُوا على نِسائِهِم، أو يُطَلِّقُوهُنَّ فَإِنْ طَلَّقُوهُنَّ فليبعثوا إليهنَّ بنفقةٍ لِمَا مَضَى". قال أبي: نحن نأخذ بهذا في نفقة ما مضى^١.

سابعاً: يَذْكُرُونَ فيها السُّؤَالَ عن أحوال الرِّوَاةِ وأبنائِهِم وَمَنْ يُقدِّمُ مِنْهُم: مِنَ الأمثلة على ذلك:

(١) قال الحافظُ أبو بَكْرٍ البَرَقَانِيُّ: قلتُ للدَّارِقُطِيِّ: مُصَنَّبٌ، وعامِرٌ، وعُمَرُ، ومُحَمَّدُ بنو سَعْدٍ، مَنْ أَكْبَرُهُمْ؟ وَمَنْ أَوْلَاهُمْ بالتَقْدِيمِ مِنْ بَيْنِهِمْ؟ فقال: عامِرُ بن سَعْدٍ. قلتُ: كيف حالُ عُمَرَ بن سَعْدٍ؟ وَجَرَى فيه ما جَرَى، فقال: كيف يكون حالُ مَنْ جَرَى مِنْهُ مثل ذلك، ثم قال: ما خرجوا عنه في الصحيح^٢.

(٢) سئِلَ الإمامُ الدَّارِقُطِيُّ: عن أبي فاختة؟ فقال: سعيدُ بن عِلَاقَةَ، قِيلَ له: مَنْ عَنِ بالقَوَاطِمِ؟ فقال: فاطمةُ بنتِ رسولِ اللهِ ﷺ، وفاطمةُ بنتِ حَمَزَةَ، وفاطمةُ بنتِ أُسْدٍ - والدَةُ عليٍّ عليه السلام -^٣.

ثامناً: يَذْكُرُونَ فيها السُّؤَالَ عن السَّمَاعِ: مِنَ الأمثلة على ذلك:

قال الإمامُ ابنُ أبي حاتمِ الرَّازِي: "سَأَلْتُ أبا عن روايةِ عُرْوَةَ، عن عليٍّ، فقال: مُرْسَلٌ"^٤.

^١ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٨٧/٢).

^٢ العلل: للدارقطني: (٣٦٤/٤).

^٣ المصدر السابق: (٣٦٩/١٧).

^٤ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٢٦٦/١).

تاسعاً: يذكرون فيها أن الشيخ هل يُعرف بدخوله في بلدٍ من البلدان:

من الأمثلة على ذلك:

قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي: "سألتُ أبي، عن حديثٍ رواه عبدُ الرحمن بن شريك، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن أبي قتادة، عن ضمرة بن عبد الله بن أنيس، عن أبيه عليه السلام، عن النبي ﷺ قال: «لَيْلَةُ الْقَدْرِ، لَيْلَةُ ثَلَاثٍ وَعِشْرِينَ». قلتُ لأبي: سمع أبو إسحاق من عبد الله بن أبي قتادة؟ فقال: قد روى عن عبد الله بن أبي قتادة: إسماعيل بن أبي خالد، وأبو إسحاق الهمداني هذا الحديث، فيدلُّ أن عبد الله بن أبي قتادة قَدِمَ الكوفة^١.

عاشراً: يذكرون فيها بعضَ تراجم الرواة:

من الأمثلة على ذلك:

(١) قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي: سألتُ أبي، عن حديثٍ رواه عبدُ الرزاق، عن معمر، عن الزُّهري قال: "رأيتُ عليَّ بن الحسينَ يَحْضِبُ بالسَّوَادِ، وأخبرني أن أباه كان يَحْضِبُ به". فقال أبي: هذا حديثٌ مُنْكَرٌ، وكان الزُّهريُّ رجلاً قصيراً، وكانت أسنانه مُشَبَّكَةً بِالذَّهَبِ، وكان يَحْضِبُ بالسَّوَادِ^٢.

(٢) قال الإمام الدارقطني: "الْمَاجِشُونُ يَعْقُوبُ بن أبي سَلَمَةَ، ومن ولده: يوسف بن يعقوب، وعبدُ العزيز بن يعقوب؛ فأما يوسف فيروي عن الزُّهريِّ، وصالح بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عَوْفٍ، وصالح بن كَيْسَانَ، وأبيه يعقوب، وغيرهم. وأما أخوه: عبدُ العزيز بن يعقوب؛ فيروي عن مُحَمَّد بن الْمُنْكَدِرِ أَحَادِيثَ مَراسِيلَ، حَدَّثَ عَنْهُ أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ، ومحمود بن خِدَاشٍ، والحسنُ الزَّعْفَرَانِيُّ، وعبدُ العزيز هذا يُكْنَى: أبا الأصْبَغِ.

^١ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (٥٥٧/١).

^٢ المصدر السابق: (١١٢/٣).

وعبدُ الله بن أبي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ - أخو يعقوب - يروي عن عبد الله بن عُمَر، وعن عبد الله بن عبد الله بن عُمَر، وعُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله بن رافع بن خَدِيج، ونافع مولى أبي قَتَادَةَ، وغيرهم.

وابنه عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سَلَمَةَ، يروي عن: زَيْد بن أَسْلَم، وعَمْرُو بن أبي عَمْرُو، ومُحَمَّد بن الْمُكْدِر، والزُّهْرِي، وغيرهم.

وابنه عبدُ الملك بن عبد العزيز الْمَاجِشُونُ، وكان فقيهاً مِنْ أصحاب مالِكٍ أستاذ أحمد بن المعدَّل. وأخوه يوسفُ بن عبد العزيز حَدَّث عنه: الزُّبَيْرُ بن بَكَّار، فهذا ما حَضَرَنِي فِي أولادهم، وإِنَّمَا لُقِّبَ بِالْمَاجِشُونِ لِحُمْرَةِ وَجْهِهِ^١.

(٣) قال الحافظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَرْقَانِي: "قال لنا أَبُو الْحَسَنِ الدَّارَقُطْنِي، قال لنا ابْنُ مَخْلَدٍ: كان الرَّمَادِيُّ إِذَا اشْتَكَى شَيْئاً؛ قال: هاتوا أصحاب الحديث، فإذا حضروا عنده، قال: اقْرؤوا عَلَيَّ الحديث. وقال لنا الدَّارَقُطْنِي: سمعتُ النَّيْسَابُورِيَّ يقول: حضرتُ إِبْرَاهِيمَ بن هَانِي النَّيْسَابُورِيَّ يَوْمَ وفاته، فدعا ابنه إِسْحاق، فقال: غربت الشَّمْسُ؟ قال: لا، ثم قال: يا أبه! رُحِّصْ لَكَ فِي الإفطار فِي الفرض، وأنت مُتَطَوِّعٌ، قال: لا، وأنا عَطْشَانٌ، أَمْهَلْ، ثم قال: ﴿لِيُنْزِلَ هَذَا فَلَيَعْمَلِ الْعَمَلُونَ﴾ [الصفات آية: ٦١]، ثم خرجت نفسه".

ثم قال: "حَدَّثَنَا الدَّارَقُطْنِي: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ النَّيْسَابُورِيَّ، حَدَّثَنِي أَبُو مُوسَى الطُّوسِيَّ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بن زَنْجُوِيَّة، قال: قال أحمدُ بن حَنْبَلٍ: إِنْ كان ببغداد مِنْ الأبدال أَحَدٌ فَأَبُو إِسْحاقَ إِبْرَاهِيمَ بن هَانِيَّ^٢.

^١ العمل النوردة في الأحاديث النبوية: للدارقطني: (١١، ٢٨٨، ٢٩٠).

^٢ المصدر السابق: (٢٩/٦).

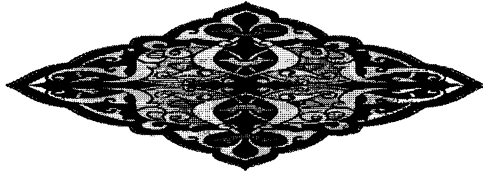
الحادي عشر: يذكرون فيها السؤالَ عن اسم الراوي، وبيان الاسم المَهْمَل من غير وجود عِلَّة في الحديث:

من الأمثلة على ذلك:

(١) قال الإمام الترمذي: سألتُ مُحَمَّدًا - يعني البخاريَّ - عن حديث أبي عثمان الأنصاري، عن القاسم بن مُحَمَّد، عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: "ما أَسْكَرَ منه الْفَرْقُ فَمِلْهُ الْكَفَّ منه حَرَامٌ". وقلتُ له: أبو عثمان الأنصاري ما اسمه؟ فقال: اسمه: عَمْرُو بن سَالِم، روى عنه مهدي بن مَيْمُون، والريُّع بن صَبِيح، وروى عنه مُطَرِّفُ بن طَرِيفٍ أحاديث^١.

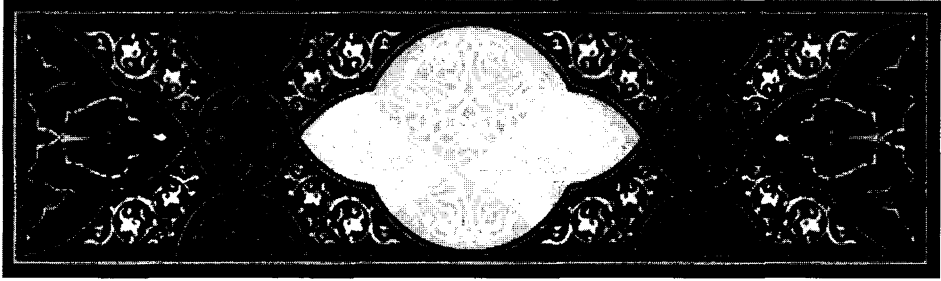
(٢) قال الإمام ابن أبي حاتم الرازي: "سألتُ أبي، عن حديث رواه إسماعيلُ بن عِيَّاش، عن ثَعْلَبَةَ بن مُسْلِم الخثعمي، عن نافع: سألتُ عائشة - رضي الله عنها - عن رَكَعَتَيْن بعد العصر. فقلتُ لأبي: مَنْ نافعٌ هذا؟ قال: هو مولى ابن عُمَرَ"^٢.

ويجد المتأملُ في كلام هؤلاء الأئمة والنُّقَّاد: أنه لا يتعلَّق بشروط العِلَّة التي هي: الْخَفَاءُ وَالْغُمُوضُ وَالْقَدْحُ في صِحَّة الحديث، مع ذلك فقد وَرَدَ مثلُ هذا الكلامِ أثناء إعلالهم الأحاديث.



^١ علل الترمذي الكبير: (٢/ ٧٨٥).

^٢ علل الحديث: لابن أبي حاتم: (١/ ٤٠٧).



خاتمة الكتاب

وبعد هذا التّطوّافِ في رِحابِ هذا العِلْمِ الجليلِ والفَنِّ الأصيلِ؛ يُمكنني أن أستخلص مجموعةً من النتائج التي توصلتُ إليها بعد خَوْضِ غِمَارِ البحثِ، وهي كالآتي:

أولاً: النتائج:

(١) أن هذا العِلْمَ أوَّلُ علومِ الحديثِ نشأةً في الإسلام، حيث إنه ظَهَرَ في عهد الصَّحابة   الأوَّل، ثم تَطَوَّرَ في عهد التابعين لا سيَّما إثر ظهور الطوائف المنحرفة عن الإسلام والمبتدعة فيها، فاحتاط الصَّحابة   والتابعون   في رواية الأحاديث أيما احتياطٍ، فما كانوا يروونها عن الناس إلا بعد فحصٍ كبيرٍ وتفتيشٍ شديدٍ، كما يدلُّ على ذلك قولُ الإمام مُحَمَّد بن سِيرين: "لم يكونوا يَسألون عن الإسناد، فلمَّا وقعت الفتنة قالوا: سَمُّوا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، ويُنظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم".

(٢) أن هذا العِلْمَ مِن أَجَلٍّ وأدقٍّ وأغمَضِ العلومِ في الحديث؛ لكونه يَبْحَثُ في الأسبابِ الخَفِيَّةِ الغامِضة التي تَقْدَحُ في سَنَدِ الحديثِ ومُتْنِهِ مع أن ظاهره السَّلَامَةُ منها؛ فهو بذلك يُعتَبَرُ كالميزان في ردِّ أو قبولِ الأخبار والآثار.

(٣) أن ميدانَ هذا العِلْمِ هو أحاديثُ الرُّوَاةِ الثَّقَاتِ دُونَ غيرهم؛ لأنه يفتش عن العِلَّةِ في أحاديثِ الثَّقَاتِ على الأغلب.

(٤) أن من أهم فوائد هذا العلم وأجلها: أنه يكون عند الطلاب ملكة قوية في الحديث النبوي، ويولد لديهم الحس القوي في نقد المرويات، ويُعطيهـم البراعة في التعامل مع مصطلحات وعبارات أئمة الحديث ونقاده، ويُتيح لهم فرصة التطبيق العملي لما قرؤوه من قواعد علوم الحديث.

(٥) أن هذا العلم ليس كهانة ولا إلهاماً كما يُفهم من أقوال بعض الأئمة النقاد، ما يولد في النفس تحسُّساً وتَخَوُّفاً وهيبَةً منه، إنما هو علم يرزقه الله - تبارك وتعالى - من تفرغ لطلبه، وأكثر من المذاكرة والحفظ للأحاديث، والاطلاع الواسع على طرقها وأسانيدها، ومعرفة مصطلحات علماء الحديث بالجملة، والمداومة على قراءة كتب العلل مع جودة الفهم، ودقة في النظر.

(٦) أن هذا العلم يُطلع دارسه على الكثير من الأسباب التي وقعت لأجلها العلة في أحاديث الثقات، وكذلك على العديد من القواعد المهمة التي تُعين الطالب على كشف مواطن العلل في الأحاديث النبوية سنداً ومتناً، كما أنه يُرشده أيضاً إلى بعض أهم القرائن لإعلال الحديث النبوي.

(٧) أنه قد برز في هذا العلم عددٌ مباركٌ من الأئمة الأجلاء والعلماء الجهابذة عبر القرون والأزمان، الذين رزقهم الله تعالى فهماً ثاقباً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بمراتب الرواة، وملكة قوية بالأسانيد والمتون، فخدموا هذا العلم من مختلف جوانبه إعلالاً للأحاديث، وتصنيفاً للكتب في ذلك.

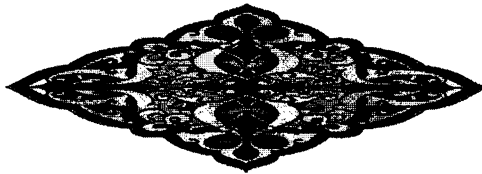
(٨) أن عناية الأئمة النقاد في تصنيف الكتب في بيان علل الأحاديث قد بدأت في مستهل القرن الثالث الهجري، وأول من صنّف في ذلك هو الإمام علي بن عبد الله المديني، ثم كثرت الكتب في هذا الفن، وتعددت طرائق المؤلفين في وضعها، حتى لم يخلُ قرنٌ من القرون الهجرية إلا وقد ظهرت لهم في هذا المجال كتب قيمة.

ثانياً: التوصيات:

على الرغم من أن هذا العلم من الأهمية الكبيرة والمكانة الرفيعة بين علوم الحديث، إلا أنه لم يحظَ بعناية كبيرة بالتدريس في كثير من الجامعات في البلاد الإسلامية، حيث لا يُدرّس فيها من هذا العلم إلا ما عُرفَ به ضمن تعريفات العلوم العامة في الحديث في كتب الأصول أو المصطلح. فالحاجة ماسة إلى التوجّه لتدريس هذا العلم كمادة مستقلة في المقررات الدراسية لأقسام القرآن والحديث في الجامعات حتى تتكامل لدى الطلاب معرفة جميع علوم الحديث وتحصل الملكة فيها.

لذا أوصي بضرورة العناية بتدريس هذا العلم، كما أوصي أيضاً بالتأليف العلمي في تسهيل مباحثه وتبسيطها مع مزيد من الأمثلة التوضيحية والتطبيقات العملية للأحاديث المعلّة في متونها وأسانيدها، وكذلك في شرح كلام الأئمة المتقدمين في إعلالهم للأحاديث.

وأخيراً: أسأل المولى عزّ وجلّ: أن يتقبّل مني هذا السّعي المتواضع في تأليف هذا الكتاب، ويمنّحي نعمة الإخلاص في كلّ عمل أقوم به في خدمة حديث نبيّه المصطفى وخاتم أنبيائه وأفضل مرسله سيّدنا محمّد عليه أزكى الصّلاة وأتمّ التسليم، وأن يرزقني حسن الخاتمة والفوز بالجنة والنّجاة من النّار، إنه على كلّ شيء قدير، وآخر دعواي أن الحمد لله ربّ العالمين.



فهرس المصادر والمراجع

- (١) آداب الشافعي ومناقبه: للإمام ابن أبي حاتم أبي مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد الرازي. تحقيق: الشيخ مُحَمَّد زاهد بن حسين الكوثري. دار الكتب العلمية - بيروت. ط ١. ١٤٢٣هـ (٢٠٠٣م).
- (٢) الآداب الشرعية والمنح المرعية: للإمام ابن مفلح عبد الله مُحَمَّد المقدسي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ٣. ١٤١٩هـ (١٩٩٩م).
- (٣) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان: للإمام علي بن بلبان الفارسي الأمير علاء الدين. تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ١. ١٤٠٨هـ (١٩٩٨م).
- (٤) الإحكام في أصول الأحكام: للإمام علي بن أحمد الآمدي. تحقيق: عبد الرزاق عفيفي. دار الصميعي - الرياض. ط ١. ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م).
- (٥) اختصار علوم الحديث (مع الباعث الحثيث): للحافظ ابن كثير أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر الدمشقي. شرح الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر. دار الكتب العلمية - بيروت. ط ١. د.ت.
- (٦) اختلاف الحديث: للإمام مُحَمَّد بن إدريس الشافعي. تحقيق: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب. دار الوفاء - القاهرة. ط ١. ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م).
- (٧) الإرشاد في معرفة علماء الحديث: للإمام خليل بن عبد الله الخليلي القزويني. تحقيق: مُحَمَّد سعيد عمر إدريس. مكتبة الرشد - الرياض. ط ١. ١٤٠٩هـ (١٩٨٩م).
- (٨) أساس البلاغة: لمحمود بن عمر جار الله أبي القاسم الزمخشري. تحقيق: مُحَمَّد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية - بيروت. ط ١. ١٤١٩هـ (١٩٩٨م).
- (٩) أصول الجرح والتعديل وعلم الرجال: للدكتور نور الدين عتر. دار اليمامة - دمشق. ط ١. ١٣٢٢هـ.
- (١٠) أصول الحديث علومه ومصطلحه: للدكتور مُحَمَّد عجاج الخطيب. دار المنارة - جدة. ط ٧. ١٤١٧هـ (١٩٩٧م).
- (١١) إعلال الحديث بسلوك الجادة: للدكتور خالد الدريس. (بحث منشور في "مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية والدراسات الإسلامية"، المجلد: ٧، عدد عام: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م).

- (١٢) إعلام الأنام شرح بُلُوغ المرام من أحاديث الأحكام: للدكتور نور الدين عتر. الناشر: المؤلف نفسه. ط: ٨. ١٤١٨هـ.
- (١٣) الإعلان بالتوبيخ لمن ذمَّ التاريخ: للحافظ أبي الخير شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي. دار الكتاب العربي - بيروت. ط ١. ١٩٦٣م.
- (١٤) الإلزامات والتبعية: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي. تحقيق: الشيخ مقبل ابن هادي الوادعي. دار الكتب العلمية - بيروت. ط ٢. ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م)
- (١٥) ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بين الأفراد والتكرير والتركيب ودلالة كل منها على حال الراوي والمروي: للدكتور أحمد معبد عبد الكريم. مكتبة أضواء السلف - الرياض. ط ١. ١٤٢٥هـ (٢٠٠٤م).
- (١٦) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي. تحقيق: السيد أحمد صقر. دار التراث - القاهرة. ط ١. ١٣٨٩هـ.
- (١٧) إنشاء الغمر بأبناء العمر: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الدكتور حسن حبشي. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي - القاهرة. ط ١. ١٣٨٩هـ (١٩٦٩م).
- (١٨) بحوث في تاريخ السنة المشرقة: للدكتور أكرم ضياء العمرى. مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة. ط ٥. ١٤١٥هـ.
- (١٩) البرهان في أصول الفقه: للإمام عبد الملك بن عبد الله الجويني. دار الكتب العلمية - بيروت. ط ١. ١٤١٨هـ (١٩٩٧م).
- (٢٠) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام: للإمام علي بن مُحَمَّد الفاسي أبي الحسن ابن القَطَّان. تحقيق: الدكتور الحسين آيت سعيد. دار طيبة - الرياض. ط ١. ١٤١٧هـ (١٩٩٧م).
- (٢١) تاج العروس من جواهر القاموس: للإمام أبي الفيض مُحَمَّد مرتضى الحسيني البهزادى. الزبيدي. وزارة الإعلام - الكويت. د.ت.
- (٢٢) تاريخ الأدب العربي: لكارل بروكلمان. ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار. مؤسسة دار الكتاب الإسلامي - قم (إيران). ط ١. د.ت.
- (٢٣) تاريخ بغداد: للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي. دار الكتاب العربي - بيروت. ط ١. د.ت.

- (٢٤) تاريخ التراث العربي: للدكتور فؤاد سزكين. الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة - القاهرة. ط١. ١٩٧١هـ.
- (٢٥) تاريخ جرجان: لحمزة بن يوسف السهمي. تحقيق الدكتور مُحَمَّد عبد المعيد خان. عالم الكتب - بيروت. ط٤. ١٩٨٧م.
- (٢٦) التاريخ الكبير: للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري الجعفي. تحقيق: الدكتور مُحَمَّد عبد المعيد خان. دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد (الدكن). ط١. د.ت.
- (٢٧) تاريخ مدينة دمشق: للحافظ ابن عساكر علي بن الحسين الدمشقي. تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي. دار الفكر - بيروت. ط١. ١٤١٥هـ (١٩٩٥م).
- (٢٨) تاريخ يحيى بن معين: (برواية الدقاق يزيد بن الهيثم)، تحقيق: الدكتور أحمد مُحَمَّد نور سيف. مركز البحث العلمي (جامعة أم القرى) - مكة المكرمة. ط١. ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م).
- (٢٩) التأسيس في فن دراسة الأسانيد: للدكتور عمر إيمان أبي بكر. مكتبة المعارف - الرياض. ط١. ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م).
- (٣٠) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي. تحقيق: الأستاذ أبي معاذ طارق بن عوض الله. دار العاصمة - الرياض. ط١. ١٤٢٤هـ.
- (٣١) تذكرة الحفاظ: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي. دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد (الهند). ط١. ١٣٧٤هـ.
- (٣٢) ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: للقاضي عياض بن موسى اليحصبي. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب. ط٢. ١٤٠٣هـ (١٩٨٣م).
- (٣٣) الترغيب والترهيب: للإمام أبي مُحَمَّد زَكِيّ الدين عبد العظيم بن عبد القويّ المنذري. دار ابن كثير - دمشق. ط١. ١٤١٤هـ (١٩٩٣م).
- (٣٤) تقريب التهذيب: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الشيخ مُحَمَّد عوامة. دار اليُسُر - المدينة المنورة، ودار المنهاج - جدة. ط٣. ١٤٣٣هـ (٢٠١٢م).
- (٣٥) التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح: للحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي. تحقيق: الدكتور أسامة بن عبد الله خياط. دار البشائر الإسلامية - بيروت. ط٢. ١٤٢٩هـ.

- (٣٦) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للحافظ ابن عبد البرّ أبي عمر يوسف بن عبد الله النَّمْرِي القرطبي. تحقيق: الأستاذ مصطفى بن أحمد العلوي والأستاذ محمد عبد الكبير البكري. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية - المغرب. ط ١. ١٣٨٧هـ.
- (٣٧) تهذيب التهذيب: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الأستاذين إبراهيم الزبيق وعادل مرشد. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ١. ١٤٢٩هـ.
- (٣٨) تهذيب السنن: للحافظ ابن قيم الجوزية محمد بن أبي بكر أبي عبد الله الدمشقي. تحقيق: الأستاذ إسماعيل بن غازي مرجا. مكتبة المعارف - الرياض. ط ١. ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).
- (٣٩) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزري. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ١. ١٤٠٢هـ.
- (٤٠) تهذيب اللغة: لأبي منصور مُحمَّد بن أحمد الأزهرى. تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون. الدار المصرية للتأليف والترجمة - القاهرة. ط ١. د.ت.
- (٤١) توضيح الأفكار بمعاني تنقيح الأنظار: للأمير مُحمَّد بن إسماعيل الأمير الحسيني الصنعاني. تحقيق: الأستاذ عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي - القاهرة. ط ١. ١٣٦٦هـ.
- (٤٢) توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكنائهم: للحافظ ابن ناصر الدين محمد بن عبد الله الدمشقي. تحقيق: الأستاذ مُحمَّد نعيم العرقسوسي. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ١. ١٤١٣هـ (١٩٩٣م).
- (٤٣) التوقيف على مهمات التعاريف: للشيخ عبد الرؤف المناوي. تحقيق: عبد الحميد صالح بن حمدان. عالم الكتب - القاهرة. ط ١. ١٤١٠هـ.
- (٤٤) تيسير مصطلح الحديث: للدكتور محمود الطحان. مكتبة المعارف - الرياض. ط ٨. ١٤٠٧هـ.
- (٤٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للحافظ الخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت. تحقيق: الدكتور محمود الطحان. مكتبة المعارف - الرياض. ط ١. ١٤٠٣هـ.
- (٤٦) جامع التحصيل في أحكام المراسيل: للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيلكدي العلائي. تحقيق: الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي. عالم الكتب - بيروت. ط ٢. ١٤٠٧هـ.
- (٤٧) جامع الترمذي: للإمام أبي عيسى مُحمَّد بن عيسى بن سورة الترمذي. دار السلام - الرياض. ط ١. ١٤٢٠هـ.

- ٤٨) جامع العلوم والحكم: للحافظ ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. طبعة دار السلام - القاهرة. ط ١. د.ت.
- ٤٩) الجرح والتعديل: للإمام ابن أبي حاتم أبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي. دائرة المعارف العثمانية - حيدرآباد (الدكن). ط ١. ١٣٧٢هـ.
- ٥٠) جزء في تصحيح حديث القلتين والكلام على أسانيده: للحافظ صلاح الدين خليل بن كيلكدي العلائي. تحقيق: الشيخ أبي إسحاق الحويني. مكتبة التربية الإسلامية - القاهرة. ط ١. ١٤١٢هـ.
- ٥١) جهود المحدثين في بيان علل الحديث: للدكتور علي بن عبد الله الصباح. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف - المدينة المنورة. ط ١. ١٤٢٥هـ.
- ٥٢) حاشية الصبان على شرح الملوي على السلم: لمحمد بن علي أبي العرفان الصبان. مصطفى الحلبي - القاهرة. ط ١. ١٣٥٧هـ (١٩٣٩م).
- ٥٣) الحديث المعلول: قواعد وضوابط: للدكتور حمزة عبد الله المليباري. دار ابن حزم - بيروت. ط ١. ١٤١٦هـ (١٩٩٦م).
- ٥٤) دراسة الأسانيد: للدكتور عبد العزيز بن عبد الله بن محمد الشائع. الدار المالكية - تونس. ط ١. ١٤٣٨هـ (٢٠١٧م).
- ٥٥) الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة. للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: محمد سيد جاد الحق. أم القرى للطباعة والنشر - القاهرة. ط ١. د.ت.
- ٥٦) ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي الدمشقي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب. ط ٤. ١٤١٠هـ (١٩٩٠م).
- ٥٧) ذيل طبقات الحنابلة: للحافظ ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. مكتبة العبيكان - الرياض. ط ١. ١٤٢٥هـ (٢٠٠٥م).
- ٥٨) الرد على من أتبع غير المذاهب الأربعة: للحافظ ابن رجب عبد الرحمن الحنبلي الدمشقي. تحقيق: الدكتور الوليد بن عبد الرحمن آل فرياد. دار عالم الفوائد - مكة المكرمة. ط ١. ١٤١٨هـ.

- ٥٩) الرسالة: للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن إدريس الشافعي. تحقيق: الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر. دار الكتب العلمية - بيروت. ط ١. د. ت.
- ٦٠) الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة: للشيخ مُحَمَّد بن جعفر الكتاني. دار البشائر الإسلامية - بيروت. ط ٧. ١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م).
- ٦١) الرفع والتكميل في الجرح والتعديل: للشيخ أبي الحسنات عبد الحي بن عبد الحلیم اللكنوي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية - بيروت. ط ٨. ١٤٢٥ هـ (٢٠٠٤ م).
- ٦٢) روضة العقلاء ونزهة الفضلاء: للإمام ابن حبان أبي حاتم مُحَمَّد بن حبان البستي الدارمي. تحقيق مصطفى السقا. مصطفى البابي الحلبي وأولاده - القاهرة. ط ١. ١٩٥٥ م.
- ٦٣) سنن ابن ماجه: للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن يزيد الربيعي ابن ماجه القزويني. دار السلام - الرياض. ط ١. ١٤٢٠ هـ (١٩٩٩ م).
- ٦٤) سنن أبي داود: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني. دار السلام - الرياض. ط ١. ١٤٢٠ هـ (١٩٩٩ م).
- ٦٥) سنن الدارقطني: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ١. ١٤٢٤ هـ (٢٠٠٤ م).
- ٦٦) سنن الدارمي: للإمام أبي مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي. تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا. دار القلم - دمشق. ط ٢. ١٤١٧ هـ.
- ٦٧) السنن الكبرى: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي. تحقيق: حسن عبد المنعم شلي. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ١. ١٤٢١ هـ (٢٠٠١ م).
- ٦٨) السنن الكبرى: للإمام أحمد بن الحسين الخسروجدي البيهقي. تحقيق: مُحَمَّد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية - بيروت. ط ٢. ١٤٢٤ هـ (٢٠٠٢ م).
- ٦٩) سنن النسائي: للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي. دار السلام - الرياض. ط ١. ١٤٢٠ هـ.
- ٧٠) سير أعلام النبلاء: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي تحقيق: الشيخ شعيب الأرنؤوط وآخرين. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ١. ١٤٠١ هـ.

- (٧١) شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العِماد الحنبلي أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد الدمشقي. تحقيق: الأستاذ محمود الأرناؤوط. دار ابن كثير - دمشق. ط ١. ١٤٠٦هـ.
- (٧٢) شرح ألفية العراقي المسمى بالتبصرة والتذكرة: للحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي. دار الكتب العلمية - بيروت. ط ١. د.ت.
- (٧٣) شرح شرح نخبه الفكر في مصطلحات أهل الأثر: للشيخ علي بن سلطان مُحَمَّد الهروي القارئ. تحقيق: مُحَمَّد نزار تميم وهيثم نزار تميم. دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت. ط ١. ١٤١٥هـ.
- (٧٤) شرح علل الترمذي: للحافظ ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الملاح - بيروت. ط ١. د.ت.
- (٧٥) شرح علل الترمذي: للحافظ ابن رجب عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي. تحقيق: الدكتور همام سعيد. مكتبة المنار - عمان (الأردن). ط ١. ١٩٨٧م.
- (٧٦) شرح النخبة: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار البصائر - القاهرة. ط ٣. ١٤٢١هـ.
- (٧٧) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: للجوهري أبي نصر إسماعيل بن حماد الفارابي. تحقيق: الأستاذ أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين - بيروت. ط ٤. ١٤٠٧هـ.
- (٧٨) صحيح ابن حبان: للإمام مُحَمَّد بن حبان بن أحمد أبي حاتم التميمي البستي. تحقيق: الشيخ شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ٢. ١٤١٤هـ.
- (٧٩) صحيح البخاري: للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري الجعفي. دار السلام - الرياض. ط ٢. ١٤٢١هـ (٢٠٠١م). وطبع دار الكتب العلمية - بيروت. ط ٥. ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).
- (٨٠) صحيح مسلم: للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري. دار السلام - الرياض. ط ١. ١٤١٩هـ.
- (٨١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: للحافظ ابن الصلاح أبي عمر تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. تحقيق: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر. دار الغرب الإسلامي - بيروت. ط ١. ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م).
- (٨٢) الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: للحافظ أبي الخير شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي المصري. دار الجليل - بيروت. ط ١. ١٤١٢هـ (١٩٩٢م).

- ٨٣) ضوابط الجرح والتعديل: للدكتور عبد العزيز بن عبد اللطيف. مكتبة العبيكان - جدة. ط ١. ١٤٢٥هـ.
- ٨٤) الضعفاء الكبير: للإمام أبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي الحجازي. تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي. دار المكتبة العلمية - بيروت. ط ١. ١٤١٤هـ (١٩٨٤م).
- ٨٥) الضعفاء والمتروكون: للإمام ابن الجوزي أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن البغدادي: دار الكتب العلمية - بيروت. ط ١. ١٤٠٦هـ.
- ٨٦) طبقات الشافعية الكبرى: للإمام تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي. تحقيق: الدكتور عبد الفتاح مُحَمَّد الحلو والدكتور محمود مُحَمَّد الطناحي. دار إحياء الكتب العربية - القاهرة. ط ١. ١٣٨٣هـ (١٩٦٤م).
- ٨٧) الطبقات الكبرى: للإمام مُحَمَّد بن سعد البصري. دار صادر - بيروت. ط ١. ١٩٥٧م.
- ٨٨) طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها: للحافظ أبي الشيخ الأصفهاني أبي محمد عبد الله ابن محمد الأنصاري. تحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ٢. ١٤١٢هـ (١٩٩٢م).
- ٨٩) العلة وأجناسها عند المحدثين: للأستاذ أبي سفيان مصطفى باحو. دار الضياء - الجزيرة (مصر). ط ١. ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
- ٩٠) علل الحديث بين القواعد النظرية والتطبيق العملي: للدكتور أحمد معبد عبد الكريم والدكتور مُحَمَّد نصر الدسوقي اللبان. مكتبة الإيمان - القاهرة. ط ١. ١٤٣٧هـ (٢٠١٥م).
- ٩١) علل الدارقطني: للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي. تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طيبة - الرياض. ط ١. ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م).
- ٩٢) العلل في الحديث: دراسة منهجية في ضوء شرح علل الترمذي: للدكتور همام بن عبد الرحيم سعيد. دار العدوى - عمان (الأردن). ط ١. د.ت.
- ٩٣) علل الحديث: للإمام ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن مُحَمَّد الرازي. الدار السلفية - القاهرة. ط ١. د.ت. وطبعة دار السلام بحلب. ط ١. ١٣٤٣هـ. وطبعة الألوكة. تحقيق: الدكتور سعيد بن عبد الله الحميد والدكتور خالد بن عبد الرحمن الجرسى. ط ١. ١٤٢٧هـ (٢٠٠٦م).

- ٩٤) **العلل الكبير:** للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي. ترتيب: أبي طالب محمود ابن علي القاضي. تحقيق: الشيخ صبحي السامرائي وآخرين. عالم الكتب - بيروت. ط ١. ١٤٠٩هـ.
- ٩٥) **العلل ومعرفة الرجال:** للإمام أحمد بن حنبل الشيباني. تحقيق: الدكتور وصي الله محمد عباس. دار الخاني - بيروت. ط ٢. ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م).
- ٩٦) **العلل الواردة في الأحاديث النبوية:** للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي. تحقيق: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طيبة - الرياض. ط ١. ١٤٠٥هـ.
- ٩٧) **العلل:** للإمام علي بن عبد الله بن جعفر المديني. تحقيق: الدكتور محمد مصطفى الأعظمي. المكتب الإسلامي - بيروت. ط ٢. ١٩٨٠م.
- ٩٨) **علم الرجال: تعريفه وكتبه:** لسيد عبد الماجد الغوري. دار ابن كثير - دمشق. ط ١. ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).
- ٩٩) **علم علل الحديث من خلال كتاب: "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" لأبي الحسن بن القطان الفاسي:** للدكتور إبراهيم بن الصديق الغماري. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية. ط ١. ١٤١٥هـ (١٩٩٥م).
- ١٠٠) **علم علل الحديث ودوره في حفظ السنة النبوية:** للدكتور وصي الله بن محمد عباس. دار الإمام أحمد - القاهرة. ط ١. ١٤٢٦هـ.
- ١٠١) **علوم الحديث:** للإمام ابن الصلاح أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار الفكر - دمشق. ط ١. ١٤٢١هـ.
- ١٠٢) **علوم الحديث: أصولها ومعاصرها:** للدكتور محمد أبي الليث الخير آبادي. دار الشاكر - سلانجور (ماليزيا). ط ٧. ١٤٣٢هـ (٢٠١١م).
- ١٠٣) **علوم الحديث ومصطلحه: عرض ودراسة:** للدكتور صبحي الصالح. دار العلم للملايين - بيروت. ط ٨. ١٤١١هـ.
- ١٠٤) **عمل اليوم والليلة:** للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي. تحقيق: الدكتور فاروق حمادة. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ٢. ١٤٠٥هـ (١٩٨٥م).
- ١٠٥) **عون المعبود شرح سنن أبي داود:** للشيخ أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي. دار الكتب العلمية - بيروت. ط ٢. ١٤١٥هـ (١٩٩٥م).
- ١٠٦) **غاية المقصود في حل سنن أبي داود:** للشيخ أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي. المجمع العلمي - كراتشي. ط ١. ١٤١٤هـ.

(١٠٧) فتح الباري بشرح صحيح البخاري: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الأستاذ نظر بن محمد الفارابي. دار الطيبة - الرياض. ط ١. ١٤٢٦ هـ (٢٠٠٥ م).

(١٠٨) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي: للحافظ زكريا بن مُحَمَّد الأنصاري. دار الكتب العلمية - بيروت. ط ١. ١٤٢٢ هـ (٢٠٠٢ م).

(١٠٩) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث: للحافظ أبي الخير شمس الدين مُحَمَّد بن عبد الرحمن السخاوي. تحقيق: الدكتور عبد الكريم الخضير والدكتور مُحَمَّد بن عبد الله آل فهيد. مكتبة دار المنهاج - الرياض. ط ١. ١٤٢٦ هـ.

(١١٠) الفروسية: للحافظ ابن قيم الجوزية مُحَمَّد بن أبي بكر أبي عبد الله الدمشقي. تحقيق: الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان. دار الأندلس - حائل (السعودية). ط ١. ١٤١٤ هـ (١٩٩٣ م).

(١١١) الفهرست: لابن النديم أبي الفرج مُحَمَّد بن إسحاق البغدادي. تحقيق: إبراهيم رمضان. دار المعرفة - بيروت. ط ٢. ١٤١٧ هـ (١٩٩٧ م).

(١١٢) قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين: للإمام تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب. ط ٥. ١٤٠٤ هـ (١٩٨٤ م).

(١١٣) القاموس المحيط: لمجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ٨. ١٤٢٦ هـ (٢٠٠٥ م).

(١١٤) قرائن لإعلال وترجيح الروايات من خلال كتابي "التمييز" لمسلم بن الحجاج و"العلل" لابن أبي حاتم الرازي: دراسة نظرية تطبيقية: للدكتور سعود عبد الله بردي المطيري. بحث محكم. موقع دار المنظومة.

(١١٥) القرائن وأثرها في علم الحديث: للدكتور عبد الله مُحَمَّد حسن. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت. ط ١. ١٤٣٤ هـ (٢٠١٣ م).

(١١٦) قواعد العلل وقرائن الترجيح: للدكتور عادل عبد الشكور الزرقي. (مذكرة جامعية). موقع الجمعية العلمية السعودية وعلومها (سنن).

(١١٧) الكامل في ضعفاء الرجال: للإمام ابن عدي عبد الله بن عدي الجرجاني. تحقيق: يحيى مختار عزاوي. دار الفكر - بيروت. ط ١. ١٤٠٩ هـ.

- (١١٨) كتاب الأم: للإمام مُحَمَّد بن إدريس الشافعي. تحقيق: الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب. دار الوفاء - القاهرة. ط ١. ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م).
- (١١٩) كتاب التعريفات: للشريف علي بن مُحَمَّد الجرجاني. تحقيق: إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي - بيروت. ط ٤. ١٤١٨هـ.
- (١٢٠) كتاب التمييز: للإمام مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري. تحقيق: الدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي. مكتبة الكوثر - الرياض. ط ٣. ١٤١٠هـ.
- (١٢١) كتاب المجروحين من الحديث والضعفاء والمتروكين: للإمام أبي حاتم مُحَمَّد بن حبان التميمي البستي. تحقيق: محمود إبراهيم زايد: دار الوعي - حلب. ط ١. ١٣٩٦هـ.
- (١٢٢) كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات: للحافظ ابن الجوزي أبي الفرج عبد الرحمن ابن علي البغدادي. تحقيق: نور الدين بن شكري بن علي بويّا جيلار. أضواء السلف - الرياض. ط ١. ١٤١٨هـ (١٩٩٧م).
- (١٢٣) الكشف الحثيث عن علل الحديث: للدكتور مُحَمَّد سيد شحاتة. (مذكرة جامعية). موقع الألوكة.
- (١٢٤) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي حاجي خليفة. وزارة المعارف التركية - إستانبول. ط ١. ١٩٤١م.
- (١٢٥) الكفاية في علم الرواية: للحافظ الخطيب البغدادي أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت. دار الكتب الحديثة - القاهرة. ط ١. ١٩٧٢م.
- (١٢٦) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ٢. ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- (١٢٧) لسان العرب: لابن منظور أبي الفضل جمال الدين الإفريقي. دار صادر - بيروت. ط ١. ١٤٧٤هـ.
- (١٢٨) لمحات موجزة في أصول علل الحديث: للدكتور نور الدين عتر. توزيع دار القلم بدمشق. ط ٢. ١٤١٧هـ.
- (١٢٩) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي. مكتبة القدسي - القاهرة. ط ١. د.ت.
- (١٣٠) المجمع المؤسس للمعجم المفهرس: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الدكتور يوسف بن عبد الرحمن المرعشلي. دار المعرفة - بيروت. ط ١. ١٤١٣هـ (١٩٩٢م).

- (١٣١) المحدث الفاضل بين الراوي والواعي: للإمام الحسن بن علي بن عبد الرحمن الرامهرمزي. تحقيق: الدكتور مُحَمَّد عجاج الخطيب. دار الفكر - دمشق. ط ٣. ١٤٠٤ هـ.
- (١٣٢) المحكم والمحيط الأعظم: لابن سيدة أبي الحسين علي بن إسماعيل المرسي. تحقيق: عبد الحميد هندراوي. دار الكتب العلمية - بيروت. ط ١. ١٤٢١ هـ (٢٠٠٠ م).
- (١٣٣) مختار الصحاح: لِمُحَمَّد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي. مكتبة لبنان - بيروت. ط ١. ١٩٨٦ م.
- (١٣٤) المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل: لسيد عبد الماجد الغوري. دار ابن كثير - دمشق. ط ١. ١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧ م).
- (١٣٥) المدخل إلى دراسة علوم الحديث: لسيد عبد الماجد الغوري. دار ابن كثير - دمشق. ط ١. ١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩ م).
- (١٣٦) المدخل إلى فهم علم العلل: للدكتور حاتم بن عارف العوي. (محاضرة مسجلة).
- (١٣٧) المستدرك على الصحيحين: للحاكم أبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله النيسابوري. تحقيق: الأستاذ مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية - بيروت. ط ١. ١٤٢٢ هـ (٢٠٠٢ م).
- (١٣٨) المسند: للإمام أبي عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل الشيباني. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ٢. ١٤٢٩ هـ.
- (١٣٩) المسند: للإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن الْمُثَنَّى التميمي الموصلي. تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيجا. دار المعرفة - بيروت. ط ١. ١٣٢٦ هـ.
- (١٤٠) مسند أبي داود الطيالسي: للإمام أبي داود سليمان بن داود بن الجارود. تحقيق: الدكتور مُحَمَّد بن عبد المحسن التركي. هجر للطباعة والنشر - القاهرة. ط ١. ١٤١٩ هـ (١٩٩٩ م).
- (١٤١) مصادر الحديث ومراجعته: دراسة وتعريف: لسيد عبد الماجد الغوري. دار ابن كثير - دمشق. ط ١. ١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩ م).
- (١٤٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: للشيخ أحمد بن مُحَمَّد بن علي المقرئ الفيومي. دار المعارف - القاهرة. ط ١. ١٩٧٧ م.
- (١٤٣) المصنّف: للإمام أبي بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن أبي شيبة الكوفي. تحقيق: كمال يوسف الحوت. مكتبة الرشد - الرياض. ط ١. ١٤٤٠ هـ.

- (١٤٤) المصنّف: للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي. المكتب الإسلامي - بيروت. ط ١. ١٣٩٢هـ.
- (١٤٥) معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب): لياقوت الحموي شهاب الدين أبي عبد الله الرومي. تحقيق: الأستاذ إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي - بيروت. ط ١. ١٩٩٣م.
- (١٤٦) معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل المشهورة والنادرة: لسيد عبد الماجد الغوري. دار ابن كثير - دمشق. ط ٢. ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- (١٤٧) المعجم العربي الأساسي: إعداد: جماعة من كبار اللغويين العرب. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - تونس. ط ١. ١٣٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- (١٤٨) معجم المصطلحات الحديثة: لسيد عبد الماجد الغوري. دار الشاكر - سلانجور (ماليزيا). ط ٢. ١٤٣٤هـ (٢٠١٢م).
- (١٤٩) معجم مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس بن زكريا أبي الحسن. تحقيق: الأستاذ عبد السلام مُحَمَّد هارون. دار الفكر - بيروت. ط ١. ١٣٩٩هـ (١٩٧٩م).
- (١٥٠) المعجم الوسيط: للدكتور إبراهيم أنيس وآخرين. مجمع اللغة العربية - القاهرة. ط ٢. ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
- (١٥١) معرفة علوم الحديث: للإمام أبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: الدكتور معظم حسين. المكتب التجاري للطباعة والنشر - بيروت. ط ١. ١٣٧٣هـ.
- (١٥٢) معرفة مدار الإسناد وبيان مكاتنه في علم علل الحديث: للشيخ مُحَمَّد مُحير الخطيب الحسني. دار الميمان - الرياض. ط ١. ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).
- (١٥٣) المعرفة والتاريخ: للحافظ أبي يوسف بن سفيان الفسوي. تحقيق: الدكتور أكرم ضياء العمري. مؤسسة الرسالة - بيروت. ط ٣. ١٣٩٠هـ.
- (١٥٤) المغني في الضعفاء: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. دار المعارف - حلب. ط ١. ١٣٩١هـ.
- (١٥٥) مقدمة في أصول الحديث: للشيخ عبد الحق الدهلوي. تحقيق: الشيخ سلمان الحسيني الندوي. دار ابن كثير - دمشق. ط ١. ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
- (١٥٦) مقدمة في علم العلل: للدكتور سلطان فهد الطبيشي. (مذكرة جامعية). موقع جامعة الملك سعود - الرياض.

- (١٥٧) المنفع في علوم الحديث: للحافظ ابن الملّقن أبي حفص سراج الدين عمر بن علي المصري. تحقيق: الشيخ عبد الله بن يوسف الجديع. دار فوز - الرياض. ط ١. ١٤١٣هـ.
- (١٥٨) المنتخب من مخطوطات الحديث: للشيخ مُحَمَّد ناصر الدين الألباني. تحقيق: الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان. مكتبة المعارف - الرياض. ط ١. ١٤٢٢هـ (٢٠٠١م).
- (١٥٩) منهاج السنة النبوية: لشيخ الإسلام ابن تيمية أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحارثي. تحقيق: الشيخ مُحَمَّد رشاد سالم. مؤسسة قرطبة - السعودية. ط ١. ١٤٠٦هـ.
- (١٦٠) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: للإمام أبي زكريا يحيى بن شرف النووي. تحقيق: الشيخ خليل مأمون شيخا. دار المعرفة - بيروت. ط ١٥. ١٤٢٩هـ.
- (١٦١) منهج النقد عند المحدثين: للدكتور مُحَمَّد مصطفى الأعظمي. مكتبة الكوثر - الرياض. ط ٣. ١٤١٠هـ.
- (١٦٢) منهج النقد في علوم الحديث: للدكتور نور الدين عتر. دار الفكر - دمشق. ط ٣. ١٤١٨هـ.
- (١٦٣) المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي: للإمام ابن جماعة أبي عبد الله بدر الدين الكناني الحموي. تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان. دار الفكر - بيروت. ط ٢. ١٤٠٦هـ.
- (١٦٤) موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان : تحقيق: الشيخ مُحَمَّد عبد الرزاق آل حمزة. دار الكب العلمية - بيروت. ط ١. د.ت.
- (١٦٥) الموجز في علم علل الحديث: للدكتور مصطفى أبي زيد محمود. دار الضياء - الكويت. ط ١. ١٤٣٤هـ (٢٠١٣م).
- (١٦٦) الموطأ: للإمام مالك بن أنس الأصبحي المدني. ترقيم: الأستاذ مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي. مكتبة عيسى البابي الحلبي - القاهرة. ط ١. ١٣٧٠هـ.
- (١٦٧) الموقظة في علم مصطلح الحديث: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي. تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة. مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب. ط ٤. ١٤٢٠هـ.
- (١٦٨) ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للحافظ أبي عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان الذهبي. مكتبة عيسى الحلبي - القاهرة. ط ١. ١٩٦٣م.
- (١٦٩) الميسر في علم الرجال: لسيد عبد الماجد الغوري. دار الشاكر - سلاجور (ماليزيا). ط ٥. ١٤٣٨هـ (٢٠١٧م).
- (١٧٠) الميسر في علم مصطلح الحديث: لسيد عبد الماجد الغوري. معهد دراسات الحديث النبوي، الكلية الجامعية الإسلامية العالمية - سلاجور (ماليزيا). ط ١. ٢٠١٥م.

- (١٧١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. مكتبة التراث الإسلامي - القاهرة. د.ت.
- (١٧٢) نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية: للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف الزَّيْلَعِي. المكتب الإسلامي - بيروت. ط ٢. ١٣٩٣هـ.
- (١٧٣) النكت على كتاب ابن الصلاح: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الدكتور ربيع بن هادي. دار الإمام أحمد - القاهرة. ط ١. ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).
- (١٧٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح: للإمام أبي عبد الله بدر الدين مُحَمَّد بن عبد الله الزركشي. تحقيق: الدكتور زين العابدين فريج. مكتبة أضواء السلف - الرياض. ط ١. ١٤١٩هـ (١٩٩٨م).
- (١٧٥) الثَّكَّت الوفية بما في شرح الألفية: للشيخ إبراهيم بن عمر برهان الدين البقاعي. تحقيق: الدكتور ماهر ياسين الفحل. مكتبة الرشد - الرياض. ط ١. ١٤٢٨هـ (٢٠٠٧م).
- (١٧٦) النهاية في غريب الحديث الأثر: للإمام ابن الأثير مجد الدين أبي السعادات المبارك بن مُحَمَّد الجزري. تحقيق: خليل مأمون شيحا. دار المعرفة - بيروت. ط ٣. ١٤٣٠هـ (٢٠٠٩م).
- (١٧٧) هدي الساري مقدمة فتح الباري: للحافظ ابن حجر أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني. تحقيق: الأستاذ نظر بن مُحَمَّد الفارابي. دار الطيبة - الرياض. ط ١. ١٤٢٦هـ (٢٠٠٥م).
- (١٧٨) الوجيز في علم علل الحديث: للدكتور مصطفى أبي زيد محمود. دار الضياء - الكويت. ط ١. ١٤٣٤هـ (٢٠١٣م).
- (١٧٩) الوسيط في علوم ومصطلح الحديث: للدكتور مُحَمَّد بن أبي شهبه. مكتبة السنة - القاهرة. ط ١. ١٤٢٧هـ.
- (١٨٠) الوهم في روايات مختلفي الأمصار: للدكتور عبد الكريم وريكات. مكتبة أضواء السلف - الرياض. ط ١. ١٤٢٠هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
كلمة التصدير.....	٥
مقدمة الكتاب.....	٧
القسم الأول: مَدخلٌ تمهيديٌّ في تعريف "عِلْم عِلَل الحديث".....	١١
المبحث الأول: نبذةٌ عن "عِلْم عِلَل الحديث".....	١٣
(أ) تعريفُ "العِلْم".....	١٣
(ب) تعريفُ "العِلَل".....	١٣
(ج) تعريفُ "الحديث".....	١٤
(د) تعريفُ "عِلْم عِلَل الحديث".....	١٤
(هـ) موضوعُ "عِلْم عِلَل الحديث".....	١٥
المبحث الثاني: أهميةُ "عِلْم عِلَل الحديث" وفوائدهُ دراسيةً.....	١٧
(أ) أهميةُ "عِلْم عِلَل الحديث".....	١٧
(ب) فوائدهُ دراسةً "عِلْم عِلَل الحديث".....	١٨
المبحث الثالث: مكانةُ "عِلْم عِلَل الحديث" بين علوم الحديث.....	٢١
المبحث الرابع: صُعُوبَةُ التَّمَكُّن من "عِلْم عِلَل الحديث" وَسَبَبُ ذلك.....	٢٥
المبحث الخامس: نشأةُ "عِلْم عِلَل الحديث".....	٢٩
القسم الثاني: تعريفُ "العِلَّة" وميادينها وأقسامها.....	٣٥
المبحث الأول: تعريفُ "العِلَّة".....	٣٧
(أ) تعريفُ "العِلَّة" لُغَةً واصطلاحاً.....	٣٧
(ب) استعمالاتُ لَفْظِ "العِلَّة" عند المحدثين.....	٤٠
(ج) تعريفُ "الحديث المُعَلَّل".....	٤٠
(د) الفرقُ بين "عِلْم العِلَل" و"الحديث المُعَلَّل".....	٤١

- المبحث الثاني: مَيَادِينُ الْعِلَّةِ..... ٤٣
- مثالُ وَقُوعِ "الْعِلَّةِ" في الأحاديث من رَوَايَاتِ الثَّقَاتِ..... ٤٤
- المبحث الثالث: أَقْسَامُ الْعِلَّةِ الْقَادِحَةِ وَغَيْرِ الْقَادِحَةِ..... ٤٥
- النوع الأول: عِلَّةٌ فِي الْإِسْنَادِ وَلَا تَقْدَحُ فِيهِ وَلَا فِي الْمَتْنِ مُطْلَقاً..... ٤٧
- النوع الثاني: عِلَّةٌ فِي الْإِسْنَادِ وَتَقْدَحُ فِيهِ دُونَ الْمَتْنِ..... ٤٩
- النوع الثالث: عِلَّةٌ فِي الْإِسْنَادِ وَتَقْدَحُ فِيهِ وَفِي الْمَتْنِ مَعاً..... ٤٩
- النوع الرابع: عِلَّةٌ فِي مَتْنِ الْحَدِيثِ وَلَا تَقْدَحُ فِيهِ وَلَا فِي إِسْنَادِهِ أَيْضاً..... ٥٠
- النوع الخامس: عِلَّةٌ فِي الْمَتْنِ وَتَقْدَحُ فِيهِ وَلَا تَقْدَحُ فِي الْإِسْنَادِ..... ٥١
- النوع السادس: عِلَّةٌ فِي الْمَتْنِ تَقْدَحُ فِيهِ وَفِي الْإِسْنَادِ مَعاً..... ٥٣
- القسم الثالث: مباحث مُهِمَّةٌ فِي أَسْبَابِ وَقُوعِ "الْعِلَّةِ" فِي الْأَحَادِيثِ وَقَوَاعِدِ الْكَشْفِ عَنْ "الْعِلَّةِ" وَقِرَائِنِ إِعْلَالِ الْأَحَادِيثِ..... ٥٥**
- المبحث الأول: أَسْبَابُ وَقُوعِ "الْعِلَّةِ" فِي الْأَحَادِيثِ..... ٥٧
- السبب الأول: الْوَهْمُ..... ٥٩
- السبب الثاني: خِفَّةُ الضَّبْطِ..... ٧٣
- السبب الثالث: سُلُوكُ الْحَادَّةِ..... ٧٧
- السبب الرابع: الْاِخْتِلَاطُ..... ٨٠
- السبب الخامس: التَّدْلِيسُ..... ٨٥
- السبب السادس: التَّصْحِيفُ..... ٨٨
- السبب السابع: الْاِنْقِطَاعُ..... ٩٢
- السبب الثامن: الْاضْطِرَابُ..... ٩٤
- السبب التاسع: التَّفَرُّدُ..... ٩٨
- السبب العاشر: رَوَايَةُ الْحَدِيثِ بِالْمَعْنَى..... ١٠٢
- السبب الحادي عشر: اخْتِصَارُ الْحَدِيثِ..... ١٠٤
- السبب الثاني عشر: التَّلْقِينُ..... ١٠٦
- السبب الثالث عشر: قِلَّةُ الصُّحْبَةِ لِلشَّيْخِ وَالْمُمَارَسَةِ لِحَدِيثِهِ..... ١٠٨
- السبب الرابع عشر: تَشَابُهُ الرُّوَاةِ فِي الْأَسْمَاءِ وَالْكُنَى وَالْأَلْقَابِ وَالتَّنَسُّبِ..... ١١٠

- المبحث الثاني: قواعِدُ الكَشْفِ عن "العِلَّة" في الحديث..... ١١٣
- القاعدة الأولى: جَمْعُ طُرُقِ الحديثِ وَتَتَبُعُ روايَتِهِ وأسانيده..... ١١٥
- القاعدة الثانية: معرفةُ مَدَارِ الإسناد..... ١٢٠
- القاعدة الثالثة: التمييزُ بين خطأ الروايات وصوابها..... ١٢٥
- القاعدة الرابعة: النَّظَرُ في استقامة الحديث وعدمِ نكارتِه سَدًّا ومُتَنًّا..... ١٢٨
- القاعدة الخامسة: جمعُ كلامِ أئمَّةِ العِلَلِ في الحديثِ ومعرفةُ مَنْ صحَّحَه وَمَنْ أعلَّه..... ١٣٠
- المبحث الثالث: قَرَائِنُ إعلالِ الأحاديث ١٣٣
- (أ) تعريفُ "القرائن" في اللُّغة والاصطلاح..... ١٣٣
- (ب) أهمية معرفة القرائن في قبولِ الخبرِ أو رَدِّهِ وإعلالِهِ..... ١٣٤
- (ج) تَفَاوُتُ القرائنِ في الوُضُوحِ والعُمُوضِ وتَفَاوُتُ الأشخاصِ في إدراكها..... ١٣٥
- (د) أَهَمُّ القرائنِ التي يترجَّحُ بها بعضُ الأحاديثِ على بعضٍ..... ١٣٦
- القرينةُ الأولى: الحِفْظُ والإتقانُ والإكثارُ من الرواية..... ١٣٦
- القرينةُ الثانية: الكثرةُ والعَدَدُ..... ١٣٨
- القرينةُ الثالثة: حِفْظُ الرَّوْيِ وَضَبْطُهُ..... ١٣٩
- القرينةُ الرابعة: أن يُعرَفَ الرَّوْيُ باختصاصه بشيخه..... ١٤٠
- القرينةُ الخامسة: أن يُعرَفَ الرَّوْيُ بسُلُوكِ الحَادَّةِ..... ١٤٣
- القرينةُ السادسة: غرابةُ السَّنَدِ..... ١٤٦
- القرينةُ السَّابعة: أن تكون روايةُ الرَّوْيِ عن أهلِ بلده..... ١٤٦
- القرينةُ الثامنة: أن يكون الرَّوْيُ مِنْ يَمَنِ يَقْبَلُ التَّلَقُّينَ..... ١٤٨
- القرينةُ التاسعة: أن يروي الرَّوْيُ الحديثَ بالمَعْنَى..... ١٤٩
- القرينةُ العاشرة: اختلافُ المَجْلِسِ..... ١٤٩
- القرينةُ الحَادِيَةُ عشرة: فَقْدَانُ الحديثِ مِنْ كُتُبِ الرَّوْيِ الذي رُوِيَ الحديثُ عنه..... ١٥١
- القرينةُ الثَّانِيَةُ عشرة: مُخَالَفَةُ الرَّوْيِ لِمَا رَوَى..... ١٥١
- القرينةُ الثَّالِثَةُ عشرة: تَلَقُّي النَّاسِ للحديثِ بالقَبُولِ وَعَمَلِهِمْ بِهِ..... ١٥٢
- القرينةُ الرَّابِعَةُ عشرة: التحديثُ بِنَزُولِ وَتَرْكِ العُلُوِّ في الإسناد..... ١٥٣
- القرينةُ الخَامِسَةُ عشرة: وجودُ تفصيلٍ أو قِصَّةٍ في سَنَدِ الحديثِ أو مَتْنِهِ..... ١٥٣
- القرينةُ السَّادِسَةُ عشرة: أن يكون راوِيُ الخبرِ هو صاحبُ القِصَّةِ، والآخرُ ليس كذلك..... ١٥٤
- القرينةُ السَّابعةُ عشرة: التَّفَرُّدُ..... ١٥٥
- القرينةُ الثامنة عشرة: أن يكون مَتْنُ الحديثِ غريباً بحيث يَبْعُدُ أن يكون مرفوعاً للنبي ﷺ..... ١٥٦

- الْقَرْنَةُ الثَّاسِيَةُ عَشْرَةَ: اضطراب إحدى الروايتين..... ١٥٧
- الْقَرْنَةُ الْعِشْرُونَ: أن يكون الحديث يُشبه حديث الضعفاء ولا يُشبه حديث الثقة..... ١٥٧
- الْقَرْنَةُ الْوَاحِدَةُ وَالْعِشْرُونَ: أن يحدث الراوي في مكانٍ يحفظه وليس معه كتبه..... ١٥٨
- الْقَرْنَةُ الثَّانِيَةُ وَالْعِشْرُونَ: أن يأخذ الراوي الحديث من بطون الكتب دون السماع من المحدث..... ١٥٩
- الْقَرْنَةُ الثَّالِثَةُ وَالْعِشْرُونَ: أن يُخالِف الراوي للرواية ويترك العمل بها..... ١٦٠
- الْقَرْنَةُ الرَّابِعَةُ وَالْعِشْرُونَ: أن يكون الحديث من رواية أهل المدينة..... ١٦١
- الْقَرْنَةُ الْخَامِسَةُ وَالْعِشْرُونَ: إدراج الراوي في متن الحديث أو إسناده ما ليس منهما..... ١٦٢

القسم الرابع: أشهر أئمة علم العِلل ومكانتهم العلمية ومصنفاتهم المميّزة فيها..... ١٦٥

- ١ - الإمام مُحَمَّد بن سَيِّدِ بْنِ الْبَصْرِيِّ..... ١٦٧
- ٢ - الإمام أَيُّوب السَّخْتِيَّانِيُّ الْبَصْرِيُّ..... ١٦٨
- ٣ - الإمام شُعْبَةُ بن الْحَجَّاج الْبَصْرِيُّ..... ١٦٩
- ٤ - الإمام يَحْيَى بن سَعِيد الْقَطَّان الْبَصْرِيُّ..... ١٧٠
- ٥ - الإمام عبد الرحمن بن مَهْدِي الْبَصْرِيُّ..... ١٧١
- ٦ - الإمام مُحَمَّد بن إِدْرِيس الشَّافِعِيُّ..... ١٧٢
- ٧ - الإمام يَحْيَى بن مَعِين الْبَغْدَادِيُّ..... ١٧٣
- ٨ - الإمام عَلِيُّ بن الْمَدِينِيِّ..... ١٧٥
- ٩ - الإمام أحمد بن حَنْبَل الْبَغْدَادِيُّ..... ١٧٦
- ١٠ - الإمام مُحَمَّد بن إِسْمَاعِيل الْبُخَارِيُّ..... ١٧٨
- ١١ - الإمام مُسْلِم بن الْحَجَّاج النَّيْسَابُورِيُّ..... ١٧٩
- ١٢ - الإمام يَعْقُوب بن شَيْبَةَ الْبَصْرِيُّ..... ١٨١
- ١٣ - الإمام أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِي..... ١٨١
- ١٤ - الإمام أَبُو دَاوُد السَّجِسْتَانِيُّ..... ١٨٢
- ١٥ - الإمام أَبُو حَاتِم الرَّازِي..... ١٨٣
- ١٦ - الإمام أَبِي عِيسَى التِّرْمِذِيُّ..... ١٨٤
- ١٧ - الإمام أَبُو بَكْر الْبَزَّار الْبَصْرِيُّ..... ١٨٥
- ١٨ - الإمام أحمد بن شُعَيْب النَّسَائِيُّ..... ١٨٦
- ١٩ - الإمام أَبُو بَكْر الْخَلَّال الْبَغْدَادِيُّ..... ١٨٧

- ٢٠ - الإمام العُقَيْلِيُّ الْحِجَازِيُّ..... ١٨٨
- ٢١ - الإمام ابن أبي حاتم الرازي..... ١٨٨
- ٢٢ - الإمام ابن عديّ الجرجانيّ..... ١٨٩
- ٢٣ - الإمام الدَّارَقُطْنِيّ البَغْدَادِيّ..... ١٩٠
- ٢٤ - الإمام الحاكم أبو عبد الله التَّيْسَابُورِيّ..... ١٩١
- ٢٥ - الإمام ابن الحَوْزَرِيّ البَغْدَادِيّ..... ١٩٢
- ٢٦ - الإمام ابن القَطَّانِ الفَاسِيّ..... ١٩٣
- ٢٧ - الحافظُ العَلَايُ الدِّمَشْقِيّ..... ١٩٣
- ٢٨ - الحافظُ ابن رَجَبٍ الحَنَبِيّ..... ١٩٤
- ٢٩ - الحافظُ ابن حَجَرٍ العَسْكَلَانِيّ..... ١٩٥

القسم الخامس: كُتُبُ عِلَلِ الحديث وأصول إعلالها وعلمها ١٩٧

- أولاً: كتبُ السُّؤالاتِ في عِلَلِ الأحاديث..... ٢٠١
- ثانياً: كتبُ أصولِ إعلالِ الحديث..... ٢٠٦
- ثالثاً: الكتبُ التي جُمِعَتْ فيها الأحاديثُ الْمُعْلَلَةُ..... ٢١٢
- النوع الأول: كتبُ الأحاديثِ الْمُعْلَلَةُ على الأبواب..... ٢١٢
- النوع الثاني: كتبُ الأحاديثِ الْمُعْلَلَةُ على الْمَسَانِيدِ..... ٢١٥
- النوع الثالث: كتبُ الْمَسَانِيدِ الْمُعْلَلَةُ..... ٢١٦
- النوع الرابع: كتبُ عِلَلِ أحاديثِ رِوَايَ ما..... ٢١٨
- النوع الخامس: كتبُ في عِلَلِ أحاديثِ مصنَّفاتٍ حديثيةٍ مخصوصةٍ..... ٢١٩
- النوع السادس: كتبُ مُفْرَدَةٍ لِبَيانِ عِلَّةِ حديثٍ مُعَيَّنٍ..... ٢٢١
- النوع السابع: كتبُ مُفْرَدَةٍ لِبَيانِ نوعٍ من أنواعِ الْعِلَلِ..... ٢٢٢
- رابعاً: كتبُ الرِّوَايةِ التي تتعرَّضُ في ثنائياها لِبَيانِ عِلَلِ الأحاديثِ..... ٢٢٣
- خامساً: الكتبُ التي تتعرَّضُ لِبَيانِ الْعِلَلِ ضِمْنَ بُحوثِها..... ٢٢٥
- (أ) كتبُ الرِّجَالِ..... ٢٢٥
- (ب) كتبُ التَّخْرِيجِ..... ٢٢٦
- (ج) شُرُوحُ كتبِ الحديثِ..... ٢٢٨
- (د) كتبُ مصطلحِ الحديثِ..... ٢٣٠

- سادساً: الكتبُ التي تعرّف بعِلل الحديث..... ٢٣٢
- (أ) الكتبُ التي أُفردتْ بالتأليف في تعريف "عِلل الحديث"..... ٢٣٢
- (ب) الكتبُ التي تناولت بعضَ المباحثِ المُهمّةِ في "عِلل الحديث"..... ٢٣٥
- (ج) الكتبُ التي تناولت بعضَ جوانب "عِلل الحديث"..... ٢٣٧
- وقفاتٌ مع كتب عِلل الحديث..... ٢٣٨
- أولاً: يذكّرون فيها الحديثَ الصحيحَ ومُتابعاتِهِ..... ٢٣٨
- ثانياً: يذكّرون فيها الناسخَ والمنسوخَ..... ٢٣٨
- ثالثاً: يذكّرون فيها الحديثَ الموضوعَ..... ٢٣٩
- رابعاً: يذكّرون فيها تفسيرَ الأحاديث..... ٢٣٩
- خامساً: يذكّرون فيها مُتابعاتِ الحديث..... ٢٤٠
- سادساً: يذكّرون فيها فقهُ الناقدِ والعالمِ..... ٢٤٠
- سابعاً: يذكّرون فيها السُّؤالَ عن أحوالِ الرُّوَاةِ وأبنائهم ومَن يُقدّمُ منهم..... ٢٤١
- ثامناً: يذكّرون فيها السُّؤالَ عن السَّماعِ..... ٢٤١
- تاسعاً: يذكّرون فيها أنَ الشيخَ هل يُعرفُ بدخوله في بلدٍ من البلدان..... ٢٤٢
- عاشراً: يذكّرون فيها بعضَ تراجمِ الرُّوَاةِ..... ٢٤٢
- الحادي عشر: يذكّرون فيها السُّؤالَ عن اسمِ الرَّاوي، وبيانِ الاسمِ المُهمَلِ من غير وجودِ علّةٍ في الحديث..... ٢٤٤
- خاتمة الكتاب (النتائج والتوصيات)..... ٢٤٥
- قائمة المصادر والمراجع..... ٢٤٩
- فهرس الموضوعات..... ٢٦٥



كتبٌ للمؤلف

أولاً: بالعربية:

- (١) موسوعة علوم الحديث وفنونه.
- (٢) المعجم الوجيز لألفاظ الجرح والتعديل.
- (٣) معجم ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل النادرة والمشهورة.
- (٤) معجم المصطلحات الحديثية.
- (٥) معجم المصطلحات القرآنية والحديثية.
- (٦) المدخل إلى دراسة السنة النبوية.
- (٧) المدخل إلى دراسة علم الجرح والتعديل.
- (٨) المدخل إلى دراسة علوم الحديث.
- (٩) علم الرجال: تعريفه وكتبه.
- (١٠) مصادر الحديث ومراجعته: دراسة وتعريف.
- (١١) الميسر في علم مصطلح الحديث.
- (١٢) الميسر في علم الجرح والتعديل.
- (١٣) الميسر في علم الرجال.
- (١٤) الميسر في علم علل الحديث.
- (١٥) الميسر في علوم الحديث.
- (١٦) السنة النبوية: حجيتها وتدوينها: دراسة عامة موجزة.
- (١٧) حجية السنة النبوية في ضوء الأدلة الشرعية.
- (١٨) إنكار السنة: تاريخه وفرقه ودوافعه.
- (١٩) تدوين السنة النبوية وتطور التصنيف والتأليف فيها عبر القرون: عرضٌ علميٌّ موجزٌ.
- (٢٠) التعريف الوجيز بتفاسير القرآن العزيز.
- (٢١) التعريف الوجيز بمناهج أشهر المصنّفين في الحديث.
- (٢٢) الوجيز في تعريف كتب الحديث.
- (٢٣) الحديث الموضوع: أسباب اختلاقه وخطورة انتشاره وضوابط معرفته وطريقة التخلص منه.
- (٢٤) علم مصطلح الحديث: نشأته وتطوره وتكامله.
- (٢٥) علم علل الحديث: تعريفه وأئمنته وكتبه.

- (٢٦) مبادئ التعامل مع السنة النبوية.
- (٢٧) الضوابط الأساسية لفهم الحديث النبوي.
- (٢٨) إلى طالب العلم.
- (٢٩) المنهج المفيد لطلب علم الحديث.
- (٣٠) مباحث تمهيدية في علم الجرح والتعديل.
- (٣١) مدرسة الحديث في الشَّام في القرنين الأول والثاني الهجريين: رُوَّادها الأوائل وخصائصها العلمية.
- (٣٢) أعلام المُحدِّثين في الهند في القرن الرابع عشر الهجري وآثارهم في الحديث وعلومه.
- (٣٣) المُحدِّثون من "أهل الحديث" في الهند وجهودهم في الحديث النبوي.
- (٣٤) المُحدِّثون من الحنفية في الهند وجهودهم في الحديث النبوي.
- (٣٥) الإمام شاه وليّ الله الدَّهْلَوِي وجهوده في الحديث النبوي.
- (٣٦) صُورٌ مُشرِّقةٌ من الدعوة إلى الله تعالى في العهد النبوي.
- (٣٧) أبو الحسن الندوي: الإمام المُفكِّر الداعية المربِّي الأديب.
- (٣٨) أبو الحسن الندوي: رائد الأدب الإسلامي.
- (٣٩) محمد إقبال: الشاعر المُفكِّر الفيلسوف.
- (٤٠) محمد حميد الله: سفير الإسلام، وأمين التراث الإسلامي في الغرب.
- (٤١) القاديانية: مؤامرةٌ خطيرةٌ وثورةٌ شنيعةٌ على النبوة المحمدية.

ثانياً: بالأردنية:

- (٤٢) علوم حديث: تاريخ وتعارف.
- (٤٣) تسهيل مصطلحات حديث.



INSTITUT KAJIAN HADIS
HADITH RESEARCH INSTITUTE

معهد دراسات الحديث الشريف

Sinopsis Buku:

Ilmu 'ilal al-hadith ialah ilmu yang membincangkan tentang sebab-sebab tersembunyi yang dapat mencemarkan sanad dan matan hadis meskipun secara zahir ia kelihatan bebas dan selamat.

Justeru itu, ilmu ini dianggap sebagai salah satu disiplin *'ulum al-hadith* yang paling penting dan unggul. Ia dapat membantu pengkaji dan penuntut ilmu hadis mempunyai sifat kritis, teliti dan cekap dalam berinteraksi dengan terminologi ulama hadis. Begitu juga ilmu ini turut mendedahkan secara praktikal berkaitan kaedah-kaedah *'ulum al-hadith*.

Pengarang memperkenalkan ilmu ini berdasarkan topik utama yang menyentuh aspek sejarah perkembangannya. Selain itu turut dibincangkan kepentingan mempelajari ilmu ini serta faedah-faedahnya. Pengarang juga membicarakan tentang sebab wujudnya *'illah* pada hadis, dari segi sanad dan matan (*'illah* adalah kata tunggal bagi kalimah *'ilal* yang bermaksud kecacatan). Seterusnya perbincangan menjurus tentang pembahagian *'ilal*, kaedah-kaedah bagi mengenal pasti *'ilal* dan juga ciri-ciri utama wujudnya *'illah* pada hadis berserta contoh-contoh yang jelas. Disamping itu pengarang juga memuatkan biografi *ulama hadis* tersohor merentasi zaman yang telah memberi sumbangan dalam bidang ini. Turut dimuatkan dalam buku ini perbincangan karya-karya *ilmu 'ilal al-hadith* dan perbincangan topik penting yang berkaitan secara ilmiah dan lengkap.

Diharapkan buku ini mampu menarik minat dan tumpuan pengkaji dan penuntut ilmu untuk mempelajari dan menguasai ilmu ini.